الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة أبو بكر بلقا يد –تلمسان-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علو التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل.م.د
في العلوم الاقتصادية
تخصص : اقتصاد نقدي و مالي – بنوك-
بعنوان :

# اثر اتفاقية تحرير الخدمات GATS على المنظومة المصرفية الجزائرية

*دراسة قياسية (1998-2012)*

من إعداد الطالبة
بن احمد حدو رشيدة

تحت إشراف الأستاذ الدكتور :
ا. د. بوثلجة عبد الناصر

## أعضاء لجنة المناقشة :

| | | | |
|---|---|---|---|
| ا.د بن بوزيان محمد | أستاذ التعليم العالي | جامعة أبو بكر بلقايد -تلمسان- | رئيسا |
| ا.د بوثلجة عبد الناصر | أستاذ التعليم العالي | جامعة أبو بكر بلقايد –تلمسان- | مشرفا |
| د بن سعيد محمد | أستاذ محاضر | جامعة جيلالي اليابس - سيدي بلعباس- | ممتحنا |
| د بلدغم فتحي | أستاذ محاضر | جامعة أبو بكر بلقايد –تلمسان- | ممتحنا |
| د بن ضب علي | أستاذ محاضر | المركز الجامعي -لعين تموشنت- | ممتحنا |
| د جديدن لحسن | أستاذ محاضر | المركز الجامعي -لعين تموشنت- | ممتحنا |

السنة الدراسية 2016/2015

**ملخص**:

يترتب عن عملية التحرير المالي و الانضمام إلى اتفاقية تحرير تجارة الخدمات GATS مجموعة من الانعكاسات على أداء المنظومة البنكية بعضها موجب و أخر سالب . تهدف هذه الأطروحة إلى إظهار الآثار المحتملة لهاتين العمليتين على أداء المنظومة المصرفية الجزائرية و ذلك من خلال دراسة قياسية شملت عينة من 10 بنوك جزائرية ( عامة و خاصة) باستخدام نموذج قياسي و تحليل إحصائي لبيانات مقطعية على بيانات سنوية للفترة الممتدة من 1998 إلى 2012.

أظهرت نتائج الدراسة وجود اثر سلبي على أداء البنوك الجزائرية بسبب غياب تعزيز في الإصلاحات المالية و المصرفية و عدم توفر مناخ مناسب لمواجهة الاستثمار الأجنبي و المنافسة الخارجية .

**الكلمات المفتاحية** : التحرير المالي ، اتفاقية GATS، الأداء البنكي ،البنوك الجزائرية ، بيانات مقطعية.

**Résume :**

L'opération de la libéralisation financière et l'adhésion a l'accord de la libéralisation du commerce des services GATS résultent un ensemble de réflexions sur la performance du système bancaire (certaines positives et d'autres négatives). le but de cette thèse est de présenter les effets potentiels de ces deux opérations sur la performance du système bancaire algérien. En utilisant un modèle économétrique et une analyse statistique des données transversales sur des bilans d'un échantillon de 10 banques algériennes (publiques et privées) pour la période (1998-2012).

Nos résultats montrent un impact négatif de la libéralisation des services sur la performance des banques algériennes .Cela est dû a l'absence de la promotion des réformes financières et bancaires et du climat non propice à l'investissement étranger et à la concurrence internationale.

**Mots clés** : libéralisation financière, accord GATS, performance bancaire, banques algériennes, données de panel.

**Abstract:**

Financial liberalization process and adherence to the general agreement on trade in services GATS affect the banking system performance either positively or negatively. Using a standard model and statistical analysis (Panel data) on annual data covering the period 1998- 2012 for a sample of 10 Algerian Banks (public and private), we aim to assess the potential effects of the two above mentioned processes on the Algerian banking system performance.

According to our findings, the two processes affect negatively the Algerian banking system performance. Such results may be due to a lack of consolidation in the financial and banking reforms and the absence of a suitable environment to deal with foreign investment and foreign competition.

**Keywords:** financial liberalization, (GATS), banking performance, Algerian banks, Panel data.

# قائمة المحتويات


مقدمة عامة .....أ

**الفصل الأول** : التحرير المالي و التطورات الاقتصادية

***المبحث الأول*** :الكبح المالي .....02

المطلب الأول : ماهية الكبح المالي.....02

المطلب الثاني : أشكال الكبح المالي .....03

المطلب الثالث : النتائج المترتبة عن الكبح المالي .....06

***المبحث الثاني*** : التحرير المالي.....09

المطلب الأول : عموميات حول التحرير المالي.....09

المطلب الثاني : مؤشرات و إجراءات التحرير المالي .....13

المطلب الثالث : الأعمال المستندة للتحرير المالي و انتقاداتها.....20

***المبحث الثالث*** : التحرير المصرفي و تداعياته.....26

المطلب الأول : عموميات حول التحرير المصرفي.....26

المطلب الثاني : شروط التحرير المصرفي و المالي.....27

المطلب الثالث : العلاقة بين التحرير المصرفي و الأزمات المالية .....29

المطلب الرابع : علاقة التحرير المصرفي بتنافسية القطاع البنكي.....38

**الفصل الثاني** : اتفاقية تحرير الخدمات GATS

***المبحث الأول*** : منظمة التجارة العالمية OMC .....47

المطلب الأول : عموميات حول الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة GATT.....47

المطلب الثاني : عموميات حول منظمة التجارة العالمية OMC .....56

المطلب الثالث : شروط و أساليب التعامل في منظمة التجارة العالمية OMC .....59

***المبحث الثاني*** : اتفاقية تحرير الخدمات GATS.....64

المطلب الأول: مفهوم الاتفاقية و مبادئها الأساسية .....64

المطلب الثاني : مفهوم الخدمات المالية و أهميتها.....69

المطلب الثالث : شروط تطبيق اتفاقية تحرير الخدمات GATS .....75

***المبحث الثالث***: علاقة تحرير الخدمات مع القطاع البنكي الجزائري .....76

المطلب الأول : انعكاسات سياسة الكبح المالي على الجزائر.....76

المطلب الثاني : انعكاسات سياسة التحرير المالي على القطاع البنكي الجزائري.....79

المطلب الثالث : تأثير اتفاقية تحرير الخدمات GATS على الدول .....82

**الفصل الثالث** : النظام المصرفي الجزائري

***المبحث الأول*** : إصلاحات الاقتصاد الجزائري.....88

المطلب الأول : واقع الاقتصاد الجزائري.....88

المطلب الثاني : الإصلاحات المالية المطبقة في الجزائر قبل 1990 .....89

المطلب الثالث : الإصلاحات المالية المطبقة في الجزائر بعد 1990 .....96

***المبحث الثاني*** : الإصلاحات المالية التي دعمت القطاع البنكي الجزائري.....109

المطلب الأول : الإصلاحات المالية المبرمة مع الهيئات الدولية .....109

المطلب الثاني : اتفاقية بازل الأولى و بازل الثانية للرقابة المصرفية و كفاية رأسمال .....115

المطلب الثالث: مقررات اتفاقية بازل الثالثة للرقابة المصرفية و كفاية رأسمال .....126

***المبحث الثالث***: الآثار المترتبة من الإصلاحات المالية على الاقتصاد الجزائري.....127

المطلب الأول : انعكاسات اتفاقيات بازل الأولى و الثانية على القطاع البنكي الجزائري .....127

المطلب الثاني : انعكاسات اتفاقية بازل الثالثة على النظام المصرفي الجزائري.....129

المطلب الثالث : الآثار المرتقبة للعولمة على الاقتصاد الجزائري .....131

**الفصل الرابع** : اثر تحرير الخدمات على أداء البنوك الجزائرية دراسة قياسية 1998-2012

***المبحث الأول*** : الدراسات التجريبية السابقة .....138

المطلب الأول : الدراسات التي اهتمت بتحليل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية و منها اتفاقية GATS .....138

المطلب الثاني : الدراسات التي أثبتت وجود علاقة ايجابية بين التحرير المالي و النظام البنكي.....

.....141

المطلب الثالث : الدراسات التي أثبتت وجود علاقة سلبية بين التحرير المالي و النظام البنكي.....145

***المبحث الثاني*** : الدراسة القياسية الحالية.....150

المطلب الأول : الدراسة الحالية و أهدافها .....150

المطلب الثاني : الجديد الذي يميز الدراسة الحالية عن غيرها.....151

المطلب الثالث : النموذج و المنهجية المستخدمة.....152

***المبحث الثالث***: دراسة اثر تحرير الخدمات المالية LIB على أداء البنوك الجزائرية .....157

المطلب الأول : التعريف بالمتغيرات و المؤشرات المستخدمة.....157

المطلب الثاني : طرق و أساليب التقدير في الدراسة القياسية .....160

المطلب الثالث : تحليل الدراسة و النتائج المتحصل عليها قياسيا .....169

خاتمة عامة .....184

قائمة المراجع .....190

الملاحق .....201

# مقدمة عامة

## مقدمة عامة

- **تمهيد للدارسة:**

يشهد عالمنا المعاصر منذ عقد الثمانينيات وحتى اليوم ، أحداثاً عالمية مذهلة متسارعة أحدثت تحولات جذرية وعميقة في النظام الاقتصادي والسياسي العالمي ، أسفرت عن نتائج وتطورات هامة ، وضعت العالم وشعوبه المختلفة عشية القرن الحادي والعشرين أمام متطلبات وتحديات جديدة ، وجعلتها تبحث عن سبل مختلفة تمكنها من تلبية احتياجات العصر ومواجهة تحدياته.

بالرغم من تنوع وتعدد هذه التحديات والمتطلبات ( اقتصادية – سياسية – اجتماعية – ثقافية – تكنولوجية – بيئية ...) إلا أن التحديات الاقتصادية تقع في موقع الصدارة ، لأنها تشكل الأساس لحل المعضلات والوفاء بما تبقى من الاحتياجات ، ولهذا نجد بلدان وشعوب العالم المختلفة تبحث عن طرق ووسائل وآليات فاعلة تساعدها على النمو والتطور الاقتصادي بديناميكية مناسبة ، وعلى استخدام واستغلال مواردها وطاقاتها الاقتصادية بما يضمن لها الاستمرار والصمود والقدرة المناسبة على المنافسة معتمدة على الاتفاقيات الثنائية والجماعية والعمل الاقتصادي المشترك وعلى التكتلات الاقتصادية العالمية والإقليمية ، كمدخل مناسب للدفاع عن مصالحها المختلفة ، ومن أجل ضمان مواقع مناسبة تحميها من التغيرات المتسارعة ونتائجها المحتملة وغير المحمودة.

فان المتتبع للأحداث الاقتصادية خلال العقد الأخير من القرن العشرين يدرك مدى التطورات الاقتصادية و المالية التي تسارعت و تركت آثارا مضاعفة على مختلف جوانب الاقتصاد العالمي، و مع تزايد و تسارع وتيرة هذه التطورات و اتساعها بدأت آليات و أشكال و مفاهيم جديدة تظهر على مسرح السياسة الاقتصادية، و كذلك العلاقات الاقتصادية الدولية.

حيث شهد الاقتصاد العالمي ابتداء من فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تطورات عديدة استغرقت سنوات طويلة حتى بدأ العالم يلمس آثارها في وقتنا الحالي , فكانت أهمها تمس التجارة الدولية و من ابرز نظرياتها ما جاء به **آدم سميث** ADAM SMITH ( نظرية التكاليف المطلقة)1723-1790 فأوضح من خلالها الأعمدة الثلاثة الأساسية لنظريته في التجارة الدولية المرتكزة على :تقسيم العمل ،وتوزيع القوى العاملة بين الحرف المنتجة والحرف غير المنتجة أو الخدمات. وأيضاً في مجال التبادل التجاري الدولي حيث بين أن بإمكان كل بلد من التخصص في إنتاج سلعة معينة تسد منها حاجتها المحلية وتصدر الباقي إلى بلد آخر يتخصص في إنتاج سلعة أخرى للاستفادة من فروق كلفة النفقات في كل من البلدين .ثم توالت الأفكار فظهرت **نظرية ريكاردو ( نظرية التكاليف النسبية)** David RICARDO1772-1823**:** الذي جاء من خلالها بفكرة الاختلاف في التكنولوجيا يؤدي إلى حدوث التجارة الخارجية بين الدول ويحدد مواصفاتها كما أن اختلاف أسلوب الإنتاج (نتيجة لاختلاف دوال الإنتاج) بين الدول يؤدي إلى اختلاف منحنيات إمكانيات الإنتاج بينها وبما أن الدول متشابهة في كل الجوانب الأخرى وبالذات جوانب الطلب فستكون الأسعار النسبية للسلع (وبالتالي المزايا النسبية) مختلفة بين الدول قبل حدوث التجارة.أما **نظرية دافيد هيوم ( نظرية التوازن التلقائي )(David Hume** فاستطاع هيوم من خلال هذه النظرية تبين في الدراسة العلاقة بين كمية المعدن النفيس في بلد ما ومستويات الأسعار فيه, والعلاقة بين مستوى الأسعار فيه ومستوى الأسعار في العالم الخارجي إلى عدم جدوى القيود التي تفرض على التجارة الدولية. وتعد نظرية هيوم مقدمة لظهور أشهر النظريات النقدية وهي (النظرية الكمية للنقود) والتي تنصّ على أن هنالك علاقة طردية تربط بين كمية النقود في التداول في بلد ما وبين المستوى العام للأسعار في ذلك البلد .وعلى نفس المنوال برز John Stuart MILL

**جون ستيوارت ميل( نظرية القيم الدولية)**1806-1873 الذي درس معدل التبادل الدولي وانتهى إلى النظرية المعروفة التي تدعى نظرية القيم الدولية **International values** وهي إضافة مبتكرة من قبل **ستيوارت ميل** إلى نظرية التجارة الدولية تقوم على التخصص الإنتاجي . وهكذا نجد أن التجارة الدولية قد تطورت على المستوى النظري على نمط واحد مع تطور الفكر الاقتصادي .

بعد فترة زمنية و لظهور انتقادات للنظريات التقليدية ظهرت النظريات الحديثة التي كان من أهم روادها **هكشر-أولين في** (نظرية وفرة عوامل الإنتاج) **HECKSHER OH LIN** فحسب هذه النظرية إن الاختلاف الوحيد بين الدول هو في نسب عوامل الإنتاج المتوفرة لها وأن الدول متشابهة في كل الجوانب الأخرى , فإن نظرية هكشر - أولين تنص على أن كل دولة ستركز على إنتاج السلع التي تستخدم العوامل ذات الوفرة النسبية لها بكثافة وتقوم بتصديرها، وستستورد السلع الأخرى . و بعدها برزت **نظرية ليونتياف:LEONTIEF** حيث استخدم في اختباره أسلوب تحليل المستخدم المنتج وذلك لحساب رأس المال، و كذلك العمل اللازم للإنتاج في الصناعات الأمريكية، ووصل إلى النتيجة أن التجارة الدولية بين الولايات المتحدة و الدول الأخرى تقوم على أساس تخصصها في الصناعات المستخدمة للعمل اكبر من رأسمال.

لا يخفى أن الانضمام إلى تكتلات و اتفاقيات اقتصادية أصبحت سياسة حمائية تنتهجها دول العالم حيث أن التكامل الاقتصادي حسب **بيلا بلاسا** عملية تشمل الإجراءات والتدابير التي تؤدي إلى إلغاء التمييز بين الوحدات المنتمية إلى دول قومية مختلفة. أما **ماخلوب** أكد أن فكرة التكامل الاقتصادي التام تنطوي على الإفادة الفعلية من كل الفرص التي يتبعها التقسيم الكفء للعمل , أما **هوفمان** يبرز بأن قيام تكامل اقتصادي لا بد من وجود تساوي في أسعار السلع وعناصر الإنتاج في المنطقة التكاملية. و تعددت أشكاله كما يلي : منطقة التجارة التفضيلية ,منطقة التجارة الحرة, الاتحاد الجمركي, السوق المشتركة,الاتحاد الاقتصادي التام .

على مدى أكثر من نصف قرن، حدثت تطورات كثيرة في النظام التجاري العالمي منذ توقيع الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) في عام 1947، مروراً بالعديد من الجولات التفاوضية حول تحرير التجارة في السلع، ووصولاً إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية في عام 1994م وبدء نشاطها في كانون الثاني/يناير 1995، ثم البدء في مفاوضات جديدة حول بعض قضايا التجارة العالمية، مثل تجارة الخدمات والزراعة، وذلك في عام 2000، فلقد خلقت هذه التطورات جدلاً واسع النطاق في العالم بأسره فيما يتعلق بانطباعات وطموحات الدول المتقدمة والدول النامية، وخاصة بالنسبة للاتفاقات الجديدة المتعددة الأطراف، مثل تجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية وغيرها. وأصبح هناك ترقب لما تسفر عنه المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية. وهي أعلى سلطة لاتخاذ القرارات بالنسبة لقضايا التجارة العالمية. وجاء المؤتمر الوزاري الرابع للمنظمة، الذي عقد بالدوحة في الفترة 9-13 نوفمبر 2001، وسط أجواء مناهضة للعولمة، خصوصا بعد فشل المؤتمر الوزاري الثالث للمنظمة الذي عقد في سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية في نهاية عام 1999.و نجح المؤتمر في اللحظات الأخيرة بعد تدخل العديد من الدول.كما لقي المؤتمر الخامس للمنظمة و الذي عقد في كانكون بالمكسيك في نهاية 2003م نفس مصير الفشل الذي لقيته المؤتمرات الثلاث الأولى.

فتبين في السنوات الأخيرة تزايد الاهتمام لتحرير التجارة الدولية في الخدمات على المستوى الدولي و الإقليمي حيث شهد العالم اليوم ما يعرف بثورة الخدمات و التي تتميز بالتوسع السريع في

الخدمات, و بتزايد قابلية الخدمات للتبادل التجاري فإن تحرير التجارة الدولية في مجال الخدمات و خاصة منها المالية و المصرفية يتجسد في إزالة القيود المرتبطة, أولا بتصدير الخدمات المالية و المصرفية عبر الحدود و ثانيا بفتح الأسواق المحلية للمنافسة الأجنبية من خلال السماح للبنوك الأجنبية بتأسيس فروع تابعة لها في داخل الوطن و هدا يعني في نهاية الأمر إزالة و رفع الحواجز و العراقيل التي تقف عائقا أمام تحركات الخدمات المالية و المصرفية .

لهذا أصبح التحرير في تجارة الخدمات المالية و المصرفية حقيقة مؤكدة ميدانيا في ظل اقتصاد معوم من جهة , كما قد تبنته من جهة ثانية المنظمة العالمية للتجارة من خلال الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات GATS و التي تعتبر احد أهم النتائج التي أسفرت عنها جولة الاوروجواي( الجولة الثامنة من جولات الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارة GATT ) بحيث تم التوقيع عليها من طرف 70 دولة عام 1997 على أن يبدأ العمل بها في عام 1999. و لعل من أهم التغيرات التي شهدتها البنوك التجارية الدولية من خلال عملية التحرير هو إعادة هيكلة النظام القانوني الخاص بها و التوجه العالمي نحو تخفيف و إزالة القيود بين الأسواق المصرفية الدولية مما أدى إلى خلق مناخ مناسب لتدويل أسواق الصرف و المال في العالم . و اذا كانت بنوك الدول المتقدمة الصناعية تمتلك الأساليب و الإمكانيات التي من شانها أن تعظم من قدراتها التنافسية , فبنوك الدول النامية في المقابل تعاني من ضعف إمكانياتها في مجال أدوات التمويل , و فقدان التنسيق و التعاون فيما بينها , وقصور المعلومات إضافة إلى عدم قيام مسؤوليها ببدل محاولات جاهدة .

كما شهدت الساحة المصرفية العالمية العديد من المستجدات المتلاحقة و عرفت الكثير من التطورات، التي انعكست بدورها على إعادة صياغة النظام المصرفي العالمي، و قد بدأت تلك الملامح تتضح أكثر مع موجة التحرير المصرفي، و تحرير الأنظمة المصرفية و المالية في كثير من الدول من التدخل و القيود الحكومية، و اتجاه البنوك إلى ميادين و أنشطة غير مسبوقة من اجل تعظيم الربح و الفرص و المكاسب، تلك الموجة التي ازدهرت في التسعينات من القرن الماضي، و افرز تيارا من المنافسة و التوسع في أنشطة البنوك على المستوى العالمي.

فلقد صاحب هاته التطورات في مجال النشاط المصرفي على المستوى العالمي، التقدم المذهل الذي تم على صعيد تكنولوجيا الاتصالات و المعلومات، و استفادة البنوك منه في نظم الاتصال و نظم الدفع، لتنتج كل هاته التطورات عالما مصرفيا أصبح أهم سماته التحرير و الانفتاح و المنافسة و الابتكارات المتتالية في العمل المصرفي و في أساليب التمويل و الخدمات المصرفية.

يمكن التأكيد أن الجهاز المصرفي هو الركيزة الأساسية لأي تطور اقتصادي واجتماعي ، فهو المركز الرئيسي لتجميع المدخرات من الأفراد والشركات والمؤسسات العمومية ، وتوجيهها نحو منح التسهيلات الائتمانية والقروض بمختلف أنواعها وآجالها ، كما تساهم في تمويل الاستثمارات في مختلف أنشطة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المملوكة للدولة والقطاع الخاص ، كل هذا من أجل المساعدة على النهوض بمستلزمات النمو الاقتصادي والاجتماعي .

و منه تعددت الآراء حول إمكانية تطبيق سياسة التحرير المصرفي ، حيث هناك من ينادي بتطبيقها ، ولكن بشروط صارمة لكي تكون ناجحة ، وهناك من يرفض تطبيقها و يطالب بالتدخل الحكومي في المنظومة المصرفية . فمثلا :

- ✓ بيل كلينتون يدعو للرجوع إلى النظرية الكينزية من جديد .
- ✓ فرنسا الليبرالية تسعى للحفاظ على آليات تدخل الدولة في السوق الاقتصادية .
- ✓ السويد وألمانيا تعملان على أن تقوم آلية تسيير الاقتصاد على البعد الاجتماعي .

فالتحرير المصرفي ساهم في إصلاح المنظومة المصرفية التي كانت تعاني من قيود كثيرة في تسيير نشاطاتها ، كما أن تحرير الخدمات المصرفية يمكن البنوك من لعب دور الوساطة بين المؤسسات والسوق المالية ، باعتباره الوسيلة المفضلة لتنمية هذه الأسواق ، ويمكن البنوك التجارية أيضا من ممارسة مهام البنوك الشاملة رغم عدم استقرارها حاليا .

أمام التحولات السريعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، أصبح من الضروري انتهاج إستراتيجية فعالة لإعادة إدماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي، وبالسعي لإصلاح الأوضاع الحالية بالقيام بمجموعة من الإجراءات المتوافقة مع برامج تحرير الاقتصاد والمنسجمة مع التوجهات الدولية الحالية التي تتميز بتعميم المنهج الرأسمالي الليبرالي.

إن انتشار ظاهرة العولمة كان لها آثارا كبيرة على مختلف الأنشطة الاقتصادية والمالية، حيث أدت إلى إعادة صياغة العلاقات الاقتصادية في المجتمع الدولي على النحو الذي فرض كثيرا من التحديات خاصة أمام الأنشطة المالية والمصرفية، ويعد التقدم التكنولوجي من أهم العناصر التي ساهمت في تغيير الملامح المتعلقة بالخريطة المصرفية الدولية.

وبما أن النظام البنكي الجزائري جزء لا يتجزأ من النظام المصرفي العالمي كان لزاما على الجزائر مواكبة التطورات و ذلك بضرورة القيام بإصلاحات عميقة لهياكله وآليات عمله مع خلق الوسائل الضرورية التي تسمح له بالتكيف مع المحيط الدولي، كما أن التغيرات الناجمة عن الإصلاحات الاقتصادية تكشف عن النقائص وعجز أجهزة التنظيم، حيث أن التأخير في تكييف المنظومة المصرفية، جعل المعايير المعمول بها في القطاع لا تتماش مع المقتضيات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة.

على هذا المنوال يمكن استنتاج عدة تحولات شهدها الاقتصاد الجزائري عموما , فالانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد السوق كانت لديه خلفيات لكل مرحلة مر بها .فبعد الاستقلال حاولت الجزائر استرجاع السيادة في كل المجالات حيث يظهر في مرحلة 1962-1971 بداية في سياسة التخطيط ( المخطط الثلاثي الأول 1967) أما المرحلة الموالية 1971-1980 فكانت فترة انطلاق حقيقي للاقتصاد الجزائري و ذلك برد الاعتبار للدولة في تسيير الاقتصاد.

في 1986-1989 تبينت طبيعة النظام الاقتصادي الجزائري المتمثل في مركزية التسيير و تدخل الحكومة في القرارات الاقتصادية و سياسة التخطيط و تميزت هذه الفترة بحادث اقتصادي هام المتمثل في انخفاض أسعار البترول و بذلك نتج عنه أزمة اقتصادية متعددة الأطراف مست الجوانب المالية و الإنتاجية و الاجتماعية و ظهرت فكرة الانتقال من نظام مركزي إلى نظام غير مركزي فتطلب إجراء بعض الإصلاحات في : التجارة الخارجية – ميدان الأسعار – الاستثمارات – ميدان التشغيل و أهم إصلاح كان في القطاع البنكي الجزائري إضافة إلى تدعيم هذه الخطوات بمخطط التعديل الهيكلي و كل هذا لمواكبة الجزائر التطورات العالمية و التطبيق الجيد للرأسمالية بالتخلص من النظام ألريعي و تبني اقتصاد السوق .

فتجلت أهم الإصلاحات المالية الجزائرية ما جاء به قانون النقد و القرض 90-10 ومدعما بالأمر الوارد في سنة 03 – 11 الصادر في 26 أوت 2003 ضمن سياق الإصلاحات الاقتصادية و سياق التحرير الاقتصادي و المصرفي، وذلك بغية تعميق مسار التحول الاقتصادي الذي بدأته الجزائر مع مطلع التسعينات، ويمثل الإصلاح المصرفي الحلقة الرئيسية ضمن سلسلة الإصلاحات التي باشرتها السلطات العمومية في الجزائر، و انطلاقا من الدور الهام الذي يلعبه النظام المصرفي في أي اقتصاد، و خاصة فيما يتعلق بضبط نشاط البنوك وضبط قواعد المنافسة في السوق المصرفية ،كان من الضروري القيام بالإصلاحات المصرفية و إبراز الدور الهام الذي يلعبه النظام المصرفي في مرحلة التحول الاقتصادي، و قد دلت تجارب الاقتصاديات الانتقالية أن التحرير المصرفي يعد من الركائز الأساسية في ضمان نجاح عملية التحول الاقتصادي، و أن نجاح الإصلاحات الاقتصادية تتوقف إلى حد بعيد على مدى نجاح الإصلاحات المصرفية و سياسة التحرير المصرفي.

انطلاقا مما سبق حاولنا من خلال هذه الأطروحة السعي إلى تقديم دراسة نظرية و تجريبية تم من خلالهما التطرق إلى الأسس النظرية لسياسة التحرير المالي عموما و التحرير المصرفي للخدمات البنكية خاصة و أيضا اتفاقية تحرير تجارة الخدمات GATS و علاقتها بالمنظومة البنكية و منها الجزائرية , و تقييم طبيعة الأثر المحتمل في حالة انضمام الجزائر إلى اتفاقية تحرير الخدمات و تطبيق سياسة التحرير المالي على أداء البنوك الجزائرية و ذلك عن طريق إجراء دراسة قياسية على نموذج قياسي باستعمال سلة البيانات بانل Panel data لعينة تتكون من 10 بنوك جزائرية للفترة الممتدة بين 1998-2012 , حيث تعتمد هذه الدراسة بالأساس على مؤشرات الأداء البنكي و مؤشر التحرير المالي و المؤشرات الخارجية الخاصة بالاقتصاد الكلي .

- **إشكالية الدراسة :**

لقد دفعت التحولات الراهنة في الصناعة المصرفية العالمية, البنوك الوطنية إلى تطبيق تحرير خدماتها المصرفية , و ذلك سعيا منها إلى تعزيز مركزها التنافسي و تطوير أدائها و منه سنحاول معالجة الإشكالية التالية :

**ماهي انعكاسات تطبيق اتفاقية تحرير الخدمات GATS على النظام البنكي الجزائري ؟**

و تتفرع من هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية :

- فيما تتمثل انعكاسات التحرير المالي على البنوك ؟
- ماهي العلاقة التي تجمع بين اتفاقية تحرير الخدمات GATS و القطاع البنكي ؟
- ماهي متطلبات تحرير تجارة الخدمات المالية و المصرفية ؟
- ما مدى تطبيق استراتيجيات و آليات العمل بقصد تعظيم الآثار الايجابية و تقليل الآثار السلبية الناجمة عن التحرير المالي إلى أدنى حد ممكن؟

- **فرضيات الدراسة :**

للإجابة عن الإشكالية السابقة تم وضع الفرضيات التالية :

**الفرضية الأولى :** تؤثر سياسة تحرير الخدمات المالية إيجابا على أداء البنوك التجارية الجزائرية .

**الفرضية الثانية :** الانفتاح المالي يؤثر سلبا على أداء المنظومة البنكية.

- **أهداف الدراسة :**

سوف نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

- ❖ تحديد ماهية سياسة التحرير المالي و علاقتها بالاقتصاد.
- ❖ التعريف باتفاقيات منظمة التجارة العالمية OMC و أهمها اتفاقية تحرير الخدمات GATS.
- ❖ تقديم قراءة نظرية تفسر العلاقة بين اتفاقية تحرير الخدمات GATS و النظام البنكي .
- ❖ الربط بين سياسة التحرير المالي و أداء البنوك التجارية للدول .
- ❖ إثراء مكتبتنا الجامعية بهذه الدراسة المهمة و القليلة في هذا المجال لنسهل على الطلبة الباحثين من اقتنائها و الاستفادة منها .

أما الهدف الرئيسي للدراسة فيتمثل أساسا في تقييم أداء البنوك التجارية في حالة تطبيق سياسة التحرير المالي المنصوص عليها في اتفاقية تحرير الخدمات GATS و ذلك من خلال عينة من البنوك التجارية و مجموعة من المؤشرات الاقتصادية و المالية .

- **أهمية الدراسة :**

تظهر أهمية هذه الدراسة من خلال الموضوع المعالج بحد ذاته ,فلا تزال المبادئ التي ترتكز عليها سياسة التحرير المالي محل الجدل و النقاش القائم بين مختلف الباحثين الاقتصاديين و المختصين من معارضين و مؤيدين , إضافة إلى الاهتمام الجديد بجانب الخدمات و أهمها المالية منها و ذلك بالانضمام إلى اتفاقية تحرير الخدمات GATS المنصوص عليها في منظمة التجارة العالمية OMC و دورها في تحسين التبادل التجاري في جانب السلع و خاصة الخدمات و مواكبة متطلبات العولمة .

و باعتبار أن هذا الموضوع لا يزال حديث التداول على المستوى الدولي , خاصة بالنسبة للجزائر حيث أن دراسة الأثر المرتقب في حالة انضمامها للاتفاقية الخاصة بتحرير الخدمات يجعل الدراسة ذات أبعاد مستقبلية .

- **مبررات اختيار موضوع الدراسة:**

إن مبررات اختيارنا لهذا الموضوع تعود بالأساس إلى الأهمية التي تنبع من عدة اعتبارات موضوعية و أخرى ذاتية و شخصية تزيد من دفعنا لمحاولة الوصول إلى نتائج علمية اقتصادية هادفة و هامة:

- **مبررات موضوعية :** باعتبار اتفاقية تحرير تجارة الخدمات GATS و تطبيقها على الدول النامية شكلت محورا للدراسات في الفكر الاقتصادي الحديث , فالتحرير المالي خاصة لجانب الخدمات المنصوص عليه في الاتفاقية هو من القضايا الهامة و البارزة اقتصاديا في العالم ,و موضوع هذه الدراسة يتعلق بطبيعة العلاقة التي تربط هذه الاتفاقية مع المنظومة البنكية و أدائها , كل هذا جعل رغبتنا حادة في اختيار هذا الموضوع للبحث في معرفة طبيعة الأثر الناتج عن هاته الاتفاقية على الدول النامية و خاصة الجزائر ابتداء من 1998.

- **مبررات ذاتية :** إن الاهتمام الشخصي بموضوع سياسة التحرير المالي لجانب الخدمات راجع لارتباطه بالتخصص الذي نتابع فيه مشوارنا الدراسي, هو حصيلة لما قمنا بها من دراسة الحيز الاقتصادي للبنوك الجزائرية و تأثرنا بالواقع الحقيقي ,و لانشغالنا العميق لما تعاني منه الجزائر نتيجة تأخرها في مواكبة التطورات الاقتصادية المالية التي تشهدها الدول المتطورة في السنوات الأخيرة , فهذا الموضوع يعتبر بالنسبة إلينا بابا يفتح أبوابا أخرى أمام الدراسات التي سوف نبحث فيها مستقبلا فيما يخص العولمة الاقتصادية و المالية , و الإصلاحات المالية و البنكية و الاقتصادية المطبقة على الدول النامية عموما و الجزائر خصوصا , كذلك حب المجال الاقتصادي و البنكي و التعلق بمواضيعهما و التطلع يوما إلى التغيرات الاقتصادية التي تطرأ على الساحة الدولية دفعنا إلى الاهتمام بهذا الموضوع رغبة منا في إثراء المكتبة الجامعية الجزائرية و خصوصا جامعة تلمسان بموضوع لا نقول عنه جديد ,لكن يبقى حديث خاصة و إن الجزائر لم تنظم بعد إلى منظمة التجارة العالمية OMC .

- **منهجية الدراسة و أدوات البحث المستعملة :**

إن اختيار منهجية معينة أو مستوى تحليل معين ليس بمجرد موقف ابستيمولوجي أو تصور نظري , بل هو مسار منظم وجب علينا انتهاجه للوصول إلى نتائج تخدم أغراض هذه الدراسة . سوف تنطوي هذه الدراسة بصفة عامة على شقين احدهما نظري و الأخر تطبيقي , و قد ارتكزنا على المنهجين التاليين:

- **المنهج الوصفي :** سيتجلى استعمال هذا المنهج في الإطار النظري لهذه الدراسة و ذلك لعرض مختلف الجوانب المتعلقة بسياستي الكبح و التحرير المالي و أيضا منظمة التجارة العالمية OMC و اتفاقية تحرير الخدمات GATS.

- **المنهج التحليلي :** بما أن الإطار التطبيقي لهذه الدراسة سوف يخصص لتقييم اثر اتفاقية تحرير الخدمات GATS على المنظومة البنكية لعينة من البنوك الجزائرية , في ظل مؤشرات تقييم الأداء البنكي و الاقتصاد الكلي , فسوف نرتكز في هذا الجانب على المنهج التحليلي الذي يعتمد على بعض الاختبارات القياسية و أدوات التحليل الاقتصادي و القياسي .

- **فصول الدراسة :**

قمنا بتقسيم الدراسة إلى أربعة فصول رئيسية إضافة إلى فصل تمهيدي :

***الفصل التمهيدي :*** الإطار العام للدراسة

حيث خصص هذا الفصل لتقديم موضوع و إشكالية الدراسة , و الفرضيات التي تجيب بشكل مؤقت على الإشكالية .

ثلاث فصول خاصة بالإطار النظري مقسمة كما يلي :

***الفصل الأول*** : أول جانب نظري للدراسة

هذا الفصل خصصناه في البداية لتقديم دراسة حول سياسة الكبح المالي و أهم نتائجها التي ترتبت عن تطبيقها , ثم قمنا بتقديم دراسة حول سياسة التحرير المالي و أسسها النظرية المبنية على تحليل Mc Kinnon and Shaw (1973) و بعض الأعمال الأخرى المساندة لهما , إضافة إلى استعراض عموميات حول التحرير المصرفي و علاقته بالأزمات المالية العالمية و قراءة نظرية حول موضوع العلاقة القائمة بين التحرير المصرفي و تنافسية القطاع البنكي .

***الفصل الثاني :*** ثاني جانب نظري

قمنا من خلال هذا الفصل إعطاء نظرة عامة حول تاريخ منظمة التجارة العالمية OMC مرورا بالاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية GATT و جولاتها التفاوضية و انتهينا بأخر اتفاقية الخاصة بتحرير تجارة الخدمات GATS , و بعدها قمنا باستنتاج أهم الانعكاسات لسياستي الكبح و التحرير المالي على الاقتصاد الجزائري , أيضا تم بناء أهم النتائج المتوقعة لتطبيق اتفاقية تحرير الخدمات على معظم الدول و أهمها الدول النامية .

***الفصل الثالث :*** أخر جانب نظري

تطرقنا في هذا الفصل إلى النظام البنكي الجزائري بصفة عامة, خاصة بعد مرور الاقتصاد الجزائري من عدة مراحل اقتصادية و سياسية و اجتماعية , ارتأينا إلى سرد الإصلاحات المالية المطبقة في الجزائر قبل و بعد قانون النقد و القرض لسنة 1990 , و بعدها درسنا العلاقة بين النظام البنكي الجزائري مع كلا من صندوق النقد الدولي و مقررات بازل الأولى و الثانية و الثالثة في الأخير تم استنتاج أهم الآثار الموجودة للعولمة على الاقتصاد الجزائري و انعكاسات الإصلاحات المالية في حالة انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية و تطبيق اتفاقية تحرير تجارة الخدمات GATS.

***الفصل الرابع :*** الدراسة القياسية و عرض النتائج مع التحليل

من خلال هذا الفصل , حاولنا تقديم الدراسات التجريبية السابقة التي تناولت الموضوع بصورة مباشرة أو من احد الجوانب , فمنها من كانت تؤيد الأثر الايجابي لتحرير تجارة الخدمات على الأداء البنكي و منها من بين الأثر السلبي للعلاقة بين سياسة التحرير المالي المطبقة من اتفاقية تحرير الخدمات GATS و المنظومة البنكية . بعدها حاولنا عرض الدراسة القياسية الحالية التي تهدف إلى تحديد و تقييم طبيعة الأثر المحتمل لاتفاقية تحرير الخدمات GATS على المنظومة البنكية لمجموعة من المصارف الجزائرية و ذلك في ظل مؤشرات الأداء البنكي و الاقتصاد الكلي وأيضا في حالة انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية OMC.

- **حدود الدراسة :**

تنحصر حدود هذه الدراسة في الفترة الزمنية التي عرفت فيها اغلب بنوك الجزائر تطبيق الإصلاحات المواكبة للانضمام المرتقب لاتفاقية تحرير الخدمات , حيث و في ظل المعطيات المتوفرة لدينا ( مؤشرات الأداء البنكي ,مؤشر التحرير المالي ,مؤشرات الاقتصاد الكلي ) و التي تخص البنوك التي تم اختيارها في عينة الدراسة , قمنا بتحديد فترة الدراسة ما بين سنتي 1998 و 2012.

- **الصعوبات التي واجهتنا أثناء البحث في موضوع الدراسة :**

لا تختلف الصعوبات التي تواجهنا في انجاز هذه الدراسة عن الصعوبات التي تعترض جل الباحثين , و تتلخص هذه الصعوبات فيما يلي :

- قلة الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع في الجزائر.
- صعوبة الحصول على المعطيات الإحصائية و قلتها .
- صعوبة تقييم موضوع الانضمام لمنظمة التجارة العالمية OMC في الجزائر لان لا زال تطبيقه مقيد بمجموعة من المفاوضات .
- الحصول على الإحصائيات البنكية الجزائرية كانت بطريقة معقدة .

كل هذه الصعوبات الموضوعية إلى جانب معوقات أخرى ما كانت لتثني عزيمتنا و إصرارنا على انجاز هذا العمل بالشكل المطلوب ,و الذي نعتقد بأنه سوف لن يخلو من بعض النقائص كآي جهد بشري.

# الفصل الأول

## التحرير المالي
## والتطورات الاقتصادية

**مقدمة الفصل الأول :**

يمثل النظام المالي عنصر بالغ الأهمية في الاقتصاد وذلك لكونه يقوم بعملية تحريك الأموال من وحدات الفائض المالي إلى وحدات العجز المالي ،ويقوم بهذه العملية إما بواسطة التدفقات المالية المباشرة (الأسواق المالية) أو بواسطة التدفقات المالية الغير المباشرة (البنوك والمؤسسات المالية).فالنظام المالي يتكون من مجموعة مؤسسات مالية وأسواق مالية، يتم بواسطتها تقديم الخدمات المالية الضرورية لاقتصاد كالائتمان و توفير وسائل الدفع.

إلا أن الأنظمة المالية للدول النامية تواجه الكثير من الصعوبات والعوائق التي تمنعها من القيام بدورها، فهي تعاني من انعدام الفعالية في تعبئة الموارد المالية وسوء توزيع القروض في الاقتصاد وتخلف وسائل الدفع، وهذا لكون حكومات هذه الدول تخصها بمجموعة كبيرة من القوانين والتشريعات وتمارس عليها رقابة شديدة وتدخل كبير في نشاطها وهذا كله يندرج ضمن ما يدعي بالكبح المالي" répression financière" والذي ظل سائد ومسيطر على الأنظمة المالية في الدول النامية لفترة طويلة من الزمن.

ونظرا للنتائج السلبية المترتبة عن سياسة الكبح المالي سرعان ما قامت العديد من الدول النامية خلال العقدين الماضين بتحرير أنظمتها المالية و ذلك بغيت التخلص من الآثار السلبية لسياسة الكبح المالي التي ظلت سائدة فيها لمدة طويلة من الزمن ، و كذلك بهدف تطوير أنظمتها المالية و تحفيز وتيرة النمو الاقتصادي.

فنموذج التحرير المالي التي طبقته هذه الدول يعود بالأساس إلى أعمال كل من « MC Kinnon-Shaw » "1971" اللذان يؤكدان على ضرورة تحرير الأنظمة المالية للدول النامية و لقد عرف هذا النموذج دعم ومساندة العديد من الاقتصاديين أمثال Molho (1986)، Cho(1984)، Fry(1978 ،1980)، galbis (1977) و الذين قاموا كذلك بتطويره و إثرائه بأفكار جديدة ،إلا انه في المقابل لهذا الدعم لقي كذلك انتقادات حادة خاصة من طرف الهيكلين الجدد، الذين رأوا أن هذا النموذج لا يتناسب مع الأوضاع الاقتصادية للدول النامية، واعتبروه مصدر للإضرابات الاقتصادية و عدم الاستقرار. و منه حاولنا في هذا الفصل إلى الإلمام بأهم الجوانب التي تجمع سياستي الكبح و التحرير المالي حيث تضمن الفصل الأول ثلاث مباحث أولهم تطرقنا فيه إلى سياسة الكبح المالي و جميع مراحلها إضافة إلى نتائجها, أما المبحث الثاني فضم معلومات حول التحرير المالي و الأعمال التي استندت إليه أما المبحث الثالث فتطرقنا فيه إلى أهم مرحلة ضمها التحرير المالي و هو التحرير المصرفي و علاقته بالأزمات المالية .

**المبحث الأول: الكبح المالي**

***المطلب الأول: ماهية الكبح المالي***

- لقد طرح مفهوم الكبح المالي " répression financière" لأول مرة من طرف كل من ( Mc Kinnon et shaw سنة 1971) حيث لاحظ أن اقتصاديات الدول النامية تعاني الكثير من العوائق والقيود وبالأخص فيما يتعلق بأنظمتها المالية، وقد لقي هذا المفهوم اهتماما كبير من طرف العديد من الاقتصاديين ،فيظهر ذلك من خلال التعاريف الكثيرة التي أعطيت له ،وفيما يلي سوف نعرض بعض هذه التعاريف :

- عرفه "Mc Kinnon et shaw 1971"[1]:على أنه انعكاس لتدخل الحكومة الشديد في المجال الاقتصادي والمالي ،ويظهر هذا التدخل من خلال التشريعات والقوانين التي تخص النشاط البنكي والهادفة إلى الحد من حرية الجهاز المصرفي.
- وحسب كل من "Kinget- levine 1993"[2] : فان الكبح المالي يؤدي إلى تقليص أو تحجيم الخدمات المالية المعروضة من طرف النظام المالي على المدخرين، المقاولين، المنتجين ،مع التضييق على الأنشطة الاقتصادية الجديدة وتبطئ معدلات النمو الاقتصادي.
- أما "1995chatelain-Amable "[3]: فيعرف انه على كونه إبقاء لأسعار الفائدة تحت مستويات التوازن المحددة من طرف قانون العرض والطلب ،والتدخل في برنامج توزيع القروض في الاقتصاد، فبصفة عامة يعني كل تدخل ممارس من طرف الحكومة على النشاط المالي بهدف السيطرة التامة على نشاط الوساطة المالية وذلك لضمان توجيه التمويل الكافي للقطاع العمومي.
- كما يعرف الكبح المالي على أنه تلك الإجراءات والتنظيمات التي تستهدف التضييق على النظام المالي وتجسد في[4]:
  - التحديد الإداري لأسعار الفائدة الدائنة والمدينة.
  - فرض ضريبة مرتفعة على القطاع البنكي.
  - رفع الاحتياطي الإجباري المفروض على البنوك التجارية.
  - وضع قيود صارمة على حرية الدخول إلى القطاع المالي بصفة عامة والبنكي بصفة خاصة.
  - إلزام المؤسسات المالية بشراء الأوراق المالية الحكومية وبعائد منخفض.
  - فرض قيود على تدفقات رأس المال.
- و في الأخير يمكن أن نعطي تعريف بسيط ومختصر للكبح المالي على أنه عبارة عن مجموعة من القيود الموضوعة من قبل السلطات النقدية على النظام المالي بهدف إشباع الحاجات المالية للحكومة وبسعر فائدة منخفض.

---

[1] Bouziani El houari, **libéralisation financière au Maroc et ses effets Macroéconomique**, thèse pour le doctorat en sciences économiques Université sidi Mohammed benabdellah Maroc 1999, P75.

[2] Mohammed gheris, **le financement du logement au Maroc**, Université quaddi aggad Marrakech Maroc 2005.P10.

[3] Boujelbene younes et chtioui slim, l**ibéralisation financière et impact du développement financier sur la croissance économique en Tunisie**, université du sfax Tunisie 2006 , P4.

[4] د.عاطف وليم أندراوس ,**السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية**, مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية 2005 ص 85 .

***المطلب الثاني: أشكال الكبح المالي***

يظهر الكبح المالي في الأنظمة المالية للدول النامية على عدة أشكال سوف نذكرها فيما يلي:

**الفرع الأول:التحديد الإداري لأسعار الفائدة**

تتدخل الحكومة لفرض معدل الفائدة على القروض و الودائع البنكية ،ويكون هذا المعدل تحت المستوى التوازني (عند مستوى منخفض)،ويكون سعر الفائدة الحقيقي في الدول النامية التي تمارس الكبح المالي غالبا سالبا ولفترات طويلة من الزمن، حيث تبرر الحكومآت هذا الإجراء بأنه وسيلة لتشجيع الاستثمارات وتحفيز النشاط الاقتصادي بشكل عام ،لأن أسعار الفائدة المنخفضة على القروض تساهم في التقليل من تكاليف الإنتاج مما يؤدي إلى زيادة الربح بالنسبة للمستثمرين الأمر الذي يشجعهم علي القيام باستثمارات جديدة.

تعتبر الحكومات التي تعتمد على هذه السياسة أنها جد مفيدة للاقتصاد، بحيث تمنع البنوك من القيام بممارسات احتكارية في السوق المالي فبعض البنوك والمؤسسات المالية الكبيرة تحاول السيطرة على السوق المالي من خلال فرض معدل فائدة مرتفع على القروض والحصول على ودائع بمعدلات فائدة جد منخفضة لأجل تعظيم ربحها، فهذه الممارسات تضر بالنشاط الاقتصادي ولا تخدم إلا مصلحة هذه البنوك[1].

كما أن تحديد أسعار الفائدة تحت مستواها التوازني يسهل على الحكومة تمويل عجزها وبأقل تكلفة ممكنة ،وكذلك تمويل المؤسسات العمومية التي تعاني من مشاكل مالية[2].

**الفرع الثاني:الاحتياطي الإجباري المرتفع المفروض على البنوك التجارية**

سياسة الاحتياطي الإجباري هي التقنية التي يتم بها إجبار البنوك التجارية على ترك نسبة معينة من مجموع الودائع الموجودة في حوزتها لدى البنك المركزي تحت شكل نقود قانونية، فهي تمثل أداة فعالة فيما يخص التأثير على القدرة النقدية والتمويلية للبنوك التجارية وبالتالي التأثير على عملية خلق نقود الودائع التي تحتكرها هذه البنوك ويمكن إبراز سياسة الاحتياطي الإجباري في المعادلة التالية[3] : .

$$DM = DE.K \Rightarrow DM = DE\ \frac{1}{r(1-b)+b}$$

DM:مضاعف القروض

$k = \frac{1}{r(1-b)+b}$ :كمية النقود القانونية الموجودة في النظام المالي

DE:كمية النقود التي تستطيع البنوك خلقها.

---

[1] Bouziani El Houari .Op-Cité P8

[2] Engozogo Mba leopold **,la stratégie de libéralisation financière et la mobilisation de l'épargne en Zone CEMAC** , mémoire de diplome2001 disponible sur la dresse : www.eagle2.american .edu /le3616a/

[3]. عبد المجيد قدي, **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**, ديوان المطبوعات الجامعية 2005 ص 84- 85

M: معدل الاحتياطي الإجباري .

b:معدل تفضيل السيولة.

ارتفاع معدل الاحتياطي الإجباري (r) ينتج عنه تسرب في أصول البنوك وبالتالي نقص في مضاعف (K)، وفي الأخير نقص في كمية النقود التي تستطيع البنوك خلقها[1].

ففي الدول النامية التي تمارس الكبح المالي نجد معدل الاحتياطي الإجباري المطبق على البنوك التجارية كبيرا جدا ،والهدف من وراء ذلك هو السيطرة على الوساطة المالية والحد من قدرتها التمويلية وجعل النقود القانونية تمثل أكبر حصة في النظام المالي[2].

**الفرع الثالث: الرسوم الضريبية المرتفعة الخاصة بالخدمات المالية**

كذلك في ظل الكبح المالي نجد أن السلطات النقدية تقوم بفرض معدل ضريبي مرتفع على الربح المحقق من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وكذلك على مختلف المنتجات المالية المقدمة في الاقتصاد[3].

و الهدف من وراء هذا الأجراء هو الحد من نشاط الوساطة المالية في الاقتصاد من جهة، وكما أن الرسوم العالية من جهة أخرى تمثل مصدر مالي مهم للحكومة لا يمكنها الاستغناء عنه لأنه يساعدها في تمويل عجزها المالي بدون أي أثار تضخمية مثل ما هو عليه الحال عندما تلجأ إلى إصدار نقدي جديد من أجل تمويل عجزها[4].

أما في الدول المتطورة أين يتمتع النظام المالي بحرية واسعة تجد أن الأداة الضريبية تستعمل بشكل معاكس تمام لما هو عليه الحال في الدول النامية ،فهي تفرض معدلات ضريبية جد منخفضة على الأدوات المالية والمنتجات البنكية بهدف تشجيع الإقبال عليها، وبعض الأحيان يتم إعفائها كليتا من الضريبة خاصة الأدوات المالية الصادرة عن الحكومة وذلك لتحقيق هدفين في نفس الوقت، فهي بهذا توفر التمويل اللازم لميزانيتها وكذلك تعمل على تنشيط القطاع المالي[5].

**الفرع الرابع :تقييد التدفقات النقدية**

إن الأنظمة المالية التي يسيطر عليها الكبح المالي لا يمكن تدفق رؤوس أموال إليها أو منها إلى الخارج، وذلك راجع إلى القيود المفروضة على حركة رأس المال وخاصة إذا كان موجه نحو الخارج، فالسلطات النقدية تقوم بتقيد كل المعاملات المالية الدولية وتضع حواجز أمام دخول البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية إلى السوق المالي المحلي، كما تقوم بتثبت أسعار الصرف للعملة المحلية عند مستوي معين.

و يمكن تلخيص أشكال الكبح المالي في الأنظمة المالية للدولة النامية في الجدول**(1-1).**

---

[1] Bouziani el houari Op-cité P19.

[2] J.JRosa et dietsh, **la représsion financière** , Paris Bonnel édition 1982،P106.

[3] عاطف وليم أندراوس, **السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية**, مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية 2005 ص85.

[4] فرد بيرجيستن ,**السياسات النقدية الدولية وأثرها على الاقتصاديات النامية** , مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية أبو ظبي 2001ص 274.

[5] Boujelbéne Younes et chtioui slim Op-cité P5.

**جدول (1-1): أشكال الكبح المالي في الأنظمة المالية.**

| | *الكبح المالي* |
|---|---|
| القطاع المالي الداخلي | - وجود رقابة وتدخل في تحديد أسعار الفائدة المدنية والدائنة<br>-الرسوم الضريبية مرتفعة<br>-توجيه القروض<br>-ارتفاع الاحتياطي الإجباري. |
| السوق المالي | -المستثمرين الأجانب ليس مسموح لهم بتملك أسهم محلية<br>-لا يمكن للمواطنين تملك أسهم أجنبية |
| تدفقات حساب رأس المال | -وجود سعر صرف خاص على التحويلات المالية للعملات<br>- وجود قيود فيما يخص خروج رأس المال |

**Source**:Saoussen ben gamra،Michaèl clévenot, **libéralisation financière et crises bancaires dans les pays émergents la prégnance du rôle institutions** , Université Paris XIII, 2005 ، P11.

**الفرع الخامس:التشريعات المكلفة بتكوين المحافظ المالية**

يمكن ملاحظة الكبح المالي من خلال القوانين والتشريعات التي تخص تكوين المحافظ المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية و الأفراد ،حيث يتم من خلال هذه القوانين إجبار البنوك على شراء السندات الحكومية والأوراق المالية الصادرة عن المؤسسات العمومية والتي تتميز بعائد منخفض ومخاطر كبيرة ،كما تحول دون تمكين الأجانب من تملك أصول مالية للمؤسسات الاقتصادية المحلية.[1]

**الفرع السادس :تأطير وتوجيه القروض**

تقوم السلطات النقدية في الأنظمة المالية التي تعاني من الكبح بالتدخل في عملية توزيع القروض في الاقتصاد ،فهي تفرض على البنوك التجارية تمويل المشاريع والقطاعات التي تعتبر ذات أهمية اقتصادية بالنسبة للحكومة وبأسعار فائدة تفضيلية (أقل من المعدلات المطبقة)، وكذلك تجبرها على دعم المؤسسات العمومية وتوفير الأموال التي تحتاجها، كما تتدخل السلطات النقدية لوضع حد لتوسع القطاعات والنشاطات الغير مرغوب فيها من طرف الحكومة عن طريق تحديد أسقف تمويلية لهذه النشاطات أو برفع المعدلات الإقراضية ( أسعار الفائدة)الممنوحة لها[2] .

[1] محمد الفنيش , **القطاع المالي في البلدان العربية وتحديات المرحلة المقبلة** ,صندوق النقد العربي أبو ظبي 2000ص150 -151.

[2] د.محمد عزت غزلان , **اقتصاديات النقود والمصارف** , دار النهضة العربية بيروت 2002 ص 338- 339.

### المطلب الثالث : النتائج المترتبة من سياسة الكبح المالي

لقد طبقت الدول النامية سياسة الكبح المالي لمدة طويلة من الزمن بهدف دعم القطاعات الإستراتيجية وتوفير التمويل اللازم للاقتصاد إلا أن النتائج المترتبة عن هذه السياسة كانت مخالفة لتوقعات هذه الدول، فقد أدت إلى تخلف النظام المالي وتراجع فعاليته في تعبئة الموارد المالية مع تسجيل بطئ كبير في النمو الاقتصادي لهذه الدول.

فيما يلي سوف نبرز أهم النتائج المترتبة عن سياسة الكبح المالي في الدول النامية:

- تحديد أسعار الفائدة الدائنة والمدنية تحت مستواها التوازني يؤدي إلى تدني حجم المدخرات المالية في النظام المالي وبالتالي تقليص الأموال الموجهة للاستثمار[1].

**الشكل (1-1): نتائج تحديد أسعار الفائدة تحت مستواها التوازني**

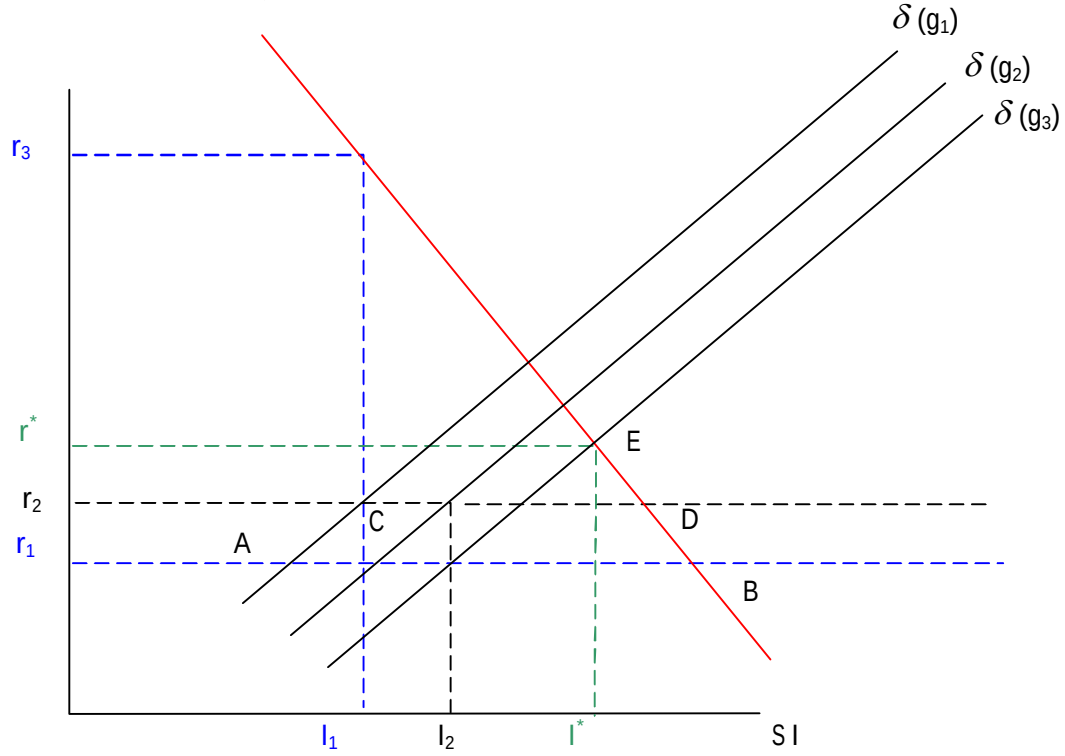


**Source**:Baptiste venet , **libéralisation financière et développement économique**, Université Paris IX dauphine, 2002, P4.

I : يمثل الاستثمار وهو دالة متناقصة بالنسبة للمعدل الفائدة الحقيقية (r).

S : الادخار دالة متزايدة للمعدل الفائدة الحقيقية (r) والدخل (g).

$(r_1)$و $(r_2)$: معدلات الفائدة الحقيقية في ظل الكبح المالي.

$(r^*)$ سعر الفائدة التوازني الذي يتحقق عند $(I^*=S^*)$.

[1] د.محمود حسن حسين.د.محمود حامد محمود, **التنمية الاقتصادية**, دار المريخ الرياض 2006، ص 759.

g يمثل الدخل الوطني حيث g3>g2>g1

عند مستوى دخل (g1)و سعر الفائدة الحقيقية (r1) و المطبقة من طرف الحكومة يكون الاستثمار عند مستوى I1 كما هو مبين في شكل(1-1) [1].

و لو كان بمقدور البنوك اختيار أو تحديد أسعار الفائدة الدائنة فإنها سوف تحددها عند مستوى (r3) ،ولكن هذا المستوى من أسعار الفائدة الحقيقية سوف يؤدي إلى تراجع الاستثمار إلى (I1) ،ويحفز أصحاب الفائض المالي على القيام بعمليات إيداع كبيرة لدى المصارف عوض استثمارها لأن الربح المحقق عن الودائع البنكية أكبر من عائد الاستثمارات[2].

- كما أن تحديد مستوى منخفض لأسعار الفائدة (r1) يؤدي إلى تدني مستوى الادخار والاستثمار ويصبح الادخار غير كافي لتغطية كل الاحتياجات المالية للاستثمارات ويظهر الجزء [AB] من المنحنى الطلب على الاستثمار الذي لم يتم إشباعه.

- وكذلك عند رفع معدل الفائدة الحقيقية إلى (r2) هذا لا يعني أننا خرجنا من حالة الكبح المالي فلا يزال هناك طلب على الأموال من أجل الاستثمار الذي لم يتم إشباعه ويظهر في الجزء (CD) من المنحنى إلا أنه أقل من المستوي السابق.

- أما عند مستوى (r*)لأسعار الفائدة الحقيقية يختفي تماما الطلب الغير مشبع على الأموال من أجل الاستثمار (I)، وهذه الحالة توافق حالة تحرير أسعار الفائدة ومعدل النمو الاقتصادي في هذه الحالة يكون اكبر من السابق (g3) كما يتم تحقيق التوازن المالي (I*=E* )أي أن الادخار غط كل الاحتياجات المالية للاستثمار[3].

من خلال المنحنى السابق نلاحظ أن تحديد أسعار الفائدة عند مستوى منخفض أي أقل من مستواها التوازني يؤدي إلى تراجع مستوي الادخار في النظام المالي وبالتالي انخفاض في حجم الاستثمارات مما يؤثر سلبا على معدل النمو الاقتصادي.و لتحديد أسعار الفائدة عند مستوى منخفض مجموعة من الآثار السلبية الأخرى على الاقتصاد والتي حددها M.J.Fay في[4] :

- يشجع الاستهلاك الحالي وهذا له اثر سلبي على الادخار.

- يشجع الأشخاص الذين لديهم فائض مالي على تملك أصول حقيقية غير منتجة مثل (الأراضي، مباني....) و عدم توجيه هذا الفائض للبنوك (وضعه على شكل ودائع) أو شراء أصول مالية منتجة.

- يشجع الحكومة على زيادة المديونية وتعميق العجز في ميزانيتها وإجبار البنوك على تمويله وبأقل تكلفة ممكنة.

كذلك يؤثر على نوعية الاستثمار، عن طريق تعديل سلوك الوساطة المالية وفي هذا الصدد يؤكد "Shaw" أن البنوك تمنح مكان مميز في حجم مخصصاتها من القروض للمقترضين الذين يتمتعون

[1] Baptiste vente, **libéralisation financière et développement économique**,Université paris IX dauphline2002 . op- cité P4.P5.

[2] محمود حسنى حسني، د محمود حامد محمود" مرجع السابق" ص 760.

[3] Baptiste venet op- cité P4.P5.

[4] Boujelbéne younes et chtioui Op-Cité P6.

بسمعة جيدة، وكذلك للمشاريع والمؤسسات التي تعرف استقرار لمدة كبيرة من الزمن الأمر الذي يؤثر سلبا على المشاريع الجديدة[1].

كذلك تحديد أسعار الفائدة تحت مستواها التوازني له تأثير سلبي على التوازن الاقتصادي بحيث أن أسعار الفائدة المنخفضة تشجع الطلب على القروض وبشكل واسع واستعمالها في المشاريع ذات الكثافة العالية لرأس المال وذات المخاطر المرتفعة ،مما يدفع البنوك إلى التشدد في منح القروض[2].

فهو يقلل التدفقات المالية القابلة للإقراض من خلال النظام المالي الرسمي الأمر الذي يدفع بالمقترضين إلى الاعتماد على التمويل الذاتي أو السوق الغير رسمية للحصول على التمويل الذي يحتاجونه[3].مع انخفاض أسعار الفائدة الاسمية مع تزايد معدلات التضخم يؤدي إلى تكوين أسعار فائدة حقيقية سلبية.

بصفة عامة يمكن أن نبين نتائج الكبح المالي فيما يلي[4]:

- سياسة تأطير القروض وتوجيهها كان لها أثر سلبي على توزيع القروض في الاقتصاد حيث استفادة القطاعات والنشاطات الغير منتجة من أغلب التمويل على حساب القطاعات ذات الإنتاجية الكبيرة، وتزايد القروض الغير المستردة.

- أصبحت الأصول المالية المحلية في ظل الكبح المالي أقل جاذبية من الأصول الأجنبية.

- كما نتج عن الكبح المالي اتساع حجم القطاع المالي الغير رسمي.

- افتقار القطاع المالي للتنويع حيث تميز بسيادة القطاع المصرفي وتراجع أهمية الأسواق المالية.

و كذلك يري Fry أن للكبح المالي مجموعة من النتائج السلبية[5]:

-جعل النظام المالي و البنكي أقل تطورا.

- ندرة في الادخار.

- ضعف في مستوى الاستثمارات وفي إنتاجية رأس المال.

- فيما يخص سوق العملات الأجنبية فإنه يشجع القطاع المالي الغير رسمي (سوق الصرف الموازي) في ظل تحديد أسعار الصرف ومنع التدفقات المالية الأجنبية.

[1] Baptiste vente, **libéralisation financière et développement économique**, Université paris IX dauphline2002 Op-cite P7.P8

[2] Bouziani El houari Op-Cité P30

[3] رونالد ماكينون , **النهج الأمثل لتحرير الاقتصاد**, المكتب المصري الحديث 1996 ص 27.

[4] عاطف وليم أندرا وس من "مرجع سابق" ص 86.

[5] Boujelbéne Younes et chtioui Op-cité P6.P7.

- غياب المنافسة يعيق ويمنع الابتكار والإبداع في المجال المالي وخاصة فيما يتعلق بالأدوات الادخارية وأشكال المنتجات المصرفية، ففي ظل شح الموارد المالية وكثرة الطلب على القروض لا تبذل البنوك أي مجهود لجلب الزبائن.

و لكي تتخلص الدول النامية من النتائج السلبية لسياسة الكبح المالي عليها إتباع سياسة إصلاحية جديدة تعتمد على تحرير النظام المالي من كل مظاهر الكبح المالي السابقة الذكر أي أزالت كل القيود المفروضة عليها.

ففكرة التحرير المالي طرحت الأول مرة من طرف ( 1973 MC kinnon-shaw) حيث اعتباراها بمثابة حل للخروج من حالة الكبح المالي الذي تتخبط فيها الأنظمة المالية لدول النامية ،ووسيلة لرفع وتيرة النمو الاقتصادي.

**المبحث الثاني: التحرير المالي**

***المطلب الأول: عموميات حول التحرير المالي***

**الفرع الأول:مفهوم التحرير المالي**

قبل البدء في عرض التعاريف الخاصة بالتحرير المالي لابد من التأكيد على أن نموذج التحرير المالي يرجع بالأساس إلى أعمال كل من "Mc. Kinnon. Shaw 1973" و فيما يلي سوف نعرض بعض التعاريف الخاصة بهذا النموذج:

- عرف كل من"Mc. Kinnon. Shaw 1973 " التحرير المالي على اعتباره حل لخروج من حالة الكبح المالي و وسيلة بسيطة و فعالة لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي في الدول النامية.[1]
- كما يعرف التحرير المالي على أنه مجموعة من الأساليب و الإجراءات التي تتخذها الدولة من أجل إلغاء أو التخفيف من درجة القيود المفروضة على النشاط المالي بهدف تعزيز كفاءته و إصلاحه[2].
- و كذلك يعرف العديد من الاقتصاديون التحرير المالي على أنه عبارة عن ممر من حالة الكبح المالي إلى حالة التحرير المالي، و هذا الأمر يتطلب إلغاء القيود المفروضة على النظام المالي و المتمثلة في [3]:

- التحديد الإداري لأسعار الفائدة.

- القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال .

- سياسة توجيه و تأطير القروض .

[1] Amaira Bouzid ,**libéralisation financière et croissance économique** ,papier présenté aux 20iemes journées internationales d'économie monétaire et financière Birmingham 5 et 6 juin 2003 P 2.

[2] Hassine souheil , **effets de libéralisation du système financier tunisien sur l'évolution des risques des banques** , université Laval québec.canda.2000 ،p28

[3] عاطف وليم أندراوس "مرجع سابق" ص 84، ص 93.

- الحواجز الموضوعة أمام دخول البنوك و المؤسسات المالية الأجنبية للسوق المالي المحلي.

➢ بصفة عامة يمكن تعريف التحرير المالي على انه عبارة عن مجموعة من الإجراءات الإصلاحية المعتمدة من طرف الحكومة لإزالة الضوابط و القيود على النظام المالي و تحويل هيكله بشكل يتماش مع التوجه نحو سياسة الاقتصاد الحر[1].

حيث تمثل سياسة التحرير المالي أهمية كبيرة بالنسبة للدول النامية التي يمكن التماسها من خلال النقاط التالية:

- تحرير أسعار الفائدة و إزالة السقوف المفروضة عليها يمكن من الحصول على معدلات فائدة حقيقية موجبة مما يحفز الادخار المحلي، و بالتالي يسمح بتوفير موارد مالية إضافية لاستثمارات و تحفيز النمو الاقتصادي [2].

- يمكن التحرير المالي من زيادة حصة القطاع الخاص في الائتمان، بعدما كان مهمش في ظل سياسة الكبح المالي و يعتمد في تمويله على الموارد الخاصة أو القطاع المالي الغير رسمي[3].

- يؤدي التحرير المالي إلى رفع درجة التعمق المالي، الأمر الذي يساعد على نقل القرار النقدي من منبعه الأساسي إلى مختلف القطاعات الاقتصادية و بشكل واسع [4].

**الفرع الثاني: عناصر التحرير المالي**

يشتمل التحرير المالي على ثلاثة عناصر أو جوانب و هذه العناصر تكون مؤشر يسمح بقياس درجة التحرير المالي في الاقتصاد فهي تتمثل في [5]:

- تحرير النظام المالي الداخلي (المحلي) (LSFI).
- تحرير السوق المالي (LMF).
- تحرير حساب رأس المال (LCC).

$$LF= \frac{1}{3} L3FI+\frac{1}{3} LMF+\frac{1}{3} LC$$

[1] حيدر نعمة بخيت, **سياسات التحرير المالي في البلدان العربية**, مجلة الجنداول العدد 25 نوفمبر 2005، ص2.

[2] هيوبيل محمد برادان , **التحرير المالي في أفريقيا و آسيا**, التمويل و التنمية جوان 1997 ص 9.

[3] Potri ckH , **financial liberalization : How far ?** How fast World Bank Research?, paper 1999 P 19.

[4] عاطف وليم أندراوس "مرجع سابق" ص 84، ص 93.

[5] Saoussen ben gamra et mickaël elévenot, **libéralisation financière et crise bancaires**, Universite Paris XIII ,2005,P10.

### 1. تحرير النظام المالي الداخلي (المحلي) LSFI:

تحرير القطاع المالي الداخلي يرتكز على ثلاثة نقاط أساسية:

- تحرير أسعار الفائدة الدائنة و المدينة: يتحقق بإلغاء السقوف المطبقة عليها، عدم تدخل السلطات النقدية في تحديد معدل الفائدة، بحيث يصبح تحديدها خاضع لآليات السوق فقط[1].

- إلغاء حواجز الدخول بالنسبة للبنوك و المؤسسات المالية الأجنبية:يتمثل في إعطاء الفرصة للبنوك و المؤسسات المالية الأجنبية لممارسة نشاط الوساطة المالية إلى جانب البنوك والمؤسسات المالية المحلية ،الأمر الذي يعزز المنافسة داخل النظام المالي و ينعكس إيجابيا على نوعية الخدمات المالية المقدمة من طرفه[2].

- خفض معدل الاحتياطي الإجباري: فهو يعني تخفيض معدل الاحتياطي القانوني (الإجباري) المفروض على البنوك التجارية من طرف البنك المركزي، أي جعله عند مستوى معقول يسمح للبنوك بالتوسع في نشاط الإقراض[3].

### 2. تحرير الأسواق المالية (LMF):[4]

تحرير الأسواق المالية يعني إلغاء القيود المفروضة على المستثمرين الأجانب و التي تحول دون تمكينهم من تملك الأصول المالية المختلفة (أسهم، مشتقات مالية) المصدرة من طرف المؤسسات الاقتصادية المحلية.

كما تعني إلغاء الحواجز المتعلقة بخروج رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في الداخل و الربح الناتج عنها.

### 3. تحرير حساب رأس المال (LCC):

يشتمل تحرير حساب رأس المال على العناصر التالية :

- حرية تدفق رؤوس الأموال: بحيث يمكن من انتقال رؤوس الأموال من و إلى الاقتصاد ،الأمر الذي يتيح الفرصة للمقيمين و الأجانب من أجل تحريك رؤوس أموالهم[5].

- تحرير المعاملات المتعلقة بمختلف أشكال رأس المال: وتتمثل هذه المعاملات في الديون، الأسهم، الاستثمارات المباشرة، الثروات الشخصية[1].

---

[1] Othaman Joumady, **Libéralisation financière rationnement du crédit et investissement de entreprise Marocaines** , Université de Toulon ,1998 ,P106.

[2] حيدر نعمة مرجع سابق ص 03.

[3] عاطف و ليم أندراوس مرجع سابق ص 91.

[4] Saoussen ben gamra et mickaël elévenot cité P11

[5] باري آيشنيجرين ،ما يكل موسى, **صندوق النقد الدولي و تحرير حساب رأس المال**, صندوق النقد الدولي ديسمبر 1998 ص 16.

- إلغاء القيود التي تخص التعامل بالنقد الأجنبي: بحيث يمكن إجراء المعاملات المحلية بالنقد الأجنبي، وعدم تدخل السلطات النقدية في تحديد معدل صرف العملة المحلية[2].

بناءا على درجة تحرير كل عنصر من العناصر السابقة الذكر يمكن الحكم على درجة التحرير المالي في الاقتصاد ككل. حيث أن الجدول (1-2 ) يبين المعايير المستعملة في تحديد درجة التحرير المالي ، وذلك من خلال توضيح العوامل التي يجب توفرها في كل عنصر من عناصر النظام المالي(القطاع المالي الداخلي،السوق المالي) بالإضافة إلى حساب رأس المال لكي يكون إما محرر بشكل كامل أو محرر بشكل جزئي .

**الجدول (1-2): معايير تصنيف درجة التحرير المالي:**

| *القطـــــاع المـــــالي الـــداخـــلي* |
|---|
| **التحرير الكامل** |
| - عدم التدخل في تحديد أسعار الفائدة الدائنة و المدينة .<br>- الاحتياطي الإجباري المفروض على بنوك تجارية معقول.<br>- عدم وجود حواجز دخول بالنسبة للبنوك و المؤسسات مالية أجنبية . |
| **التحرير الجزئي** |
| - لا يوجد تدخل في تحديد معدلات الفائدة الدائنة و المدينة.<br>- الاحتياطي الإجباري المفروض على البنوك التجارية معقول.<br>- عدم وجود حواجز دخول بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية. |
| **الســـــوق المـــــــالي** |
| **التحرير الكامل** |
| - يسمح للمستثمرين الأجانب بتملك الأسهم و الأدوات المالية المحلية.<br>- يمكن من استرجاع رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في الداخل خلال السنتين الأوليتان للاستثمار. |
| **التحرير الجزئي** |
| - المستثمرين الأجانب ليس مسموح لهم بتملك أكثر من 49% من أسهم المؤسسات المحلية .<br>- يوجد قيود على دخول بعض القطاعات الاقتصادية .<br>- يمكن استرجاع رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في الدخل و لكن بعد مرور سنتين من الاستثمار. |
| **حســـــاب رأس الـــمـــــال** |
| **التحرير الكامل** |
| - السماح للبنوك و المؤسسات المالية بالاقتراض من الخارج أي تحرير التدفقات المالية.<br>- لا يوجد قيود على التعامل في النقد الأجنبي و عدم تدخل السلطات في تحديد سعر الصرف العملة المحلية .<br>- لا يوجد سعر صرف خاص على الحساب الجاري ولا على حساب رأس المال . |

[1] باري آيشنيجرين –ما يكل موسى, **صندوق النقد الدولي و تحرير حساب رأس المال** ,صندوق النقد الدولي ديسمبر 1998 ص 16

[2] Saoussen ben gamra et mickaël elévenot op -cité P11

| التحرير الجزئي |
| --- |
| -غير مسموح للبنوك و المؤسسات المالية بالاقتراض من الخارج أي تقيد التدفقات المالية. |
| -وجود قيود على التعامل في النقد الأجنبي . |
| -تطبيق سعر صرف خاص على الحساب الجاري و حساب رأس المال. |

**Source** : saoussen ben gamra et michael elévenot, l**ibéralisation financière et crises bancaires dans les pays émergents la prégnances du rôle des institution**, Université Paris XIII،2005 P11.

## *المطلب الثاني : مؤشرات و إجراءات التحرير المالي*

### الفرع الأول : مؤشرات التحرير المالي

- قام كل من (williamson . J-MaharM سنة 1998) بدارسة سياسة التحرير المالي في مجموعة من البلدان و ذلك خلال الفترة الممتدة ما بين (1973و 1996) ، حيث استعمل في هذه الدراسة ستة (06) مؤشرات لأجل تحديد درجة و مدى تطبيق سياسة التحرير المالي. ،و منه فالمؤشرات المستعملة تتمثل في[1]:

- إلغاء الرقابة على سوق الائتمان .
- إلغاء القيود المفروض على أسعار الفائدة.
- إزالة حواجز الدخول لسوق المصرفية.
- الحكم الذاتي في المصرف.
- دور القطاع المصرفي الخاص.
- تحرير حركة حساب رأس المال.

يمكن إبراز نتائج هذه الدراسة في الجدول(1-3):

L: اقتصاد محرر

L L: اقتصاد محرر بشكل واسع

R: اقتصاد مكبوح

PR: اقتصاد مكبوح جزئيا

NBFI: مؤسسات مالية غير بنكية

BW: بنك

[1] Williamson J.and mahar M , **A suvey Of financial liberalization** ,Essays in international finance November 1998.P199

**الجدول( 1-3): نتائج الدراسة التي قام بها (.Williamson . J-MaharM**

| الدول | السنوات | الرقابة على القروض | سعر الفائدة | حواجز الدخول | تنظيمات الحكومية للعمليات | خوصصة | تدفقات رأس المال الدولية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الأرجنتين | 1973 | R | R | R | - | R | R |
| | 1996 | LL | LL | L | - | PR | L |
| البرازيل | 1973 | R | R | R | - | PR | R |
| | 1996 | PR | LL | PR | - | PR | R |
| الشيلي | 1973 | R | R | R | R | R | R |
| | 1996 | LL | LL | L | L | L | LL |
| كوريا | 1973 | R | R | R | P | R | R |
| | 1996 | LL | LL | B :PR.NB<br>FI :LL | PR | LL | PR |
| مصر | 1973 | R | R | FB :PR | R | R | R |
| | 1996 | LL | L | FB :LL | R | PR | PR |
| الهند | 1973 | R | R | R | R | R | R |
| | 1996 | PR | PR | PR | PR | PR | PR |
| اندونيسيا | 1973 | B :R | B :R | R | R | R | LL |
| | 1996 | LL | L | LL | R | R | LL |
| ماليزيا | 1973 | R | R | R | LL | LL | LL |
| | 1996 | LL | L | B :PR.NB<br>FI :LL | LL | LL | LL |
| المغرب | 1973 | R | R | R | - | PR | R |
| | 1996 | LL | LL | LL | - | PR | LL |
| المكسيك | 1973 | R | R | R | - | LL | LL |
| | 1996 | LL | L | LL | - | LL | LL |
| باكستان | 1973 | R | R | R | P | R | R |
| | 1996 | LL | LL | LL | PR | PR | LL |
| البيرو | 1973 | R | R | R | - | R | R |
| | 1996 | LL | L | - | - | LL | L |
| تايلاند | 1973 | R | R | R | - | PR | R |
| | 1996 | LL | L | LL | - | LL | LL |
| فيليبين | 1973 | R | R | R | PR | PR | R |
| | 1996 | PR | LL | LL | PR | LL | LL |
| تركيا | 1973 | R | R | R | - | PR | R |
| | 1996 | LL | L | L | - | PR | LL |

**Source** : williamson J. and Mahar M , **Asurvey of financial liberalization** , Essays in international finance november 1998,p199-201.

➢ كما قام (leaven سنة 2001 ) باستعمال مؤشر مركب من ستة عناصر أساسية في سياسة التحرير المالي،وذلك بهدف قياس درجة التحرير المالي في مجموعة من الدول النامية، بحيث كل عنصر منه يكمن أن يأخذ قيمة (0 أو1) و ذلك تبعا لدرجة تحرير هذا العنصر و أما المؤشر الكلي يمكن أن يأخذ قيمة محصورة ما بين(0و6) و ذلك نتيجة لجمع قيم العناصر المكونة لهذا المؤشر فإذا أخذ قيمة (0) فهذا يعني أن النظام المالي غير محرر (مكبوح) أما قيمة (6) فتعنى أنه محرر بشكل واسع.

العناصر المكونة لهذا المؤشر تتمثل في[1]:

- إلغاء القيود التنظيمية المتعلقة بأسعار الفائدة .
- تخفيف أو التقليل من حواجز الدخول للسوق المالي المحلي .
- التقليل من الاحتياطي الإجباري المفروض على البنوك .
- التقليل من الرقابة على الائتمان .
- الخوصصة.
- القواعد الاحترازية

**الجدول (1-4): قياس التحرير المالي باستعمال مؤشر"**leaven **"ما بين فترة 1998-1988**

| الدول | 1988 | 1989 | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| أرجنتين | 1 | 2 | 2 | 2 | 2 | 4 | 5 | 6 | 6 | 6 | 6 |
| البرازيل | 1 | 2 | 2 | 3 | 3 | 3 | 4 | 4 | 4 | 5 | 6 |
| الشيلي | 5 | 5 | 5 | 5 | 5 | 5 | 5 | 5 | 5 | 6 | 6 |
| الهند | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 2 | 3 | 3 | 5 | 5 | 5 |
| اندونيسيا | 3 | 3 | 4 | 4 | 5 | 5 | 5 | 5 | 5 | 6 | 6 |
| ماليزيا | 1 | 2 | 2 | 3 | 4 | 5 | 6 | 6 | 6 | 6 | 6 |
| مكسيك | 0 | 2 | 2 | 3 | 4 | 5 | 6 | 6 | 6 | 6 | 6 |
| باكستان | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 1 | 2 | 4 | 4 | 5 | 5 |
| البيرو | 0 | 0 | 0 | 2 | 3 | 4 | 4 | 5 | 6 | 6 | 6 |
| فيليبين | 2 | 2 | 2 | 2 | 2 | 4 | 4 | 4 | 6 | 6 | 6 |
| كوريا | 1 | 2 | 2 | 2 | 3 | 4 | 4 | 4 | 6 | 6 | 6 |
| تايون | 0 | 0 | 0 | 0 | 2 | 2 | 2 | 2 | 2 | 3 | 4 |
| تايلاند | 1 | 1 | 1 | 4 | 4 | 4 | 4 | 5 | 5 | 6 | 6 |

**Source** :Mohamed jaber chebbi ,**existe-t- il un lien entre la libéralisation financière et les crises bancaires dans les pays émergents?** , Université Paris dauphine 2005 P6.

[1] Mohamed jaber chebbi ,**existe-t- il un lien entre la libéralisation financière et les crises bancaires dans les pays émergents?** , Université Paris dauphine, 2005, P5.

الجدول (1-4) يبين نتائج الدراسة التي قام بها (Leaven 2001) على مجموعة من الدول النامية في الفترة الممتدة ما بين الفترة 1988-1998، حيث يظهر تطورات سياسة التحرير المالي في هذه الدول، و يمكن ملاحظة أن في أواخر الثمانينيات و بداية التسعينات كان قيمة مؤشر التحرير المالي منخفضة في أغلب الدول المدروسة و مع مرور الوقت بدأ مؤشر التحرير يعرف ارتفاع إلى 1998 حيث كانت كل الدول تسجل توسعا في تطبيق سياسية التحرير المالي حيث تراوحت قيمة المؤشر ما بين 4 و 6 في كل الدول وهذا يذل على إتباع سياسة تحرير مالي واسعة النطاق في جميع الدول التي شملتها الدراسة.

**الفرع الثاني :إجراءات التحرير المالي**

لقد عرف" Michael 1986" التسلسل المثالي لمراحل التحرير المالي بأنه ذلك التسلسل الخاص بمراحل الإصلاح المالي و الذي يضمن تعظيم القيمة المضافة في الاقتصاد[1].

على الرغم من كون هذا التعريف بسيط وواضح ،إلا أن ترتيب مراحل و إجراءات التحرير المالي تطرح العديد من المشاكل و التساؤلات فيما يتعلق بالقطاعات التي يجب تحريرها أولا ،و علي هذا الأساس فقد قام العديد من الاقتصاديين بدارسة ترتيب مراحل التحرير المالي على غرار كل من ." Michaely 1986", "1986 Krueger "Mathieson 1979"Kapur 1976"

*الجدول (1-5) : تسلسل مراحل التحرير المالي*

| قطاع | داخلي | خارجي |
|---|---|---|
| الحقيقي | **المرحلة الأولى**<br>- الاستقرار الاقتصادي<br>تحرير الأسعار<br>- إلغاء الرسوم الضريبية بهذه تقديم إعانة لمؤسسات الاقتصادية<br>- الخوصصة | **المرحلة الثالثة**<br>- تحرير العمليات الجارية (رفع الحواجز التجارية)<br>- خلق سوق الصرف و قابلية التحويل الخارجي للعملة |
| المالي | **المرحلة الثانية**<br>- هيكلة وخوصصة النظام البنكي المحلي<br>-خلق و تفعيل السوق النقدي | **المرحلة الرابعة**<br>- إلغاء الرقابة على حركة رأس المال<br>- التحويل الكامل و الكلي للعملة |

**Source :**Mohamed jabber chebbi ,**existe-t- il un lien entre la libéralisation financière et les crises bancaires dans les pays émergents?**, Université Paris dauphine 2005 P7.

[1] Amaira Bouzid, **les conditions préalables à la réussite des réformes financière au sein des pays émergents** , papier présenté aux 23émes Journées d économie Monétaire et Bancaire . bille 2006، P3. P4

المرحلة الأولى و الثانية تتمثل في تحرير القطاع الحقيقي الداخلي و كذلك تحرير القطاع المالي الداخلي و المرحلة الثالثة تتمثل في تحرير العمليات الجارية أي القطاع الحقيقي الخارجي و أما المرحلة الرابعة و الأخيرة فتتمثل في تحرير حساب رأس المال أي تحرير القطاع المالي الخارجي.

- المرحلة الأولى : تتمثل في تحرير القطاع الحقيقي حيث تتضمن تحقيق الاستقرار الاقتصادي ثم تحرير الأسعار و إلغاء الرسوم الضريبية ،لأجل تشجيع المؤسسات الاقتصادية و كذلك هذه المرحلة تتضمن خوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية التي تعاني من مشاكل فيجب أن تتم هذه المراحل قبل البدا في تحرير القطاع المالي الداخلي .

- المرحلة الثانية: تتضمن خوصصة البنوك و المؤسسات المالية العمومية و خلق و تفعيل السوق النقدي أي ببساطة إصلاح النظام المالي الداخلي.

- المرحلة الثالثة: تخص تحرير العمليات الجارية أي إلغاء كل الحواجز التجارية و خلق سوق للصرف و السماح بقابلية تحويل العملة أي تحرير القطاع الحقيقي الخارجي.

- المرحلة الرابعة :فهي تمثل أخر مرحلة في عملية التحرير حيث تتضمن إلغاء الرقابة على حركة رأس المال و ضمان التحويل الكامل للعملة .

فقد بينت تجارب التحرير المالي في الدول النامية على أن نجاح سياسة التحرير المالي مرهون بتحرير القطاع الحقيقي أولا، و في هذا الجانب يؤكد " Kruege 1986 "على ضرورة أن يكون هناك ترتيب و تسلسل في عملية تفكيك الكبح المالي، بحيث يجب أولا التخلص من الرقابة المفروضة على حساب العمليات الجارية ثم إلغاء تثبيت الأسعار ثم رفع الرقابة على المعاملات الخاصة بحساب العمليات الخاصة برأس المال[1].

ولأجل نجاح سياسة التحرير المالي في تحقيق الأهداف المنتظرة منها لابد من توفر بيئة اقتصادية مستقرة, فالتضخم و العجز الكبير في الموازنة، و أسعار الصرف الغير مدعومة أثناء تطبيق هذه السياسة يمكن أن يؤدي إلى إفشالها ، بل قد يتسبب في أثار كارثية على النظام المالي و على الاقتصاد ككل[2].

على هذا الأساس يؤكد "Mc Kinnon 1991" على أهمية الاستقرار الاقتصادي أثناء القيام بأي إصلاحات، فلا يمكن نجاح سياسة التحرير المالي في ظل بيئة اقتصادية غير مستقرة[3].

المقصود بها هو سرعة الانتقال من مرحلة إلى أخرى أثناء تطبيق سياسة التحرير المالي،و هذه السرعة لابد أن تحدد بناءا على الظروف الاقتصادية الخاصة بكل دولة بحيث لا يمكن أن تكون هناك سرعة معينة أو مثالية يشترك فيها كل الدول و إنما تراجع إلى الحالة الاقتصادية الخاصة بكل بلد[1].

---

[1] Amaira Bouzid, **les conditions préalables à la réussite des réformes financière au sein des pays émergents**, Op.cite P4.

[2] د.طارق عبد العال حماد, **التطورات العالمية و انعكاساتها على أعمال البنوك** ,الدار الجامعية الإسكندرية 2003، ص 41.

[3] Amaira Bouzid Op- cité P4.

حيث أعطي كل من (1990 Villanueva et mirakhor) أربع استراتجيات التي يمكن في ظلها تحديد سرعة تنفيذ سياسة التحرير المالي في مختلف الدول، حيث تحدد هذه الاستراتجيات بناءا عن مختلف الأوضاع الاقتصادية التي يمكن أن تسود في كل بلد كتوفر الاستقرار الاقتصادي أو انعدامه و كذلك فعالية الأشراف البنكي أو عدم فعاليته و فيما يلي سوف سنعرض هذه الاستراتيجيات:

- الإستراتيجية الأولي (IM/IS): تتم في ظل بيئة اقتصادية غير مستقرة و إشراف بنكي ضعيف (غير فعال).

- الإستراتيجية الثانية (IM/AS): و التي تتم في بيئة اقتصادية غير مستقرة و لكن في ظل إشراف بنكي فعال قادر على التحكم في الخطر الناتج على البنوك.

- الإستراتيجية الثالثة (SM/IS): و التي تتم في بيئة اقتصادية مستقرة و لكن تعاني من بعض النقص في فعالية الإشراف البنكي (غير فعال).

- الإستراتيجية الرابعة (SM/AS): و هي الإستراتيجية التي يمكن تطبيقها في ظل توفر كل الظروف الاقتصادية المناسبة كالاستقرار الاقتصادي و الإشراف البنكي الفعال.

***الجدول(1-6) :سرعة الإجراءات الخاصة بتحرير أسعار الفائدة***

| مراحل | IM/IS | IM/AS | SM/IS | SM/AS |
|---|---|---|---|---|
| المرحلة الأولي | يتم فيها تحقيق الاستقرار الاقتصادي.<br>وتدعيم الأشراف البنكي<br>والإبقاء على أسعار الفائدة مضبوطة. | تحقيق الاستقرار .والحفاظ<br>على فعالية الأشراف البنكي و قيام بتحرير متدرج للأسعار الفائدة | الاستقرار محقق و لكن الأشراف ضعيف يجب أولا تفعيل الأشراف البنكي و إبقاء أسعار الفائدة مضبوطة | الاستقرار الاقتصادي محقق و الإشراف البنكي الفعال فبالتالي يمكن الأقدام على عملية تحرير أسعار الفائدة مباشرة |
| المرحلة الثانية | بعد تحقيق أو توفير العوامل السابقة الذكر يمكن تحرير أسعار الفائدة | تحرير أسعار الفائدة | تحرير أسعار الفائدة | |

**Source** : Amaira Bouzid , **Les conditions préalables à la réussite des réformes financière au sein des pays émergents**,Papier présenté aux 23 émes Journées d'économie monétaire et bancaire Lille 2006.p5.

لقد عرفت سرعة التحرير المالي اختلاف من دولة إلى أخرى فبعضها قام بأتباع تحرير مالي متدرج بينما البعض الأخر فضل إتباع تحرير سريع جدا و هي ما يطلق عليها الإصلاحات عن طريق

[1] Mohammed Jaber cherbbi Op-cité P2

الصدمة فمثلا إذا أخذنا دول أمريكا الجنوبية نجد أن سرعة التحرير فيها تختلف فيما بينها، حيث قامت كل من المكسيك و البيرو بأتباع تحرير سريع على عكس الشيلي و الأرجنتين التي فضلت التحرير المتدرج[1].

***المطلب الثالث : الأعمال المستندة للتحرير المالي و انتقاداتها***

**الفرع الأول : الأعمال المستندة للتحرير المالي**

لقد أنشاء كل من "1973 Mc Kinnon Shaw" نموذجهما الخاص بالتحرير المالي بناءا على نتائج الدراسة التي عالجت مشكلة الكبح المالي في الدول النامية [2].

فقد اقترح كل من" Shaw-Mc Kinnon " على هذه الدول تحرير أنظمتها المالية من اجل التخلص من الآثار السلبية المتولدة عن سياسة الكبح المالي و المتمثلة في شح الموارد المالية الضرورية للاستثمارات ،و العائد بالأساس لمعدلات الفائدة الضعيفة التي لا تشجع الادخار، و عدم فعالية الوساطة المالية الناتج عن التدخل الكبير في عملها من طرف الحكومة ، سوء توزيع المدخرات المالية في الاقتصاد (القروض) نظرا لإتباع سياسة توجيه القروض من قبل السلطات النقدية، و هذا كله أدى إلى إضعاف معدلات النمو في هذه الدول[3].

فان تحرير الأنظمة المالية بالنسبة لهما يتمثل في : تحرير معدلات الفائدة الدائنة و المدنية أيضا إلغاء سقوف الفائدة المفروضة عليها، تحرير الأسواق المالية و إلغاء حواجز الدخول للسوق المالي الداخلي و كذلك تحرير حساب رأس المال فكلاهما يعتبر التحرير المالي وسيلة فعالة لتحقيق التطور المالي ورفع وتيرة النمو الاقتصادي[4].

***1. تكاملية النقود و رأس المال لـ Mc Kinnon:***

إن أهم إسهام جاء به" Mc Kinnon" فيما يخص التحرير المالي يتمثل في تكاملية النقود ورأس المال، حيث قام فيها بإعادة صياغة دالة الطلب على النقود بالشكل الذي يتوافق مع الخصائص الاقتصادية للدول النامية.

في هذا الإطار يضع "Mc Kinnon"مجموعة من الفرضيات [5]:

❖ الاقتصاد المجزأ Fragmentée :وجود انفصال كبير بين قطاع الأعمال(المؤسسات) و قطاع العائلات و هم يواجهون أسعار فعلية متباينة لأسعار السلع، رأس المال و لا تتوفر لديهم نفس الإمكانيات للوصول لنفس التكنولوجيا.

❖ الاقتصاد يتميز باعتماده على التمويل الذاتي: حيث كل وحدة اقتصادية تعتمد على نفسها في عملية توفير التمويل الذي تحتاجه فمثلا: المستثمرين يقومون بتجميع مدخراتهم المالية الخاصة قبل البدا في المشاريع الجديدة.

---

[1] Mohamed Jaber alebbi Op- ité P8.

[2] Else assidon, **les théories économiques du développement** ,decouverte paris 2004, P63.

[3] Shouheil Hassine Op -cité P30

[4] هيويبل محمود برادان**, التحرير المالي في أفريقيا و آسيا**, مجلة التمويل و التنمية 1997 ص 9.

[5] Baptiste vente, **libéralisation financière et développement économique**, Université paris IX dauphline2002، P2

❖ الادخار حسب "Mc Kinnon "ينقسم إلى شكلين :

أ.ادخار على شكل أصول حقيقية غير منتجة .

ب.ادخار على شكل أرصدة نقدية حقيقية (ودائع بنكية) له علاقة إيجابية بمعدل الفائدة الحقيقي.

فيما يلي سوف نشرح تكاملية النقود و رأس المال بواسطة كل من دالة الطلب على النقود و دالة الاستثمار [1]:

- دالة الطلب على النقود: $(M^d / p)_t = F\left[Y_t.(I/Y)_t.(i-\pi^a)\right]$
- دالة الاستثمار: $\left(I/y\right)t=g\left[M_t.(i-\overset{a}{\pi})t\right]$

$M^d$:الطلب على النقود

P:المستوى العام لأسعار

Y:الدخل

I:الاستثمار

i:معدل الفائدة الأسمى على الودائع

M: معدل العائد الداخلي المتوقع

$(i-\pi^a)$: معدل الفائدة الحقيقي على الودائع فهو يساوي الفرق بين معدل الفائدة الاسمي و معدل التضخم

t:يمثل الوقت

و من معادلة الطلب على النقود الخاصة بالدول النامية يمكن ملاحظة مايلي:

➢ $0< \delta(M^d/P)_t / \delta(i-\pi^a)$ يمثل التأثير الايجابي الذي يخلفه معدل الفائدة الحقيقي على الطلب الخاص بالنقود.

➢ $0< \delta(M^d/P)_t / \delta(I/Y)_t$ تمثل الطلب على النقود بغرض الاستثمار، فالزيادة في معدل الاستثمار يؤدي إلى زيادة الطلب على الأرصدة النقدية، و ذلك راجع لفرضية أن الاستثمار يمول ذاتيا فكل عملية استثمارية يسبقها تعبئة مدخرات مالية، و هذا شرط ضروري في تكاملية "Mc Kinnon" زيادة الاستثمار تؤدي إلى زيادة الادخار.

[1] Engozago Mba, **La stratégie de libéralisation financière et mobilisation dé l'épargne** découverte paris2004,p 12

➢ $0< \delta(M^d/P)_t / \delta\, y_t$ تمثل الطلب على النقود بغرض المعاملات فزيادة الدخل تؤدي إلى زيادة حيازة الأرصدة النقدية (ودائع بنكية).

مما سبق يمكن ملاحظة أن لمعدل الفائدة الحقيقي أثر إيجابي بالنسبة للطلب على النقد عكس ما يعتقد Friedman(نيوكلاسيك) فالنقود تعتبر قناة لتراكم رأس المال

➢
- $0< \delta(M^d/P)_t / \delta(I/Y)_t$
- $0< \delta(M^d/P)_t / (i-\pi^a)$

**يمثلان الشرط الذي يشرح فرضية التكاملية الخاصة بالنقود و رأس المال" MC Kinnon " انطلاقا من دالة الاستثمار أو دالة الطلب على النقد.**

كلما ارتفع معدل الفائدة الحقيقي على الأرصدة النقدية كلما زاد الادخار والاستثمار، فهناك علاقة إيجابية بين الادخار المالي (شكل أرصدة نقدية) و الاستثمار و التأثير بينهما متبادل، و يكون التحرير المالي مرغوب فيه بصفة قوية في الاقتصاديات التي تطبق التمويل الذاتي على نطاق واسع.

### 2. التعارض بين تحليل Mc Kinnon و تحليل Shaw:

على الرغم من أتفاق كل من Mc Kinnon -Shaw على أهمية الدور الذي يلعبه التحرير المالي في تحقيق التطور المالي و رفع وتيرة النمو الاقتصادي و كذلك على دور معدل الفائدة المرتفع في تحفيز الادخار ،إلا أنه يوجد بعض الاختلافات بين التحليلين يمكن إبرازها فيما يلي:

- تحليل "Mc Kinnon" يتم في اقتصاد مجزأ أين كل الوحدات الاقتصادية تعتمد على التمويل الذاتي بدون الحاجة إلى طلب على القروض ،كما أن البنوك تقوم بتلقي الودائع ومنح الفوائد عليها ،و لكن لا تقوم بمنح قروض أي لا يوجد نشاط الوساطة المالية في الاقتصاد و هذا من مميزات الدول النامية فالاستثمارات تحتاج إلى تراكم مسبق للموارد المالية الخاصة[1].

- أما تحليل"Shaw "فإنه يدخل بعدا جديدا يتمثل في الوساطة المالية "نقود داخلية" أي إمكانية الاقتراض لتمويل المشاريع الاقتصادية و هذا عكس تحليل"Mc- kinnon" فتحليل Shaw يتعرف بوجود التمويل الذاتي و لكن إلى جانب النشاط الائتماني للبنوك.

بالرغم من وجود هذا الاختلاف بين تحليل Mc-kinnon وتحليلShaw إلا أنهما يبقيان تحليلين متكاملين[2] , حيث لقي نموذج التحرير المالي دعم و تشجيع العديد من الاقتصاديين على غرار من:

[1] محمود عزت غزلان, **اقتصاديات النقود و المصارف** , دار النهضة العربية 2002، ص 202.

[2] Gassab, **la libéralisation financière dans les pays en développement** ,Paris I ,1997, P14.

Fry(1978-1980)،Kamar(1977) ،Galbis (1977)،Kapur(1976)، Lee(1980)،Mathieson (1980)،Cho (1984)، molho (1986)، بحيث أنهم أيدوا الأفكار التي تضمنه نموذج التحرير المالي المقدم من طرف" Mc kinnon-Shaw" (1973)، فقد قام هؤلاء الاقتصاديين باغناء و إثراء هذا النموذج بأفكار جديدة [1].

فيما يلي سوف نعرض بعض الإسهامات التي قدمها هؤلاء الاقتصاديين [2]:

o أعمال kapur (1976): لقد أيد ما جاء به (Mc kinnon-Shaw) مع تفضيله لرفع معدلات الفائدة الاسمية على الودائع كحل لتقليل من معدل التضخم بدلا من خفض الكتلة النقدية، لأنه يرى بأن رفع معدل الفائدة الاسمية يسمح بتحفيز الادخار و خفض معدل التضخم في آن واحد.

o أعمال Vogel et buser(1976): يدعمان فكرة تكاملية النقود و رأس المال مع إضافة أصل ثلاثة لهما و هو السلع النهائية و سلع نصف مصنعة و التي تعتبر ملجأ ضد التضخم ،و كذلك إضافة بعد جديد لتحرير المالي و هو العائد و الخطر فحسبهما يمكن تحقيق سياسة التحرير المالي بطريقتنا:

- زيادة العائد على النقود (كوريا الجنوبية) .
- استقرار العائد الحقيقي مع تخفيض الخطر المربوط بحيازة النقود (البرازيل) .

o أعمال galbis(1977): لقد أضاف نقطة جديدة لنموذج التحرير المالي و هي اعتباره بأن الاقتصاد ينقسم إلى قطاعين: قطاع تقليدي يعتمد على التمويل الذاتي لأجل إنجاز المشاريع، و قطاع حديثة يعتمد على التمويل الذاتي بالإضافة إلى القروض البنكية من أجل القيام بالمشاريع الجديدة ،.كما يري بأن رفع معدل الفائدة على الودائع يسمح بزيادة إنتاجية الاستثمارات و يسمح كذلك بتحويل الادخار من القطاع التقليدي إلى القطاع الحديثة.

o أعمال mathieson(1979): يؤكد على ضرورة خفض حجم الكتلة النقدية أثناء تطبيق سياسة التحرير المالي، و يبرر ذلك بكون ارتفاع معدلات الفائدة الاسمية يؤدي إلى زيادة دخول الأموال من الخارج في ظل الاقتصاد المفتوح، كما أن ارتفاع تكلفة الاقتراض من الداخل تدفع المؤسسات المحلية إلى اقتراض من الخارج أين التكلفة أقل، و هذا كله يسمح بزيادة التدفقات المالية إلى داخل الاقتصاد مما يتسبب في ارتفاع معدل التضخم [3].

o أعمال Fry (1978): قام بدراسة العلاقة بين معدل الفائدة الحقيقي و الادخار في مجموعة من الدول النامية و وجد أن هناك علاقة إيجابية و قوية بين هذان المتغيرين[4] , كما قام بدراسة العلاقة

[1] Eboue c, **La libéralisation financière dans les payes développement**, banque mondiale , 1995, P21.
[2] Baptiste venet Op- cite P4. P5
[3] Baptiste vente Op- cite P5
[4] Donadieu Jose**, La libéralisation financière en Corée thaïlandais et Malaisie**, Université de Poitiers 2004 ,P 2

بين معدل الفائدة الحقيقي و حجم القروض الموزعة في الاقتصاد في 12 دولة أسيوية و وجود أن هناك علاقة إيجابية بين هذان المتغيرين كذلك[1].

كما أشترط Fry(1995) توفر خمس (05) ركائز أساسية لنجاح سياسة التحرير المالي[2]:

- إطار قانوني ملائم من أجل مراقبة البنوك التجارية .
- مستوى مقبول فيما يخص استقرارا الأسعار.
- مستوى مقبول من الدين العام لتفادي الأزمات التضخمية .
- جو المنافسة الملائم ما بين البنوك التجارية.
- نظام ضريبي محكم و عادل.

- أعمال Biery-Yasin (1993): يؤكدان على العلاقة الإيجابية و قوية بين معدل الفائدة الحقيقي و معدل الادخار في تسعة دول إفريقيا.

- أعمال Arestis-demetrides( 1997): قام بدراسة تأثير التحرير المالي على الناتج الداخلي الخام فوجد أن هناك علاقة إيجابية و قوية في كوريا جنوبية [3].

- كما أن كل من Moubini-sala-Martin(1992): يؤكدان على وجود علاقة إيجابية و قوية بين معدل الفائدة الحقيقي و الادخار[4].

**الفرع الثاني :الانتقادات الموجهة لنموذج التحرير المالي**

لقد تعرض نموذج التحرير المالي في بداية الثمانينات لكثير من الانتقادات خاصة من طرف مدرسة الهيكلين الجدد، و ذلك فيما يتعلق بالمبادئ التي يرتكز عليها هذا النموذج:

1. نموذج التحرير المالي يفترض أن هناك علاقة إيجابية بين معدل الفائدة الحقيقي و معدل الادخار إلا أن الدراسات التجريبية التي تمت على الأنظمة المالية المحررة أثبتت عكس ذلك[5].

- و من بين هذه الدارسات نذكر الدارسة التي قام بها كل من alu–Bandiera (سنة2000) على عشر (10) دول نامية حيث بينت أنه لا توجد علاقة بين معدل الفائدة الحقيقي و معدل الادخار[6].

- كما أكد bayoumiostry(1995) على عدم وجود علاقة بين معدل الفائدة و الادخار في الدول لنامية و هذه الدارسة امتدت من 1982- 1993 على أربع دول نامية.

[1] Ary tanimoune nasser, **libéralisation financière et intermédiation bancaire dans l'UEMA** , XIVe Journées internationales d'économie Monétaire et bancarise, 2002, P3.

[2] محمد بن بوزيان ,فتحي بلدغم, **التحرير المالي و البنكي و التنمية الاقتصادية** ,الملتقى الدولي للسياسات الاقتصادية في الجزائر ديسمبر 2004 تلمسان ص 6.

[3] Engozago Mba –Op cité P23.

[4] Ary Tanimoune nasser Op cité P3.

[5] Baptiste venet Op- cité P3

[6] Ary Tanimoune Nasser Op cite P3

- كذلك الدارسة التي قام بها كل من " Mahar–Williamson 1998" على اليابان و بعض الدول شرق آسيا أكدت على أن ارتفاع الادخار في هذه الدول ليس راجع إلى ارتفاع معدلات الفائدة و لكن يرجع إلى نوعية المنتجات البنكية المقدمة في الاقتصاد[1].

2. إن نموذج "Mc kinnon –shaw 1973" يحصر المتغيرات المؤثرة على الادخار في معدل الفائدة الحقيقي فقط و يهمل أثر الدخل على الادخار[2].

3. ارتفاع معدل الفائدة الأسمى فوق معدل التضخم لأجل تحقيق بمعدل فائدة حقيقي موجب يؤدي إلى زيادة ارتفاع معدل التضخم و ذلك لكون ارتفاع الفائدة الاسمي على القروض يرفع من تكاليف الاقتراض بالنسبة للمؤسسات و بالتالي من تكاليف الإنتاج مما يدفع هذه المؤسسات إلى رفع الأسعار الأجل تحقيق ربح إذن التحرير المالي يعمل على زيادة معدل التضخم بدلا من تشجيع الادخار و الاستثمار و هذه الحالة سجلت في العديد من دول أمريكا الجنوبية مباشرة بعد تطبيق سياسة التحرير المالي[3].

4. التحرير المالي يعرض المؤسسات المالية و البنوك المحلية إلى منافسة شديدة في حين أنها غير مؤهلة لمواجهة هذه المنافسة ،و هذا قد يعرضها للخطر الإفلاس.

فقد قام "1998 fishe" بدراسة أثر التحرير المالي على الصناعة البنكية باستعمال نموذج قياسي توصل إلى أن التحرير المالي يؤدي[4]:

- زيادة الخطر في المؤسسات البنكية .
- يرفع من احتمال حدوث الأزمات مالية.

5. و كذلك يتم انتقاد نموذج " Shaw–Mc Kinnon" لاعتباره بأن السوق المالي الغير رسمي من سلبيات و مظاهر الكبح المالي و على عكس من ذلك فان العديد من الاقتصاديين مثل( 1983) Van wijnbergen (1974) park (1999)Ebowe يؤكدون على الدور المهم و الايجابي الذي يلعبه القطاع المالي الغير رسمي في عملية تمويل الاستثمارات في الدول النامية.

6. ارتفاع معدلات الفائدة على القروض يدفع بالمؤسسات الاقتصادية لقيام باستثمارات ذات درجة عالية من المخاطر و ذلك من أجل الحصول على العائد مرتفع يسمح بتغطية تكاليف الاقتراض و تحقيقي ربح معقول[5].

7. نظرية التحرير المالي مبينة على فرضية الأسواق لمثالية غير أن الأسواق المالية في الدول النامية غير مثالية و تعاني الكثير من المشاكل مثل مشكلة عدم تناظر المعلومات[6].

---

[1] engozogo Mba Op- cité P23
[2] Baptiste venet Op- cité P3
[3] engozoga Mba Op-cite P19
[4] Soucheil Hassine Op cité P 30 P31.
[5] Baptiste Venet Op cité P9
[6] Baptiste venet Op cité P11

**المبحث الثالث : التحرير المصرفي و تداعياتها**

***المطلب الأول : عموميات حول التحرير المصرفي***

**الفرع الأول : إجراءات التحرير المصرفي**

تختلف أساليب تحرير القطاع المصرفي من بلد لآخر حسب الأهداف المحددة للسياسة الاقتصادية العامة، و ضمن الإطار الشامل للتحرير الاقتصادي، فهي إما إجراءات تهدف إلى تحسين السياسة النقدية، أو لتشجيع المنافسة في القطاع المصرفي، أو لتحسين الأساليب و تطوير الأسواق المالية أو لدعم التنظيم الهيكلي للجهاز المصرفي، و يمكن تلخيص هذه الإجراءات في النقاط التالية[1]:

- إلغاء القيود على سعر الفائدة و توسيع مجال تحركها و إزالة السقوف المفروضة عليها.

- إلغاء القيود الإدارية المقيدة لحرية البنوك مثل تحديد السقوف الائتمانية أو التمويل التلقائي للمؤسسات المملوكة للدولة.

- تدعيم استقلالية البنوك و المؤسسات المالية في اتخاذ قراراتها وفقا لقواعد السوق.

- إعادة هيكلة بنوك القطاع العام و فتح ملكيتها أمام القطاع الخاص الوطني و الأجنبي.

- السماح بإنشاء البنوك سواء تعود ملكيتها للقطاع الخاص الوطني أو الأجنبي، و السماح بفتح فروع للبنوك الأجنبية.

- تقليل الحواجز أمام الإنظمام و الدخول إلى السوق المصرفي و تسهيل إجراءات الانسحاب منه.

- تحسين درجة الشفافية في المعاملات و زيادة أوجه الحماية للمودعين و المستثمرين.

- إطلاق حرية تحديد العمولات و تسعير الخدمات المصرفية .

- إعادة تكوين قاعدة رأس مال البنوك (إعادة رسملة البنوك).

- تدعيم الإشراف و الرقابة للمحافظة على انضباط السوق المصرفي.

إن التحرير المصرفي يتطلب توافر مجموعة من الشروط من أهمها مايلي:

[1] عبد الله فكري محمد الوكيل، **تقييم أداء البنوك في ظل سياسة التحرير الاقتصادي**، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، 1997، ص:16.

**ا- ضمان المنافسة:**

إن التحرير المصرفي يتطلب إلغاء كافة المعوقات أمام حرية المنافسة، و ذلك لتجنب الوقوع في فروق واسعة بين سعر الفائدة على الودائع و سعر الفائدة على القروض، و منع التوسع المفرط و التمييز في عملية منح الائتمان، و كذلك لضمان استجابة الجهاز المصرفي لتوجيهات السلطات النقدية و المالية.

**ب- ضمان عدم تجزئة السوق:**

إن اتجاه المشروعات إلى التعامل مع بعض المؤسسات المالية و المصرفية دون الأخرى نتيجة لامتلاك هذه المشروعات للمصارف، قد يؤدي إلى عدم اكتمال السوق، و كذا يجب إعطاء تسهيلات لمنح التراخيص و تسهيل عمليات الاندماج و فتح فروع مصرفية جديدة.

**الفرع الثاني: أهداف التحرير المصرفي**

إن أهداف التحرير المصرفي تتمثل في خلق شروط المنافسة في السوق المصرفي و الحد من الاحتكارات و التقليل من الحواجز و العراقيل التي تحول دون التوسع في أنشطة البنوك و توفير بيئة مصرفية تنافسية لزيادة جلب الادخار و الاستثمار، و تتمثل أهداف التحرير المصرفي في جملة من الأهداف أهمها[1]:

- تعبئة الادخار المحلي و الأجنبي لتمويل الاقتصاد و زيادة معدلات الاستثمار.

- رفع فعالية الأسواق المالية المحلية و تمكين البنوك الوطنية من تطوير خدماتها و زيادة قدراتها التنافسية في الداخل و الخارج.

- تحرير التحويلات المالية الخارجية مثل تحرير العملات الأجنبية و حركة رؤوس الأموال.

- جعل النظام المصرفي أكثر قوة لمواجهة تحديات التطورات الاقتصادية العالمية.

- تمكين البنوك و المؤسسات المالية المحلية من الاندماج في الأسواق المالية العالمية.

***المطلب الثاني: شروط التحرير المصرفي و المالي***

هناك أربعة شروط أساسية يحددها مؤيدو التحرير المالي و المصرفي لإنجاح هذه السياسة و هي:

***1- توافر الاستقرار الاقتصادي العام:***

إن التحرير المصرفي يتطلب مناخ مستقر للاقتصاد الكلي حيث يتم الاستفادة كلية من مزاياه، حيث أن التضخم المرتفع و العجز الكبير في الميزانية العامة للدولة، و أسعار صرف غير مستقرة يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على عملية التحرير المصرفي، و تؤثر بشكل عكسي على الاندماج في النظام

[1] عبد الله فكري محمد الوكيل، مرجع سبق ذكره، ص: 19.

المالي الدولي[1]، و يساهم في إضعاف النظام المصرفي الوطني و التأثير على إنجاح سياسة التحرير المصرفي، و ذلك لأن من بين الأسباب الرئيسية لتعثر سياسة التحرير المصرفي , السياسات الغير سليمة لإدارة الاقتصاد الكلي، و التنظيم و الإشراف الحكومي غير المناسب و التدخل الغير سليم في الأسواق المالية.

إن فترة التحول إلى نظام مالي مفتوح هامة جدا، و ذلك لكون سياسة التحرير المالي و المصرفي تكون لها نتائج غير مرضية عندما تكون الأسواق المالية غير متطورة أو تكون الثقة في السياسات الجديدة مازالت ضعيفة. و على هذا الأساس فان التحرير المصرفي يتطلب سياسة نقدية موجهة نحو الاستقرار، بالإضافة إلى أسعار صرف و سياسات مالية سليمة تدعم الاستقرار المالي.

منه فتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي يفرض اتخاذ إجراءات وقائية و أخرى علاجية التي تمكن من التنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية و سياسة التحرير المصرفي، فالإجراءات الوقائية تتعلق عادة بإجراء تدابير تتخذ قبل وقوع الأزمات المالية و المصرفية، و تصميم هياكل تنظيمية و قوانين للحد من المخاطر، و حماية المودعين و تصحب هذه الإجراءات قوة إشراف حكومي على الجهاز المصرفي و أحكام الرقابة و التدقيق المحاسبي الخارجي.

أما الإجراءات العلاجية فعادة ما تتخذ عند حدوث الأزمات و تكمن في تطوير نظام التامين على الودائع لحماية المودعين و التقليل من الذعر المالي الذي قد يصيبهم.

إن أهم عبء يقع نتيجة السياسات غير المستقرة للاقتصاد الكلي هو ضعف الثقة في وضع السياسات الحكومية و في التحرير الاقتصادي و المصرفي و ذلك راجع لكون إدارة الاقتصاد الكلي تكون صعبة خلال فترة التحول و الانتقال من اقتصاد مغلق محتكر من طرف الدولة إلى اقتصاد مفتوح و متحرر و يعمل وفق آليات السوق.

### 2- *إتباع التسلسل و الترتيب في مراحل التحرير المصرفي:*

إن تطبيق سياسة التحرير المصرفي يجب أن تبدأ على مستوى الاقتصاد المحلي (الوطني) بقطاعيه الحقيقي و المالي بحيث يتم في القطاع الحقيقي ترك تحديد الأسعار وفق قوى السوق، و فرض ضرائب عقلانية على المؤسسات و رفع دعم الدولة للأسعار، و تطبيق سياسة الخوصصة و تشجيع القطاع الخاص.

أما القطاع المالي و المصرفي فيتم فيه منح المزيد من الاستقلالية للبنوك في اتخاذ قراراتها خاصة في منح الائتمان، و التخلي عن التخصص القطاعي، و رفع القيود عن تدفق و انتقال رؤوس الأموال في التجارة الخارجية على المدى القصير، ثم بتنقل التحرير إلى المستوى الخارجي بقطاعيه الحقيقي يتم فيه رفع القيود عن التجارة الخارجية و تحريرها، و السماح بالتحويلات المالية نحو الخارج.

أما القطاع المالي و المصرفي فيتم فيه السماح بإنشاء بنوك أجنبية، و حرية حركة رؤوس الأموال، و قابلية العملة للتحويل و حرية الصرف ....و غيرها.

[1] طارق عبد العال حماد، **التطورات الاقتصادية العالمية و انعكاساتها على أعمال البنوك**، الدار الجامعية الإسكندرية ,2003,ص:41.

عموما يمكننا القول أن عملية التحرير المصرفي يمكن أن تتحقق على مراحل تتوقف درجتها و سرعتها على الهيكل الاقتصادي للدولة، و مرحلة التنمية التي بلغها، و الأهمية النسبية لكل من القطاع العام و الخاص و دورهما في الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى درجة اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي.

### 3- الإشراف الحذر على الأسواق المالية:

إن إنجاح سياسة التحرير المالي و المصرفي يتطلب إشراف حكومي قوي من اجل منع الانحرافات و المحافظة على انضباط السوق المصرفي، و تفادي وقوع الأزمات المالية و المصرفية و يهدف الإشراف الحذر على المؤسسات المصرفية و المالية إلى الاهتمام بإدارة المخاطر و التنبيه إليها، و ضمان الشفافية و الاهتمام بالأوضاع المالية للبنوك و المؤسسات المالية و الاهتمام بالهيكل التنظيمي و الإداري لجهات الرقابة و تسهيل تدفق المعلومات و التنسيق بين أنشطة إصدار القرار و متابعة تنفيذه، و إقامة هيئات رقابية و إشرافية تتمتع بالاستقلالية و على رأسها البنك المركزي و هذا كله بهدف تحقيق استقرار النظام المصرفي، و لقد سعت لجنة بازل للرقابة المصرفية على التأكيد على ضرورة تعميق مفهوم الإشراف الحذر و عملت منذ نشأتها على توحيد معايير الإشراف و الرقابة على الأنظمة المصرفية لضمان استقرار النظام المصرفي الدولي.

### 4- ضرورة توافر المعلومات الكافية عن السوق:

يتطلب إنجاح سياسة التحرير المصرفي توافر المعلومات الكافية عن السوق المالي و المصرفي و إتاحتها أمام كل المتدخلين فيه، و يتعلق الأمر بالمعلومات التي توفرها جهات الإشراف و الرقابة و المتعلقة بالقوانين و اللوائح المنظمة للنشاط المصرفي، و من جهة ثانية المعلومات التي يجب أن توفرها البنوك و إتاحتها أمام جهات الرقابة و الإشراف، و أمام المتعاملين و المستثمرين حتى يتمكنوا من ترشيد قراراتهم المالية. كما يتطلب الأمر وجود آليات لتنسيق هذه المعلومات بحيث يكون انسيابها بشكل واضح و خال من التناقض و تهدف إلى تدعيم عنصر الشفافية.

## المطلب الثالث: العلاقة بين التحرير المصرفي و الأزمات المالية

هناك العديد من المعايير والقواعد التي يمكن الاعتماد عليها في عملية تصنيف الأزمات المالية، فيمكن تصنيفها وفقا للقطاع الذي تنشأ فيه (قطاع عام أو قطاع خاص، قطاع البنوك أو قطاع الشركات) ،و كذلك وفقا لطبيعة الاختلالات (اختلال في الحساب الجاري، لاختلال في الموازنة) وعلى أي حال فإن الفروق بين الأزمات المالية ليست واضحة بشكل قاطع نظرا لكون هذه التقسيمات عادة ما تتداخل مع بعضها البعض، وفي هذا المطلب سوف نبرز أهم التصنيفات التي أعطيت للأزمات المالية.

**الفرع الأول: أنواع الأزمات**

*1. أزمة سعر الصرف:*

تحدث أزمة سعر الصرف في حالة حصول انخفاض كبير في قيمة العملة المحلية، الأمر الذي يجبر البنك المركزي على التدخل من أجل الدفاع عن العملة المحلية وذلك بواسطة رفع أسعار الفائدة بنسب كبيرة[1].

و هناك مدرستين تفسر أسباب نشوب أزمة سعر الصرف:

- مدرسة الجيل الأول( Krugman 1978): تركز هذه المدرسة على عدم وجود توافق بين المتغيرات الاقتصادية الكلية وسعر الصرف ،بحيث أنها ترجع سبب نشوب أزمة سعر الصرف إلى ارتفاع في عجز الميزانية والذي يتم تمويله عن طريق خلق النقود ،مما ينتج عنه ارتفاع في القيمة الحقيقية لسعر الصرف وتدهور في ميزان المدفوعات والذي لا يمكن أن يستمر بدون حدوث تخفيض شديد في قيمة العملة، وحسب هذه المدرسة فإذا الأزمات الخاصة بسعر الصرف يمكن التنبؤ بها وذلك لأن ديناميكيتها واضحة فعندما يتفاقم العجز في الميزانية وترتفع القيمة الحقيقية لسعر الصرف يتعرض الاقتصاد إلى هجوم على العملة عند وصول الاحتياطي الأجنبي إلى حد معين يجبر المتعاملين والمضاربين للاستنزاف ما تبقى من هذا الاحتياطي من خلال الهروب من العملة المحلية قبل انهيارها.[2]

- مدرسة الجيل الثاني: حسب هذه المدرسة فإن أزمة سعر الصرف يمكن حدوثها حتى في ظل التوافق بين المتغيرات الاقتصادية الكلية وسعر الصرف، حيث تنشب نتيجة للإشاعات وذلك لكون أن المستثمرين لا يملكون معلومات كافية عن الاقتصاد وهذا يجعلهم أكثر تأثر بالشائعات وبالأزمات التي تقع في بلدان أخرى[3].

2. *الأزمة البنكية :*

تعني حدوث اندفاع فعلي على سحب الودائع من أحد البنوك أو إخفاق البنوك ،الأمر الذي يدفع البنوك إلى إيقاف قابلية التزاماتها الداخلية للتحويل ويجبر الحكومة على التدخل لمنع ذلك عن طريق تقديم دعم مالي واسع النطاق للبنوك. تأخذ الأزمة البنكية عند حدوثها شكلين[4]:

الشكل الأول: حدوث دعر بنكي عند المدخرين الأمر الذي يدفعها لسحب مدخراتهم من البنوك مما يترتب عليه إفلاس هذه البنوك.

الشكل الثاني: تناقص في سيولة الأصول البنكية الأمر الذي يهددها بخطر عدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها .

و تتمثل الأسباب التي تقف وراء حدوث الأزمة البنكية حسب Benston-Kaufman (1995) فيما يلي[1]:

---

[1] كريستيان مصدر, **عين العاصفة**, مجلة التمويل والتنمية ديسمبر 2002 ص 6.

[2] أحمد طلفاح, **الأزمات المالية**, المعهد العربي للتخطيط الكويت 2000,ص 2.

[3] أحمد طغاح" مرجع سابق" ص 3.

[4] Sarraben slama, **evaluation du système bancaire tunisien**, Unité de recherche DEFI à l'essec de tunis 2005 P7

- الارتفاع الكبير في حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك (التوسيع الائتماني).
- مشكلة عدم تناظر المعلومات.
- التحرير المالي المبكر.
- التدخل المفرط للدولة في توجيه القروض.
- عدم فعالية نظام الأشراف البنكي.
- تعرض النظام البنكي لصدمة خارجية .
- تغير أسعار الفائدة وتذبذب التدفقات الدولية.

وتعتبر الأزمات البنكية جد مكلفة مقارنة مع أزمات الصرف كما أنها تدوم فترة أطول.

*3. أزمة التوأم :*

ظهر هذا النوع من الأزمات كنتيجة لتفاعل بين الأزمات البنكية وأزمات أسعار الصرف خلال الفترة التي شهدت تطبيق سياسة التحرير المالي , الأمر الذي جعل الكثير من الاقتصاديين يقومون بالعديد من الدراسات وذلك لأجل تحديد الأسباب المؤيدة إلي اقتران الأزمة البنكية بأزمة أسعار الصرف[2]. ولعل أهمها الدراسة التي قام بها [Reinhart –Kaminsky 1998] حيث قام هذان الاقتصاديين بدراسة 25 أزمة بنكية و71 أزمة سعر صرف التي نشبت في الفترة الممتدة ما بين 1970و 1995 وذلك في عشرين (20) دولة متطورة ونامية فخرج بالملاحظات التالية[3]:

- قد عرفت سنوات السبعينات عدد قليل جدا من الأزمات البنكية حيث بلغ ثلاثة أزمات بنكية وعدد متوسط من أزمات سعر الصرف تمثل بحوالي 25 أزمة سعر الصرف، بينما الفترة الممتدة من 1980 وإلى 1990 فقد عرفت تكرار كبير للأزمات البنكية بحيث تضاعف بأربع مرات عن الفترة السابقة وبقي عدد أزمات أسعار الصرف ثابت.
- كذلك 56 % من الأزمات البنكية كانت متبوعة بأزمة سعر صرف بعد ثلاثة سنوات.
- أغلب الأزمات البنكية خصت الأنظمة المالية التي تم تحريرها في وقت سابق (قبل خمسة سنوات).
- كما أن الصدمات الخارجية ساهمة بقوة في نشوب هذه الأزمات.

[1] mohammed jaber cherbbi Op- cité P 12.

[2] .Kaminsky et Reinhart, **the twin crise:the causes of banking and balance of payments problems** ,American econmic Review N° 89 ,1999. P38

[3] Jean-Pierre allegret, **les régimes de change dans les marchés émergents**, vuibert librairie féverier Paris 2005, P85.

و كذلك لاحظ كل من (Kaminsky-Runhart 1998) بأن اقتران الأزمات البنكية بأزمات الصرف هو حصر على الدول النامية التي قامت بتطبيق سياسة التحرير المالي فقد أطلق على هذه النوع من الأزمات المالية بأزمات التوأم" crise Jumelles"[1].

وقد فسر سبب نشوب أزمة التوأم بكون أن سياسة التحرير المالي سمحت بزيادة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية لهذه الدول مما نتج عنه اتساع حجم الكتلة النقدية ،الأمر الذي ساهم في انخفاض الصادرات وتراجع معدلات النمو الاقتصادية وإفلاس العديد من المؤسسات الاقتصادية، وهذا كله احدث أزمة بنكية التي بدورها أدت إلى فقدان ثقة الأجانب في الجهاز المصرفي المحلي، مما دفعهم إلى القيام بسحب رؤوس أموالهم بسرعة كبيرة وبالتالي حدوث أزمة صرف[2].

لقد أكدت العديد من الدراسات التجريبية التي عالجت أسباب حدوث الأزمات البنكية في الدول النامية على أن أغلبها حدث بعد تطبيق سياسة التحرير المالي في هذه الدول[3].

**الفرع الثاني: الدراسات التجريبية المفسرة للعلاقة القائمة بين التحرير المالي و مجموع الأزمات**

***1. علاقة التحرير المالي بالأزمات البنكية :***

من بين أهم الدراسات التجريبية نجد الدراسة التي قام بها كل من" çKuntdemirgu و detrgioche 1998" بهدف إبراز الأسباب المؤيدة لنشوب الأزمة البنكية[4] حيث اعتمدت هذه الدراسة على نماذج قياسية لأجل الإجابة عن الأسئلة السابقة الذكر كما أنها شملت عينة متكونة 53 دولة خلال الفترة الممتدة ما بين ( 1980-1995)، فكانت نتائج هذه الدراسة على الشكل التالي:

- التحرير المالي يؤدي إلى نشوب أزمة بنكية فهناك 78% من الأزمات البنكية حدثت خلال تطبيق سياسة التحرير المالي مع العلم أن هذه الفترة تمثل 63% من الفترة المدروسة.
- سياسة التحرير المالي تزيد من احتمال حدوث أزمة بنكية حتى لو كانت الأوضاع الاقتصادية أثناء تطبيقها مستقرة.
- زيادة المنافسة الناتجة على إتباع سياسة التحرير المالي( تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة، إلغاء حواجز الدخول للقطاع المالي) يؤدي إلى هشاشة وضعف البنوك ويقلل من أرباحها فكل بنك يحاول جلب أكبر قدر ممكن من المدخرات المالية عن طريق رفع أسعار الفائدة على الودائع.

وإلى جانب هذه الدراسة هناك مجموعة أخرى من الدراسات التي تناولت هذا الجانب وفيما يلي سوف نعرض بعضها:

---

[1] Kaminsky et Reinhart, **the twin crises : the causes of banking and balance of payments problems** , American economic review N° 89, 1999 P 39.

[2] Luis miotti et dominique pliho, **libéralisation financière spéculation et crises bancaires** , article public dans économie internationale N° 851er trimestre, 2001p7-8

[3] Luis Miotti et dominique plihon, **libéralisation financière spéculation et crises bancaires**, op-cité.p6.

[4] Chaker aloui-walid zouaoui, **les enjeux de la nouvelle architecture financière internationale le point sur la libéralisation financière** , publication de l'internat ion finance Group Tunisia, 2004 P 18.

➢ دراسة Kaminski-Reinhart (1996): شملت هذه الدراسة (20) عشرون دولة (من دول: أمريكا اللاتينية، أوروبا ، شرق الأوسط) وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين (1970-1990) وتوصلت إلى النتائج التالية[1]:

- كانت الأزمات البنكية نادرة الحدوث قبل تطبيق سياسة التحرير المالي( خلال فترة الكبح المالي) كما لم يكن حدوثها مرفق بأزمات سعر الصرف.
- لقد عرف عدد الأزمات البنكية ارتفاعا كبيرا بعد موجة التحرير المالي الواسعة التي عرفها العالم، فأغلبها حدث بعد تحرير الأنظمة المالية.

➢ دراسة Frankel-Rose 1996 : اهتمت هذه الدراسة بتحديد أسباب الأزمات البنكية واعتمدت على عينة متكونة من (105) دولة خلال الفترة الممتدة ما بين "1971 و1992" فتوصلت إلى أن احتمال حدوث الأزمة البنكية يزيد في حالة ارتفاع معدلات الفائدة الخارجية ووجود توسع كبير في منح القروض وهذا لا يحدث إلا في ظل سياسة التحرير المالي[2].

➢ دراسة 1998Eichengreen: توصلت هذه الدراسة إلى أن ارتفاع معدلات الفائدة الخارجية ومعدلات النمو الاقتصادية الضعيفة تؤدي إلى زيادة احتمال حدوث أزمة بنكية .

➢ دراسة " 1998 Hardy – pazarbasioglu ":وكذلك هذه الدراسة أكدت على أن الأزمات البنكية يرتفع معدل تكرارها في ظل العوامل التالية[3]:

- معدلات النمو الاقتصادية المنخفضة.
- معدلات الفائدة المرتفعة.
- ارتفاع حجم رؤوس الأموال الداخلة إلى الاقتصادية.

➢ دراسة 2000 Hellman - Murdock-Stiglitz:تؤكد هذه الدراسة على أن سياسة التحرير المالي تزيد من احتمال حدوث الأزمات البنكية،وذلك عن طريق التأثير على أرباح الجهاز البنكي [4].

### 2. علاقة التحرير المالي بأزمة سعر الصرف:

لقد كان اختبار وجود علاقة بين التحرير المالي وأزمات سعر الصرف هدف للعديد من الدراسات التجريبية على غرار دراسة كل من " 1995 Rose et Wyploz" ،والتي اعتمدت على معطيات فصلية خاصة بعشرين 20 دولة متطورة في الفترة الممتدة ما بين 1959 و1993 فتوصلت إلى أن احتمال حدوث أزمة سعر صرف يقل في ظل وجود رقابة على حركة حساب رأس المال (حالة الكبح المال) ،أما في حالة انعدام الرقابة (حالة التحرير المالي) فيكون احتمال حدوث أزمة سعر صرف كبير[5].

[1] Luis miotti et dominique plihon.Op cité P6
[2] mohamed jber chebbi op-cite p13
[3] mohamed jaber chabbi op - cite p13
[4] mohamed jaber chebbi op-cite p14
[5] chaker aloui -walid Zouaoui Op -cité P 19.

و فيما يلي سوف نذكر بعض الدراسات التي تؤكد على دور التحرير المالي في نشوب أزمة سعر صرف:

- دراسة Rossi 1999[1]: تؤكد هذه الدراسة على أن التحرير المالي يلعب دور رئيسي في حدوث أزمة سعر صرف في الدول النامية.

- دراسة Reinhark-Kaminsky 1999 [2]: تمت هذه الدراسة على عينة متكونة من 27 دولة (15 دولة نامية و8 دول متطور) وذلك خلال 23سنة(1977-1999) باستعمال المتغيرات التالية:
  - ❖ متغيرات التحرير المالي.
  - ❖ تعدد أسعار الصرف الاسمية.
  - ❖ تنوع الاحتياطي من الصرف.

كما اعتمدت على طرق قياسية وذلك لأجل إبراز علاقة التحرير المالي بأزمة سعر الصرف. توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- خلف تطبيق سياسة التحرير المالي في الدول النامية آثار جد سلبية خاصة خلال الخمس أو الست سنوات الأولى لتطبيقها.

- تسببت سياسة التحرير المالي في نشوب الكثير من أزمات الصرف في العالم.

- و كذلك عرف تطبيق سياسة التحرير المالي اختلاف بين الدول المتطورة والدول النامية.

### 3. علاقة التحرير المالي بأزمة التوأم:

شهدت الدول النامية التي قامت بتطبيق سياسة التحرير المالي نوع جديد من الأزمات المالية تمثل في اقتران الأزمة البنكية بأزمة أسعار الصرف (أزمة التوأم) ،فهذا النوع من الأزمات المالية لم يكن معروفا قبل ظهور نموذج التحرير المالي.

هناك العديد من الدراسات التجريبية التي اهتمت بدراسة دور التحرير المالي في حدوث ترافق بين أزمة أسعار الصرف والأزمة البنكية (أزمة التوأم) وفيما يلي سوف نذكر أهمها:

- دراسةGoldfajn-Valdes 1997[3]: حاولت هذه الدراسة تحديد بدقة دور البنوك التجارية في تحريك وإشعال أزمة التوأم بحيث اقترحت نموذج يمسح بدراسة التفاعل بين خلق نقود الودائع من طرف البنوك من جهة وحركة رؤوس الأموال وأزمات سعر الصرف من جهة أخرى، فخلصت إلى: أن السبب الأساسي في نشوب أزمات التوأم هو سياسة التحرير المالي.

[1] Rossi,financial **fragility and Economic performance indevelopink countries**, IMF Woking paper wp 99p22
[2] Kaminsky et reinhart ,the **twin crises: the causes of banking and balance of payments problems** ,American economic ReviewN° 89, 1999, P12.

[3] Golafajn et valdes, **capital flows and the twin crises** , IMF working Paper,1998, P 24.

➢ دراسة Kaminsky et reinhant 1999[1]: شملت هذه الدراسة 20 دولة من دول آسيا ،أمريكا الجنوبية، أوروبا ، الشرق الأوسط خلال الفترة الممتدة مابين (1970-1990) فخلصت إلى أن :

- الأزمات البنكية كانت نادرة الحدوث مع انعدام أي علاقة لها مع الأزمات البنكية وذلك خلال فترة السبعينات 1970 أي خلال فترة الكبح المالي.
- أما فترة التحرير المالي فقد عرفت العديد من أزمات التوأم بحيث 46% من الأزمات البنكية كان متبوع بأزمات سعر صرف ،و كان الفارق الزمني بينهما 24 شهر.

**الفرع الثالث : أمثلة عن الأزمات المالية في ظل سياسة التحرير المالي**

1. أزمة المكسيك 1994:

➢ تعريف أزمة المكسيك:

لقد شهدت المكسيك في بداية التسعينات إجراء إصلاحات مالية واسعة النطاق، حيث اشتملت على:

- تحرير أسعار الفائدة.
- إزالة القيود على تدفقات رؤوس الأموال.
- خوصصة عدد كبير من البنوك العمومية.
- إلغاء حواجز الدخول للسوق المالية المحلية.

كما شهدت في هذه الفترة تدفقات هائلة لرؤوس الأموال الأجنبية حيث بلغت قيمتها حوالي (91) مليار دولار خلال الفترة (1990-1993) ، فكان(67%) من هذه التدفقات موجه للاستثمار في السوق المالية، مما أدى إلى زيادة حجم الائتمان الممنوح من طرف البنوك للقطاع الخاص، وكذلك إلى إخفاء حقيقة العجز الحاصل في حساب العمليات الجارية الذي بلغ في هذه الفترة نحو 9% من الناتج المحلي الإجمالي، كما ساهمت تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في تدهور مستوي المدخرات المحلية فقد انخفضت نسبتها من الناتج الإجمالي المحلي بمعدل

(10 %) خلال الفترة (1990-1994) بالإضافة إلى أن هذه التدفقات كان لها أثر كبير على الاستهلاك يفوق أثرها على الاستثمار[2].

و في ظل هذه الأوضاع الاقتصادية أصبحت العملة المكسيكية (البيزو) مقومة بأعلى من قيمتها الحقيقية بكثير ،حيث أن الحكومة المكسيكية ظلت تتغاض عن إجراءات تخفيض العملة، فظل هذا الوضع سائد حتى 31 يناير 1995 أين عرفت المكسيك اضطرابات هائلة تمثلت في[3]:

- انخفاض حاد للبيزو قدر بـحوالي(40%) .

[1]Kaminsky et Reinhart Op- cité P 13.

[2] شدا جمال خطيب. د صعفق الركيبي, **العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال**, مؤسسة طابا2002ص 40.

[3] Word bank , Private capital gous to development countries the road to financial integration world bank policyand ,Research report New york oxfordord University press, 1997, P11.

- ارتفاع كبير في أسعار الفائدة .
- اتساع حجم القروض الغير المستردة وتدهور وضعية العديد من البنوك.
- تنامي حالة القلق في الأسواق المالية من احتمال استمرار العجز الكبير في حساب المعاملات الجارية لميزان المدفوعات المكسيكي الأمر الذي أدي إلى حدوث انعكاس في اتجاه التدفقات المالية.

➢ أسباب أزمت المكسيك: تتلخص أسباب الأزمة المالية المكسيكية فيما يلي[1]:

- أدى تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى المكسيك خلال فترة الإصلاح المالي إلى إخفاء حقيقة العجز في حساب العمليات الجارية، وتقلص حجم المدخرات المالية المحلية في حساب العمليات الجارية، وانخفاض حجم المدخرات المالية المحلية كما نتج عنه تقييم العملة الوطنية بأعلى من قيمتها الحقيقية.

- المبالغة في تقييم سعر الصرف الخاص" بالبيزو" أدى إلى ارتفاع شديد في الاستهلاك ومن تم في الواردات نتيجة قيام المستوردين بمضاعفة استيرادهم خوفا أن تصبح أسعار السلع فيما بعد أعلى، كما أدت المبالغة في تقييم العملة المكسيكية إلى زيادة الشك في إمكانية حدوث انخفاض شديد لقيمتها.

- كذلك ساهم ارتفاع أسعار الفائدة،و إدارة الدين الحكومي قصير الأجل، والتوسع في الائتمان الممنوح من طرف الجهاز المصرفي في نشوب الأزمة المالية المكسيكية.

- أدى قرار السلطات النقدية المكسيكية المتمثل في تخليها عن التزامها بإدارة سعر الصرف وترك "البيزو" للتعويم الحر إلى حدوث آثار سلبية على توقعات الأسواق المالية حيث هبطت قيمتها بحوالي(40 %) في سنة 1995.

➢ الدروس المستفادة من أزمة المكسيك:سمحت الأزمة المالية المكسيكية باستخلاص مجموعة من الدروس للدول المقبلة على سياسة التحرير المالي:

- الاعتماد على التدفقات الرأسمالية المتقلبة وقصيرة الأجل يتسبب في مشاكل اقتصادية كبيرة لدول المتلقية لها، حيث يؤدي إلى فقدان الرقابة النقدية المحلية والمبالغة في تقييم سعر الصرف وعدم الاستقرار الاقتصادي.

- التسرع في إطلاق حرية تحويل العملات وفتح أسواق المال أمام الاستثمار الأجنبي يؤدي حتما إلى نشوب أزمة مالية وهذا ما حدث في أزمة المكسيك.

- تخفيض قيمة سعر صرف العملة المحلية يؤدي إلى مخاطرة فقدان الاحتياطات من العملات الأجنبية.

- تطبيق سياسة التحرير المالي في ظل غياب الرقابة والإشراف السليم من البنك المركزي على البنوك التجارية وعلى السياسة النقدية يؤدي إلى إسراف البنوك في منح الائتمان للقاطع الخاص بدون توفر الضمانات الكافية أو دراسة سليمة، مما يجعلها عرضة لمخاطر الائتمان ،ويرفع حجم القروض المشكوك فيها( الغير مستردة).

[1] عبد المطلب عبد الحميد, **العولمة واقتصاديات البنوك**, الدار الجامعية 2003/2002 الإسكندرية ص 277.

2.أزمة الأرجنتين:

➢ التعريف بأزمة الأرجنتين :

لقد كان الاقتصاد الأرجنتين في حالة جيدة قبل ظهور الأزمة بحيث نمى الدخل القومي الإجمالي بمعدل(8.8%) خلال الفترة الممتدة ما بين (1991-1994) ،كما عرف معدل التضخم استقرارا كبيرا، وكان حجم التدفقات الرأسمالية الداخلة إليها ضخم بحيث قدرة بـحوالي 25 بليون دولار في الفترة ما بين (1993/1990) ،إلا أن هذا الوضع لم يستمر طويلا بحيث كان لأزمة "البيزو" المكسيكي في أواخر 1994 دور جد مهم في وضع حد للحالة الاقتصادية الجيدة التي عرفتها الأرجنتين، فقد نجم عن الانخفاض الحاد في قيمة العملة المكسيكية نشوب أزمة ثقة في أسواق المال الأرجنتينية الأمر الذي أدى إلى فقدان احتياطات كبيرة من العملة الصعبة وتدهور قيمة الأسهم والسندات .

كان سبب نشوب أزمة الثقة التي عرفتها الأرجنتين هو التشابه الكبير بين الاقتصاد المكسيكي والاقتصاد الأرجنتيني مما أدى إلى خشية المستثمرين من تكرار الأحداث التي عرفتها المكسيك.

و من أجل استعادة الثقة والتقليل من الضغط المفروض على العملة المحلية ألتزم البنك المركزي الأرجنتيني بتنفيذ خطة التحويل ومع ذلك فإن التعامل بالدولار واصل استمراره، كما زادت توقعات المستثمرين حول إمكانية حصول تدهور في قيمة العملة المحلية ،بحيث فقد البنك المركزي ما بين 23 ديسمبر 1994 و31 مارس 1995 نحو(5.5) بليون دولار أمريكي من إجمالي احتياطاته بسبب التسابق نحو تحويل "البيزو" إلى دولار من طرف القطاع الخاص، وأثرت أيضا حالة الذعر على سوق الأسهم ففي الفترة ما بين 19 و31 ديسمبر 1994 انخفض مؤشر أسعار أسهم بورصة (Merval) إلى 12.4% وفي فبراير 1995 التدهور وصل إلى 25.7%.[1]

وكذلك تلقى الجهاز المصرفي صدمة كبيرة بحيث فقد نحو 7.5 بليون دولار من ودائعه (بالعملة المحلية والأجنبية) أي حوالي(17 %) من مجموع ودائعه ، كما سجل تدهور كبير في نظام السيولة المصرفية قدر بـحوالي 2 بليون دولار وانكماش في القروض قدر بـحوالي 1 بليون دولار.

➢ أسباب أزمة الأرجنتين:

سوف نعرض فيما يلي أهم الأسباب التي أدت إلى إصابة الأرجنتين بعدوى الأزمة المكسيكية:

- ارتفاع نسبة القروض الغير فعالة:حيث وصلت نسبة القروض الغير فعالة (غير المسترجعة) في ديسمبر 1994 حوالي (10%) من حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك الخاصة و30% من إجمالي القروض الصادرة عن البنوك الحكومية.

- فقدان الثقة في البنوك: لقد فقد جمهور المتعاملين الثقة في الجهاز المصرفي الأرجنتيني، وهذا راجع إلى تاريخ التضخم الطويل التي عرفته الأرجنتين، ويعد هذا السبب من أهم الأسباب التي ساهمت في هروب المدخرات المالية إلى خارج الأرجنتين أثناء الأزمة المالية.

- ضعف النظام الإشرافي والمحاسبي المطبق على البنوك الأرجنتينية: فقد امتنعت الأرجنتين عن تطبيق معايير المحاسبة المصرفية الدولية ،و كما أن قواعد إقفال الحسابات والقروض الغير المسترجعة

[1] فرانسواز، نيكولا ,**الأزمة الأسيوية** , ترجمة حليم طوسون مجلة الثقافة العالمية الكويت العدد 94، 2000، ص 27.

لم تحدد بوضوح مما جعل من الصعب تقدير حجم القروض الغير المسترجعة بشكل دقيق، وكذلك انعدام الشفافية وسوء حالة البيانات والمعلومات جعل من الصعب على البنك المركزي أن يقيم ويسجل عمليات المؤسسات المالية على النحو السليم.

3.أزمة دول جنوب شرق آسيا:

لقد حققت دول جنوب شرق آسيا تنمية اقتصادية سريعة بحيث أنها في وقت وجيز استطاعة أن تنتقل من قائمة أفقر دول العالم إلى قائمة الدول الصناعية الأكثر تقدما ،فقد أصبحت تحقق أحسن معدلات نمو الاقتصادية في العالم حيث بلغت نسبة النمو الاقتصادي فيها (7.5%) ما بين 1980 و19995، كما أنها سجلت نسبة تدفقات هائلة لرؤوس الأموال الأجنبية الداخلة إليها فقد وصلت هذه التدفقات إلى حوالي(6.7%)من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة الممتدة ما بين 1990-1996 ويرجع الفضل إلى السياسات المنتهجة من طرف حكومات هذه الدول ،حيث منحت حوافز خاصة تشجيعا للاقتراض الأجنبي كتقديم إعفاءا ضريبية خاصة للمصارف التي تعمل بشكل مكثف في إقراض واقتراض العملات الأجنبية وكذلك أقدمت على ربط القيمة الاسمية لأسعار الصرف بالدولار الأمريكي فكانت الأسعار تتحرك صعودا وهبوطا في حدود ضيقة[1].

و لكن هذا التحسن الكبير في المؤشرات الاقتصادية لدول جنوب شرق آسيا لم يستمر طويلا بحيث بدأت تعرف في منتصف التسعينات ( 1995) عجز في ميزان مدفوعاتها استمر لفترة طويلة كان سببه الرئيسي هو التدفقات الرأسمالية الأجنبية .

## *المطلب الرابع : علاقة التحرير المصرفي بتنافسية القطاع البنكي*

يتطلب تحرير القطاع المصرفي التفتح على العالم الخارجي، وبالتالي يجب أن يتسم بالكفاءة والقدرة على المنافسة العالمية، خاصة في الخدمات المالية، و من بين العوامل التي تساعد على زيادة القدرة التنافسية:

### الفرع الأول :القيام بدور البنوك الشاملة

تعمل أغلبية البنوك قبل التحرير المصرفي في ظل التخصص القطاعي أو الوظيفي ، بينما تقوم البنوك الشاملة في ظل التحرير المصرفي بكل الوظائف التقليدية وغير التقليدية (البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال) ، عن طريق تنويع أعمالها ووظائفها ، لتلبي رغبات كل عميل . وعليه فالبنوك الشاملة تعمل على تنويع مصادر التمويل ، وتعبئة أكبر ادخار ممكن من كل القطاعات ، ومنح الائتمان لكل القطاعات ، وتقديم الخدمات المتنوعة والمتجددة [2].

[1] د. شذا جمال خطيب " مرجع سابق" ص 41.

[2] - عبد المطلب عبد الحميد , **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها**, – الدار الجامعية – الإسكندرية – 2000 - ص19.

تتميز البنوك الشاملة بـ :

- تنوع هيكلها المتكون من محفظة القروض والاستثمارات ، وذلك لتخفيض المخاطر.
- تطبيق الأساليب المعاصرة في إدارة أصولها وخصومها ، عن طريق توفيقها أسعار الفائدة لرفع العائد في السوق .
- العمل على تلبية احتياجات الشركات .
- الاستفادة من خبرات البنوك التجارية والمتخصصة قطاعيا.

كما أن للبنوك الشاملة دور كبير في عملية الخوصصة عن طريق :

– معالجة الهياكل المالية للمؤسسات التي تعاني من مشاكل مالية (عجز).
– أو إعادة تقييمها والمساعدة في بيعها والترويج لذلك لدى مشتريين جدد، عن طريق تقييم أصولها بالقيمة الحقيقية .
– تمويل رأسمالها ، والاستعانة بخبرات أجنبية في الإدارة لإعادة التوازن المالي .
– خلق فرص عمل جديدة ومنتجة ، عن طريق تمويل مشروعات صغيرة للعمالة الزائدة الناتجة عن خوصصة المؤسسات بالتعاون مع الصندوق الاجتماعي .
– دعم القطاع الخاص من خلال تقديم قروض ، لتحفيز الاستثمار في مختلف القطاعات.

**الفرع الثاني: الاتجاه نحو الاندماج للاستفادة من مزايا الحجم**

تجد بعض البنوك نفسها غير قادرة على المنافسة في السوق ، والسبب راجع أصلا لصغر حجمها ،ولعدم قدرتها على مواجهة المخاطر التي تتعرض لها خلال نشاطها المصرفي ولهذه الأسباب ، فكرت الكثير من المؤسسات المصرفية في مرحلة من مراحل التطور المصرفي في عملية الاندماج في مؤسسات مصرفية خاصة مع توصيات لجنة بـازل الخاصة بالإشراف والرقابة المصرفية ، لتدعم رأسمالها لتغطية المخاطر .

فالاندماج المصرفي، هو تخلي البنك المندمج على ترخيصه واسمه إلى البنك المدمج، مع منح أصوله وخصومه ، ويترتب عن الاندماج آثارا إيجابية وأخرى سلبية . يمكن حصرها فيما يلي :

1. الآثار الإيجابية كما يلي :

⋆ تدعيم المركز المالي للمؤسسة بزيادة رأس المال .

⋆ تحسين مستوي الإطارات المصرفية والإدارية.

⋆ رفع المستوى التكنولوجي المصرفي والمالي، لمسايرة المعايير الدولية.

⋆ رفع مستوى تصنيفها الدولي والقيمة السوقية لأسهم البنوك المندمجة .

⋆ تنويع الأنشطة والخدمات المصرفية للعملاء والأسواق .

⋆ زيادة الربحية والقدرة على المنافسة للمؤسسات المندمجة .

⋆ تقديم خدمات البنوك الشاملة مع تخفيض المخاطر وزيادة قدرة تحملها .

⋆ زيادة القدرة الائتمانية لجميع الموارد والأصول المالية .

2. الآثار السلبية للاندماج المصرفي ، يمكن إيجازها فيما يلي :

▸ يترتب عن كبر حجم المؤسسات المندمجة عدم الاعتناء بالزبائن الذين ينصرفون عنها .

▸ كما يترتب عن كبر حجم المؤسسات المندمجة لجوء هذه المؤسسات لإخفاء المعلومات والبيانات ، وبالتالي زيادة المخاطر والأخطاء التي يمكن تداركها في الوقت اللازم .

**الفرع الثالث: استخدام الخدمات المالية المصرفية الجديدة**

من أهم سمات التحرير المصرفي،هي عملية تحرير واستحداث خدمات مصرفية متمثلة في:

1. **التجارة الإلكترونية:** Commerce électronique

هي نوع من التسويق وتوزيع المنتجات بوسائل إلكترونية ، تتمثل في الانترنت ، عن طريق طرح المنتجات بكل مواصفاتها ومعلوماتها في الانترنت ؛ فتساهم هذه الطريقة بتوفير مختلف النفقات الإدارية والاتصال وتوسيع دائرة المستهلكين ، كما يساهم البنك في هذه العملية بإصدار بطاقات إلكترونية خاصة بالعملاء للتحويل والتسديد ، ويكون البنك ضامنا لحق التاجر في سداد قيمة الصفقات التجارية .

2. **القروض المشتركة:** Crédits Communs

هي نوع من القروض ذات قيمة ومخاطر كبيرة ، تشترك في تقديمها عدة بنوك ، وتخص هذه القروض تمويل العمليات الكبيرة ذات المبالغ الضخمة ، وعليه فالقروض المشتركة تقدم للمقترض مصادر التمويل المتنوعة وتعرفه على بنوك جديدة .

**3. شهادات الإيداع**: Certificats De Dépôts

هي وثيقة قابلة للتداول، يصدرها البنك بعد إيداع مبلغ من المال مودع بسعر فائدة معينة لمدة محددة تزيد أو تقل عن ستة أشهر.

4. **المشتقات**: Derivèes

هي عقود مالية تخص بنود خارج الميزانية، تتحدد بقيمة أو أكثر من الأصول، وتتنوع هذه العقود حسب طبيعتها، ومخاطرها، وآجالها المتراوحة بين 30 يوم وعام، وأهم هذه العقود:

- عقود الخيار Contrats par Option

- العقود الآجلة Contrats à Terme
- العقود المستقبلية Contrats Futures

**5. الديون المساندة** : Dettes Subordonnés

هي ديون الدرجة الثالثة من حيث ترتيب الالتزامات عند إفلاس العميل، أي عند تصفية أملاكه ، وتعتبر مصدرا للتمويل المصنف في الدرجة المتوسطة .

**6. التأجير التمويلي : Le Leasing**

هو نوع من تمويل الاستثمارات ، الذي يقوم على عقد بين المؤجر والمستأجر لأصل معين واحد محدد ، ويستعمل التأجير التمويلي عندما تكون المؤسسة المستأجرة غير قادرة على شراء استثمار، فتلجأ إلى المؤسسة المالية التي تشتريه في مكانها ، بصفتها شركة التأجير التمويلي لصالح المؤسسة الاقتصادية ،بصفتها المستفيد من مؤسسة أخرى تعتبر بائعة الأصول الإنتاجية، ويستأجر الأصل المالي المؤسسة الاقتصادية مقابل دفع إيجار محدد لمدة محددة ، وفي نهاية المدة إما يرجع الأصل للمالك الأصلي (المؤسسة المستأجرة) أو تشتريه المؤسسة المؤجرة . حيث يعتبر التأجير التمويلي من عناصر دفع التنمية الاقتصادية ، ووسيلة جديدة لتمويل المشروعات التي تعاني من صعوبات مالية .[1]

**الفرع الرابع: التنويع في برامج تنمية مهارات العاملين في البنوك**

يجب الاهتمام بالعنصر البشري من أجل مسايرة التطور العالمي ، عن طريق تنمية المهارات في الميدان المصرفي للعاملين بالجهاز المصرفي ، ويمكن القيام بذلك خلال دورات تدريبية قصيرة المدى للعاملين الجدد ، أو للترقية للمستويات الوظيفية الأعلى ، تقوم بها مراكز دراسات في الميدان المصرفي ، سواء في البنك المركزي أو في البنوك التجارية أو المعاهد المتخصصة ، وكذلك بلقاءات ذات مستوى عالي للإطلاع عما يجري في الساحة الدولية والمعاهد العالمية للبنوك .

[1]- هشام خالد ,**البنوك الإسلامية الدولية وعقودها** ,– ط1 – دار الفكر الجامعي – الإسكندرية – 2001 ص37-40.

**خاتمة الفصل الأول :**

لقد ظل نموذج التحرير المالي مصدرا للجدال الكبير و النقاش الدائر بين الاقتصاديين فبعضهم رأي فيه وسيلة لتطوير النظام المالي و تفعيل دوره في تعبئة المدخرات المالية و أداة لتحفيز النمو الاقتصادي و على عكس من ذلك رأي بعضهم الأخر أنه من أهم أسباب الاضطرابات الاقتصادية التي تعرفها الدول النامية كما اعتبروا أن له آثار سلبية تفوق الآثار المتولدة عن سياسة الكبح المالي. وكذلك عرفت كيفية تطبيقه اختلافا كبيرا من دولة إلى أخرى، فمنها من أقدمت على تحرير أنظمتها المالية على نطاق واسع و بشكل سريع و منها من فضلت إتباع سياسة تحرير مالي متدرج.

فنجاح التحرير المالي في تحقيق الأهداف المرداة منه مرهون بتوفر مجموعة من الشروط كالاستقرار الاقتصادي كما يجب مراعاة التسلسل الصحيح في تطبيق إجراءاته و الظروف الاقتصادية لكل بلد.

و تماشيا لسياسة التحرير استكملت الدول المتقدمة فعليا عملية التحرير المصرفي في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات ، وبعدها شرعت العديد من الدول النامية في إجراء إصلاحات اقتصادية ، بالانتقال من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد الحر (اقتصاد السوق) ، إذ لا يمكن للإصلاح الاقتصادي أن يحدث إلا بالاهتمام بالقطاع المصرفي ، والتعجيل به عن طريق تحرير القطاع المصرفي ، و يدخل هذا في الشروط التي فرضها صندوق النقد الدولي في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي.

منه فالتحرير المصرفي يدخل ضمن التطورات المصرفية العالمية التي تقوم على التحرر من القيود والعراقيل ، زيادة حدة المنافسة بين البنوك ، واستعمال وسائل تكنولوجية متطورة للاتصال والمعلومات ، إضافة إلى تطبيق مقررات لجنة بازل ، و الدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة OMC كمنظم للعلاقات التجارية بين أعضاءه ومحرر للخدمات المالية و المصرفية و هذا ما سوف نتطرق إليه في الفصل الثاني.

# الفصل الثاني

# اتفاقية تحرير الخدمات

# GATS

**مقدمة الفصل الثاني :**

شهد العقد الأخير من القرن العشرين وبشكل أكثر تحديدا عقد التسعينات العديد من التغيرات العالمية السريعة والمتلاحقة والعميقة في آثارها وتوجهاتها المستقبلية، فالاقتصاد العالمي تحول إلى قرية صغيرة متنافسة الأطراف بفعل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، وأصبح العالم سوقا واحدا لكل المتعاملين الدوليين، وأصبح الفاعلون في السوق العالمي ليس فقط الدول والحكومات بل منظمات عالمية وشركات متعددة الجنسيات وتكتلات اقتصادية وأسواق مالية، ومع تبني أكثرية دول العالم للاقتصاد والسوق الحر، رفعت كل الحواجز والقيود مما ساعد على عولمة النشاط الاقتصادي الذي أدى إلى تطور حجم التدفقات المالية والنقدية من بلد إلى آخر، وهذا ما يعرف بالعولمة المالية.

فيعتبر التبادل التجاري من أهم العوامل التي تؤثر بشكل فعال في اقتصاديات الدول، و لذا يجب مراقبته بصورة مستمرة و يقظة في نفس الوقت لأن انتقال السلع و الخدمات و ما شابه ذلك من دولة لأخرى ليس بالأمر السهل و السبب يكمن بكل بساطة من خلال التأثيرات المستقبلية لهذا التبادل، أي هل يشكل هذا التبادل استنزافا للثروات الوطنية بصورة غير مقصودة أو بتأثير السلبي على الإنتاج الوطني (الاستيراد) أو بمواجهة المعاملات التي تحتاج إلى تنظيم و معاملة بالمثل
( نحن نستورد و لا يقبلون صادراتنا).

مما سبق لا بد من تبني نظام أو هيئة دولية تتكفل بجوانب جميع نشاطات التبادل الحر بين الدول و الصعوبات التي تواجهها، هذا ما سنتعرف إليه من خلال التطرق إلى اتفاقية التعريفات الجمركية و التجارة (GATT ألغات) و التي أصبحت فيما بعد المنظمة العالمية للتجارة.

إضافة إلى الاتفاقية التي اهتمت بجانب الخدمات و منها المالية بشكل عام، والمصرفية بشكل خاص في التجارة الدولية حيث شرعت الدول الصناعية المتقدمة بالعمل على تحرير التجارة الدولية في الخدمات المصرفية من خلال المنظمات والهيئات الدولية الكبرى، خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا النوع من الخدمات وانتهت هذه المجهودات بإدراج إلغاء القيود على المعاملات المالية الدولية للمفاوضات متعددة الأطراف في إطار الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات General agreement on Trade in services (GATS) و منه تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث مس المبحث الأول الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة و أهم جولاتها كما تطرقنا أيضا فيه إلى منظمة التجارة العالمية , أما المبحث الثاني فتجلت مطالبه فيما دراسة اتفاقية تحرير الخدمات GATS و أهم نتائجها , أما آخر مبحث تحدثنا فيه على انعكاسات كل من سياسة الكبح و التحرير المالي و اتفاقية تحرير الخدمات على الدول النامية و منها الجزائر .

## المبحث الأول: منظمة التجارة العالمية OMC

### *المطلب الأول: عموميات حول الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة GATT*

#### الفرع الأول :التعريف بالاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة GATT

تشير اتفاقية الجات من المنظور اللفظي للمصطلح على أنها مجموع الأحرف الانجليزية الأولى لـ **General Agreement on Tariffs and Trade** أي الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة و من المنظور الاقتصادي فهي اتفاقية دولية متعددة الأطراف تنشئ حقوق و التزامات على الدول المنظمة إليها و تهدف إلى تحرير التجارة الدولية من القيود الجمركية و القيود الكمية وفقا لمبدأ الحرية الاقتصادية[1] .

أما من المنظور القانوني فهي معاهدة دولية تنظم التجارة الدولية بين الدول و التي كان عددها 23 دولة عند التوقيع عليها في 30 أكتوبر 1947 على أن يبدأ سريانها في 1948 و هذه الدول منها عشر دول صناعية متقدمة:و.م.أ-المملكة المتحدة-استراليا-نيوزلندا-كندا-فرنسا-بلجيكا-هولندا-لوكسمبورج-النرويج بالإضافة إلى دولة تنتمي إلى شرق اروبا هي تشيكوسلوفاكيا و ثلاث دول من أمريكا اللاتينية هي البرازيل-الشيلي-كوبا و سبع دول آسيوية هي الهند-باكستان-الصين-بورما-سيلان بالإضافة إلى دولتين عربيتين هما سوريا و لبنان و دولتين من إفريقيا هما جنوب إفريقيا و جنوب روديسيا[2].

يمكن تقسيم اتفاقية الجات إلى أربعة أجزاء رئيسية:

**الجزء الأول:** يتلخص في الالتزامات الأساسية التي يلتزم بها الأعضاء.و كذلك حقوق الدول المنظمة للاتفاقية بما في ذلك جداول التعريفات الجمركية.

**الجزء الثاني**: طرق التعامل و القواعد الخاصة بالتجارة الدولية.

**الجزء الثالث**: القواعد الخاصة بالانضمام و الانسحاب من الاتفاقية.

**الجزء الرابع**: يتعلق بالدول النامية حيث يرتبط بتشجيع الصادرات للدول النامية.

و جرى العمل على أن يبدأ كل بلد أو اتحاد جمركي يشترك في المفاوضات الخاصة بتخفيض الرسوم الجمركية بإعداد قائمتين:

***القائمة الأولى***: قائمة بالسلع التي يرغب في توسيع تصديرها و يطلب من عضو أو أكثر تخفيض رسومه الجمركية المفروضة عليها.

***القائمة الثانية:*** هي قائمة بالسلع التي يمكنه أن يوافق على تخفيض رسومه الجمركية عليها[3] .

و بذلك أعلنت كل جولة على استعدادها في سبيل الحصول على السلع التي تريدها-القائمة الثانية-

---

[1] محمد علي إبراهيم **الجات :الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات**- الناشر الدار الجامعية الإسكندرية- سنة النشر 2003 --ص5

[2] محمد علي إبراهيم –**الجات:الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات**--مرجع سابق--ص11

[3] د.عبد المطلب عبد الحميد-**الجات و اليات منظمة التجارة العالمية:من اوروجواي لسياتل و حتى الدوحة**- الدار الجامعية- طبعة1,2005ص25

و الترويج للسلع التي تريد بيعها –القائمة الأولى- و كان النص على أن تراجع مدة سريان الاتفاقية كل 3 سنوات، لكن و للمزايا الممنوحة وإثرها في التنمية توصل العديد من الأطراف إلى استمرار التمديد التلقائي لفترات متتابعة و بذلك أصبح الاتفاق اتفاقية دائمة و تنظيما دوليا مستمرا و يخضع من وقت لأخر لنتائج المفاوضات و المناقشات التي تهدف التنقيح و تعظيم المزايا المكتسبة لكل الأطراف و وضعها موضع التنفيذ[1].

**الفرع الثاني: وظائف اتفاقية GATT**

- الإشراف على تنفيذ المبادئ والقواعد والإجراءات التي تضعها الاتفاقيات المختلفة التي تنطوي عليها الجات والتي تتعلق بتنظيم التجارة الدولية بين الأطراف المتعاقدة في الجات.

- تنظيم جولات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

- العمل على الفصل في المنازعات التي تثور بين الدول في مجال التجارة الدولية من خلال البحث والنظر في القضايا التي يرفعها الطرف المتعاقد في الجات ضد طرف آخر من الأطراف الأخرى المتعاقدة.

**الفرع الثالث: أهداف اتفاقية GATT**

- يتركز الهدف الرئيسي للجات منذ البداية في سعي الأطراف المتعاقدة إلى تحرير التجارة الدولية. وإزالة كل العوائق التي تحول دون التبادل التجاري الحر و تنشيطه و كذا ضمان مناخ دولي ملائم للمنافسة و توسيع التجارة الدولية.

- تشييع الاستثمارات و خلق فرص عمل جديدة.

- استغلال الموارد الطبيعية بصورة مثلى.

- تسهيل نقل البضائع و الموارد الأولية بين الأسواق المنتجة و المستوردة.

- اعتماد المفاوضات وسيلة لحل المشكلات بين الدول

1.صلاح عباس-**العولمة في إدارة المنظمات العالمية**- الناشر مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية -السنة 2003-ص29-30

**الفرع الرابع :مبادئ الاتفاقية GATT**

تتمثل فيما يلي:[1]

### 1. عدم التمييز بين البلدان المختلفة في المعاملات التجارية:

يعتبر هذا المبدأ الذهبي في الجات و له وجهان: الوجه الأول خارجي و يعني عدم التمييز بين الدول و يسمى مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، و الوجه الثاني داخلي و يعني عدم التمييز بين السلع الأجنبية و الوطنية و يسمى مبدأ المعاملة الوطنية.

#### مبدأ الدولة الأولى بالرعاية Most Favored Nation close:

و قد ورد هذا المبدأ في المادة الأولى من اتفاقية الجات و الذي يقضي بضرورة منح كل طرف متقاعد فورا و بلا شروط جميع المزايا و الحقوق و الإعفاءات التي تمنح لأي دولة أخرى دون الحاجة إلى اتفاق جديد و بالتالي فان ذلك يعني عدم التمييز بين الدول الأعضاء أو منح رعاية خاصة لإحدى الدول على حساب الدول الأخرى بحيث تتساوى كل الدول الأعضاء في الجات في ظروف المنافسة بالأسواق الدولية[2].و هناك عدة استخدامات لعدم تطبيق هذا المبدأ:

* **التكتلات الإقليمية:** و يشترط للتمتع بهذا الاستثناء:

- أن يكون الهدف من إنشاء هذا التكتل تسهيل التجارة البينية أمام الدول المعنية.

- عدم زيادة القيود المفروضة على تجارة دول التكتل مع الأطراف الأخرى المعاقدة.

* **في حالة وجود اختلال في ميزان المدفوعات**:

- أجازت المادة 12 من اتفاقية الجات لأي دولة تواجه اختلالا في ميزان مدفوعاتها، أن تفرض قيودا كمية على وارداتها و أن توقف العمل بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

***الدول النامية**:

تستثنى الدول النامية من شرط الدولة الأولى بالرعاية لحماية الصناعات الناشئة إلى أن تتمكن من المنافسة في الأسواق العالمية[3].

#### مبدأ المعاملة الوطنية National Treatment:

و يعد أيضا من الركائز الأساسية للجات و يعني عدم قيام الأطراف المتعاقدة بإجراءات و تدابير داخلية تمييزية ضد السلع الأجنبية كفرض ضريبة على السلع الأجنبية دون السلع الوطنية.

---

[1] محمد علي إبراهيم-**الجات : الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات**-مرجع سابق-ص15

[2] د.عبد المطلب عبد الحميد-**الجات و آليات منظمة التجارة الدولية:من أوروجواي لسياتل و حتى الدوحة**-مرجع سابق-ص30

[3] د.محمد علي إبراهيم-**الجات : الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات**-مرجع سابق-ص16-17

و يطبق هذا المبدأ على كافة السلع سواء أدرجت في جدول الالتزامات أم لم تدرج و يمكن للدولة أن تحدد نسبة الضرائب التي تريدها على السلع الأجنبية كانت أو الوطنية[1].

### 2. تحرير التجارة الدولية من القيود الجمركية و غير الجمركية:

هذا هو الهدف الرئيسي لاتفاقية الجات و يتحقق من خلال ما اصطلح على تسميته باسم التبادليةReciprocity و يقتضي هذا المبدأ بضرورة قيام الدول الأعضاء بالاتفاق على تحرير التجارة الدولية من القيود أو على الأقل تخفيضها تبادليا بمعنى أن كل تخفيض في القيود الجمركية و غير الجمركية لدولة ما لا بد أن يقابله تخفيض مقابل من جانب الدولة الأخرى و ما تصل إليه المفاوضات، يصبح ملزما و لا يجوز إجراء أي تعديل إلا بمفاوضات جديدة[2] .

و بهذا فان الهدف من هذا المبدأ هو إعطاء كل دولة حافز لتخفيض القيود الجمركية على وارداتها مقابل الحصول على تخفيضات للقيود المفروضة على صادراتها و ذلك بغية تحقيق التعادل في المزايا.

### 3. تحديد قواعد السلوك في المعاملات التجارية:

و ينطوي تحت هذا المبدأ مجموعة من المبادئ الفرعية أهمها:

- **مبدأ الالتزام بتجنب الإغراق Dumping**:

نصت المادة 6 من اتفاقية الجات على إلزام الأطراف المتعاقدة في الجات بعدم تصدير منتجات بأسعار اقل من سعرها الطبيعي في دولهم إذا كان ذلك يؤدي إلى الأضرار بمصالح المنتجين المحليين في الدول المتعاقدة المستوردة[3].

- **مبدأ الشفافية Transparency**:

و يعني ذلك الاعتماد على التعريفة الجمركية فقط كأداة للحماية و ليس على القيود الكمية التي تفتقر للشفافية مثل نظام الحصص. و لمبدأ الشفافية عدة استثناءات مثل الاستثناءات الممنوحة للدول التي تواجه عجزا في ميزان مدفوعاتها[4] .

- **مبدأ المفاوضات:**

تنتهج الجات أسلوب المفاوضات كسبيل لتحرير التجارة الدولية و تسوية المنازعات و تعديل الاتفاقية، و ذلك لكونها لا تمتلك السلطة لإلزام الدول الأعضاء على تنفيذ الاتفاقية.و تستهدف المفاوضات زيادة الأطراف المتعاقدة و القضاء على ظاهرة الثنائية .و تنص المادة 22 من اتفاقية الجات على أن يتم تسوية المنازعات بين الأطراف المتعاقدة بإحدى الوسائل الآتية:

---

[1] د.المرسي السيد حجازي-**منظمة التجارة العالمية: عرض تاريخي تحليلي**- الناشر-الدار الجامعية لبنان - سنة النشر2001 -ص12-13

[2] د.عبد المطلب عبد الحميد-**الجات و آليات منظمة التجارة العالمية:من أوروجواي لسياتل و حتى الدوحة**-مرجع سابق-ص31

[3] د.محمد علي إبراهيم-**الجات : الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات**-مرجع سابق-ص20

[4] د.عبد المطلب عبد الحميد-**الجات و آليات منظمة التجارة العالمية من أوروجواي لسياتل و حتى الدوحة**-مرجع سابق-ص34

- بالتشاور Consultation
- بالتوفيق Conciliation
- التحكيم Arbitrage

كما أجازت للطرف المتضرر أن يلجا إلى السلطات المختصة لوقف التزامه في حالة فشل الوسائل السابقة[1]

سبق أن رأينا أن المفاوضات هي إحدى المبادئ التي ترتكز عليها الجات، و أعمالها لهذا المبدأ، فقد جرت 8 جولات من المفاوضات في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة منذ عام 1947 و حتى 1993، أي خلال ست و أربعون عاما بمتوسط جولة كل ست سنوات تقريبا.

**الفرع الخامس: الجولات التفاوضية**

ترتكز الخمس جولات الأولى على تحرير التجارة الدولية من القيود الجمركية بينما ركزت الجولات الثلاثة الأخيرة على القيود غير الجمركية كما أضيف في الجولة الأخيرة السلع الزراعية و المنسوجات و الملابس و الخدمات و حقوق الملكية الفكرية و تدابير الاستثمار المتعلقة بالتجارة و إنشاء منظمة التجارة العالمية[2].

1. **جولة جنيف:**

عقدت عام 1947 بحضور 23 دولة و اجتمعت في جنيف لبحث التعريفة الجمركية، و تم الاتفاق على تقديم تنازلات جمركية في حوالي 45 بندا جمركيا، تمثل نحو نصف التجارة الدولية في ذلك الوقت و تغطي معاملات تجارية قدرت بنحو 10 مليار دولار على أساس أسعار ما قبل الحرب العالمية الثانية.وتعتبر هذه الجولة هي الأساسية التي انتهت بالتوصل لإطار عام للاتفاقية[3].

2. **جولة آنسي :**

و هي تعتبر أول جولة مفاوضات تعقد في إطار الاتفاقية و قد عقدت عام 1949 بمدينة آنسي الفرنسية و اشتركت فيها 13 دولة فقط ، و قد واصلت فيها الدول الأعضاء العمليات الخاصة بتخفيض التعريفات الجمركية حيث تم الاتفاق على تخفيض التعريفة الجمركية على خمسة آلاف بند جمركي.

3. **جولة توركاي:**

و قد عقدت في تركيا و انجلترا عام 1951 و قد ضمت 38 دولة بعد أن ازدادت درجة الوعي و الرغبة في تحرير التجارة الدولية و تمت مناقشة حوالي 8700 بند من بنود التعريفة الجمركية التي انخفضت بواقع 25% بالمقارنة بالمعدلات السائدة عام 1948.

[1] د.محمد علي إبراهيم-**الجات : الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات**-مرجع سابق-ص21

[2] د.محمد علي إبراهيم-**الجات : الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات**-مرجع سابق-ص25

[3] د.محمد علي إبراهيم-**الجات : الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات**-مرجع سابق-ص27

### 4. جولة جنيف:

عقدت عام 1956 بسويسرا و حضرها 26 دولة و تبادلو خلالها تنازلات في التعريفات الجمركية تغطي ما قيمته 2,5 مليار دولار من التجارة الدولية.

### 5. جولة ديلون:

عقدت خلال الفترة ما بين 1960 و 1961 بجنيف بسويسرا و ضمت 26 دولة و سميت على شرف نائب وزير الخارجية الأمريكية «دوجلاس ديلون" الذي اقترح انعقاد الجولة و قد نتج عنها 4400 بند من بنود التعريفة الجمركية و قد بلغت قيمة التجارة الدولية المحررة فيها حوالي 4,9 مليار دولار كما انطوت على تنسيق أكثر مع الاتحاد الأوروبي[1] .

### 6. جولة كيندي:

عقدت هذه الجولة بجنيف بسويسرا و سميت على شرف الرئيس الأمريكي "دجون كيندي" الذي دعي إليها في 25 يناير1962 و عقدت خلال الفترة ما بين 1964 و 1967 حيث رأت إدارة الو.م.أ ضرورة انتهاج سياسة تجارية جديدة في مواجهة التكتلات الاقتصادية آنذاك:الجماعة الاقتصادية الأوروبية, و منطقة التجارة الحرة الأوروبية, و لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي, لذا أعطت لكندي آنذاك صلاحيات كثيرة من اجل التفاوض على أسس جديدة[2]

تتميز هذه الجولة عن سابقاتها بطول فترتها أي أنها احتاجت لمفاوضات شاقة، و قد شارك في هذه الجولة 62 دولة تمثل أكثر من 75% من حجم التبادل الدولي، كما غطت التخفيضات الجمركية في هذه الجولة مبادلات تجارية تقدر بنحو 4 مليار دولار، تتمثل هذه التخفيضات فيما يلي[3]:

- المنتجات الصناعية
- بعض المنتجات الزراعية
- المنتجات الكيميائية
- اتفاق المنسوجات القطنية
- الإغراق

### 7. جولة طوكيو 1973-1979:

بدأت هذه الجولة على مستوى الوزراء (90 وزبرا) في طوكيو ثم انتقلت إلى جنيف، و من بين 102 دولة اشتركت في المفاوضات، وقع الاتفاق على 99 منها، و اشتملت الاتفاقيات على تبادل المزيد من التخفيضات الجمركية خصوصا في السلع الصناعية، كما تم ضم العديد من الأنشطة الجديدة، حيث تم إبرام اتفاقيات في مجال الدعم و الرسوم التعويضية و العوائق الفنية للتجارة و إجراءات

[1] د.عبد المطلب عبد الحميد- **الجات و آليات منظمة التجارة العالمية**- مرجع سابق- ص38-39

[2] د.المرسي السيد حجازي- **منظمة التجارة العالمية:عرض تاريخي تحليلي**, الدار الجامعية ,لبنان,2001, -ص18

[3] د.محمد علي إبراهيم-**الجات : الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات**-مرجع سابق-ص31-32

تراخيص لاستيراد المشتريات الحكومية، التثمين الجمركي، قواعد الإجراءات المضادة للإغراق، التجارة في اللحوم، التجارة في منتجات الألبان و في الطائرات المدنية[1] .

### 8. جولة الأوروجواي:

هي أشهر و أهم جولات الجات على الإطلاق بل و أطولها من ناحية المفاوضات حيث شملت الفترة ما بين1986 إلى 1993 و وقعت في 15 ابريل1994 بمراكش بالمغرب و بلغ عدد الدول المشاركة 125 أما الدول الموقعة بالفعل فعددها 117 دولة.أدخلت جولة أوروجواي لأول مرة المفاوضات حول موضوع التجارة و المنتجات و السلع الزراعية و تم إدخال قطاع المنتجات و الملابس الجاهزة. كما ادخل قطاع الخدمات لأول مرة فيما عرف باتفاقية تحرير الخدمات و ادخل فيها كذلك المجال الخاص بالملكية الفكرية و تحرير مجالات الاستثمار ذات العلاقة بالتجارة الدولية.

و بذلك يمكننا القول أن هذه الجولة شملت معظم مجالات التجارة الدولية و برز في هذه الجولة التأكيد على الارتباط بين السياسات التجارية و الاقتصادية و التفاوض حولها كوحدة واحدة.كما اتفق لأول مرة على قاعدة أن التوقيع يكون شامل بحيث نتائج هذه الجولة تعد بمثابة صفقة متكاملة لا تتجزأ بحيث تقبل أو ترفض برمتها دون اختيار. بل و الأهم شهدت هذه الجولة انتقال مهام و أهداف اتفاقية الجات إلى منظمة التجارة العالمية التي أنشأت بعد أن أصبح 95% أو أكثر من التجارة الدولية تقع في نطاق الدول الأعضاء. و أن الجولة شملت كل مجالات التجارة الدولية سواء في السلع أو الخدمات أو الاستثمارات أو الملكية الفكرية و بالتالي اكتمل النظام التجاري العالمي من كل الجوانب حتى المؤسسي لتصبح منظمة التجارة العالمية هي الضلع الثالث المكون لمثلث إدارة النظام الاقتصادي العالمي الجديد إلى جانب صندوق النقد الدولي و البنك الدولي[2].

تلخصت نتائج جولة أوروجواي 1994 في أربع مجموعات، من النتائج بلورتها مجموعة من الاتفاقيات و المذكرات التفسيرية و تلك النتائج يمكن رصدها كما يلي:[3]

- **مجموعة اتفاقيات التجارة في السلع:** حيث أسفرت النتائج في هذا المجال عن عدد من الاتفاقيات الهامة، يمكن الإشارة إليها على النحو التالي:

  - اتفاقية تحرير تجارة السلع.
  - اتفاقية السلع الصناعية بما في ذلك المنسوجات و الملابس.
  - اتفاق إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة **Trims**
  - اتفاقيات الإجراءات المصاحبة للتجارة السلعية.

- **اتفاقية التجارة في الخدمات GATS :** يمكن القول إن الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات هي احد النتائج الهامة التي أسفرت عنها جولة أوروجواي و ينقسم اتفاق التجارة في الخدمات إلى ثلاث إجراءات:

---

[1] د.المرسي السيد حجازي- **منظمة التجارة العالمية :عرض تاريخي تحليلي-** مرجع سابق-ص19

[2] د.عبد المطلب عبد الحميد- **ا لجأت و آليات منظمة التجارة العالمية–** مرجع سابق–ص45-46-47

[3] د.عبد المطلب عبد الحميد–**الجات واليات منظمة التجارة العالمية-**مرجع سابق–ص61

- أحكام و مبادئ الاتفاقية.
- تعهدات الدول الأعضاء.
- القطاعات التي يشملها التحرير.

- **اتفاق حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة Trips :**كان من الدوافع الأساسية نحو الاتجاه إلى إبرام اتفاق حقوق الملكية الفكرية هو تفاوت مستويات حماية براءات الاختراع و حقوق الطبع و العلامات التجارية من دولة إلى أخرى بدرجة واضحة و قد أدى عدم الالتزام بالقوانين المحلية في حماية تلك المجالات إلى نشوب كثير من الخلافات بين دول العالم المختلفة. و تنقسم هذه الاتفاقية إلى:

- نطاق اتفاقية الملكية الفكرية.
- الأحكام و المبادئ و الالتزامات العامة.
- حقوق المؤلف و ما يرتبط بها.
- حقوق الملكية الصناعية.
- اكتساب الحقوق الخاصة بالملكية الفكرية.
- تسوية المنازعات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية.

- **اتفاقيات الإجراءات الخاصة بمكافحة الإغراق و الدعم و الوقاية و أحكام ميزان المدفوعات و فض المنازعات**.

و تنقسم هذه الاتفاقية بدورها إلى:

- اتفاق مكافحة الإغراق.
- اتفاق الدعم و الرسوم التعويضية.
- اتفاق الإجراءات التعويضية.
- أحكام ميزان المدفوعات.
- اتفاق تأسيس منظمة التجارة العالمية.
- نظام فض المنازعات.

بعد انتهاء أعمال جولة أوروجواي عام 1993 و بعد العمل من اجل الدفع بالاتفاقية قدما إلى الأمام حتى تصبح لها شرعيتها الدولية و كيانها القادر على إثبات الوجود و جذب مختلف دول العالم للدخول فيها، وقعت في منتصف شهر ابريل 1994، 117 دولة، وثيقة التجارة الدولية الجديدة التي انتهت إليها جولة أوروجواي و قد أعلن وزراء مالية و اقتصاد الدول المشاركة خلال اجتماعهم في مراكش عن قيام منظمة عالمية جديدة تعرف ب "المنظمة العالمية للتجارة **OMC**.

و بهذا اقر مؤتمر مراكش إنشاء كيان دولي جديد يتمتع بالشخصية "الاعتبارية" للمنظمات الدولية، و أنيط لمنظمة التجارة العالمية، الإشراف على تنفيذ كافة الاتفاقات التي بلغ عددها ما يقارب 28 اتفاقا و بروتوكولا و قرارا وزاريا. كما اختصت هذه المنظمة بأمور فض المنازعات التجارية و تنظيم المفاوضات الدولية لتحقيق المزيد من تحرير التجارة العالمية و توسيع التبادل التجاري للسلع و الخدمات [1].

كما تجدر الإشارة إلى أن الاتفاقية التي تم التوقيع عليها في مراكش لإنشاء منظمة التجارة العالمية تكونت من 16 مادة و 4 ملاحق، توضح جميع وظائف و أهداف و مهام هذه المنظمة و كافة الأمور المتعلقة بها مثل المركز القانوني و علاقتها بالمنظمات العالمية الأخرى و إجراءات العضوية و الانسحاب منها و غيرها من الأمور[2] ، تعتبر معاهدة مراكش تتويجا لجهود بدأت سنة 1947 و لم تنتهي حتى سنة 1994 ، و اعتبر التوقيع على هذا البيان بمثابة اكبر معاهدة لفتح الأسواق في التاريخ و هكذا كتبت شهادة وفاة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و تحولت من هيئة مؤقتة من 23 دولة عام 1947 إلى منظمة تتساوى مع صندوق النقد الدولي و البنك الدولي على الصعيد العالمي و يمثل الجدول التالي مختلف جولات الجات من جنيف حتى إعلان مراك.

**الجدول 2-1: جولات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف**

| العدد | الجولة | التاريخ | المكان | موضوع التفاوض | عدد الدول المشاركة | التعريفة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | جنيف | | جنيف | التعريفات الجمركية | 23 | 63% |
| 2 | انسي | 1949 | انسي(فرنسا) | التعريفات الجمركية | 13 | 63% |
| 3 | توركواي | 1951 | توركواي (انجلترا) | التعريفات الجمركية | 38 | 63% |
| 4 | جنيف | 1956 | جنيف | التعريفات الجمركية | 26 | 63% |
| 5 | ديلون | 1961-1960 | جنيف | التعريفات الجمركية | 26 | 63% |
| 6 | كيندي | 1967-1964 | جنيف | التعريفات الجمركية و إجراءات مكافحة الإغراق | 62 | 50% |
| 7 | طوكيو | 1979-1973 | جنيف | التعريفات الجمركية و القيود الغير جمركية و اتفاقيات الإطار | 102 | 33% |
| 8 | أوروجواي | 1993-1986 | جنيف | التعريفات الجمركية و القيود الغير جمركية و إدماج السلع الزراعية و المنسوجات و الملابس الجاهزة و الخدمات و التجارة المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية و التجارة المرتبطة بإجراءات الاستثما الإطار المؤسسي | 121 | 40% |
| 9 | إعلان مراكش | ابريل1994 | مراكش | منظمة التجارة العالمية (wto) | 124 | |

**المصدر**-د.محمد علي إبراهيم **-الجات الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات** ص 26

[1] د.فضل علي المثنى-**الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية و الدول النامية**-مكتبة مدبولي-سنة 2000-ص67

[2] د.عبد المطلب عبد الحميد-**الجات و آليات منظمة التجارة العالمية**-مرجع سابق-ص177

## المطلب الثاني : عموميات حول منظمة التجارة العالمية OMC

### الفرع الأول : تعريف منظمة التجارة العالمية OMC

هي منظمة اقتصادية عالمية النشاط ذات الشخصية القانونية المستقلة وتعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد على إدارة وإقامة عائم النظام التجاري الدولي وتقويته في مجال تحديد التجارة الدولية، وزيادة التبادل الدولي والنشاط الاقتصادي العالمي، وتقوم على قدم المساواة مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، في رسم وتوجيه السياسات الاقتصادية الدولية المؤثرة على الأطراف المختلفة في العالم، للوصول إلى إدارة أكثر كفاءة وأفضل نظام اقتصادي عالمي[1].

يكون للمنظمة شخصية اعتبارية وتمنح للدول الأعضاء ما يلزم من امتيازات وأهلية قانونية لمباشرة مهامها، كما تمنح لموظفي المنظمة وممثلي الأعضاء الامتيازات والحصانات التي تكفل استقلالية ممارستهم لوظائفهم المتصلة بالمنظمة بصورة لا تقل عن الامتيازات الممنوحة لموظفي الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة[2] .

في 1945 أعدت الحكومة الأمريكية مشروعا لإنشاء المنظمة على غرار إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في إطار ما عرف باسم **"اتفاقية بروتن ووذر"** ولأسباب كثيرة تعطل دخول هذا المشروع بسبب اعتراض ورفض الكونغرس الأمريكي على إحداها حرصا على الإبقاء على حرية التحرك للولايات المتحدة الأمريكية في فرض عقوبات تجارية بموجب قانون التجارة الأمريكي بما جعل الدول المشاركة أن تكتفي بالإبقاء على الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة **GATT**، إلا أنه نتيجة للتطورات والتغيرات الهائلة في فترة 80 ونصف من تسعينات من قرن العشرين برزت أهمية إيجاد منظمة التجارة العالمية من جديد وبدأت المطالبة بإحياء هذه الفكرة من خلال جولة أوروجواي التي بدأت عام 1986 وبعد مناقشتها والاتفاق عليها فقد تم الإعلان عن توقيع الاتفاقات لجولة أوروجواي في مراكش بالمغرب عام 1994 لتبدأ عملها في 01 يناير 1995 لتظهر إلى الوجود بعد 50 عاما، ولذلك استقبلت بآمال كبيرة من قبل الدول المتقدمة وكذلك الدول النامية، بل وتوقعات أن تكون هذه المنظمة لها دور أكثر فعالية في ترسيخ النظام التجاري العالمي في الألفية الثالثة للوصول بالتجارة العالمية إلى آفاق أرحب ومجالات أكثر شمولا واتساعا. أول مدير عام تلقى مهام إدارة منظمة التجارة العالمية هو وزير التجارة السابق في إيطاليا: ريناتو روغييني Renato Ruggieno وهو أول من تولى هذه المهام (1995-1999) فاستخلافه كان محل نزاع ما بين مرشحين واحد مؤيد من طرف الو.م.أ Mike Moore وآخر من طرف البلدان النامية Supatchi Panichpakdi، وعلى هذا فقد تم الاتفاق على أن Mike Moore الوزير الأول السابق النيوزلندي يترأس المنظمة لمدة 3 سنوات (1999-2002) الذي سيخلفه في سبتمبر 2002 التايلندي Supatchi Panichpakdi (2002-2005).

ويمكن القول أن إنشاء المنظمة يعكس في حد ذاته تعديلات كبيرة وجوهرية في نظام التجارة العالمي، وعلى جميع دول الأعضاء وخاصة الدول النامية، لتكون على مستوى المنافسة الدولية.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد ,**الجات وآليات منظمة التجارة العالمية**, – الدار الجامعية 2003 – ص 176 – ص 181.

[2] فضل علي مثنى,**الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية**,– مكتبة مدبولي 2000 – ص 86.

**الفرع الثاني: أهداف منظمة التجارة العالمية OMC**

الهدف الرئيسي للمنظمة هو تحقيق حرية التجارة الدولية، وذلك بالقضاء على صورة المعاملة التمييزية فيما يتعلق بانتساب التجارة الدولية، وإزالة كافة القيود والعوائق والحواجز التي من شأنها أن تمنع تدفق حركة التجارة عبر الدول، أما الأهداف الأخرى فتتمثل فيما يلي :

- رفع مستوى المعيشة لدول الأعضاء.
- السعي نحو تحقيق مستويات التوظيف (التشغيل الكامل) لدول الأعضاء.
- الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية العالمية.
- تشجيع حركة الإنتاج ورؤوس الأموال والاستثمارات.
- محاولة إشراك الدول النامية والأقل نموا في التجارة الدولية بصورة أفضل[1].
- خفض الحواجز الجمركية لزيادة حجم التجارة الدولية.

**الفرع الثالث:مبادئ منظمة التجارة العالمية OMC**

تقوم منظمة التجارة العالمية على عدد من المبادئ أهمها[2] :

o **مبدأ عدم التمييز** : ينطوي هذا المبدأ على عدم التمييز بين دول الأعضاء في المنظمة أو منح رعاية خاصة لإحدى الدول على حساب الأخرى وبالتالي تتساوى كل دول الأعضاء في المنظمة في ظروف المنافسة بالأسواق الدولية، فأي ميزة تجارية يمنحها بلد لبلد آخر يستفيد منها –دون مطالبة- باقي دول الأعضاء.

o **مبدأ الشفافية** : ويقصد بهذا المبدأ الاعتماد على التعريفة الجمركية وليس على القيود الكمية (التي تفتقر إلى الشفافية) أي أن تكون التعريفة محددة على الكيف إذا اقتضت الضرورة تقييم التجارة الدولية، وبذلك ينبغي على الدول التي يتحتم عليها حماية الصناعة الوطنية أو علاج العجز في ميزان المدفوعات أن تلجأ لسياسة الأسعار والتعريفة الجمركية مع الابتعاد عن القيود الكمية مثل: الحصص (حصص الاستيراد) ويرجع ذلك إلى أنه في ظل قيود الأسعار يمكن بسهولة تجديد حجم الحماية أو الدعم الممنوح للمنتج المحلي.

o **مبدأ المفاوضات التجارية:** وهذا المبدأ معناه اعتبار منظمة التجارة العالمية هي الإطار التفاوضي المناسب لتنفيذ الأحكام أو تسوية المنازعات.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد ,**الجات وآليات منظمة التجارة العالمية من أوروجواي لسياتل وحتى الدوحة** – الدار الجامعية 2005 – ص 183.

[2] بن خالدي نوال ,مذكرة لنيل شهادة ما جستير تحت عنوان ,**اتفاقية تحرير الخدمات المالية وانعكاساتها على أعمال البنوك دراسة حالة الجزائر** تحت إشراف : د. بن بوزيان محمد ,2008–ص 73 –.

o **مبدأ المعاملة التجارية التفضيلية:** أي منح الدول النامية علاقات تجارية تفضيلية مع الدول المتقدمة، وذلك بهدف دعم خطط الدول النامية في التنمية الاقتصادية وزيادة حصيلتها من العملات الأجنبية.

o **مبدأ التبادلية** : ويقتضي هذا المبدأ بضرورة قيام دول الأعضاء بالاتفاق على تحرير التجارة الدولية من القيود أو تخفيضها، ولكن في إطار مفاوضات متعددة الأطراف تقوم على أسس التبادلية، بمعنى أن كل تخفيف في الحواجز الجمركية أو غير جمركية لدولة ما، لا بد أن يقابله تخفيف معادل في القيمة من الجانب الآخر حتى تتعادل الفوائد التي تحصل عليها كل دولة وما تصل إليه المفاوضات في هذا الصدد ويصبح ملزما لكل دولة، ولا يجوز بعده إجراء أي تعديل جديد إلا بمفاوضات جديدة.

**الفرع الرابع:مهام و وظائف منظمة التجارة العالمية OMC**

تتمثل فيما يلي[1] :

- تسيير ومتابعة تنفيذ أعمال الاتفاقية الخاصة بجولة أوروجواي، والعمل على تحقيق أهدافها.

- تقوم المنظمة بإدارة آلية مراجعة السياسات التجارية لدول الأعضاء.

- تهيئة الأطراف الدولية للتفاوض بما يتضمنه ذلك من إدارة القواعد والقوانين والإجراءات التي تحكم وتنظم تسوية المنازعات.

- وضع أسس ومحاور التعاون المختلفة بينها وبين كل من صندوق النقد الدولي للتوصل إلى أعلى درجة من درجات التناسق والترابط في مجال رسم السياسات الاقتصادية العالمية وإدارة الاقتصاد العالمي على أسس أكثر كفاءة.

- تحرير التجارة العالمية إذ تعتبر الهدف الرئيسي للمنظمة وذلك بالقضاء على صورة المعاملات التمييزية فيما يتعلق بانتساب التجارة الدولية وإدارة كافة القيود والعوائق التي من شأنها أن تمنع تدفق حركة التجارة عبر الدول.

[1] بن منصور عبد الله – شريف شكيب, **الاقتصاد السياسي وتاريخ الوقائع الاقتصادية المعاصرة** : دروس سنة أولى علوم اقتصادية، مقدمة من طرف : – تلمسان 2003 – ص 141.

## المطلب الثالث : شروط و أساليب التعامل في منظمة التجارة العالمية OMC

### الفرع الأول :شروط الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية OMC

يمكن تلخيص هذه الشروط فيما يلي[1] :

- التنوع في المنتجات الصناعية والخدمية والعمل على تشجيع الصادرات باعتبارها مصدرا حيويا للحصول على العملة الصعبة.

- بناء وإقامة هياكل استقبال (طرق سريعة، مطارات، موانئ، قطع غيار...) لتسهيل عملية إنجاز المشاريع الرئيسية.

- إبرام عقود الشراكة في الإطار الإقليمي و الجهوي والقاري، وتقديم الدعم للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة باعتبارها مصدر إبداع فيما يخص المنتوج والعلامة التجارية المميزة له، والتي تجهز الخصائص الفنية التي تلبي رغبة المستهلك وطنيا وعالميا.
- تحرير التجارة الخارجية.

### الفرع الثاني: الهيكل المشكل لمنظمة التجارة العالمية

يتشكل هيكل منظمة التجارة الدولية من عدد من الأجهزة وهي[2] :

- **المؤتمر الوزاري** : ويتكون من جميع دول الأعضاء ويعقد اجتماعا كل عامين، ويتمتع بسلطة اتخاذ القرارات المتعلقة باتفاقيات تحرير التجارة وانضمام الدول، وله الحق في إنشاء لجان محددة مثل لجان التجارة والتنمية وميزان المدفوعات والموازنة وغيرها من اللجان الإضافية، ويدخل في ذلك أيضا حقه في تعيين المدير العام الذي يرأس أمانة المنظمة.

- **المجلس العام** : ويتكون من ممثلين من كافة دول أعضاء، ويتولى مسؤوليات المؤتمر الوزاري فيما بين دورات انعقاده، ويقوم بوضع القواعد التنظيمية كما يتولى مسؤولية وضع الترتيبات اللازمة مع المنظمات الحكومية للدولة الأخرى.

- **جهاز لتسوية المنازعات:** وهو أحد الأجهزة الرئيسية التي تشمل كافة مجالات السلع والخدمات والملكية الفكرية بشكل متكامل.

- **آلية لمواجهة السياسات التجارية:** أي مراجعة السياسات التجارية الدولية لدول الأعضاء وفقا للفترات الزمنية المحددة بنص الاتفاق، وتتراوح بين عامين للدول المتقدمة، وأربع أعوام للدول النامية، وستة أعوام للدول الأقل نموا.

---

[1] الاقتصاد السياسي وتاريخ الوقائع الاقتصادية المعاصرة,مرجع سابق – ص 139.

[2] عبد المطلب عبد الحميد : "نفس المرجع السابق" – ص 187.

▪ **المجالس النوعية بالمنظمة** : وهي مجلس شؤون التجارة في لسلع، ومجلس لشؤون تجارة الخدمات ومجلس لشؤون جوانب التجارة المتصلة بحقوق الملكية، وعلى كل مجلس من هذه المجالس أن يشرف على تطبيق الاتفاقيات الخاصة به وعضوية هذه المجالس، التي تعقد عند الضرورة، مفتوحة أمام ممثلي دول الأعضاء بالمنظمة.

▪ **أمانة المنظمة** : وهي هيئة داخل المنظمة، ويقوم المدير العام للمنظمة بتعيين موظفيها وتحديد واجباتهم وشروط خدمتهم وفقا للأنظمة التي يعتمدها المجلس الوزاري (اللجان).

**الشكل 2-1 الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية (OMC)**

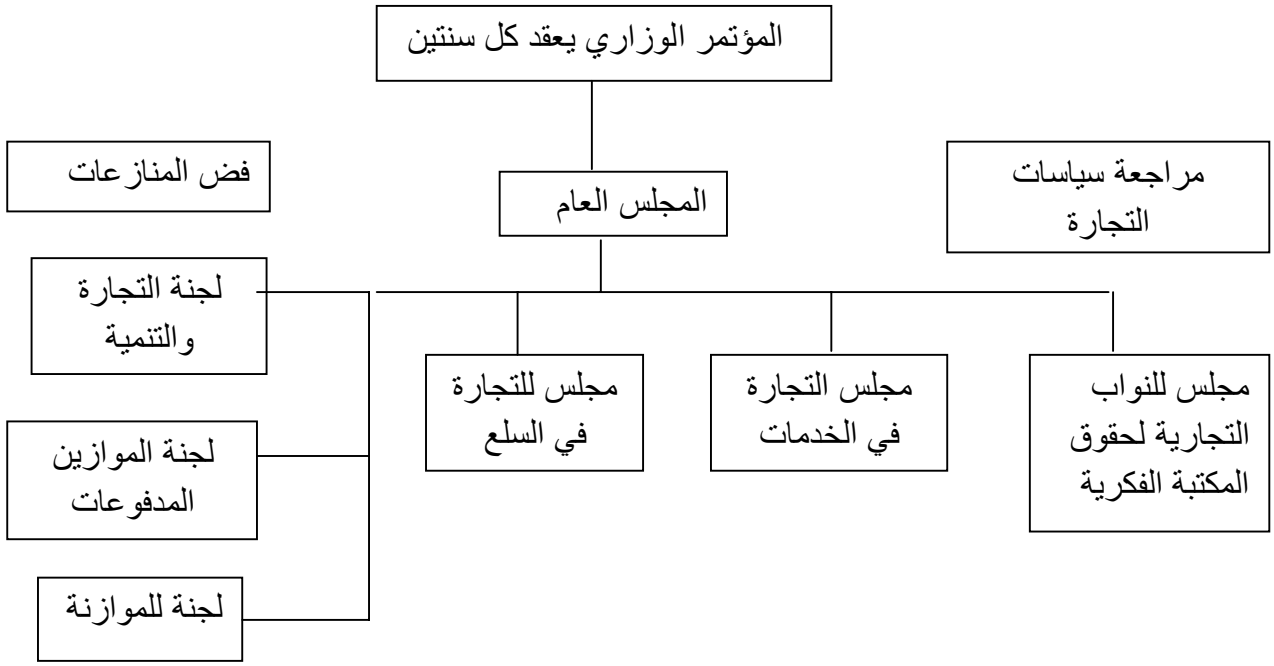


**المصدر :** عبد المطلب عبد الحميد : "نفس المرجع السابق" – ص 188.

**الفرع الثالث : الفرق بين الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارةGATT و منظمة التجارة العالمية OMC**

لعل من المعروف أن سكريتا ريا الجات أنشأت عام 1947 و جاءت منظمة التجارة العالمية لتحل محل الجات اعتبارا من أول يناير1995، فبعد أن عرفنا الجات و أهدافها و مبادئها ثم عرفنا منظمة التجارة العالمية بكل جوانبها، كان لا بد من إلقاء الضوء على جوانب الاختلاف بينهما و يتمثل الفرق ما بين الجات و منظمة التجارة العالمية في النقاط التالية:

- منظمة التجارة العالمية حلت محل الجات لتتولى إدارة النظام التجاري العالمي بصورة أكثر شمولا لما كانت تفعله الجات.

- منظمة التجارة العالمية تتميز بالية أفضل في فض النزاعات و مراجعة السياسات التجارية من الجات و بالتالي فان لها صلاحيات أقوى من الجات في هذا المجال.

- أن شرط الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية هو الموافقة على اتفاقية الجات بكل ما فيها دفعة واحدة.[1]

- منظمة التجارة العالمية ستحقق أهداف الجات و تضيف أهداف أخرى ستعمل على تحقيقها لصالح النظام التجاري الدولي.

- منظمة التجارة العالمية لها صفة الإلزام لأعضاء المنظمة فيتم الاتفاق علية و ما يتم الوصول إليه فيما يتعلق بفض النزاعات و ما يتخذ من قرارات داخلها و هذا غير متوفر لدى الجات.

- سكرتارية الجات كانت تعتبر في كل الأحوال جهاز مؤقت يتم في إطاره وضع قواعد و ضوابط للتجارة العالمية و بقيام منظمة التجارة العالمية يعني أن هناك جهاز دائم بكيانه و آلياته لإدارة النظام التجاري العالمي و هو ما يحقق نتائج أكثر فعالية و كفاءة في هذا المجال.[2]

- أثناء فترة الجات و قبل جولة أوروجواي كان يمكن للأعضاء عقد اتفاقية جانبية بين عدد من الدول و تشرف السكرتارية على تنفيذها بينما المنظمة أصبحت تشرف فقط على الاتفاقيات التي يوقع كل الدول الأعضاء فيها.

- كان بإمكان الدول في إطار الجات منع إصدار قرارات فيما يتعلق بفض النزاعات بناءا على ما يتم التوصل إليه من خلال البحث و الدراسة للنزاع، بينما في إطار المنظمة ليس بإمكان أي دولة أو طرف رفض أو منع صدور قرارات من آلية فض النزاعات و لكن يمكنها الطعن في القرارات.[3]

- لم تكن اتفاقية الجات تحتاج إلى مصادقة المجالس التشريعية للدول الأعضاء في حين أن منظمة التجارة العالمية تنص على وجوب ذلك مما يعطي منظمة التجارة العالمية أساسا قانونيا قويا.

- في منظمة التجارة الدولية تم وضع أسس لمقاييس السلع و الخدمات التي سيتم تداولها بنظام عرف بنظام جودة المنتجات و الخدمات "الايزو" و هدفه الارتقاء بالجودة و ضمان الدفاع عن المستهلك و ذلك بعد اعتماد أسس منظمة المعايير الدولية.[4]

- اتفاقية الجات كانت واضحة كل الوضوح من حيث أنها تطبق على التدفقات السلعية الدولية دون غيرها، في حين منظمة التجارة العالمية تضمنت لأول مرة مواضيع جديدة في نطاق السلع الزراعية و

[1] د.عادل احمد حشيش-**العلاقات الاقتصادية الدولية**- الناشر دارا لجامعة الجديدة للنشر-السنة 2000-ص317

[2] د.عبد المطلب عبد الحميد-**الجات و آليات منظمة التجارة العالمية**-مرجع سابق-ص179

[3] د.عبد المطلب عبد الحميد-**الجات و آليات منظمة التجارة العالمية**-مرجع سابق-ص179

[4] د.المرسي السيد حجازي-**منظمة التجارة العالمية**-مرجع سابق-ص37

الصناعية و الملكية الفكرية و الاستثمار بل و شملت الجوانب البيئية المؤثرة على التجارة. و تضمنت أيضا لأول مرة تحرير تجارة الخدمات بكل أنواعها فيما يسمى باتفاق تحرير تجارة الخدمات **GATS** [1].

**الفرع الرابع : انعكاسات منظمة التجارة العالمية**

تتمثل الانعكاسات في مجموعة من الايجابيات و السلبيات كما يلي :

**ا - إيجابيات OMC:**[2]

- المنظمة تساهم في ترقية السلم.
- الخلافات تعالج بطريقة بنّاءة.
- القواعد تجعل الحياة سهلة لكل واحد.
- تحرير المبادلات يحقق تكاليف الحياة.
- توسع تشكيلية المنتجات و النوعيات المقترحة.
- التجارة تزيد من الدخل.
- التجارة تنعش النمو الاقتصادي.
- المبادئ الأساسية للمنظمة تزيد من الفعالية.
- المنظمة تساعد الحكومات في تبني تصميم متزن للسياسات التجارية.
- تعطي أكثر تأكيد و أكثر شفافية للتبادلات التجارية.

**ب- سلبيات OMC:** [3]

- المنظمة تملي على الحكومات السياسات الواجب إتباعها.
- المنظمة تطالي بالتبادل الحر مهما كان الثمن.
- المنظمة لا تنشغل إلا بالمصالح التجارية التي تتصدر التنمية.
- المصالح التجارية فوق حماية المحيط.
- المصالح التجارية فوق المصالح الأمنية و الصحة.
- المنظمة تحطم مناصب الشغل و تعمق الفجوة بين الدول الفقيرة و الغنية.
- البلدان الصغيرة ليسوا أقوياء في المنظمة.
- المنظمة عبارة عن مجموعة من الضغوطات القوية.
- المنظمة غير ديمقراطية.
- البلدان الضعيفة تواجه قيود للانضمام إلى المنظمة.

[1] د.عادل احمد حشيش-**العلاقات الاقتصادية الدولية**-مرجع سابق-ص316

[2] **Dix avantages du système commercial de l' OMC** , publication de l' OMC, Genève , Suisse, Juillet 2000 ; P 01.

[3] **Dix malentendus fréquents au sujet de l' OMC** , publication de l' OMC, Genève , Suisse, Juillet 2000 ; P 01

## المبحث الثاني: اتفاقية تحرير الخدمات GATS

### *المطلب الأول: مفهوم الاتفاقية و مبادئها الأساسية*

#### الفرع الأول: التعريف باتفاقية تحرير الخدمات GATS

كان نطاق تطبيق القواعد الدولية للتجارة متعددة الأطراف قبل جولة الأورغواي مقصورا على التجارة في السلع، هذه الجولة التي جاءت في مرتبة ثامنة شهيرة في منظومة تحرير التجارة الدولية من خلال الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية GATT [1] والتي كشفت بعد مفاوضات شاقة استمرت قرابة 8 سنوات عن نتائج مهمة كان أهمها إنشاء منظمة التجارة العالمية WTO وتوقيع الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات GATS ( General agreement on Trade in services)[2].

فبموجب هذه الاتفاقية يتم إخضاع تجارة الخدمات لأسس التجارة متعددة الأطراف، فدور هذا القطاع يتعاظم باستمرار وهو من أسرع القطاعات الاقتصادية نموا وأكثرهم استيعابا لعنصر العمل[3].

وقد شملت الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات عدة أنواع من الخدمات كان من بينها الخدمات المالية التي تشمل الخدمات المصرفية، مما أدخل البنوك في ظل الاتجاه نحو التحرير المالي[4].

حيث يعد التحرير المالي أحد معالم النظام المالي الجديد، وأهم ملامح التطورات الاقتصادية البارزة خلال العقد الأخير من القرن العشرين، وقد ارتبطت سياسات التحرير المالي ارتباطا وثيقا بهيمنة السياسات الليبرالية كسياسات اقتصادية عامة، وكذلك بموجة التوجه نحو الاندماجات في الاقتصاد العالمي، التي تشهدها غالبية الدول، ويشمل التحرير المالي كل ما يتعلق بتحرير أسواق صرف العملات وقطاع التأمين والمصارف وتحرير حركة رؤوس الأموال وتحرير البورصات[5].

إنّ تحرير التجارة في الخدمات يختلف عن حالة تحرير التجارة في السلع، حيث أنّه في معظم الحالات لا توجد مشكلة عبور الحدود والتعريفات الجمركية بالنسبة إلى الخدمات، وإنما تأتي القيود على التجارة في الخدمات من خلال القوانين والقرارات والإجراءات التي تضعها كل دولة.

هذه القيود سعت الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات إلى إزالتها وتخفيفها للوصول إلى تبادل حرّ للخدمات، يعكس مدى التحرر من القوانين والتشريعات الوطنية، والقواعد والإجراءات التي تفرضها الدولة، والتي تصبح محلّ التعارض لتحقيق تحرير تدريجي وصولا إلى التحرير الكامل في تجارة الخدمات[6].

و تضمنت الاتفاقية كافة أنواع التجارة في الخدمات، ولقد استقر الرأي فيها على تحديد أربع أشكال لتوريد الخدمات تتمثل فيما يلي:

---

[1]-عبد المنعم محمد الطيب، **أثر تحرير تجارة الخدمات المصرفية على المصارف الإسلامية**، بحث مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، من 23 حتى 25 ربيع الثاني 1426هـ الموافق لـ31ماي إلى 2 جوان 2005، ص5.

[2]-عبد المطلب عبد الحميد، **البحات وآليات منظمة التجارة العالمية: من أروجواي لسياتل وحتى الدوحة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002-2003، ص123.

[3]-عبد الواحد العفوري، **العولمة والبحات: التحديات والفرص**، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 2000، ص84.

[4]-عبد المنعم محمد الطيب، **أثر تحرير تجارة الخدمات المصرفية على المصارف الإسلامية**، مرجع سابق، ص5.

[5]-شذا جمال الخطيب، **العولمة المالية ومستقبل الدول العربية لرأس المال**، مرجع سابق، ص23.

[6]-عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص109.

- انتقال الخدمة عبر الحدود: وهو مالا يستدعي انتقال مقدم الخدمة إلى دولة المستهلك ( Cross Border Supply).

- التواجد التجاري (Commercial Presence): ويقصد به تقديم الخدمة من خلال شركة أو فرع في دولة المستهلك.

- الاستهلاك في الخارج (Consumption Abroad): ويقصد به انتقال طالب الخدمة للخارج لاستهلاكها هناك مثل السياحة.

- انتقال الأشخاص الطبيعيين إلى الخارج لتقديم الخدمة (Presence Natural Person): كما يحدث في حالة الخبراء والمستشارين[1].

**الفرع الثاني: التزامات اتفاقية تحرير الخدمات**

بموجب نصوص اتفاقية التجارة في الخدمات تنشأ نوعين من الالتزامات على الدول الأعضاء:

- التزامات عامة، وهي التي تتضمن أحكام ومبادئ الاتفاقية والضوابط التي تضعها، ويتساوى في الالتزام بها كافة الدول الأعضاء بلا استثناء.

- التزامات محددة: والتي تتضمن العروض المقدمة من كل عضو والتي يلتزم بموجبها لتحرير قطاعات خدمية معينة ومحددة من خلال مدى التحرير ومعايير وأنماط توريد الخدمات فيما بين الدول الأعضاء[2].

وتتبلور الالتزامات المحددة في جداول التزامات مرفقة ببروتوكول انضمام الدول العضو، حيث تلتزم الدولة بموجبها بتحرير قطاعات خدمية معينة، يحدد في هذه الجدول القطاعات التي ستقبل الدولة فتح أسواقها للمنافسة الأجنبية منها، بالإضافة إلى شروط دخول مورد الخدمة الأجنبي إلى السوق الوطنية.

وتشتمل جداول الالتزامات أيضا على ضوابط المعاملة الوطنية، حيث يمكن منح الموردين الأجانب معاملة مماثلة لمعاملة الوطنيين، مع حفظ حق كل دولة في وضع الشروط والضوابط التي تحقق حماية مصالحها وفقا لقوانينها وتشريعاتها، كما تحتوي على التزامات إضافية، وهي التي لا تخضع للجدولة تحت خانتي النفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية.

كما تتضمن جداول الالتزامات لأي دولة قسمين:

- القسم الأفقي: Horizontal Section: ويحتوي على تعاريف القوانين والتشريعات واللوائح السارية، والتي تتعلق بكافة قطاعات الخدمات مثل قانون الشركات، والقانون التجاري وغيرها.

- القسم الرأسي: Vertical Section: الذي يحدد القطاعات الخدمية التي ترغب الدولة الدخول بها في الاتفاقية والارتباطات المحددة لكل قطاع.

ويتم ذكر البنود المحددة لكل قطاع في ملاحق الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، فمثلا في قطاع الخدمات المصرفية والمالية، يتم بيان أنواع الخدمات المصرفية والمالية (ما عدا التأمين) تحت بند

[1]-عبد المنعم محمد الطيب، **أثر تحرير تجارة الخدمات على المصارف الإسلامية**، مرجع سابق، ص8.

[2]-عبد الواحد العفوري، **العولمة والجات: التحديات والفرص**، مكتب مدبولي ,القاهرة , الطبعة الاولى ,2000، ص84.

الخدمات المصرفية والمالية الأخرى، ويذكر أمام كل بند القيود التي تضعها الدولة من حيث النفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية في الحدود الخاصة بكل منها[1].

**الفرع الثالث: الخدمات المصرفية والمالية التي تشملها اتفاقية GATS**

إن الخدمات المصرفية والمالية التي تشملها الاتفاقية يمكن حصرها فيما يلي[2]:

- قبول الودائع الأشكال الأخرى من الأموال الموجبة الرد إلى الجمهور.
- الإقراض بكافة أشكاله بما فيها القروض الاستهلاكية والائتمان العقاري والمساهمات وتمويل العمليات التجارية.
- التأجير التمويلي.
- خدمات المدفوعات وتحويلات الأموال بما في ذلك الائتمان وكروت الائتمان والإقراض والشيكات السياحية، والشيكات المصرفية.
- الاتجار لحساب البنك أو لحساب العملاء في أدوات سوق المال والشيكات الكمبيالات، شهادات الودائع والنقد الأجنبي والأوراق المالية.
- خطابات الضمان و الاعتماد المستندية.
- الاشتراك في الإصدارات لكافة أنواع الأوراق المالية بما في ذلك الترويج والإصدار الخاص، وتقديم الخدمات المختلفة المتعلقة بالإصدارات.
- أعمال السمسرة في النقد.
- إدارة الأموال مثل إدارة النقدية ومحافظ الأوراق المالية وخدمات الإيداع وحفظ الأمانات.
- خدمات المقاصة والتسوية للأصول المالية، بما فيها الأوراق المالية والمشتقات والأدوات الأخرى القابلة للتفاوض
- تقديم وإرسال المعلومات المالية وميكنة البيانات وخدمات البرامج الجاهزة المرتبطة بها بواسطة مقدمي الخدمات المالية الأخرى.
- تقديم الاستشارات والوساطة المالية والخدمات المالية المساعدة الأخرى، وذلك لكافة الأنشطة السابقة.

**الفرع الرابع : المبادئ الأساسية لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات**

يراعى عند تطبيق اتفاقية تحرير تجارة الخدمات مبادئ وقواعد يمكن إيجازها فيما يلي:

[1]-عبد المنعم محمد الطيب، **أثر تحرير تجارة الخدمات المصرفية على المصارف الإسلامية**، مرجع سابق، ص9 عبد الواحد العفوري، العولمة والجات، التحديات والفرص، مرجع سابق، ص85-91.

[2]عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**. -عبد المنعم محمد الطيب، **أثر تحرير تجارة الخدمات المصرفية على المصارف الإسلامية**. –عبد الحميد عبد المطلب، **الجات وآليات منظمة التجارة العالمية، من أورغواي إلى سياتل وحتى الدوحة**. شذا جمال الخطيب، **العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال**.

❖ **مبدأ الدولة الأولى بالرعاية:**

بهذا المبدأ عدم التمييز بين موردي الخدمات الأجانب من حيث الدخول إلى الأسواق وشروط التشغيل ويضاف إلى ذلك أن الاتفاقية تقضي بأن أي ميزة تمنحها دولة عضو في الاتفاقية لعضو آخر ولدولة أخرى غير عضو فيما يتعلق بالتجارة في الخدمات ينبغي أن تمنح في ذات الوقت ودون شروط أو قيود إلى كافة الأطراف الأعضاء في الاتفاقية ولا يمنع ذلك من منح ميزة لدولة مجاورة أي مشاركة في الحدود، لتسهيل التبادل فيما بين مناطق خدمات على الحدود فقط، وتقتصر على الخدمات التي تنتج وتستهلك محليا، وفي كل الأحوال فإن أي ميزة مراجعة الاستثناءات الممنوحة بعد مرور خمس سنوات على بدء سريان اتفاقية الخدمات، حيث يلاحظ أنّ الفقرة الثالثة من المادة الثانية من الاتفاقية تنصّ على أنه بإمكان أي عضو أن يطبق معيارا لا يتفق مع بدأ الدولة الأولى بالرعاية إذا ما نصّ على ذلك صراحة في ملحق الإعفاءات الخاصة بالمادة الثانية[1].

❖ **مبدأ الشفافية:**

تتضمن الاتفاقية العامة لتحرير الخدمات المالية محورا هاما يتجسد في الإفصاح المالي وشفافيته، حيث أشار في المادة الثالثة على ضرورة تبادل الدول الأطراف لكافة المعلومات والإجراءات التطبيقية والقوانين والتشريعات ومبادئ الرقابة والتوجهات الإدارية المتعلقة بالخدمات المالية ذات التأثير المباشر أو غير المباشر[2]. وذلك دون إبطاء في موعد لا يتجاوز بدء سريان هذه الاتفاقية، وينبغي أيضا نشر جميع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتجارة في الخدمات أو المؤثرة فيها والتي يكون العضو قد وقع عليها، ويجوز لأي عضو الحق في إخطار مجلس التجارة في الخدمات بأي إجراءات يتخذها أي عضو آخر، ويعتبرها العضو مؤثرا في تنفيذ بنود الاتفاقية.

ومن جهة أخرى ليس في هذه الاتفاقية ما يفرض على أي عضو تقديم معلومات سرية يمكن أن يؤدي الإعلان عنها إلى إعاقة تنفيذ القوانين أو إلحاق الأذى بالمصلحة العامة، أو إلى الإضرار بالمصالح التجارية لمشروع أو منشآت معينة، عامة كانت أم خاصة[3].

كما تلتزم الدول الأعضاء بإخطار مجلس تجارة الخدمات في منظمة التجارة العالمية سنويا على الأقل بأية قوانين أو قرارات جديدة أو تعديلات في القوانين السارية، حيث أشارت الاتفاقية إلى أنه يجوز للعضو أن يعدل جداول التزاماته أو سحبها كاملة بعد مضي ثلاثة سنوات من تقديمها، وكل ما عليه أن يبلغ منظمة التجارة العالمية بهذا التعديل قبل سريانه بثلاثة أشهر، وعليه تعويض الأعضاء المتضررين.

❖ **مبدأ التحرير التدريجي**:

يعتبر التحرير التدريجي لتجارة الخدمات وسيلة لتشجيع النمو الاقتصادي بين كل الشركاء التجاريين، حيث تنظم المادة 19 الواردة في الجزء الرابع من الاتفاقية تحت عنوان "التفاوض حول الالتزامات المحددة" عملية الوصول إلى مستويات أعلى من التحرير من خلال جولات متعاقبة من المفاوضات يبدأ

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **الجات وآليات منظمة التجارة العالمية، من أورجواي إلى سياتل وحتى الدوحة**، مرجع سابق، ص129.

[2] -شذا جمال الخطيب، **العولمة المالية ومستقبل الدول العربية لرأس المال**، مؤسسة طابا ,2002, ص25.

[3] -سمير محمد عبد العزيز، **التجارة العالمية بين جات 94 ومنظمة التجارة العالمي**ة، مطبعة الإشعاع، الإسكندرية، 2001، ص321.

أولها بعد خمس سنوات على الأكثر من تاريخ تنفيذ اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية، وتوجه تلك المفاوضات نحو تخفيض أو إزالة أية آثار معاكسة على تجارة الخدمات تعوق من كفاءة الولوج للأسواق وبما يحقق منافع متوازية لجميع المشاركين في تلك المفاوضات[1].

❖ **مبدأ زيادة مشاركة الدول النامية:**

نصت المادة الرابعة من القسم الثاني من الاتفاقية على ضرورة تشجيع وتسهيل مشاركة الأعضاء من البلدان النامية في التجارة الدولية من خلال الالتزامات المحددة التي تتفاوض عليها مختلف الأعضاء وفقا للجزئيين الثالث والرابع من هذا الاتفاق، والتي تتعلق بما يلي:

أ- تعزيز وتقوية قدرات توفير الخدمات المحلية وزيادة كفاءتها وقدرتها التنافسية عن طريق السماح للدول النامية بالحصول على التكنولوجيا وفقا للأسس التجارية.

ب- تحسين إمكانية وصول الدول النامية إلى قنوات التوزيع وشبكات المعلومات.

جـ-تحرير الوصول إلى أسواق التصدير في القطاعات والوسائل التي تهم تلك الدول[2].

❖ **مبدأ عدم السماح بالاحتكارات والممارسات التجارية المقيدة:**

تم الاتفاق على هذا المبدأ نظرا لأن أحد الأساليب الحمائية التي يمكن أن تعوق تحرير تجارة الخدمات يتمثل في بعض الممارسات غير المشروعة التي قد يتبعها مقدمي الخدمات الوطنيين لتنفيذ منافسة الأجانب، وعلى ضوء أن هذه الممارسات قد تتم أيضا بواسطة بعض محتكري الأسواق المحلية لنوعيات معينة من الخدمات مما يمنع عن منافسته الأجانب في تلك الأسواق أو قد تتم بواسطة هؤلاء المحتكرين أو توابعهم أيضا عند تقديم الخدمات في أسواق خارجية[3].

فقد نصت المادة الثامنة على أنه على الدول التي تمنح هؤلاء المحتكرين الحق في احتكار السوق المحلي أن تتأكد من عدم استغلال هذا الحق بطريقة لا تتسق مع التزام الدول بالتحرير، ويرى مجلس تجارة الخدمات بناء على طلب الدولة المتضررة من تلك الممارسات أن يطلب من العضو المانح للحق الاحتكاري معلومات محددة تخصّ هذه العمليات[4].

***المطلب الثاني: مفهوم الخدمات المالية و أنواعها***

**الفرع الأول: تعريف الخدمات**

هناك شبه اتفاق بين الكثير من الكتاب حول تعريف الخدمات حيث نجد كل من Kotle و Armstrong و Bennett و أيضا Reindenbach[5] يعرفون الخدمات بأنها أنشطة أو منافع

[1] عبد المنعم محمد الطيب، **أثر تحرير تجارة الخدمات المصرفية على المصارف الإسلامية**، مرجع سابق، ص7.

[2] عبد الواحد العفوري، **العولمة والجات، التحديات والفرص**، مرجع سابق، ص86.

[3] عبد الحميد عبد المطلب، **الجات وآليات منظمة التجارة العالمية، من أروجواي إلى سياتل وحتى الدوحة**، مرجع سابق، ص132-133

[4] عبد الحميد عبد المطلب، **العولمة واقتصاديات البنوك**، مرجع سابق، ص117.

[1] kotler.P & Armstrong.G,**Principles of marketing services**, edition prentice hall, 1996, p: 66.

و إشاعات يقدمها طرف (البائع) إلى طرف آخر (المشتري) و هي بطبيعتها غير ملموسة، و لا يترتب على بيعها و تقديمها نقل ملكية شيء، و قد يترتب إنتاجها و تقديمها بمنتج مادي ملموس.

أما Zeitaml, Bither فقد عرفها بأن الخدمات التي تتضمن كل الأنشطة الاقتصادية التي مخرجاتها ليست منتجات مادية، و هي بشكل عام تستهلك عند وقت إنتاجها، و تقديم قيمة مضافة و هي بشكل أساسي غير ملموسة[1].

و هناك تعريف أشمل قدمه **عوض بدير الحداد**[2] حيث عرف الخدمات المصرفية من الناحية التسويقية بأنها عبارة عن تصرفات و أنشطة و أداءات تقدم من طرف إلى طرف آخر، و هذه الأنشطة غير ملموسة و لا يترتب عليها نقل ملكية شيء، كما أن تقديم الخدمة قد يقترن أولا عند تقديمها بمنتج مادي ملموس، و يتضح من التعاريف السابقة مايلي:

- أن الخدمة أداء أو نشاط و ليست شيء مادي ملموس.

- تتطلب الخدمة وجود طرفين، طرف يقدم الخدمة و طرف يحصل عليها.

- الخدمة غير ملموسة و لا يمكن إدراكها أو الإحساس بها.

- لا ينتج عن أداء الخدمة نقل ملكية شيء باعتبارها غير ملموسة.

يحدث أحيانا الخلط بين السلع المادية و الخدمات، و التفرقة الواضحة بينهما تكمن في أن الخدمة ليست شيئا ماديا ملموسا، و لا يمكن تملكها، فعلى سبيل المثال عندما نستأجر غرفة بالفندق لا نأخذ شيئا ماديا ملموسا عند مغادرتنا للفندق، و إنما نحصل على درجة من الانطباع و الرضي على مستوى الخدمة المقدمة، كذلك الحال عندما نتقدم إلى البنك لإجراء عملية تحويل مبلغ من المال لأحد الأقارب فإننا لا نأخذ بشيء مادي ملموس و إنما نتحصل على درجة من الانطباع و الرضي من خلال إجراء عملية التحويل.

و لا يشترط في جميع الأحوال عند إنتاج و تقديم الخدمة استخدام الآلات و المعدات كما هو الحال عند إنتاج السلع المادية، فقد تستخدم آلات و معدات تتفاوت في درجة تعقيدها، لكن يبقى العنصر البشري هو العنصر الأساسي الذي يتحتم وجوده و إسهامه في تقديم الخدمة، فالعامل الذي يسهم في إنتاج السلع في المصنع لا يقدمها بنفسه إلى المستهلك، بينما موظف البنك هو الذي يتعامل مع الزبون و يقدم له الخدمة بنفسه، حيث يتوقف مستوى جودة الخدمة على مستوى المهارة و الكفاءة المهنية و الصفات السلوكية للموظف عند تقديمه للخدمة.

**الفرع الثاني: تصنيف الخدمات**

وفقا للعديد من الكتاب يمكن تقسيم الخدمات باستخدام أكثر من أساس، و فيما يلي عرضا مختصرا و مبسطا لهذا التصنيف أو التقسيم[3].

---

[1] هاني حامد الضمور، **تسويق الخدمات**، دار وائل، الأردن، 2004، ص:17.

[2] عوض بدير الحداد، **تسويق الخدمات المصرفية**، دار البيان للطباعة و النشر، مصر، 1999، ص:48.

[3] محمد عبد الهادي الرويس، **نموذج مقترح لقياس جودة الخدمات المصرفية بدولة قطر**، رسالة دكتوراه، كلية التجارة،جامعة عين شمس، مصر 2002، ص:63.

1. **التقسيم طبقا للهدف من تقديم الخدمة**:

- خدمات تقدم بهدف الربح، و هي الخدمات التي تقدمها المنظمات التي تهدف إلى تحقيق الربح مثل خدمات الصيانة و الإصلاحات، الخدمات الفندقية، الخدمات المصرفية...الخ.

- خدمات تقدم بهدف غير الربح، مثل الرعاية الصحية و التعليم و هي الخدمات التي عادة ما تقدمها المؤسسات الحكومية.

**2. التقسيم طبقا لنوع العميل:**

- خدمات استهلاكية: و هي تلك الخدمات التي يشتريها الأفراد لإشباع حاجاتهم الشخصية مثل خدمات إصلاح السيارات و أجهزة التكييف و الأجهزة الالكترونية و الكهرومنزلية.

- خدمات صناعية: و هي الخدمات التي تشتريها منظمات الأعمال بغرض تمكينها من أداء الأعمال، مثل خدمات التركيب و الصيانة و الحراسة و خدمات الاستثمارات المختلفة.

**3. التقسيم حسب درجة الاعتماد على العمالة أو الآلة**:

هناك خدمات تعتمد على العمالة و للعنصر البشري دورا أساسيا في تقديمها مثل خدمات التعليم، التصليح، الخدمات المصرفية، و خدمات تعتمد بشكل كبير على الآلة و هي الخدمات المرتبطة بالتكنولوجيا الحديثة كخدمات الإعلام الآلي و خدمات الاتصالات، كما هناك خدمات تعتمد على العمالة و الآلة معا، كالخدمات المصرفية و الخدمات الطبية و خدمات النقل.

**4. التقسيم حسب الاحتكاك و الاتصال بالعميل**:

- خدمات ذات اتصال عالي بالعميل مثل خدمات الفنادق و خدمات البنوك، و الخدمة الطبيبة حيث يعتبر تواجد العميل ضروري لأداء الخدمة.

- خدمات ذات اتصال قليل بالعميل مثل خدمات إصلاح الأجهزة الكهرومنزلية و التصليح بصفة عامة حيث لا توجد حاجة لتواجد العميل أثناء تقديم الخدمة.

**5. التقسيم حسب مهارة مقدم الخدمة:**

- الخدمات المهنية: و هي خدمات تمتاز بالتعقيد و يحكم أدائها العديد من اللوائح و القوانين من جانب الحكومة و النقابات المهنية، و يجب أن يحمل مؤدي الخدمة شهادة تعطي له الحق في القيام بها و يتوافر في مؤديها درجة عالية من المهارة مثل الخدمات الطبية و الخدمات القانونية و الخدمات المصرفية.

- الخدمات غير المهنية: و هي عكس الخدمات المهنية تمتاز بالبساطة و لا تتطلب في مؤديها ضرورة الحصول على شهادة علمية معترف بها، و يعتمد أصحابها في أدائها على خبراتهم التي توارثوها عن آبائهم، مثل خدمات الإصلاح، و الطلاء و التنظيف و الحراسة.

**6. التقسيم حسب سلوك العميل:**

- **خدمات ميسرة**: هي الخدمات التي يشتريها المستهلك بدون بذل مجهود شرائي و من أقرب مكان، مثل خدمات تنظيف الملابس، خدمات التصليح....الخ.

- **خدمات تسوق**: هي الخدمات التي يشتريها المستهلك بعد المقارنة و الاختيار مثل خدمات تأجير السيارات، خدمات التأمين.

- **خدمات خاصة**: هي الخدمات التي يشتريها المستهلك بعد بذل جهد أو وقت أو مال إضافي، فالمستهلك على استعداد للانتظار أو السفر لمكان ما، حتى دفع أسعار عالية من أجل الحصول على الخدمة، مثل الخدمة الطبية من جراح مشهور.

و في ضوء العرض السابق لتصنيف الخدمات فأن الخدمات المصرفية تقدم أساسا بهدف تحقيق الربح و تقدم للأفراد و المنظمات، و هي تعتمد في أدائها بالدرجة الأولى على العنصر البشري، حيث تلعب العمالة الماهرة و المدربة دورا كبيرا في أدائها، كما أنها تعتبر خدمات مهنية و ذات اتصال عالي بالعملاء، و تتطلب وجود العميل لأدائها، بالإضافة إلى أن الخدمات المصرفية تعتبر خدمات ميسرة و خدمات تسوق إلى حد كبير.

**الفرع الثالث: الخدمات المالية**

هي أي خدمة ذات طابع مالي يقدمها مورد خدمات مالية و تشمل الخدمات المالية جميع أنواع التامين و الخدمات المتصلة بالتامين و جميع الخدمات المصرفية و غيرها من الخدمات المالية.[1]و تتمثل أنواعها فيما يلي:

1. **خدمات التأمين**

***1.1 نشأة التأمين:*** ظهر التأمين بين القرنين 19 و 20 و أول مجال ظهر فيه كان المجال البحري نظرا للتطور الذي عرفه في البلدان الواقعة حول البحر الأبيض المتوسط.

كما ظهرت أهمية تأمين الحريق في لندن في سنة 1866 بعد أن دمرت الحرائق عدة مباني في لندن و سببت خسائر كبيرة بحيث تأسست جمعيات تأمين تعاونية و في عام 1967 قام "نيكولاس ياربون" من كبار مقاولي البناء بالتعاون مع المكاتب القائمة بأعمال التأمين ضد الحرائق في العالم.

أما التأمينات على الحوادث الشخصية فازدهرت بمجرد ظهور وسائل النقل و استعمال الآلات المعقدة في المصانع و المنازل, و قد شهد القرن 20 تطورا هائلا في حجم التأمينات و تعددت مجالاته و اتسع نظامه مع تطور الأنظمة الاقتصادية مجالات جديدة للتأمين.[2]

***2.1 تعريف خدمات التأمين:***

[1] د.ياسر زغيب-**اتفاقية الجات**-دار الندى للطباعة و النشر و التوزيع-1999-ص457

[2] عبد المنعم محمد الطيب، أثر تحرير تجارة الخدمات على المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص8.

و يمكن تعريف التأمين بأنه اتفاق بمقتضاه يحصل الشخص لقاء مبالغ يدفعها بانتظام على وعد بالتعويض في حالة وقوع حدث أو تحقق الخطر المبيّن في العقد و ذلك مقابل قسم أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمّن له للمؤمّنين.

و يأخذ التامين في عصرنا هذا أشكالا مختلفة حيث يمكن تقييمه إلى 3 أنواع:

- التأمين التعاوني:و الذي يضم الضمان الاجتماعي و نظام التقاعد و الضمان الصحي.
- التأمين التبادلي.
- التأمين التجاري الذي بدوره يضم 3 أقسام:

* التأمين على الأشياء.

* التأمين على الأشخاص و فيه التأمين على الحياة و التأمين على الحوادث.

* التأمين من المسؤولية عن الغير.

و تجدر الإشارة أن النوعين الأول و الثاني يجوز شرعا أما النوع الثالث فهو محرم باتفاق العلماء.[1]

## 2. **الخدمات البنكية:**

***1.2 -تعريف الخدمات البنكية:***الخدمة البنكية من منظور العميل تعتبر مصدر الإشباع الذي يسعى إلى تحقيقه, أمّا من منظور البنك فإنها تمثل مصدر الربح, فالخدمات البنكية تتصف كشأن بقية الخدمات بأنها غير ملموسة الأمر الذي ينعكس على الطريقة و الأسلوب الذي يتم بهما ترويج و توزيع هذه الخدمات, فاختلاف أسلوب بيع الخدمة من شانه إضفاء درجة من التميز على نوعية الخدمة البنكية و هو ما يجعل معايير تقديم الخدمة تختلف من بنك لأخر بل من فرع لأخر بالنسبة للبنك الواحد.

إن الخدمات التي تقدمها البنوك تتصف بقدر كبير من التشابه و النمطية و باختلاف في حدود قليلة جدّا, فنجد أن اختيار العميل للبنك الذي ينوي التعامل معه يكون مبنيا على أساس معايير كجودة الخدمة, السرعة, الموقع, الدقة, كفاءة و مهارة الموظفين و قدرة المصرف على تقديم خدمات جديدة و متطورة.

***2.2أهم الخدمات المقدمة من قبل البنوك:***

❖ **البنوك الإسلامية:**يقوم البنك الإسلامي بالأعمال التالية:[2]

* قبول الودائع و فتح الحسابات الجارية و تأدية الشيكات و تحصيل الأوراق التجارية من كمبيالات و سندات اذنية و تحويل الأموال و فتح الاعتمادات و إصدار الكفالات و خطابات الضمان و بطاقات الائتمان و غير ذلك من الأعمال المصرفية.

[1] د.محمد عثمان بشير-**المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الاسلامي**-دار نفائس للنشر و التوزيع- سنة:1997- ص91

[2] د.محمد عثمان بشير- **المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي**- مرجع سابق- ص218

* التعامل بالعملات الأجنبية بيعا و شراء على أساس السعر الحاضر.

* إدارة الممتلكات و التركات على أساس الوكالة بأجر و تنفيذ الوصايا.

* تقديم المعلومات و الاستشارات لعملائه.

* تقديم القروض الحسنة للغايات الإنتاجية و الاجتماعية.

* استثمار الأموال التي يرغب أصحابها في ذلك في مختلف المشاريع الاقتصادية عن طريق المشاركة و غير ذلك.

* تقديم التمويل اللازم للمشاريع الاقتصادية عن طريق المضاربة و المرابحة و غير ذلك.

❖ **البنوك الربوية:** تقوم بالإضافة إلى الخدمات التقليدية و التي تتمثل في اكبر عدد ممكن من الودائع و تقديم القروض بمعدلات فائدة بمجموعة من الخدمات الجديدة و هي:[1]

* المساعدة على بيع الإصدارات الجديدة من أسهم الشركات.

* خلق بعض أدوات الاستثمار المالي حيث تقوم البنوك بدور الوساطة المالية ما بين المدّخرين و المقترضين و تستخدم في ذلك أدوات استثمار مالي مثل شهادات الإيداع.

* تقديم خدمات استشارية للمتعاملين: فغالبا ما يقوم البنك بتقديم نصائح و إرشادات لأصحاب المشاريع و هذا من شانه كسب ثقة و ولاء العملاء.

* ادخار المناسبات حيث تشجع البنوك المتعاملين على الادخار من اجل مواجهة مناسبة تصادفهم كالزواج مثلا.

* بطاقة الائتمان: هي بطاقة بلاستيكية صغيرة شخصية تصدر عن البنك و تمنح لأشخاص لهم حسابات مصرفية مستمرة و هي من أشهر الخدمات المصرفية الحديثة.

* إدارة ممتلكات الغير: هي أكثر انتشارا في الو.م.أ حيث يوصي أغلب الأغنياء قبل وفاتهم احد البنوك بإدارة أموالهم بعد وفاتهم نيابة عن أولادهم القصر.

* الشيكات السياحية: و هي شيكات تسهل تنقلات العميل في حالة السفر.

* الخدمات المصرفية الالكترونية: منذ مدة تجري المعاملات المصرفية الالكترونية في شكل آلات الصرف الأوتوماتيكية و المعاملات التلفونية و قد انتقلت هذه المعاملات مؤخرا إلى شيكات الانترنت.

**الفرع الرابع:أهمية الخدمات المالية**

أصبحت الخدمات المالية على قدر كبير من الأهمية في اقتصاد الدول سواء المتقدمة منها أو النامية و هذا ما يفسر الزيادة في تجارة الخدمات المالية بخطوات سريعة, خاصة مع استخدام الأدوات المالية الجديدة و التغيير التقني و التكنولوجي الجديد. و ينعكس الدور الهام لقطاع الخدمات في حصته من

[1].جمال لعمارة-**المصارف الإسلامية.الأعمال المصرفية** في الحضارة الإسلامية-دار النبا-1996-ص12

إجمالي التوظيف و إجمالي الناتج المحلي في العديد من الدول كما أن وتيرة نمو الأنشطة المالية الدولية أصبحت أسرع من تلك المحلية, فمثلا نجد أن معاملات الأوراق المالية و المشتقات الدولية قد تطورت بصورة كبيرة خلال السنوات القليلة الماضية.

و حسب المعطيات المتوفرة نجد أن تجارة الخدمات المالية نمت بشكل سريع خلال السنوات الأخيرة و ذلك راجع بالطبع إلى عدة عوامل نذكر منها:

* التقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة المصرفية مثل ظهور نظم المعالجة الالكترونية لليابان, بالإضافة إلى الخدمات المصرفية الحديثة و التي تعتمد على الانترنت, كل هذه التقنيات أدّت إلى تطوير و تحسين مستوى الخدمات المصرفية و زيادة المنافسة.

* تزايد عمليات الاندماج بين المؤسسات المالية بصفة عامة و البنوك بصفة خاصة.

* انتشار ظاهرة البنوك الشاملة و انتشار عمليات الدمج بين البنوك و شركات التأمين و ممّا لا شك فيه, أن تقديم مؤسسة واحدة لخدمات عدة ( مصرفية, تأمين...الخ ) سيجذب كثير من العملاء و تبقى المؤسسات في وضع تنافسي أفضل.

* الزيادة في التجارة الدولية والتي أدت إلى اتساع الأسواق و بالتالي زيادة الطلب على التمويل الدولي لهذه الأنشطة.[1]

فيما يتعلق بمعيار التوظف في الدول الصناعية الكبرى مثل:فرنسا, كندا و الو.م.أ, يتراوح التوظف في الخدمات المالية ما بين 3% و 5% من حجم التوظيف الكلي, أما فيما يتعلق بنصيب هذه الخدمات في الناتج القومي الإجمالي على أساس معيار القيمة المضافة, هناك زيادة بالنسبة للدول الصناعية المتقدمة ما بين 7.3 إلى 13.2 من القيمة المضافة في الناتج القومي. و فيما يتعلق بمدى تعاظم الدور الحيوي لهذا القطاع فلقد تضخم و بشكل واضح حجم الأصول التي تحوزها البنوك في كافة الاقتصاديات الصناعية للدول المتقدمة و البلاد النامية.

أمام هذه الأوضاع تم التوصل إلى اتفاق مؤقت حول تحرير تجارة الخدمات و ذلك بدءا من 1996/07/01 إلى 1997/12/31 و في 13ديسمبر1997 اتفقت 70 دولة تمثل أسواقها نحو 95% من الأسواق المالية العالمية على تحرير التجارة في الخدمات المالية, على أن تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ مع بداية عام1999.[2]

### المطلب الثالث: شروط تطبيق اتفاقية تحرير تجارة الخدمات GATS

إن تحرير التجارة في أي مجال يتطلب تحضيرات و متطلبات, ففيما يتعلق بتجارة الخدمات المالية يتطلب تحريرها العناصر التالية:

[1]. أ.زايري -**أثر تحرير الخدمات المالية على النظام المصرفي في الجزائر**-الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية2003.

[2] سيد الهواري، **بنوك و إدارة مالية مع المستجدات المالية و المصرفية المعاصرة**، مكتبة عين شمس، مصر، 2002، ص: 249

**1. سياسة نقدية موجهة نحو الاستقرار:**

إن التحرير المالي يتطلب سياسة نقدية مستقرة و ثابتة, فعلى الدولة أن تنتهج السياسات النقدية التي من شأنها المواجهة و الوقوف في وجه المخاطر و تخفيض أو ضبط الإقراض الغير عقلاني.

2. **استقرار الاقتصاديات الكلية:**

إن تحرير قطاع الخدمات المالية يتطلب مناخ مستقر للاقتصاديات الكلية حتى يتم الاستفادة كلية من مزاياه. إن التضخم و العجز الكبير في الموازنة و أسعار الصرف غير المدعومة باقتصاد كلي, يمكن أن يكون لها تأثير عكسي على الاندماج مع النظام المالي.

و إن فترة التحول إلى نظام مالي مفتوح هامة جدا و ذلك لكون سياسة التحرر أكثر ضررا و هذا عندما تكون الأسواق المالية غير متطورة أو تكون الثقة في السياسات الجديدة ما زالت ضعيفة و تكون خبرة التعامل مع الاقتصاديات الكلية و القطاع المالي محدودة. لقد تم التوصية بعدد من التدابير السياسية و التغييرات الأساسية لتدعيم استقرار الاقتصاديات الكلية و مصداقية السياسات المتبعة و مع ذلك فان التدابير الخاصة لوضع مناخ صحي لمقابلة تأثير التدفقات الداخلية لرأس المال على توريد الأموال و الملاحظة و المتابعة الجيدة للتراكمات النقدية المتعددة سوف تساعد على تحسين الإدارة النقدية, كذلك تم التوصية بإقامة بنك مركزي مستقل و مؤسسات سليمة لإعداد و متابعة الموازنة و ذلك لتقوية السياسات المالية و النقدية المناسبة للتحرير.

3. **إصلاحات هيكلية:**

تعد الإصلاحات الهيكلية هامة جدا في ثلاثة مجالات لبناء قطاع مالي كفء و مستقر.

أوّلا: منع استخدام ( أو إساءة الاستخدام ) لنظام المال لتحقيق أهداف لا تتعلق بالسياسة الموضوعة.

ثانيا: يمكن أن تلعب الحكومة دورا هاما لإعداد مؤسسات مالية تعمل في مناخ تنافسي متزايد , و في إيجاد مساحات من المناورة تتحرك فيها المؤسسات لخدمة الجمهور.

ثالثا: يمكن أن تساهم الحكومة في توسيع و تعميق الأسواق المالية و يمكن أن يلعب تحرير التجارة في قطاع الخدمات المالية دورا مساندا لهذه الإصلاحات الهيكلية من خلال الالتزام المسبق بالسوق المفتوح.

**4. التنظيم و الإشراف المناسب على المؤسسات المالية :**

لكي نقوي استقرار القطاع المالي فانه يجب أن نعلم جيدا أن كل مؤسسة مالية تقوم بالوساطة تمر بمخاطر تحتاج إلى تنظيم و إشراف جدي و أن التنظيم و الإشراف بالنسبة للبنوك هام جدا, لان فشل أحد المؤسسات المالية أو أكثر يمكن أن يؤدي إلى أزمة في السوق كله لان فقدان الثقة يشعل الهجوم على البنوك لسحب ما فيها من أموال المودعين و المقرضين, إن هذا بدوره من الممكن أن يزعزع استقرار الاقتصاديات الكلية و النشاط الاقتصادي فقد أصبح التنظيم ضرورة في الأسواق المالية المفتوحة.و مع تحرير تجارة الخدمات المالية فان الإشراف و التنظيم الفعال يساعد على تحسين توجيه المؤسسات

المالية و يحدد المشكلات في مرحلة مبكرة وهذا يسمح بالمزيد من الوقت لاتخاذ تدابير إصلاحية و بذلك يحدّ من احتمالية و درجة الصعوبات التي تواجه القطاع المالي.[1]

## المبحث الثالث: علاقة التحرير للخدمات مع القطاع البنكي الجزائري

### *المطلب الأول: انعكاسات سياسة الكبح المالي على الجزائر*

لقد كان لسياسة الكبح المالي انعكاسات واضحة على النظام المالي والمصرفي الجزائري، تجلت من خلال عدم قدرة البنوك التجارية على ممارسة أهم وظائفها والمتمثلة في جلب المدخرات المالية، واعتبار النقود مجرد ظاهرة حسابية فقط ولم تكن أداء إستراتيجية من اجل التحكم في التنمية الاقتصادية ، كما يمكن ملاحظات هذه الانعكاسات من خلال سيطرة الخزينة على النشاط المالي في الجزائر.

#### الفرع الأول: تطور مكونات الكتلة النقدية خلال فترة الكبح المالي

خلال هذه الفترة نلاحظ ارتفاع شديد في المعروض النقدي إذ وصل في سنة 1985 إلى 223.68 مليار دينار بعدما كانت في سنة 1964 حوالي 4.8 مليار أي تضاعفت بـ 46.6مرة[2] . كما عرفت نسبة تداول النقود الورقية زيادة معتبرة قدرة بحوالي 30.6مرة ما بين 1964-1985 ،حيث ارتفعت نسبة تداول النقود الكتابية بحوالي 62.8مرة خلال نفس الفترة، أما أشباه النقود فقد سجلت زيادة معتبرة إلا أنها لم تكن بالقدر الكافي[3].

والجدول(2-2) يظهر التطورات الحاصلة لمكونات الكتلة النقدية في الجزائر خلال فترة الكبح المالي.

**الجدول (2-2 ):الزيادة المتوسطة السنوية للكتلة النقدية في الجزائر**

| | متوسط الزيادة | الفترة |
|---|---|---|
| **النقود الورقية** | %17.83 | من1964 الى1985 |
| **النقود الكتابية** | %22.2 | من1964 الى1985 |
| **أشباه النقود** | %29 | من1964 الى1985 |
| **مجموع الكتلة النقدية** | %20.43 | من1964 الى1985 |

**المصدر:** بلعزوز من علي , **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية** , ديوان المطبوعات الجامعية ص 168.

[1] د.طارق عبد العال حماد- **سلسلة البنوك التجارية–قضايا معاصرة**- دار النشر-الدار الجامعية–السنة 2001-ص-38

[2] بلعزوز بن علي" مرجع سابق" ص 167، ص 168.

[3] بلعزوز بن علي" مرجع سابق" ص 167، ص 168.

**الجدول ( 2-3 ) هيكل الكتلة النقدية خلال فترة الكبح المالى فى الجزائر**

| المرحلة | المرحلة الأولى من64الى71 | المرحلة الثانية من82الى78 | المرحلة الثالثة من79الى85 |
|---|---|---|---|
| **النقود الورقية** | %40 | %40.3 | %37.9 |
| **النقود الكتابية** | %52.3 | %53 | %53.2 |
| **أشباه النقود** | %7.7 | %6.7 | %8.9 |
| **المجموع** | %100 | %100 | %100 |

**المصدر**: بلعزوز بن علي ,**محاضرات في النظريات والسياسات النقدية** , ديوان المطبوعات الجامعية ص 168.

من الجدول (2-3 ) يلاحظ ارتفاع حجم النقود الورقية حيث ظلت في كل المراحل في حدود 40 % ،و حصول تحسن طفيف في حجم أشباه النقود أي الودائع الآجلة فهي خلال كل الفترة الممتدة مابين 1964 و1985 لم ترتفع إلا بمتوسط 7.5% ،بينما النقود الكتابية فظلت تمثل أكبر حصة من مكونات الكتلة النقدية حيث فاقت في كل المراحل نسبة 50%.

**الفرع الثاني: تطور الكتلة النقدية والناتج المحلي الخام**

خلال فترة الكبح المالي في الجزائر كان تطور الكتلة النقدية أكبر من تطور الناتج الداخلي الخام، وهذا راجع إلى الاعتماد على الإصدار النقدي في عملية تمويل المشروعات الاقتصادية ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول ( 2-4 ).

**الجدول (2-4) :تطور الكتلة النقدية والناتج الدافع الخام PIB (%)**

| السنة | تطور الناتج الداخلي الخام | تطور الكتلة النقدية |
|---|---|---|
| **1963** | - | -02 |
| **1964** | 07 | 28 |
| **1965** | 8 | 04 |
| **1966** | -03 | 17 |
| **1967** | -10 | 29 |
| **1968** | 13 | 35 |
| **1969** | 09 | 25 |
| **1970** | 11 | 02 |
| **1971** | 3 | 11 |
| **1972** | 14 | 35 |
| **1973** | 15 | 34 |
| **1974** | 34 | 09 |
| **1975** | 14 | 31 |
| **1976** | 18 | 30 |
| **1977** | 16 | 13 |
| **1978** | 21 | 41 |
| **1979** | 17 | 13 |
| **1980** | 21 | 16 |
| **1981** | 14 | 11 |

**المصدر**: بلعزوز بن علي ,**محاضرات في النظريات والسياسات النقدية** , ديوان المطبوعات الجامعية ص 171

خلاصة القول هي أن الجهاز المصرفي الجزائري خلال فترة الكبح المالي كان بمثابة جهاز محاسبي ومسير إداري بحيث أكثر من أنه جهاز مصرفي حقيقي،كما كان عبارة عن جهاز وسيط بين السلطات النقدية( البنك المركزي والخزينة) وبين المؤسسات الاقتصادية بدون أن يكون له رأي أو قرار، كما أن الجهاز المصرفي من الناحية النظرية كان متكون من قناتين الخزينة العامة والبنوك التجارية ، ولكن من الناحية العملية فلم يعرف إلا قناة واحدة هي الخزينة العامة بالإضافة إلى قناة غير رسمية متمثلة في القطاع المالي الموازي (الغير رسمي)[1].

***المطلب الثاني : انعكاسات سياسة التحرير المالي على النظام البنكي الجزائري***

**الفرع الأول : التطورات التي عرفها النظام البنكي الجزائري**

لقد عرف النظام المالي والمصرفي الجزائري العديد من التحولات والتطورات، وذلك بعد ستة عشرة سنة من صدور قانون النقد والقرض (90-10) الذي كان بمثابة انطلاقة حقيقية لسياسة التحرير المالي في الجزائر وفيما يلي سوف نحاول أبراز أهم التطورات التي عرفها النظام المالي والمصرفي الجزائري خلال فترة تطبيق سياسة التحرير المالي.

1. **تطور أسعار الفائدة** :

لقد بدأت السلطات النقدية الجزائرية في سنة 1990عملية تحرير أسعار الفائدة بشكل متدرج، وكان الهدف منها هو تحفيز الادخار وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات المالية، وحصول على معدلات فائدة حقيقية موجبة.

2. **تطور معدل الخصم:**

من أجل الإبقاء على معدلات الفائدة الحقيقية موجبة قامت السلطات النقدية باستعمال معدل إعادة الخصم حيث عملت على تغيره على حسب التغيرات الحاصلة في معدلات الفائدة، بهدف التأثير عليها وضمان عدم خروجها عن نطاق السيطرة.

3. **تطور الادخار** :

لقد عرف حجم الموارد المعبئة للبنوك التجارية في الجزائر ارتفاعا كبيرا بعد تطبيق سياسة التحرير.

[1] بلعزوز بن علي، دكتوش عاشور ,**دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسات النقدية** , الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر : الواقع و الأفاق , جامعة تلمسان , 2004." ص 5.

### 4. تطور القروض الموزعة:

لم تحقق عملية توزيع القروض الأهداف التي كانت منتظر منها فبالرغم من إلغاء سياسة توجيه الائتمان،إلا أن القروض الموزعة بقيت في مجملها حصرا على القطاع العام وعلى الأنشطة القصيرة الأجل، بينما بقي القطاع الخاص والاستثمارات الطويلة الأجل مهمشة .

و مما لا شك فيه أن تحرير تجارة الخدمات المالية و المصرفية على مستوى العالم أمر من شأنه إتاحة آفاق واسعة أمام تحفيز النمو في هذا القطاع الحيوي و تحقيق العديد من المكاسب لعدد كبير من دول العالم، غير أن تلك المنافع لن توزع بالتساوي على هذه الدول، بل سيتوقف نصيب كل دولة من عائد تحرير تجارة الخدمات المالية على حجم هذا القطاع في كل منها و درجة مرونته و المزايا النسبية التي يتمتع بها و مدى قدرته على المنافسة[1].

و تتوقف الإجابة على التساؤل الخاص بأثر تحرير تجارة الخدمات المالية و المصرفية على النظام المصرفي الجزائري على عدد من المحددات أهمها:

- العمالة الماهرة و المؤهلة.

- توافر التكنولوجيا المصرفية التي تساعد على أداء الخدمة بفعالية.

- القدرة الإدارية المصرفية.

- البنية المصرفية الداخلية و القوانين و التشريعات المنظمة لها.

- حجم السوق المحلي.

- مركز البنوك المحلية بين البنوك العالمية في ضوء المعايير الدولية المتعارف عليها.

## الفرع الثاني : الانعكاسات المتوقعة لانضمام الجزائر إلى اتفاقية تحرير الخدمات GATS

إن اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية و المصرفية ستترك آثارا بارزة على النظام المصرفي الجزائري، بل تعتبر إحدى التحديات التي يواجهها، الأمر الذي يستوجب مواجهة هذه التحديات من خلال تعظيم المكاسب التي تتيحها الاتفاقية و التقليل من الانعكاسات السلبية و تداعياتها على نظامنا المصرفي و منه يمكن استنتاج مجموعة من الآثار المتوقعة كما يلي :

### 1. الآثار الإيجابية المتوقعة على النظام المصرفي الجزائري:

على ضوء الجدل السائد في البلدان التي تستعد إلى الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و المرتبطة بموضوع إستراتيجية المواجهة، و انطلاقا من واقع و طبيعة هيكل النظام المصرفي الجزائري تختلف التوقعات حول انعكاسات اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية و المصرفية على الجهاز المصرفي الجزائري في جوانبها الإيجابية من خلال النقاط التالية[2]:

[1] بنك الإسكندرية، النشرة اقتصادية، المجلد 32، 2000، ص:19.

[2] بنك الإسكندرية، المجلد 32، مرجع سبق ذكره، ص:20.

- إن تفتح المجال للمنافسة بين البنوك الوطنية و البنوك الأجنبية يؤدي إلى تحفيز البنوك الوطنية على تطوير خدماتها للمحافظة على حصتها في السوق.

- سوف يرتبط دخول المؤسسات المالية الأجنبية إلى الأسواق المحلية بنقل التكنولوجيا المصرفية بما يؤدي إلى تطوير الأساليب و الممارسات المصرفية و يتواكب مع أحدث التقنيات الحديثة على الصعيد العالمي.

- أن المنافسة تدفع بالبنوك الوطنية إلى تحسين نظم الإدارة و زيادة كفاءة تقديم الخدمات المصرفية.

- يؤدي تحرير الخدمات المالية و المصرفية إلى تحسين المناخ الذي تعمل فيه البنوك الجزائرية، و تطوير النظم الإشرافية و الرقابية و تحقيق متطلبات كفاية رأس المال و دعم الأساليب الرقابية في ضوء الاحتكاك و التواجد الأجنبي، و هو أمر من شأنه زيادة قدرة البنوك الوطنية على مواجهة العولمة المالية.

- يمكن أن يؤدي تحرير التجارة في الخدمات المصرفية إلى جعل هذا القطاع أكثر كفاءة و تنافسية.
- يؤدي إلى إتاحة الفرصة أمام البنوك الجزائرية للتعرف على أفضل الأساليب الإدارية و المحاسبية و ذلك من خلال الخبرة التي تتمتع بها العمالة المصرفية الأجنبية بما يساعد على إعداد كوادر وطنية على مستوى عال من الكفاءة المصرفية.

- سوف يسمح اتفاق تحرير الخدمات المالية و المصرفية بتوسيع السوق المالي و المصرفي و يدفع البنوك الجزائرية للقيام بالأعمال الصيرفة الشاملة و تقديم الخدمات المالية و الاستثمارية، بالإضافة إلى ما سوف تحمله تيارات التحرير و الانفتاح على العالم الخارجي من أنواع الابتكارات المالية التي لم تكن موجودة على الساحة المحلية.

- إن تحرير الخدمات المصرفية يؤدي إلى التحكم أكثر في التكاليف و تخفيضها و تحسين مستوى جودة الخدمات المصرفية و تطويرها باستمرار.

- كما أن تحرير الخدمات المصرفية يؤدي إلى رفع مستوى إدارة المخاطر بالبنوك الجزائرية و اختيار أفضل و أنجع الوسائل و انسبها لعلاج الأزمات المصرفية و المالية.

- يمكن البنوك الجزائرية من التواجد في الدول التي تقيم بها الجالية، و الاستفادة من ادخاراتها من خلال زيادة التحويلات المالية للجالية الجزائرية المقيمة بالخارج، خاصة المقيمة بفرنسا و التي يبلغ عددها خمسة ملايين مقيم.

## 2. الآثار السلبية المتوقعة على النظام المصرفي الجزائري:

يشير واقع النظام المصرفي الجزائري بهيكله الحالي، و طبيعة الخدمات التي يقدمها أن توقيع الجزائر على اتفاقية تحرير الخدمات المالية و المصرفية ستترك آثار سلبية و بخاصة على المدى القصير على الجهاز المصرفي الجزائري و تتمثل في مايلي:

- أن المنافسة بين البنوك الوطنية و الأجنبية ستكون في صالح البنوك الأجنبية نظرا لما تتمتع به هذه الأخيرة من خبرة فنية و عمالة مؤهلة و تنوع خدماتها بالإضافة إلى توظيفها إلى التكنولوجيا المصرفية.
- إن الواقع يشير إلى أن البنوك الجزائرية غير مهيأة لمواجهة المنافسة نظرا لضآلة رؤوس أموالها و محدودية و صغر أحجامها و تواضع خدماتها بالمقارنة مع البنوك الخاصة و الأجنبية المنافسة.

- أن تحرير تجارة الخدمات المالية و المصرفية بما يمكنه من إتاحة الفرصة للبنوك الأجنبية من تقديم خدماتها المتطورة في السوق المحلية يؤدي إلى خسائر تنشأ من تأثير سياسات البنوك الأجنبية على السياسة الاقتصادية العامة للبلد.

- أن تحرير الخدمات المالية و المصرفية قد يؤدي إلى إضعاف سلطات البنك المركزي الجزائري في توجيه السياسة النقدية و ضبط النشاط المصرفي.

- أن البنوك الأجنبية التي تتواجد في السوق المصرفية الجزائرية تخدم فقط القطاعات المربحة، و خاصة قطاع التجارة الخارجية، الأمر الذي لا يخدم التنمية الاقتصادية بمختلف أبعادها.

- يؤدي فتح السوق المصرفية الجزائرية إلى تضخم البنية المصرفية و سوء توزيعها الجغرافي.

## *المطلب الثالث: تأثير تحرير الخدمات GATS على الدول*

### الفرع الأول: مزايا تطبيق اتفاقية تحرير الخدمات GATS

مزايا محتملة لتطبيق تحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية حيث أن الكثير من الدراسات أشارت إلى أنّ هناك العديد من المزايا التي يمكن أن تتحقق من تطبيق تحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية ومنها[1]:

- قد يؤدي تحرير التجارة في الخدمات المصرفية والمالية إلى جعل القطاع أكثر كفاءة واستقرار.
- إن اتساع السوق المصرفية نتيجة لتحرير التجارة في الخدمات المصرفية يمكن أن يؤدي إلى تعاظم الاستفادة من اقتصاديات الحجم، من خلال عمليات الاندماج المصرفي.
- يؤدي تحرير التجارة في الخدمات المصرفية والمالية إلى تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية.
- توفير المزيد من الخدمات المصرفية للعملاء.
- المنافسة تدفع البنوك إلى تحسين الإدارة وزيادة الكفاءة وتخفيض العملات.
- يؤدي تحرير التجارة في الخدمات المصرفية والمالية إلى تحسين جودة خدمة العملاء.
- كما يؤدي إلى نقل المعرفة والتكنولوجيا.
- كما تتيح للعملاء والشركاء اختيار المزيج المناسب للتمويل.

[1]-عبد المجيد عبد المطلب، **العولمة واقتصاديات البنوك**، مرجع سابق، ص128-129.

قد تضمنت الاتفاقيات تعهدات بشأن تسهيل زيادة مشاركة الدول النامية في التجارة الدولية من خلال التفاوض اللاحق بين الأعضاء حول بعض الالتزامات التي تهدف إلى تقوية طاقة قطاعات الخدمات في الدول النامية ورفع مستوى كفاءتها وتحسين فرص وصولها إلى الأسواق الخارجية وتيسير حصولها على التكنولوجيا[1]، في الوقت الذي يلاحظ فيه أن تدفقات الأموال إلى الدول النامية كانت بواسطة البنوك المرخصة في العديد من الدول. فالبنوك الكبيرة في الدول الصناعية الرئيسية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة تمثل القنوات الرئيسية لهذا التدفق المالي[2].

**الفرع الثاني: آثار تحرير التجارة في الخدمات على الدول النامية**

إن آثار تحرير التجارة في الخدمات على البلدان النامية ستكون قاسية خصوصا على المدى القريب والمتوسط، حيث سيكون من الصعب على هذه البلدان وفي ظل الظروف الاقتصادية التي تعاني منها حاليا الدخول في حلبة المنافسة مع الدول الصناعية المتقدمة وتحديدا مع الشركات متعددة الجنسية التي تسيطر على الجزء الأعظم من تجارة الخدمات[3].ومما سبق ذكره يمكن حصر الآثار الإيجابية والسلبية فيما يلي:

1. الآثار الإيجابية:

- أن تعاظم المنافسة في ظل سوق مصرفية مفتوحة يؤدي إلى تقديم أفضل الخدمات وما سيتتبع ذلك من رفع كفاءة الجهاز المصرفي.

- تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية وتحسين مستوى جودة تلك الخدمات.

- رفع مستوى أداء المخاطر واختيار أفضل الوسائل لعلاج الأزمات المصرفية والمالية.

- تنويع وتطوير الأدوات المصرفية وتطوير نظم وأساليب العمل في مجال الخدمات المصرفية والمالية وتقديم أدوات تقنية مستحدثة وتطبيق أساليب المحاسبة الدولية الخدمية.

- الإسراع في إعادة هيكلة الجهاز المصرفي وتقديم خدمات مصرفية جديدة والتوسع فيها مثل الترويج للإصدارات في الأوراق المالية ومساندتها وتقديم الائتمان الجماعي وإدخال عمليات التأجير التمويلي بخبرة أجنبية متطورة.

[1]-عبد الواحد العفوري، **العولمة والكات، التحديات والفرص**، مرجع سابق، ص141.

[2]-غازي عبد الرزاق النقاش: **التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية**، دار وائل للنشر،عمان، ط1، 1996، ص199-200.

[3]-عبد الواحد العفوري، **العولمة والجات، التحديات والفرص** مرجع سابق، ص142.

- تحسين المناخ الذي تعمل فيه البنوك وتطوير النظم الإشرافية والرقابية من جانب السلطات الإشرافية في ضوء الاحتكاك، ودعم الأساليب الرقابية على البنوك لضمان السلامة المصرفية وهو ما يزيد القدرة على مواجهة العولمة المالية.

- نقل المهارات وتطوير الخدمات المصرفية عن طريق الاحتكاك عن قرب بالبنوك الأجنبية.

- المزيد من تنشيط سوق المالي من خلال البنوك وتنويع العمل المالي.

2. الآثار السلبية: و تتمثل فيما يلي[1]:

- حدة المنافسة في مجال الفنون الحديثة في العمل المصرفي مما قد يؤدي إلى خروج بعض الوحدات المصرفية من السوق المصرفي.

- احتكار سوق الأدوات الحديثة في العمل المصرفي لفترة من الزمن في ضوء خبرة البنوك الأجنبية نسبيا في هذه الأنشطة، وضعف القدرة التنافسية للبنوك المحلية في هذا المجال.

- ضعف قدرة البنوك المحلية في فتح بنوك لها في الخارج مما يقلل من الاستفادة المتبادلة من تحرير التجارة في الخدمات، وقد يأتي التكامل المصرفي العربي كأحد الحلول.

- ضعف قدرة البنوك المحلية على خفض تكلفة الخدمات المصرفية حيث يرتبط ذلك إلى حد كبير بالسياسة النقدية والأهداف الاقتصادية القومية.

- الإضرار بإستراتيجية استخدام الجهاز المصرفي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

- التأثير السلبي على السياسة النقدية إذ استطاع البنك الأجنبي حجب عمليات مصرفية على السلطة الإشرافية.

- ضعف إمكانية توفير الحماية للوحدات المصرفية الوليدة.

[1]-عبد المطلب عبد المجيد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، مرجع سابق، ص163-166.

**خاتمة الفصل الثاني :**

في إطار التغيرات الحديثة والتطورات المتسارعة على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية تحت مظلة ما يعرف بالعولمة التي أصبحت سمة مميزة للأسواق الدولية والمعاملات الخارجية بين الدول، و منه أصبح إلزاما دراسة العلاقات الاقتصادية بين الدول، بل والمناطق، موضوعا هاما ومثيرا خصوصا ونحن نعيش وسط أمواج من الأحداث الاقتصادية المتغيرة لحظيا والمتجددة باستمرار. و على هذا الأساس ظهرت عدة اتفاقيات مست كل من السلع و الخدمات أهمها التي أعلن عنها في جولة الأوروجواي حيث ترتب عنها تحرير التجارة في الخدمات التي شكلتها اتفاقية GATS المالية والمصرفية وإزالة القيود التي تحول دون تدفق رؤوس الأموال وتعوق حرية المؤسسات المالية والمصرفية في ممارسة أنشطتها والترويج لخدماتها؛ حيث نشأت أسواق وبنوك جديدة ليس لها تواجد جغرافي طبيعي كما هو الحال بالنسبة للبنوك التقليدية، وإنما تجمعها وتنظمها شبكات الكمبيوتر المتصلة ببعضها وازدياد حدة المنافسة بين البنوك محليا وخارجيا.

فالهدف الأساسي من التوصل لاتفاقية دولية تحكم التجارة الدولية في الخدمات هو زيادة الكفاءة الاقتصادية لقطاع الخدمات المالية بصفة عامة، والمصرفية بصفة خاصة للدول أطراف التعاقد حيث أوضحت الكثير من الدراسات التطبيقية أن النظام المالي الجيد هو الذي يعمل في إطار من المنافسة بالإضافة إلى تواجد مؤسسات مالية ذات كفاءة عالية، و هي أحد متطلبات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

و بذلك كان لا بدّ لهذا التحرير من تأثيره على البنوك للدول المتقدمة و حتى النامية , بعد تجويد خدماتها المالية و المصرفية ففرضت هده الأخيرة وجودها الإقليمي و الدولي و لكنه أيضا عقدت مجموعة من التحديات الكبرى التي تواجه كافة البنوك في العالم مع التحرير المالي للنظام المصرفي و المنافسة الكبيرة, و تعتبر التحديات التي تواجه البنوك الجزائرية خاصة أكثر صعوبة نظرا لطبيعة البيئة المصرفية التي تعمل فيها و عدم قدرتها التنافسية و هذا ما تطرقنا إليه في الفصل الثالث الموالي.

# الفصل الثالث

## النظام المصرفي الجزائري

**مقدمة الفصل الثالث :**

يعد هذا القطاع من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها تأثرا واستجابة للتطورات الاقتصادية العالمية والتي أفرزتها ظاهرة العولمة. والتي تمثلت أهم معالمها في موجة التطورات والتحولات الجذرية التي شهدتها الساحة المالية والمصرفية الدولية والتي كان في صدارتها الاتجاه المتزايد نحو التحرر من القيود وإزالة المعوقات التشريعية والتنظيمية، خاصة بعد ميلاد المنظمة العالمية للتجارة في منتصف التسعينات من القرن الماضي و بعدها الاتفاقيات التي مست جانب الخدمات .

من الممكن أن يترتب على تحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية تزايد دخول موردي الخدمات المصرفية الأجانب للسوق المصرفي المحلي، مما يعني زيادة عدد البنوك الأجنبية في الداخل مما يؤثر على درجة المنافسة والكفاءة في السوق المحلي، وعلى مدى استقرار النظام المصرفي المحلي نتيجة أعمال البنوك الأجنبية وارتباطها بسياسات الدولة الأم .كما يترتب على تحرير التجارة الدولية في الخدمات تمكين المقيمين في السوق المحلي من الدخول إلى الأسواق المالية الخارجية، وهو ما قد يترتب عليه تدفق المدخرات المحلية في شكل ودائع إلى الخارج، بالإضافة إلى زيادة قدرة البنوك المحلية على الحصول على رأس المال من الأسواق الدولية، ومن ثم قدرتها على منح الائتمان المحلي وهذا يعني أن تحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية سيكون له تأثير على حجم المعروض النقدي.

على هذا الأساس تطرقنا في هذا الفصل إلى النظام المصرفي الجزائري حيث تم تقسيم هذا الأخير إلى مبحث أول تضمن واقع الاقتصاد الجزائري و أهم الإصلاحات المالية التي طبقت عليه أما المبحث الثاني فتم دراسة علاقة الجزائر بصندوق النقد الدولي و اتفاقيات بازل أما المبحث الأخير مس الانعكاسات التي تنتج عن مقررات بازل و العولمة المالية بصفة عامة على الجزائر .

## المبحث الأول : إصلاحات الاقتصاد الجزائري

### *المطلب الأول : واقع الاقتصاد الجزائري*

مر الاقتصاد الجزائري بعدة مراحل اقتصاديا نذكر أهمها كما يلي :

**الفرع الأول :اقتصاد المديونية**

بالرغم من انخفاض الديون الخارجية إلا أن الاقتصاد الجزائري كان يعاني من الحلقة المفرغة للمديونية حيث كانت سنة 2000 ب 25.2 مليار $ و في 2001 ب 25.5 مليار$ ثم انخفض إلى 22 مليار$ في 2003 و 21 مليار $ في 2004 و 16.9 مليار $ في 2005 و بالرغم من هذا الانخفاض بقيت تشكل قيدا بالنسبة للاقتصاد الوطني ، حيث جاء هذا الانخفاض نتيجة إلى ارتفاع عائدات الصادرات الراجع إلى ارتفاع أسعار البترول إلا أن حجم الديون لم ينخفض بشكل يساعد الاقتصاد, و في سنة 2007 عرف الاقتصاد انتعاش نتيجة لإتباع سياسات إعادة الجدولة .

**الفرع الثاني : اقتصاد ريعي**

المقصود باقتصاد ريعي هو أن الجزائر تعتمد في مدا خيلها على عائدات المحروقات بالرغم من أنها غير مضمونة حيث أسعارها تتحدد في الأسواق الدولية ، فأصبحت الجزائر تفكر في مرحلة ما بعد المحروقات ، واستغلال الجزء الضئيل الباقي من المواد الأخرى ، في المقابل **98 %** من صادرات الجزائر فهي محروقات ، كما أن ورادتها معظمها مواد غذائية هذه الوضعية أثرت على الاقتصاد الجزائري خاصة مع الانضمام المرتقب إلى منظمة التجارة العالمية ، حيث أن المحروقات غير مشمولة باتفاقيات هذه المنظمة.

**الفرع الثالث : اقتصاد ليكاد يخلو من الفساد**

من الملاحظ تطور آليات الفساد في الاقتصاد الجزائري ، هذه الآليات أصحبت تؤثر بشكل كبير على حركية النشاط الاقتصادي ، حيث أثرت على كفاءة كل من السياسيات والمؤسسات الاقتصادية كما ، تطور السوق الموازي وأزداد حجم الأموال التي تتحرك فيه ، كما تطورت الرشوة و البيروقراطية في المؤسسات الجزائرية ، حيث لم يعد يؤخذ بعبارة " الرجل المناسب في المكان المناسب" هذه العوامل من شأنها التأثير على السياسية الاقتصادية و بالتالي إعاقة الاندماج في الاقتصاد العالمي[1].

**الفرع الرابع : التجارة الخارجية**

لقد زاد حجم الصادرات في عام 2001 عن 20 مليار $، في المقابل كانت قيمة الواردات 11 مليار $ .

[1] د. صالح صالحي ,**الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة** ,مجلة العلوم الاقتصادية و علوم تسير جامعة فرحات عباس ، سطيف عدد 1- 2002. ص 50- 52.

ففي مجال الصادرات نجد أن إيطاليا تأتي على رأس الدول المستوردة من الجزائر ثم تليها إسبانيا و فرنسا و البرازيل ، أما فيما يخص الواردات فنجد أن فرنسا هي في مقدمة الدول المصدرة إلى الجزائر ثم نجد الو.م أ فإيطاليا وألمانيا و تركيا.

و تتمثل الواردات التركية إلى الجزائر لعام 2001 من 32 % منتجات غذائية. 31 % تجهيزات وآلات و معدات النقل ،21 % منتجات صناعية أخرى ، 10 % منتجات كيميائية ,6 % مختلف الأصناف الأخرى، كما قد تقرر الانفتاح الاقتصادي الخارجي و الداخلي بفضل التوقيع على اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي في أفريل 2004.

و مند منتصف التسعينات أجريت تصحيحات في مسار الاقتصاد الجزائري حيث انخفضت المديونية الخارجية وزادت احتياطات الدولة من الصرف الأجنبي ، كل هذه المؤشرات تمثل أساسا لاستمرارية وثيرة النمو في المستقبل ، و بالرغم من كل هذا فإن هذه الإصلاحات لم تنته بعد ، ويمكن الإشارة في هذا الصدد [1], إلى أن المحروقات مازالت تمثل أكثر من 95 % من إجمالي الصادرات الوطنية في حين الصادرات خارج النفط مازالت في مستوى 5 % [2] .

## *المطلب الثاني: الإصلاحات المالية المطبقة في الجزائر قبل 1990*

### الفرع الأول : الإصلاح المصرفي

**1.** مفهوم الإصلاح المصرفي**:** يقصد بالإصلاح المصرفي تلك العملية التي تؤدي إلى تعديل جذري وجوهري في القوانين والتشريعات والسياسات المتعلقة بالعمل المصرفي على اختلاف أنواعها وأشكالها بحيث يؤدي إلى تحسين الأداء والتكيف مع المتغيرات التي تشهدها الساحة العالمية و بالتالي يجب إجراء عملية تقييم لمجمل هذه الإجراءات حتى يتم الحكم عليها وإعطائها الوصف الحقيقي[1] .

**2.** دوافع الإصلاح المصرفي في الجزائر: إن المبررات التي أدت إلى الإصلاح المصرفي في الجزائر متعددة ومتنوعة و نعرض منها :

**أ-دوافع نقدية:** فلقد أصبحت الحاجة ملحة وضرورية لإجراء مراجعة جذرية للنصوص القانونية التي تحكم النشاط المصرفي في الجزائر على الوجه الذي يتناسب مع التطورات الحاصلة على الصعيد الداخلي والخارجي بما يسمح للبنوك من أداء دورها بفعالية، و بما يسمح للسلطات النقدية من إدارة السياسة النقدية بصرامة و أكثر استقلالية.

**ب- دوافع اقتصادية:** تعتبر البنوك مؤسسات تقوم بوظيفة الوساطة المالية، وتلعب دورا هاما في تمويل التنمية ونظرا لحساسية هذا الدور فإن أي إصلاح اقتصادي لا يكتمل ما لم يواكبه إصلاح في النظام المصرفي والمالي بما سيسمح من تمكين البنوك من أداء دورها كاملا في تجميع الموارد وتخصيصها نحو المشاريع والأنشطة الاقتصادية بفعالية، ومن المعلوم أنه كلما زادت كفاءة القطاع المصرفي وتحسن دوره في مجال الوساطة المالية كلما انعكس ذلك إيجابيا على الوضع الاقتصادي بشكل عام.

[1] الإصلاح المصرفي في الوطن العربي، ضروراته ومعوقاته، إتحاد المصارف العربية 1993.

**جـ- دوافع تقنية:** ترتبط هذه الدوافع بالتطورات التقنية التي حدثت في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتوظيفها في مجال الصناعة المصرفية ، والتوسع في استخدام وسائل الدفع الإلكترونية وتحديث و عصرنة أنظمة الدفع والربط الشبكي بين البنوك وإدخال أنظمة المقاصة الإلكترونية.

إن عملية الإصلاح المصرفي عملية دائمة ومستمرة تهدف إلى مواكبة التطورات الاقتصادية على الصعيد الداخلي والخارجي، وعموما يمكن أن يأخذ الإصلاح المصرفي الصور الثلاث:

- فإما أن تكون رائدة لم يسبقها أحد في السلوك الذي انتهجته وفي العناصر التي تضمنتها.
- إما أن تكون معاصرة أو متزامنة مع إصلاحات أخرى مكملة ومرافقة لها.
- أو تكون إصلاحات مقلدة بمعنى أنها تحذو نهج إصلاحي سابق تم إتباعه في تجارب إصلاح تم تبنيها من طرف دول أخرى.

## الفرع الثاني : الإصلاحات المالية المطبقة في الجزائر (1971-1986-1988)

### *1 . الإصلاح المالي و المصرفي لعام 1971:*

#### *1.1* تعريف الإصلاح البنكي و المالي سنة 1971:

شهدت بداية السبعينات بعض الإصلاحات والتعديلات على السياسة المالية والنقدية تماشيا مع السياسة العامة للدولة في إطار الاقتصاد المخطط، حيث أنشئ مجلس القرض والهيئة التقنية للمؤسسات المصرفية بموجب الأمر 71-47 الصادر في 1971/06/30 والمتضمن تنظيم البنوك[1]، حيث أعطى هذا الأمر صلاحيات إضافية للبنك المركزي بعدما كانت تنحصر مهامه في خدمة الخزينة العامة وذلك بمنحها قروض و تسبيقات بدون قيد أو شرط.

و في إطار هذه الإصلاحات تم إنشاء البنك الجزائري للتنمية في 1971 كامتداد للصندوق الجزائري للتنمية، وهو بنك استثماري حل محل الخزينة العامة في مجال منح القروض الطويلة الأجل في إطار تمويل المخططات التنموية ومنها المخطط الرباعي الأول.

#### 2.1 الإجراءات التي جاء بها إصلاح 1971:

حمل الإصلاح المالي لسنة 1971 رؤية جديدة من خلالها تم إسناد مهمة تسيير و مراقبة العمليات المالية للمؤسسات العمومية للبنوك، و فرض مراقبة صارمة على التدفقات النقدية، و نوجز في إطار هذا الإصلاح، اتخاذ الإجراءات التالية[2]:

- إمكانية استعمال السحب على المكشوف من طرف المؤسسات العمومية لتمويل عمليات الاستغلال، و ذلك من خلال المادة 30 من قانون المالية لسنة 1971، ونتج عن ذلك تراكم ديون البنوك على المؤسسات العمومية بشكل اثر على التوازن الداخلي للاقتصاد بشكل عام.

[1] الأمر رقم71-47 المتضمن تنظيم مؤسسات القرض، الجريدة الرسمية، العدد 55، الصادر بتاريخ 1971/07/06.
[2] الأمر رقم71-47 المتضمن تنظيم مؤسسات القرض، الجريدة الرسمية، العدد 55، الصادر بتاريخ 1971/07/06.

- من خلال المادة 07 لقانون المالية لسنة 1971، تم تحديد طرق تمويل الاستثمارات العمومية المخططة، و المتمثلة فيما يلي:

- قروض بنكية متوسط الأجل تتم بواسطة إصدار سندات قابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي.
- قروض طويلة الأجل ممنوحة من طرف مؤسسات مالية متخصصة مثل البنك الجزائري للتنمية (BAD).
- التمويل عن طريق القروض الخارجية و ذلك من خلال تصريح مسبق من وزارة المالية.

- تقوية دور المؤسسات المالية في تعبئة الادخار الوطني عن طريق المساهمة الإجبارية للمؤسسات العمومية في ميزانية الدولة، و ذلك بمقتضى المادة 26 من التعليمة 71-93 لـ 31 ديسمبر 1971 و التي تقضي بتخصيص مبالغ الإهتلاك والاحتياطات في حساب لدى الخزينة العمومية، و لكن هذا القرار طرح مشكلا يتمثل في عجز المؤسسات العمومية الوطنية عن تحقيق نتائج إيجابية للمساهمة في ميزانية الدولة.

- يتم التمويل البنكي للمؤسسات العمومية بقيام هذه الأخيرة بتوطين كل عملياتها المالية في بنك واحد، و يجب التذكير أن البنوك و المؤسسات ليست مخيرة في عملية التوطين باعتبار أن المؤسسات الموجودة وزعت بقرار من وزارة المالية على البنوك التجارية الموجودة.

- دعم المؤسسات العمومية التي تواجه عجزا في التسيير، بحيث تم إعداد مخطط لإعادة هيكلة المؤسسات العمومية التي سجلت عجزا ناتجا عن قيود خارجية مفروضة من طرف الدولة، و إلى معايير تطهير المؤسسات العمومية التي سجلت عجزا ناتجا عن سوء التسيير.

- تحديد معدلات الفائدة بطريقة مركزية و إدارية.

- إلزام المؤسسات بفتح حسابين فقط هما حساب الاستغلال خاص بعمليات الاستغلال، وحساب الاستثمار خاص بعمليات الاستثمار.

- إقرار التوطين الإجباري بحيث لا يحق للمؤسسات التعامل مع أكثر من بنك واحد، وإقرار مبدأ التخصص القطاعي للبنوك، بحيث كل بنك متخصص في التعامل وتمويل قطاع اقتصادي محدد.

### 3.1 المشاكل و المعوقات الناتجة عن الإصلاح البنكي المالي لسنة 1971:

رغم ما أتى به إصلاح سنة 1971 في محاولة لإعادة هيكلة القطاع البنكي المنشأ حديثا قصد التحكم الجيد في التدفقات النقدية المتداولة داخل القطاع، إلا انه لم يخلو من بعض المعوقات و التناقضات نتج عنها العديد من المشاكل من بينها نذكر ما يلي[1]:

- عدم توافق دور القطاع البنكي مع المحيط الاقتصادي و الاجتماعي، فالوثائق المعدة من طرف المؤسسات الوطنية للبنوك في إطار ملفات منح الائتمان غير كافية للحكم على الأداء الاقتصادي لقروض الاستغلال، كما أن الدراسات المقدمة من طرف المؤسسات ناقصة.

[1] Ammour Ben halima, **le système bancaire Algérien texte et réalité**, édition dehleb, Alger, 2001.

- صعوبات متعلقة بالجانب التجاري، و تغطية الحقوق، فتحقيق الاستثمارات في بعض الحالات يصبح غير ممكن و يؤدي إلى عدم قدرة المؤسسات على تسديد القروض البنكية.

- صعوبات تغطية الحقوق من طرف المؤسسات الوطنية و التي رغم وضعيتها المدينة تجاه البنوك، إلا أنها تبقى لها إمكانية الحصول على القرض البنكي في شكل سحب على المكشوف، و هذا ما أزم من وضعية البنوك.

- إلزام المؤسسات العمومية المساهمة في ميزانية الدولة، القيام بدفع رؤوس أموال الإهتلاك و الاحتياطات للخزينة العمومية، رغم أنها تحقق خسائر في غالبيتها و بالتالي لم يكن الأمر سوى عبارة عن تسجيل محاسبي، فجميع الأموال التي كانت تساهم بها المؤسسات تأتيها من البنوك بفضل تقنية السحب على المكشوف، و أمام هذه الوضعية تم إلغاء هذا الإلزام من خلال قانون المالية لسنة 1976.

- العودة إلى الاعتماد على الخزينة العمومية في تمويل استثمارات المؤسسات و هذا ما أقرته المادة 07 من قانون المالية لسنة 1978:" الاستثمارات المخططة للمؤسسات العمومية تكون مضمونة بتمويل من خزينة الدولة و عن طريق كذلك رؤوس الأموال الذاتية للمؤسسات".

### 4.1تعديلات مست الإصلاح البنكي المالي 1971:

للإشارة فإنه في بداية 1978 تم التراجع عن الإصلاحات التي حملتها إصلاحات 1971، فقد تم إلغاء تمويل المؤسسات عن طريق القروض البنكية متوسطة الأجل، حيث حلت الخزينة محل البنوك في تمويل الاستثمارات المخططة بواسطة القروض طويلة الأجل. وبذلك تم تهميش دور البنوك في عملية التنمية وإضعاف قدرتها في تعبئة الادخار، بل أصبحت نشاطاتها تتميز بالسلبية في منح القروض مع تعاظم دور الخزينة في هذا المجال.

و كان دور البنوك في هذه المرحلة يقتصر على دور القناة التي تمر عبرها الأموال من الخزينة إلى المؤسسات العمومية بحيث لم يكن للبنوك أي دور فيما يتعلق بقرار الاستثمار وقرار التمويل.

و تماشيا مع سياسة إعادة الهيكلة التي باشرتها الدولة فقد تم على إثرها إعادة هيكلة البنوك و إضفاء المزيد من التخصص في مجال نشاطها، فتم إعادة هيكلة كل من البنك الوطني الجزائري و القرض الشعبي الجزائري باعتبارهما أكبر بنكين في تلك الفترة حيث انبثق عنهما بنكان هما:

**ا. بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR**: تأسس هذا البنك بموجب المرسوم 206-82 المؤرخ في 03/16/ 1982 بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري برأسمال قدره مليار دينار حيث أوكلت له إلى جانب قيامه بجميع العمليات المصرفية التقليدية مهام تمويل:

- هياكل وأنشطة الإنتاج الفلاحي وكل الأنشطة المتعلقة بهذا القطاع.

- هياكل وأنشطة الصناعات الفلاحية.

- هياكل وأنشطة الصناعات التقليدية والحرفية.

**ب.بنك التنمية المحلية BDL:** أنشئ هذا البنك بموجب المرسوم 85-85 الصادر بتاريخ 1985/04/30 بعد إعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري وهو بنك إيداع واستثمار، أوكلت له القيام بتمويل الاستثمارات المخططة من قبل الجماعات المحلية، بالإضافة إلى قيامه ببعض النشاطات كمنح القروض بالرهن وتمويل القطاع الخاص.

## 2. الإصلاح المصرفي من خلال قانون القرض و البنك لعام 1986 :

### 1.2 تعريف الإصلاح البنكي و المالي سنة 1986:

نتيجة للأزمة المزدوجة التي عاشها الاقتصاد الجزائري في منتصف الثمانينات بسبب انخفاض أسعار البترول وانهيار سعر صرف الدولار ظهرت إصلاحات 1986 بموجب القانون رقم 86-12 الصادر في 19 /08/ 1986 المتعلق بنظام البنوك و القرض، حيث تم إدخال إصلاح جذري على الوظيفة البنكية من أجل إرساء المبادئ العامة للبنوك العمومية وتوحيد الإطار القانوني الذي يسير المؤسسات المصرفية، حيث تم اعتماد مقاييس الربحية و المر دودية والأمان في تسيير البنوك العمومية خاصة في مجال منح القروض بمختلف أنواعها ومن هنا ظهر ما يسمى بالخطر البنكي كمفهوم جديد دخل عالم إدارة البنوك التجارية الجزائرية.

### 2.2الإجراءات التي جاء بها الإصلاح البنكي و المالي لسنة 1986:

يمكن إيجاز أهم المبادئ والقواعد التي تضمنها القانون في إطار إصلاح المنظومة المصرفية فيما يلي[1]:

أ- تقليص دور الخزينة العامة في مجال تمويل الاستثمارات وإشراك الجهاز المصرفي في توفير الموارد المالية الضرورية للتنمية الاقتصادية، إلا أن القانون لم يضع آليات ذلك.

ب- استعادة البنك المركزي لوظائفه التقليدية ودوره كبنك للبنوك.

ج- تم الفصل بين البنك المركزي كمقرض أخير وبين نشاطات البنوك التجارية، الأمر الذي سمح بإقامة نظام مصرفي على مستويين.

د- استعادة البنوك ومؤسسات التمويل لدورها في تعبئة الادخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض، و أصبح بإمكانها خلق الائتمان دون تحديد لمدته أو الأشكال التي يأخذها، كما استعادت البنوك حق متابعة استخدام القروض وكيفية استرجاعها والحد من مخاطرها.

و ادخل قانون 86-12 في المادة 26 مفهوم جديد في مجال ضبط و تسيير القروض يتمثل في المخطط الوطني للقرض الذي يعمل على تحديد ما يلي:
- حجم و طبيعة مصادر القروض الداخلية و القروض التي تمنحها كل مؤسسة قرض.
- حجم القروض الخارجية المجندة.
- مستوى تدخل البنك المركزي لتمويل الاقتصاد.
- كيفية و نمط تسيير مديونية الدولة.

[1] بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات و السياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص183- 184.

هيئات الإشراف و الرقابة :

و بهدف إعطاء دور هام لضبط و توجيه النظام المصرفي فقد أنشأت بموجب هذا القانون هيئات الإشراف و الرقابة تتمثل فيما يلي:

**ا- المجلس الوطني للقرض:**

يستشار المجلس الوطني للقرض في تحديد السياسة العامة للقرض بالأخذ بعين الاعتبار احتياجات الاقتصاد الوطني، و خصوصا ما تعلق بتمويل مخططات و برامج التنمية الاقتصادية و الوضعية النقدية للبلد، و يقوم هذا المجلس بإعداد الدراسات المرتبطة بسياسة القرض و النقد، و كل الأمور المرتبطة بطبيعة و حجم و تكلفة القرض في إطار مخططات و برامج التنمية الاقتصادية الوطنية. حيث تجدر الإشارة إلى أن المجلس عمل تحت وصاية وزارة المالية[1].

**ب- اللجنة التقنية للبنك:**

يرأس اللجنة التقنية للبنك محافظ البنك المركزي، و اللجنة مكلفة بمتابعة جميع المقاييس ذات العلاقة بتنظيم الوظيفة البنكية، كما تسهر اللجنة على ضمان تطبيق التنظيمات و التشريعات القانونية و البنكية تبعا لسلطات المراقبة المخولة لها، و تهدف الصلاحيات المخولة للجنة إلى تشجيع الادخار و مراقبة و توزيع القروض.

لم يستطع القانون 86-12 التكيف مع الإصلاحات التي قامت بها السلطات العمومية، خاصة بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية سنة 1988، كما انه لم يأخذ بالاعتبار المستجدات التي طرأت على مستوى التنظيم الجديد للاقتصاد.

## 3. تكييف النظام المصرفي مع قوانين الإصلاحات الاقتصادية الصادرة سنة 1988:

### 1.3 تعريف الإصلاح البنكي و المالي لسنة 1988:

على الرغم من الإصلاحات المصرفية الواردة في القانون 86-12 إلا أن استمرار الأزمة الاقتصادية دفع بالسلطات الجزائرية إلى تطبيق برنامج إصلاحي واسع مس مجموع القطاعات الاقتصادية بما فيها البنوك العمومية ابتداء من سنة 1988 وذلك بصدور القانون رقم 88-01 المؤرخ في 01/12/ 1988 والمتضمن توجيه المؤسسات العمومية، حيث أصبحت البنوك أكثر استقلالية في إدارة مواردها المالية وفي منح القروض وبذلك أصبحت البنوك مؤسسات اقتصادية تهدف إلى تحقيق الربح و المر دودية.

و بما أن البنوك هي مؤسسات مالية عمومية معنية بهذا القانون، حيث تفاعلت مع الإجراءات التي جاء بها، لذلك شكلت المصادقة على القانونين 88-01 و 88-06 بالنسبة للبنوك العمومية مرحلة

[1] Abdelkrim Sadeg, **le système bancaire Algérien – la nouvelle réglementation** -, sans maison d'édition, p: 42.

هامة في تطورها، وانتقالها إلى الاستقلالية بمنحها القدرة وحتى الالتزام بالتدخل في السوق حسب قواعد المتاجرة، وعليه أصبحت البنوك تتمتع بكامل استقلاليتها فيما يخص منحها للقروض ودراستها للمشاريع ومتابعتها لديونها وتسييرها لشؤونها الداخلية. *

## 2.3 إجراءات إصلاحية بنكية و مالية لسنة 1988:

لقد كان قانون 88-06 يهدف إلى إصلاح المنظومة المصرفية وفق المتغيرات الجديدة التي يعيشها الاقتصاد الوطني من خلال[1]:

- تأكيد دور البنك المركزي في الإشراف على السياسة النقدية وتوجيهها.
- تحديد سقوف القروض المصرفية الموجهة لتمويل الاقتصاد الوطني.
- السماح للبنوك العمومية بتقديم القروض المتوسطة والطويلة الأجل في إطار مخطط القرض.
- عدم إلزام المؤسسات بمبدأ إجبارية التوطين البنكي.
- إلغاء النظام الخاص برخص الاستيراد وتعويضه بنظام ميزانية العملة الصعبة.

و عرفت البنوك على غرار المؤسسات الاقتصادية تحولات هامة كرست استقلاليتها المالية و أصبحت تتمتع بالشخصية المعنوية، لها رأسمال خاص موزعا على مختلف صناديق المساهمة التي تأسست بموجب القانون 88-03 المتعلق بإنشاء صناديق المساهمة[2]، وفي هذا الإطار عرفت البنوك العمومية تحولات هامة مست جوانبها الإدارية والتنظيمية، حيث أصبحت عبارة عن شركات مساهمة تتمتع بالاستقلالية المالية وتخضع لأحكام القانون التجاري و التزامها بتوجيهات البنك المركزي .

و على الرغم من الإصلاحات المشار إليها إلا أنه ما يمكن قوله أن البنوك العمومية لم ترقى إلى الدور الجديد المنوط بها، بسبب الإجراءات والقوانين المقيدة لأنشطتها ولم يتعدى دورها كونها أن أصبحت مجرد أداة لعبور ومحاسبة التدفقات النقدية التي تنتقل من الخزينة إلى المؤسسات الاقتصادية العمومية، كما أصبحت التسهيلات الائتمانية تمنح بموجب قرارات إدارية مما ترتب على زيادة أعباء القروض المشكوك فيها،و أدى إلى عجز البنوك في تقديم السيولة إلى المؤسسات العمومية[3]، بل لجأت إلى طلب تسهيلات من البنك المركزي لمواجهة الوضع، هذه الوضعية المزرية التي عايشتها المنظومة المصرفية جعل السلطات المعنية تتدخل لإصدار قانون شامل ينظم العمل المصرفي ويحدد العلاقة بين مختلف مكونات المنظومة المصرفية الجزائرية.

---

* راجع المادة الثانية من القانون 88- 06 المتضمن علاقة النظام المصرفي بالمؤسسات العمومية الاقتصادية، الجريدة الرسمية، العدد الثاني، 18جانفي 1988.

[2] محمود حميد، **مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص141.

[3] BADR- info, N° 01, Janvier 20020, P : 23 – 24.

## المطلب الثالث : الإصلاحات المالية المطبقة في الجزائر بعد سنة 1990

### الفرع الأول : الإصلاح المالي و البنكي لسنة 1990

#### 1. تعريف الإصلاح المالي و البنكي 90-10:

فبعد التطرق لإصلاح سنة 1986 المتعلق بنظام البنك و القرض (أين تم إدخال تغيير جذري على الوظيفة البنكية)، و بعدها إصلاح سنة 1988 الذي منح الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد و المؤسسات.

ظهر إصدار القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد و القرض يمثل منعطفا حاسما فرضه منطق التحول إلى اقتصاد السوق من أجل القضاء على نظام تمويل الاقتصاد الوطني القائم على المديونية و التضخم. حيث وضع قانون النقد و القرض النظام المصرفي على مسار تطور جديد، تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية و إبراز دور النقد و السياسة النقدية، و نتج عنه تأسيس نظام مصرفي ذو مستويين، و أعيد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد و الائتمان في ظل استقلالية واسعة، و للبنوك التجارية وظائفها التقليدية بوصفها أعوانا اقتصادية مستقلة، كما تم فصل ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية من خلال وضع سقف لتسليف البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية، مع تحديد مدتها و استرجاعها إجباريا في كل سنة، و كذا إرجاع ديون الخزينة العمومية تجاه البنك المركزي المتراكمة وفق جدول يمتد على 15 سنة، و إلغاء الاكتتاب الإجباري من طرف البنوك التجارية لسندات الخزينة العامة و منع كل شخص طبيعي و معنوي غير البنوك و المؤسسات المالية من أداء هذه العمليات[1].

#### 2. التدابير التي جاء بها إصلاح سنة 1990:

من أهم النقاط التي تضمنها قانون النقد والقرض هو إحداث علاقة جديدة بين مكونات المنظومة المصرفية من جهة، و بينها وبين المؤسسات الاقتصادية العمومية من جهة أخرى، حيث أصبحت البنوك بموجب القانون تضطلع بدور مهم في الوساطة المالية سواء من خلال جمع الودائع و تعبئتها أو في مجال منح القروض وتمويلها لمختلف الاستثمارات، و بهذا جاء قانون النقد والقرض بمجموعة من التدابير نذكر أهمها فيما يلي:

أ- منح استقلالية للبنك المركزي الذي أصبح يسمى"بنك الجزائر" و اعتباره سلطة نقدية حقيقية مستقلة عن السلطات المالية تتولى إدارة و توجيه السياسة النقدية في البلاد، إلى جانب إعادة تنظيمه و ذلك بظهور هيئات جديدة تتولى تسيير البنك و إدارته و مراقبته.

ب- تعديل مهام البنوك العمومية لزيادة فعاليتها في النشاط المصرفي بقيامها بالوساطة المالية في تمويل الاقتصاد الوطني، و ذلك بإلغاء التخصص في النشاط المصرفي، و تشجيع البنوك على تقديم

[1] بلعزوز بن علي , كتوش عاشور، **دراسة لتقييم إنعكاس الإصلاحات الإقتصادية على السياسات النقدية**، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر: الواقع و الآفاق، جامعة تلمسان، أيام: 29-2004/10/30، ص:08.

منتجات وخدمات مصرفية جديدة، و دخول الأسواق المالية و مواجهة المنافسة نتيجة انفتاح السوق المصرفية على القطاع المصرفي الخاص الوطني و الأجنبي.

ج- تفعيل دور السوق المصرفية في التنمية و تمويل الاقتصاد الوطني، و فتحه أمام البنوك الخاصة و البنوك الأجنبية لمزاولة أنشطتها المصرفية، إلى جانب إقراره بإنشاء سوق للقيم المنقولة.

### 3. *مبادئ الإصلاح البنكي و المالي لسنة 1990:*

لقد أتى قانون النقد و القرض بعدة أفكار جديدة تصب مجملها في منح النظام البنكي مكانته الحقيقية كمحرك أساسي للاقتصاد، و انعكاس لتوجهات النظام الاقتصادي الجديد المنتهج في الجزائر، و من أهم مبادئه مايلي:

- **الفصل بين الدائرة النقدية و الدائرة الحقيقية:**

تبنى قانون النقد و القرض مبدأ الفصل بين الدائرة النقدية و الحقيقية حتى تتخذ القرارات على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية و بناءا على الوضع النقدي السائد، و هذا عكس ما كانت عليه القرارات حين كانت هيئة التخطيط تتخذها على أساس كمي حقيقي.

- **الفصل بين الدائرة النقدية و المالية:**

فصل قانون النقد و القرض بين الدائرة النقدية و المالية، فلم تعد الخزينة بموجب هذا القانون حرة في لجوئها إلى البنك المركزي لتمويل العجز، و قد سمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية[1]:

- استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاظم للخزينة.

- تقليص ديون الخزينة اتجاه البنك المركزي، و تسديد الديون السابقة المتراكمة عليها.

- الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية.

- تراجع التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد

- **الفصل بين دائرة الميزانية و دائرة الائتمان:**

بموجب هذا القانون أبعدت الخزينة العمومية عن تمويل الاقتصاد (منح القروض) ليبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات العمومية المخططة من طرف الدولة، و بهذا أعيد للنظام البنكي دوره في منح الائتمان للاقتصاد مرتكزا في ذلك على أسس و مفاهيم الجدوى الاقتصادية للمشاريع الطالبة للتمويل.

### 4. *تشكيلة الجهاز المصرفي الجزائري:*

أصبح يتكون الجهاز المصرفي الجزائري و حتى سنة 2004 من ثلاث قطاعات رئيسية، و هي البنوك، و المؤسسات المالية و مكاتب التمثيل، و هو ما يبينه الشكل التالي:

[1] بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات و السياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص:187.

**الشكل رقم 3-1: هيكل النظام المصرفي الجزائري حتى نهاية 2004**

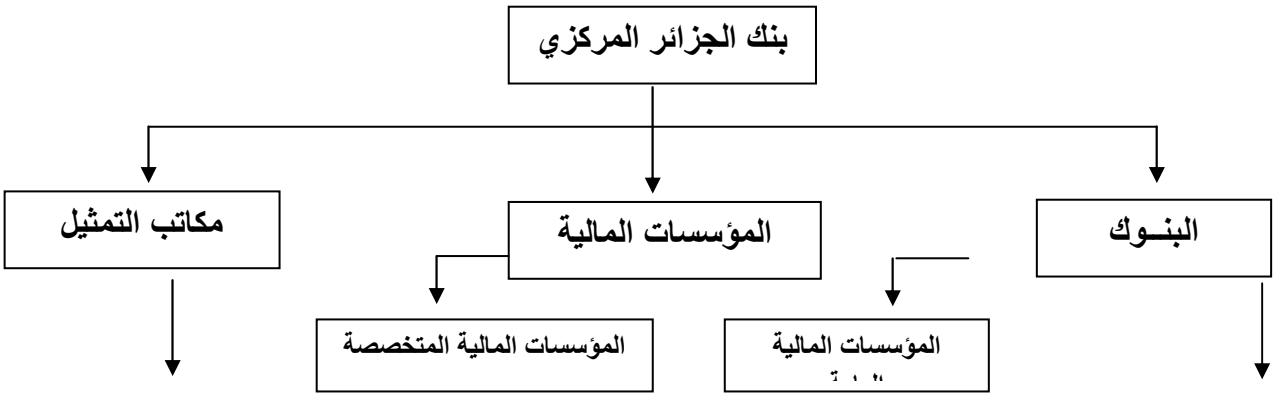


**المصدر:** Banque d'Algérie, "Banques et établissements financiers", à partir du site algeria.dz/banque.htm, Consulté le : 02/09/2005 d'internent : www.bank-of

تضح من خلال الشكل أعلاه أن النظام المصرفي الجزائري و(حتى نهاية 2004) تكون من:

### 1.4 البنوك التجارية العمومية:

و هي البنوك المملوكة بالكامل للدولة وتستحوذ على اكبر حصة من السوق المصرفي حاليا حوالي

93% من السوق[1] و هذه البنوك هي:

- البنك الوطني الجزائري BNA.
- القرض الشعبي الجزائري CPA.
- بنك الجزائر الخارجي BEA.
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR .
- بنك التنمية المحلية BDL.
- صندوق التوفير والاحتياط CNEP.

## 2.4 البنوك الخاصة والمؤسسات المالية الأجنبية:

بعد صدور قانون النقد و القرض أصبح بإمكان البنوك الخاصة و البنوك الأجنبية بمزاولة نشاطها في السوق المصرفية الجزائرية طبقا لقواعد القانون الجزائري، و كل بنك خاص وطني أو أجنبي يجب أن يحصل على اعتماد يمنحه مجلس النقد والقرض، ويجب أن تستعمل هذه البنوك رأس مال يساوي على الأقل رأس المال الأدنى المطلوب تأمينه من طرف البنوك و المؤسسات المالية الجزائرية[2].

كما حدد النظام 93-01 المؤرخ في 01/03/ 1993[3] شروط تأسيس أي بنك أو مؤسسة مالية و شروط إقامة فروع لبنوك و مؤسسات مالية أجنبية، و من بين الشروط المطلوبة:

- القانون الأساسي للبنك أو المؤسسة المالية.
- تحديد برنامج نشاط البنك.
- الوسائل المالية المستخدمة من طرف البنك أو المؤسسة المالية.

لقد سمح صدور قانون النقد والقرض بإنشاء مؤسسات مصرفية جديدة خاصة و مختلطة جزائرية و أجنبية، حيث ظهرت هذه البنوك لتدعيم البنوك العمومية والمساهمة في ترقية النشاط المصرفي و إحداث نوع من المنافسة بين البنوك في تقديم منتجات وخدمات مصرفية جديدة و من أهم هذه البنوك

✓ **<u>بنوك خاصة برأسمال أجنبي:</u>**

**- الشركة البنكية العربية ABC:** و مقرها البحرين تحصلت على الاعتماد في 1997/11/17 برأسمال اجتماعي قدره 20 مليون دولار، وتم اكتتابه بمساهمة كل من المؤسسة العمومية المصرفية بنسبة 70%، المؤسسة المالية الدولية SFI التابعة للبنك الدولي بنسبة 10%، المؤسسة العربية

[1] Rapport la banque d'algerie 2004.

[2] انظر النظام رقم 04-01 المؤرخ في 2004/03/04 المتعلق برأس المال الأدنى للبنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر يلغي النظام رقم 90-01 المؤرخ في 1990/07/04.

[3] تم تعديل هذا النظام بالنظام رقم 2000-02 الصادر بتاريخ 2000/04/02.

للاستثمار بنسبة 10%، الصندوق الجزائري للتأمين CAAT بنسبة 5%، و متعاملين جزائريين خواص بنسبة 5%.[1]

**- سيتي بنك الأمريكي CITIBANK:** يعتبر من أكبر البنوك العالمية في ميدان تسيير أسواق الصرف تحصل على الاعتماد في ماي 1998 من مجلس النقد والقرض برأسمال قدره 1.2 مليار دينار جزائري ويقع مقره بالأوراسي.

**- الشركة العامة الفرنسية La Société générale:** والتي فتحت فرعا بالجزائر في 04/15/ 1998 برأسمال قدره 500 مليون دينار جزائري، حيث ساهمت الشركة العامة بنسبة 45 % و هو لدينغ FIBASA للكسمبورغ بنسبة 31%، و المؤسسة المالية الدولية SFI بـ 10%، و البنك الإفريقي للتنمية بـ 10%، و تتكفل هذه الشركة بتمويل نشاطات التجارة الخارجية مع ضمان متابعة تطبيق برنامج خوصصة المؤسسات العمومية.

**- البنك العربي الأردني ARAB BANK PLC**: يقع مقره في عمان، تحصل على الاعتماد من طرف مجلس النقد و القرض برأسمال قدره 500 مليون دينار جزائري.

**- بنك ناتكسيس الأمانة NATEXIS ALAMANA :** لقد أنشئ هذا البنك برأسمال قدره 500 مليون دج، و لقد جاء نتيجة دمج مابين القرض الوطني و البنك الفرنسي للتجارة الخارجية حيث أصبح منذ 1997 تابعا إلى مجموعة البنوك الشعبية المساهم الرئيسي في رأسمالها.

**- البنك القطري -ريان بنك - RAYAN BANK**: أنشئ من طرف مجموعة الفيصل ومقره قطر برأسمال معتمد بـ 30 مليون دولار.

**- بنك PG HERMES SPA** : أنشئ هذا البنك برأسمال قدره 500 مليون دينار جزائري و المساهمين الرئيسيين في هذا البنك هم EPG HERMES SPA بمصر و United group بالإمارات العربية المتحدة.

**- البنك العام المتوسط BGM:** تأسس في جوان 1998 برأسمال قدره مليار دج منها 8%عبارة عن مساهمات أجنبية، حيث يقوم بمجمل العمليات المصرفية بالإضافة إلى ترقية تأسيس الشركات عن طريق الأسهم.

**- البنك الجزائري المختلط البركة BARAKA**: تأسس بتاريخ 06 /12/ 1990 بمساهمة بنك البركة الدولي ومقره جدة في السعودية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، و تم توزيع حصص رأس مال يعطي الأغلبية للجانب الجزائري بنسبة 51%، و هو بنك تجاري يخضع نشاطه المصرفي بقواعد و أحكام الشريعة الإسلامية، ولقد تطورت أعماله في مجال التمويل اللاربوي.

✓ **<u>بنوك خاصة برأسمال جزائري:</u>**

لقد تم منح الاعتماد لهذه البنوك برأسمال جزائري من طرف مجلس النقد و القرض، ومن بين هذه البنوك:

[1] REVUE (mutation), N°33, Septembre 2000, P 65.

**- البنك الاتحادي UNION BANK:** أنشئ هذا البنك في 1995/05/07 برأسمال خاص مختلط وطني و أجنبي، و ترتكز أعمال هذا البنك في أداء نشاطات متنوعة منها: جمع الادخار، تمويل العمليات الدولية، و المساهمة في رؤوس أموال جديدة، كما يقوم أيضا بتقديم النصائح و الإرشادات والاستشارات المالية للزبائن.

**- الخليفة بنك EL KHALIFA BANK**: تحصل على الترخيص من طرف مجلس النقد و القرض في 1998/03/25، و اعتمد من طرف بنك الجزائر في 1998/07/27 بموجب القرار رقم 98/04 بمساهمة تسعة مساهمين برأسمال قدره 8.6 مليون دولار، و له 29 وكالة موزعة عبر التراب الوطني، و هو بنك شامل موجه لتمويل النشاطات التجارية والصناعية و المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و المهن الحرة، سحب منه الاعتماد بقرار من اللجنة المصرفية رقم 2003/03 الصادر بتاريخ 2003/05/29[1].

**- البنك المختلط B.A.M.I.C:** أنشئ بتاريخ 11 /06/ 1988 ما بين البنك الخارجي الليبي بنسبة 50% من رأسماله و بمساهمة أربعة بنوك عمومية جزائرية بنسبة 50% الأخرى و هي BADR CPA,BEA,BNA، أما فيما يخص نشاطه فهو مكلف بترقية الاستثمارات و التنمية التجارة في بلدان المغرب العربي، بالإضافة إلى القيام بكل العمليات المصرفية.

**- منى بنك MOUNABANK:** و هو بنك تجاري تحصل على الاعتماد من طرف مجلس النقد و القرض بتاريخ 08 /08/ 1998 برأس مال قدره 620 مليون دينار جزائري، و هو يقوم بجميع العمليات المصرفية.

**- البنك التجاري والصناعي الجزائري B.C.I.A**: و هو بنك خاص أنشئ برأس مال قدره 500 مليون د.ج للقيام بمختلف النشاطات و العمليات المصرفية، خاصة في مجال تمويل التجارة الخارجية ، سحب منه الاعتماد بقرار من اللجنة المصرفية رقم 08-2003 بتاريخ 2003/08/21 بعد إخلاله بقواعد العمل المصرفي الواردة في قانون النقد والقرض وتعليمات بنك الجزائر.

**- البنك الدولي الجزائري Algerian international bank:** تحصل على الاعتماد من طرف مجلس النقد و القرض برأسمال مختلط وطني أجنبي.

**- الشركة الجزائرية للبنك CA-BANK**: تحصل هذا البنك على الترخيص من طرف مجلس النقد و القرض في 12 جوان 1999، و اعتمد من طرف بنك الجزائر في 02 /11/ 1999، و يعتبر شركة مساهمة أنشأت بالأغلبية من طرف مشرفين جزائريين برأسمال قدره 700 مليون دينار جزائري، و لقد تم اكتتابه بمساهمة 83 % من شركات جزائرية و 7 % من شركات تمويل أروبية، و لقد تحصل على أرباح خلال عام 2000 قدرت بـ 51.8 % لحصيلة قدرها 2.8 مليار دينار جزائري.

[1] نشر منطوق القرار المذكور في يومية الخبر، العدد 3923، الصادر بتاريخ 2003/11/01.

## 5. النتائج المتوصل إليها من الإصلاح المالي و البنكي لسنة 1990:

لقد أحدث قانون النقد و القرض 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990 القطيعة مع الممارسات السابقة، فقد سمح بتأسيس محيط بنكي و مالي جديد يتماشى أكثر مع تحرير الاقتصاد و قواعد و معايير العمل المصرفي على المستوى العالمي، إذ منح لبنك الجزائر السلطة النقدية الحقيقية بتحديد الإطار العام لقواعد عمل المنافسة، و سمح للبنوك بالمقابل النشاط و العمل المصرفي وفق معايير اقتصاد السوق.

و منذ صدور هذا القانون حدث تنوع كبير على مستوى القطاع المصرفي من حيث عدد و طبيعة البنوك الناشطة في المجال، بالإضافة إلى العمل البنكي المرتكز على الرشادة الاقتصادية و الطابع التجاري و المنافسة إلى حد ما، بالإضافة أصبح العمل المصرفي يتم في إطار المراقبة و تحمل الخطر و تجسد ذلك بإنشاء اللجنة البنكية التي تسهر على حسن سير و تطبيق و احترام التشريعات و القوانين البنكية و منها القواعد الاحترازية، و لكن لم يلبث هذا المناخ الجديد الذي بدأ يميز النظام المصرفي للتبلور و إعطاء الديناميكية اللازمة التي تمكن من إرساء أسس المنافسة في السوق المصرفي، حتى حدثت نكسة و صدمة تمثلت في أزمة القطاع البنكي الخاص و ذلك من خلال ما عرف بأزمة بنك الخليفة و البنك الصناعي و التجاري و دلك لعدة أسباب أهمها :

- صنفت الإدارة غير السليمة و ضعف التحكم في التسيير وفق معايير التسيير البنكي و عدم الالتزام بقواعد الحيطة و الحذر من بين الأسباب الرئيسية التي حددها مفتشي بنك الجزائر و اللجنة المصرفية في تقاريرهم المعدة انطلاقا من عمليات التفتيش و المعاينة الميدانية التي أجريت على البنكين المعنيين، و تمثل هذا في التسيير في عدم الالتزام بالقواعد المحاسبية و عدم الشفافية في المعلومات و عدم احترام مؤشرات التسيير المالي، و كذلك عدم وجود تقارير عن حصيلة النشاط مصادق عليها من طرف الجمعية العامة للمساهمين كما ينص عليه القانون، و تجلى هذا خاصة في بنك الخليفة حيث انه لم يعد تقارير حصيلة نشاطه لسنوات 1999 ،2000، 2001.

- ضعف التحكم في تسيير السيولة و وجود فائض في السيولة بالنسبة لبنك الخليفة لدى البنك المركزي.

- عدم التنويع في محفظة النشاط و احترام معايير التوازن المالي، بحيث تم تخصيص موارد قصيرة الأجل لتمويل الاستثمارات طويلة الأجل، بالإضافة إلى التحويلات المالية المفرطة نحو الخارج، و كذلك منح أسعار فائدة مرتفعة على الودائع أكثر مما هو سائد في السوق و هو ما يتنافى و السلامة المالية.

- السعي وراء تحقيق الربح على المدى القصير و عدم التقيد بالمهنية و الاحترافية في ممارسة النشاط المصرفي.

- عدم القدرة على التحكم في التكاليف و ذلك من خلال الإفراط في النفقات غير المبررة و التي ليس لها علاقة بالنشاط الرئيسي كما كان عليه الحال بالنسبة لبنك الخليفة " تمويل الفرق الرياضية، تمويل الحفلات و المهرجانات....الخ".

- أدى انفتاح القطاع المالي و المصرفي إلى عدم تحديد الشروط و الضوابط و المعايير لدخول الخواص للاستثمار في القطاع المصرفي، و انعدام الخبرة اللازمة لممارسة الإدارة المصرفية، بالإضافة إلى تميزهم بالتهور المصرفي و ضعف التحكم في إدارة المخاطر التي يتميز بها القطاع المصرفي، و سمح ذلك بالنمو السريع للبنوك الخاصة – و خاصة بنك الخليفة – حيث عرف نموا سريعا في شبكته و انتشاره فأرتفع عدد وكالاته من 05 وكالات سنة 1999 إلى 24 وكالة عام 2000 ثم إلى 130 وكالة عام 2002 ، أما البنك الصناعي و التجاري فمن وكالة واحدة عند التأسيس إلى 12 وكالة عام 2000.

هذه الطفرة في نمو البنكين لم تكن تخضع للضوابط الواجب احترامها و هو ما فسر على أنه تغاضي من طرف البنك المركزي على القيام بدوره في هذا المجال.

- لم تقم اللجنة المصرفية بدورها الرقابي على أكمل وجه و تغاضيها عن عدم احترام قواعد الحذر في تسيير البنكيين، و تدخلها المتأخر مما تسبب في ثقل تكلفة إفلاس البنكين المذكورين.

- عدم قدرة السلطات العمومية المخولة على التكيف مع مقتضيات التحرير المصرفي من خلال دعمها للبنوك العمومية و ذلك بإعادة رسملتها و تطهير محافظها من الديون المتعثرة، و بالمقابل تم إهمال الاهتمام بترقية البنوك الخاصة و دعمها، بل اعتبرت دخيلة على القطاع المصرفي وجب النظر إليها بحذر، وكان الأجدر بالسلطات العمومية الجزائرية الاهتمام بترقية البنوك الخاصة و الاعتراف بدورها بدل التضييق عليها و دفعها لممارسة تصرفات غير قانونية.

- لم تواكب لهيئات الرقابية تغيرات المحيط الجديد، فمعظم الهيئات لم تجدد طيلة سنوات، و معظم رؤساء هذه الهيئات مدراء و مسئولين سابقين في البنوك العمومية، الأمر الذي جعلهم يهتمون فقط بالبنوك العمومية، كما لم تتاح الفرصة لممثلي البنوك الخاصة من المساهمة في اتخاذ القرار، و عدم تمكينهم من أن يكونوا أعضاء في هيئات الرقابة و الهيئات الأخرى، و منحهم الفرصة لطرح مشاكلهم و انشغالاتهم من أجل الوصول إلى تكوين نظام مصرفي منسجم و أكثر صلابة و تسوده المنافسة و ما ينعكس ذلك إيجابا على الاقتصاد الوطني.

حيث أن إفلاس كل من بنك الخليفة و البنك الصناعي و التجاري ترتب عليها خسائر تحملتها الخزينة العمومية و منه فأن إفلاس بنك الخليفة وحده كلف خزينة الدولة 1.5 مليار دولار، بينما كلف إفلاس البنك الصناعي و التجاري حوالي 200 مليون دولار.

### الفرع الثاني : الإصلاحات المالية و البنكية لسنة 1994

لقد كانت الجهود ابتدءا من 1994 موجهة إلى امتثال البنوك التجارية لمعايير تشمل العمل المصرفي و المحاسبة المصرفية , كما شرعت البنوك في تنفيذ برنامج لإعادة الهيكلة الداخلية و المالية , كما طلب من جميع البنوك القائمة أن تتقدم من جديد للحصول على ترخيص بمزاولة العمل المصرفي من بنك الجزائر .

كما قامت السلطات بعد دلك بإجراء عمليات التدقيق بالتعاون مع البنك الدولي لتحديد احتياجات إعادة الرسملة في البنوك من اجل الوفاء بنسبة الحد الأدنى لرأسمال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر و التي تقدر ب8 % , و قد انتهت في نهاية 1994 عمليات التدقيق للميزانيات العمومية في أربع بنوك من البنوك التجارية الخمسة في الجزائر و قد خلصت النتائج إلى أن البنك الوطني الجزائري هو البنك الوحيد من بين البنوك الخمسة المملوكة للدولة التي لا تحتاج إلى رأسمال إضافي و لقد كانت إعادة رسملة كل بنك مصحوبة بتوقيع عقود أداء بين الحكومة و مديري البنوك , حيث يتحمل بمقتضى هده العقود مدير البنك و بشكل مباشر المسؤولية التامة عن احترام نسب كفاية رأسمال , أما البنوك فبدورها قد منحت استقلالية متزايدة في اتخاذ القرارات التشغيلية بشان توزيع الائتمان , و بالخصوص تلك المتعلقة برفض تقديم أي قروض للمشاريع ذات المخاطرة العالية , و لهدا و في هدا السياق بدأت البنوك التجارية في 1996 في إعادة جدولة بعض ديون المؤسسات العامة و دلك عن طريق تحويل المسحوبات على المكشوف القصيرة الأجل إلى قروض متوسطة الأجل[1] .

## الفرع الثالث: الإصلاحات المالية و البنكية لسنتي 2003-2004

### 1. إصلاحات سنة 2003:

ظلت الجزائر و منذ بداية التسعينات تطبق سياسات الإصلاح الاقتصادي و التحرير المصرفي، حيث تم وضع عدد من البرامج في إطار الإستراتيجية الشاملة للإصلاح الاقتصادي، كما تم إجراء عدة إصلاحات على المنظومة المصرفية كان أخر التعديلات – الأمر رقم 03-11 الصادر في 2003/08/26 المتعلق بالنقد و القرض[2]- التي عرفها قانون النقد و القرض خاصة بعد الأزمات التي عرفتها بعض البنوك الخاصة (بنك الخليفة و البنك الصناعي و التجاري الجزائري)، و ذلك بمراجعة القوانين و التشريعات التي تنظم العمل المصرفي[3]، و إخضاع النظام المصرفي إلى القواعد و المعايير المصرفية العالمية و الاستمرار في تعميق مسار الإصلاحات و تضمن الأمر L' Ordonnanceرقم 03 – 11 الصادر في 26 أوت 2003 ، والذي يؤكد على سلطة البنك المركزي النقدية ، وقوة تدخل الدولة في المنظومة المصرفية ، حيث أنه أضاف شخصان في مجلس النقد والقرض من أجل تدعيم الرقابة ، معينان من رئاسة الجمهورية تابعيين لوزارة المالية ، هذا الأمر لا يشير ولا يعطي فرصة التحدث عن التحرير المصرفي ، وإنما يعطي للتدخل الحكومي أكثر جدية. و منه فمست هذه التعديلات جملة من المواد وكانت تهدف أساسا إلى تحقيق ثلاثة أهداف[4]:

[1] الطيب ياسين , **النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية** , مجلة الباحث جامعة ورقلة العدد 03 ,2005, ص54.
[2] الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد و القرض، الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادر في 2003/08/27.
[3] شهد قانون النقد والقرض عدة تعديلات في أوت 2003، خاصة في المواد 65، 70، 76، 77، 89، 90، 97، 98، 122، 123، 125.
[4] عبد الوهاب كيرامان ,**الاقتصاد الجزائري بين الاستقرار و الاصلاح الهيكلي** , بنك الجزائر, ص21

1.1 السماح لبنك الجزائر بممارسة أحسن لصلاحياته عن طريق:

أ- الفصل بين صلاحيات مجلس النقد و القرض و صلاحيات مجلس إدارة بنك الجزائر.

ب- توسيع صلاحيات مجلس النقد و القرض، و ذلك بإضافة شخصين يعينان بموجب مرسوم رئاسي بالإضافة إلى المحافظ و نوابه الثلاثة و ثلاثة موظفين سامين لهم خبرة و دراية بالمسائل المالية " المادة 58 من الأمر 03-11".

ج- تدعيم استقلالية اللجنة المصرفية و تفعيل دورها في مراقبة أنشطة البنوك بإضافة أمانة عامة لها و إمدادها بالوسائل والصلاحيات الكافية لممارسة مهامها على أحسن وجه.

2.1 تقوية الاتصال و التشاور بين بنك الجزائر و الحكومة عن طريق:

أ- إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر و وزارة المالية لتسيير الموجودات (الاستخدامات) الخارجية و الدين الخارجي.

ب- إثراء شروط و محتوى التقارير الاقتصادية و المالية و تسيير بنك الجزائر.

ج- التداول الجيد للمعلومات الخاصة بالنشاط المصرفي و المالي، و العمل على توفير الأمن المالي للبلاد.

**3.1** توفير أحسن حماية للبنوك ولادخار الجمهور عن طريق:

**أ-** تدعيم الشروط و المعايير المتعلقة بتراخيص اعتماد البنوك و مسيريها، و إقرار العقوبات الجزائية على المخالفين لشروط و قواعد العمل المصرفي.

ب- إنشاء صندوق التأمين على الودائع الذي يلزم البنوك التأمين على جميع الودائع[1].

ج- توضيح وتدعيم شروط عمل مركزية المخاطر.

إن الهدف من تعديل قانون النقد و القرض بالأمر 03-11 هو تقليص الصلاحيات التي كان يتمتع بها محافظ بنك الجزائر والتي محل تنازع بينه و بين وزير المالية، و بالتالي تقليص استقلالية بنك الجزائر التي كان يتمتع بها وفقا لروح نص قانون 90-10، هذا من جهة و من جهة ثانية تدعيم الإشراف و الرقابة على البنوك خاصة بعد الأزمة التي أحدثها إفلاس بنك الخليفة و البنك الصناعي و التجاري.

و كذلك العمل على تدعيم استقرار النظام المصرفي و مطابقته مع قواعد الحذر المتعارف عليها دوليا و بخاصة معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية و كفاية رأس المال، بالإضافة إلى العمل على تحقيق الأمن المالي و ذلك بسن القوانين المحددة للشروط و الكيفيات الخاصة بحركة التحويلات المالية نحو الخارج، وكذلك إصدار قانون مكافحة تبييض الأموال.

[1] أنظر النظام رقم 04-03 المؤرخ في 04 مارس 2004 المتعلق بإنشاء نظام التامين على الودائع البنكية.

### 2. إصلاحات سنة 2004:

القانون Règlement رقم 01 – 04 الصادر في 04 مارس 2004 ، الخاص بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية ، التي تنشط داخل الجزائر ، فقانون المالية لسنة 1990 يحدد الحد الأدنى لرأسمال البنوك بـ 500 مليون دج ، وبـ 10 مليون دج للمؤسسات المالية ؛ بينما حدد الحد الأدنى لرأس المال في سنة 2004 بـ 2.5 مليار دج للبنوك ، و500 مليون بالنسبة للمؤسسات المالية .

فكل مؤسسة لا تخضع لهذه الشروط ، سوف ينزع منها الاعتماد ، وهذا يؤكد تحكم السلطات السياسية والنقدية في النظام المصرفي .

القانون Règlement رقم 02 – 04 الصادر في 04 مارس 2004 ، الذي يحدد شروط تكوين الاحتياطي الإجباري لدى دفاتر بنك الجزائر ، وبصفة عامة يتراوح معدل الاحتياطي الإجباري بين 0 % و 15 % كحد أقصى .

القانون Règlement رقم 03 – 04 الصادر في 04 مارس 2004 ، الذي يخص نظام ضمان الودائع المصرفية ، ويهدف هذا النظام إلى تعويض المودعين في حالة عدم إمكانيةالحصول على ودائعهم من بنوكهم ، يودع الضمان لدى بنك الجزائر ، حيث تقوم بتسييره شركة مساهمة تسمى" شركة ضمان الودائع البنكية "،تساهم فيه بحصص متساوية ، وتقوم البنوك بإيداع علاوة نسبية لصندوق ضمان الودائع المصرفية ، تقدر بمعدل سنوي (1 % حسب المنظمة العالمية للتجارة OMC) من المبلغ الإجمالي للودائع المسجلة في 31 ديسمبر من كل سنة بالعملة المحلية .

إن النظام رقم 04-01 الخاص بتحديد الحد الأدنى لرأسمال البنوك و المؤسسات المالية هو المتسبب في نهاية و خروج البنوك الخاصة برأسمال وطني من السوق المصرفية الجزائرية، بالإضافة إلى التضييق الذي كانت تعاني منها البنوك الخاصة الجزائرية و عدم تمكينها من الوصول إلى السوق النقدية على مستوى البنك المركزي، أضف إلى ذلك تداعيات إفلاس بنك الخليفة و البنك الصناعي و التجاري سنة 2003 الذي أدى إلى سحب الأفراد و المتعاملين الاقتصاديين لأرصدتهم من البنوك الخاصة و فقدان الثقة في القطاع المصرفي الخاص بشكل عام.

فإذا كان قانون النقد و القرض قد سمح بتحرير القطاع المصرفي و فتحه إمام المنافسة، إلا أنه و بعد مضي 15 سنة على ذلك لم يسمح بتطور فعلي للبنوك الخاصة و بقيت مساهمتها ضئيلة في السوق، الأمر الذي أدى بعدم اكتراث السلطات العمومية لخروج و زوال البنوك الخاصة الجزائرية من السوق المصرفية فحسب وزير المالية السيد "مراد مدلسي" أن خروج البنوك الخاصة الوطنية لا يؤثر على القطاع المصرفي نظرا لصغر حصتها من السوق و التي لا تتعدى 2%[1].

و بعد فشل البنوك الخاصة برأس مال جزائري و خروجها من السوق فإن الساحة المصرفية الجزائرية أصبحت تتكون من:

- البنوك العمومية الجزائرية و هي (BNA، BEA ، CPA، BADR، BDL ، CNEP ).

[1] تصريح وزير المالية ليومية الخبر ليوم 2005/12/31، العدد 4588 .

- و البنوك الخاصة الأجنبية منها البنوك الخاصة الفرنسية و هي بنك الشركة العامة SG و القرض الليوني و بنك باريبا الجزائر Paris –bas، و سيتي بنك الأمريكي.

و البنوك الخاصة برأسمال أجنبي عربي و المتمثلة في المؤسسة المصرفية العربية ABC، و الريان بنك و بنك التجارة و التمويل و الإسكان، و بنك الجزائر الخليج و البنك المختلط بنك البركة الجزائري.

ومنه يجدر بالسلطات العمومية التعامل بمرونة مع القطاع المصرفي الخاص الجزائري و تفهم مشاكله و انشغالاته، خاصة و أن تجربته جد فتية في السوق، و ذلك بهدف المحافظة على المنافسة في السوق المصرفية.

**الفرع الرابع : الإصلاح المالي و البنكي لسنة 2005:**

خلال عام 2005 قررت الحكومة الجزائرية خوصصة ثلاث بنوك عمومية هي البنك الوطني الجزائري , بنك التنمية المحلية, القرض الشعبي الجزائري , و فتحت المجال أمام المستثمرين الأجانب الأمر الذي يعكس اهتمام قوي خوصصة قطاع البنوك .مما يؤدي إلى تواجد بنوك أجنبية منها بنوك عربية في السوق المحلية و في 2004 و في خطوة سبقت الإعلان عن قرار رأسمال البنوك الثلاث أمام المستثمرين الأجانب . أصدرت السلطات المصرفية الجزائرية قرار بفرض على كل بنك أجنبي يريد الاستثمار في الجزائر ألا تقل رأسمال فرعه الجديد 309 مليون دولار بعد أن كان الشرط 70 مليون دولار فقط مند فتح مجال الاستثمار المصرفي للقطاع الخاص سنة 1990 و ينطبق القرار على البنوك الأجنبية الموجودة في الجزائر لكن يتيح لها فرصة عامين للرفع من رأسمالها , و قد شرعت في تنفيذ هدا القرار أعلى هيئة مصرفية في البلاد و هي مجلس النقد و القرض بالبنك المركزي الجزائري الذي يتمتع بالاستقلالية عن الحكومة في تسيير و مراقبة القطاع المصرفي العام و الخاص[1] .

شهدت نهاية سنة 2005 إعلان فشل تجربة البنوك الخاصة – برأسمال خاص وطني-، و جاء قرار مجلس النقد و القرض[2] بتاريخ 28 ديسمبر 2005 و القاضي بسحب الاعتماد من البنكين الخاصين و هما "منى بنك و أركو بنك" بطلب منهما حسب بيان مجلس النقد و القرض، بعدما تبين لهما عدم قدرتهما على تحقيق متطلبات الحد الأدنى لرأس المال الخاص بالبنوك و المقدر بـ 2.5 مليار دينار[3]، و سجل قرار سحب الاعتماد من "منى بنك و أركو بنك" بعد قرار اللجنة المصرفية المؤرخ في 27 ديسمبر 2005 و القاضي بسحب الاعتماد من بنك "الشركة الجزائرية للبنك" نهاية البنوك الخاصة الوطنية و خلو الساحة المصرفية أمام البنوك الخاصة برأسمال أجنبي و التي أصبحت تهيمن عليها البنوك الفرنسية.

[1] عن الموقع www.larabia.net/artcileaspx?v=79-30 تم الاضلاع عليه 2013/06/13

[2] ص –حفيظ، يومية الخبر ليوم الأربعاء 28 ديسمبر 2005.

[3] أنظر النظام رقم 04-01 الصادر عن بنك الجزائر في 04 مارس 2004 الخاص بتحديد الحد الأدنى للبنوك و المؤسسات المالية حيث حدد الحد الأدنى لرأس مال البنوك بـ 2.5 مليار دينار و رأس المال الأدنى بالنسبة للمؤسسات المالية بـ 500 مليون دينار.

## الفرع الخامس : الإصلاح المالي و البنكي لسنة 2009:

عكفت مجموعة عمل مكونة من ممثلين عن وزارة المالية و بنك الجزائر و وزارة التجارة على إعداد تحت إشراف وزارة المالية مادة توضيحية حول الإجراءات التي تضمنها قانون المالية التكميلي و المتمثلة فيما يلي[1] :

✓ المادة 67 من قانون المالية التكميلي 2009:

- يكرس هدا الإجراء إلزام استعمال القرض الوثائقي فقط.
- تطبيق هده المادة يقتصر على إيرادات السلع التي تفوق قيمتها 100000 دج خالص من شحن FOB المباشر من قبل المتعاملين الاقتصاديين الخواص.

✓ المادة 69 من قانون المالية 2009:

- دفع المستوردين يتم إلزاميا عن طريق القرض الوثائقي.
- في إطار تطبيق المادتين 50 و 67 و الفقرة 02 للمادة 69 من هدا القانون تم التوضيح لاسيما بخصوص واردات السلع الاستمرار في التكفل بعمليات استزاد السلع التي تمت مباشرتها قبل تاريخ 2009/08/04 بإثبات وثائق للتحويل .

✓ المادة 75 من قانون المالية 2009:

- هده المادة توضح أن غير مسموح للبنوك و المؤسسات المصرفية منح قروض للخواص إلا في إطار العقارية
- كلمة بنك يجب لن يأخد بالمفهوم الواسع للعبارة و يجب أن تعني " بنك و مؤسسات مصرفية" و من ثم المؤسسات المصرفية معنية عي الأخرى بتطبيق المادة
- انه مسموح للبنوك و المؤسسات المصرفية تطبيق القروض للاستهلاك التي تمت الموافقة عليها قبل تاريخ 2009/07/30.

## الفرع السادس : الإصلاحات المالية و البنكية لسنة 2010

لقد قام رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة بإصدار أمر 26 أوت 2010 و الذي فحواه [2]:

- بنك الجزائر مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و لا يخضع لإجراءات المحاسبة العمومية كما انه لا يخضع إلى التزامات التسجيل في السجل التجاري كذلك يعفى بنك الجزائر بخصوص كل العمليات المرتبطة بنشاطاته من كل الضرائب أو الحقوق أو الرسوم أو الأعباء الجبائية مهما كانت طبيعتها .و اسند إلى بنك الجزائر مهمة الحرص على استقرار الأسعار و توفير أفضل الشروط في ميادين النقد و القرض و الحفاظ عليها و دلك من خلال تنظيم الحركة النقدية و توجيهها و مراقبتها .

[1] عن الموقع www.jazayer.com/news/pol/4893 2009 . html تاريخ الاطلاع 2013/01/16

[2] الجريدة الرسمية , الجمهورية الجزائرية , العدد 50 الصادر في 22 رمضان 1431 الموافق ل 2010/09/01

- بنك الجزائر يعد ميزان المدفوعات و يعرض الوضعية المالية الخارجية للجزائر و في هدا يمكنه أن يطلب من البنوك و المؤسسات المالية و كل شخص معني تزويده بالإحصائيات و المعلومات التي يراها مناسبة و كل بنك يعمل في الجزائر يجب أن يكون له حساب جار دائن من بنك الجزائر لتلبية حاجات عمليات التسديد كذلك يحرص بنك الجزائر على السير الحسن لنظم الدفع و فعاليتها و سلامتها .

- التحكم في نشاطاتها و الاستعمال الفعال لمواردها .

- السير الحسن للمسارات الداخلية و لاسيما تلك التي تساعد على المحافظة على مبالغها و تضمن شفافية العمليات المصرفية و مصادرها و تتبعها .

- صحة المعلومات المالية .

- الأخذ بعين الاعتبار بصفة ملائمة , مجمل المخاطر بما في دلك المخاطر العملية .

- ينظم بنك الجزائر و سير مصلحة مركزية مخاطر المؤسسات و مركزية مخاطر العائلات و مركزية المستحقات غير المدفوعة , حيث تعد مركزية المخاطر مصلحة لمركزية المخاطر و تكلف بجمع أسماء المستفيدين من القروض و طبيعة القروض الممنوحة و سقفها و المبالغ المستحقة و مبالغ القروض غير المسددة و الضمانات المعطاة لكل قرض من جميع البنوك و المؤسسات المالية .

- يتعين على البنوك و المؤسسات المالية الانخراط في مركزية المخاطر و تزويدها بالمعلومة اللازمة.

- لا يستعمل المعلومات المبلغة للبنوك و المؤسسات المالية من قبل مركزيات المخاطر إلا في إطار قبول القروض و تسييرها , و لا تستعمل هده المعلومات بأي حال من الأحوال لأغراض أخر.

## ***المبحث الثاني: الإصلاحات المالية التي دعمت القطاع البنكي الجزائري***

### ***المطلب الأول: الإصلاحات المالية المبرمة مع الهيئات الدولية***

#### **<u>الفرع الأول</u>:علاقة الجزائر بالبنك العالميBM و صندوق النقد الدولي FMI**

تعهدت الجزائر في سنة 1989 على التزام بالانخراط في اقتصاد السوق فأكدت على :" المضي في عملية اللا مركزية الاقتصادية تدريجيا و خلق البيئة التي تمكن من اتخاذ القرار على أساس المسؤولية المالية و الربحية و الاعتماد الكبير على ميكانيزم الأسعار بما في ذلك سياسة سعر الصرف ", كما أكدت بان العنصر الأساسي في الإصلاح الاقتصادي هو توسيع دور القطاع الخاص.

و قد تعهدت بتنفيذ برنامج التكييف و الاستقرار في الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي, و على ضوء هدا تدعم طرح الصندوق في إعادة تكييف الاقتصاد الجزائري فكانت أولى خطوات تحرير التجارة الخارجية و المدفوعات بإلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي و إنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية كما بدأت خطوات الاعتماد على آليات العرض و الطلب في تحديد أسعار الفائدة و أسعار الصرف و تم تقليص تشكيلة السلع التي تحدد الدول أسعارها كما بدأت إجراءات منح الاستقلالية القانونية لخمس بنوك تجارية[1].

أما ثاني إجراء كان مع صندوق النقد الدولي و البنك الدولي كان في جوان 1991 و جاء ليستكمل تطبيق برنامج التعديل في معظم المجالات مثل أعطاء الاستقلالية الكاملة للمؤسسات في اتخاذ القرارات الإدارية و المالية على أساس قواعد السوق و مؤشرات الربحية الاقتصادية و المالية و حرية تحديد الأسعار و تقليص دور خزينة الدولة في تمويل عجز تلك المؤسسات كما اتخذت إجراءات لإصلاح نظام الأجور و تغيير سياسة الإعانات و نظم الدعم و إلغاء التمييز بين القطاع العام و الخاص فيما يتعلق بالقروض و أسعار الفائدة كما توقفت الدولة عن التمويل المباشر للبناء السكني و مكنت القطاع الخاص من المشاركة في التجارة الخارجية.

و عكس اتفاق جوان الذي ابرم في سرية تامة فان الاتفاق الذي ابرم في بداية 1994 و الذي انبثق عن برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى الذي يغطي الفترة من1 أفريل 1994 إلى 31 مارس 1995 و اتفاق أخر سنة 1995 تم بموجبه الالتزام ببرنامج التكييف الهيكلي المتوسط المدى الذي يغطي الفترة 31مارس 1995-1 أفريل 1998 كما تم في عام 1994 تم في ما 1996 إمضاء اتفاق برنامج التعديل الهيكلي مع البنك العالمي لمدة سنتين.

**<u>الفرع الثاني</u> : مجموعة الإصلاحات المفروض من طرف FMI على الاقتصاد الجزائري**

لقد أدت الاختلالات التي عرفها السوق النفطية إلى انعكاسات سلبية على الاقتصاد الجزائري، فقد تسببت في ضيق مالي شديد مما دفع بالسلطات الجزائرية إلى تبني برنامج اقتصادي جديد تمثلت محاوره الكبرى في المراقبة الصارمة للنقد،و تحسين الوضعية المالية العامة.ومن اجل تمويل هذا البرنامج الاقتصادي قامت الجزائر باللجوء إلى صندوق النقد الدولي ،حيث كان ذلك في الربع الأخير من سنة 1988 لتتوالي بعد ذلك الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي كما يلي :

**1.برنامج الاستعداد الائتماني الأول(1989-1991):**

وافق صندوق النقد الدولي في إطار اتفاق التثبيت 30 ماي 1989 على منح الجزائر 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (DTS) والتي استخدمت كليا في 30-05-1990، كما حصلت الجزائر على تسهيل من الصندوق قدر بحوالي 315.2مليون (DTS)[2].و ما يميز هذا الاتفاق هو طريقة إبرامه حيث تم في سرية تامة.

[1] عبد الوهاب كيرامان **<u>,الاقتصاد الجزائري بين الاستقرار و الاصلاح الهيكلي</u>** , بنك الجزائر, ص21

[2] الهادي خالدي, **<u>المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي مع الإشارة إلى علاقته بالجزائر</u>**,دار هومه الجزائر 1996 ،ص 195، ص 196.

1.1 الشروط التي تضمنها برنامج الاستعداد الائتماني الأول: تم منح هذه القروض والمساعدة للجزائر ضمن شروط محدد من قبل صندوق النقد الدولي،و فيما يلي سوف نوجز أهم البنود المتعلقة بالسياسة النقدية[1]:

- مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي وتقليص حجم الموازنة العامة.
- تحرير الأسعار وتجميد الأجور وتطبيق أسعار فائدة موجبة.
- الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار.
- تحرير التجارة الخارجية والسماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية .
- إلغاء عجز الميزانية وإصلاح المنظومة الضريبية والجمركية .

2.1 النتائج المترتبة عن برنامج الاستعداد الائتماني الأول:لقد أدي برنامج الاستعداد الائتماني الأول إلى مجموعة من الآثار أو النتائج والتي يمكن تلخص فيما يلي[2]:

- ارتفاع الكتلة النقدية (M2) بنحو 11.32% ما بين سنة 1989 و1990 بينما زاد الناتج الداخلي الخام (PIB) بمعدل 0.8%، وهذا يعكس التباعد الكبر بين المؤشرات النقدية والمؤشرات العينة (الحقيقة ) مما عني وجود كتلة نقدية بدون مقابل حقيقي.
- ارتفاع كبير في معدل التضخم حيث زاد بنحو 22.4%ما بين سنة 1989 و1992 الأمر الذي أدى إلى تكوين معدل فائدة حقيقي سالب .
- ارتفاع حجم التسرب النقدي بنحو 12.57%.
- زيادة القروض المقدمة للاقتصاد بنسبة 18%.
- ارتفاع **معدل** الخصم من 7.5% إلى 10.5%.

**2.برنامج الاستعداد الائتماني الثاني:**

تم بتاريخ 03 جوان 1981 الاتفاق بين الجزائر وصندوق النقد الدولية على إبرام الاستعداد الائتماني الثاني الذي بموجبه تحصل الجزائر 3000وحدة حقوق سحب خاص (DTS) على أربعة شرائح .

وقد عرف هذا البرنامج بعض الاضطرابات ،حيث تأخر حصول الجزائر على الشريحة الرابعة وذلك راجع لعدم التزامها بكل البنود التي جاءت في الاتفاق[3] .

1.2 الأهداف النقدية لبرنامج الاستعداد الائتماني الثاني: يمكن استعراض الأهداف التي تضمنها الاستعداد الائتماني الثاني فيما يلي[4]:

[1] بلعزوز بن علي "مرجع سابق" ص 189، ص 190.
[2] الهادي خالدي" مرجع سابق" ص 198ص 199.
[3] ME Ben ISSAD , **restructuration et reformes économiques** 1979-1993, OPU Alger 1994 p 140-p141.
[4] M.E Ben Issad, **restructuration et reformes économique** ,Op- cité P 141.

- تخفيض قيمة الدينار بهدف التقليل من الفارق الموجود بين السوق الرسمية والسوق الموازية .
- التحكم في حجم الكتلة النقدية M2.
- ضبط معدلات إعادة التمويل.

2.2 النتائج المترتبة عن الاستعداد الائتماني الثاني:يمكن عرض النتائج المترتبة عنه فيما يلي:

- تدهور قيمة الدينار الجزائري حيث أصبح 1 دولار($) يساوي في سنة 1991، 18.47دينار جزائري بعد ما كان في سباق بحوالي 8.96دينار فقط.
- استمرار سلبية معدلات الفائدة .
- اتساع حجم إعادة التمويل لدى بنك الجزائر بنسبة 66%.
- تطور الكتلة النقدية M2 ب 21.3%..ارتفاع نشاط السوق الموازية نتيجة الفرق الشاسع بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي (تسرب نقدي خارج القنوات الرسمية).
- ارتفاع التكلفة المتوسطة لإعادة التمويل لدى البنك المركزي إلى 14 %
- انخفاض نسبة متحصلات الحكومة من البنك المركزي ،إذ سجل نموا سلبيا بمقدار 4.27% وهذا نتيجة قواعد الصرامة في السياسة الميزانية .
- تراجع معدل السيولة إلى 53% بعدما كان في سنة 1990 يساوي 64% .
- .استمرار ارتفاع معدل التضخم حيث وصل 22.8%.

**3.برنامج الاستعداد الائتماني الثالث:**

لقد وجدت الحكومة الجزائرية نفسها مرة ثالثة في حاجة لمساعدة صندوق النقد الدولي، وذلك نظرا لفشل البرنامجين السابقين ،حيث تم إبرام برنامج تكييفي ثالث لمدة سنة ما بين 1994/04/01 إلى 1995/03/31، وقد استهدف تحقيق معدل نمو مستقر ومقبول وتخفيض حدة التضخم وتحرير التجارة الخارجية [1].

1.3 أهداف برنامج الاستعداد الائتماني الثالث: يمكن عرض الهداف التي تضمنها هدا البرنامج فيما يلي:

- رفع معدل إعادة الخصم إلى 15%.
- جعل معدل تدخل البنك المركزي في السوق النقدي عند مستوى 20%.
- التخلي عن استعمال وسائل المراقبة المباشرة لقروض الاقتصاد في 1994 تحضيرا للاستعمال التدريجي لوسائل الرقابة الغير مباشرة .
- تحرير معدلات الفائدة المدنية.

[1] Banque d'Algérie, Expose de programme économique et financier soutenu par accord de confirmations avec le fond monétaire international avril 1994

- رفع المعدلات الدائنة المطبقة على الادخار المالي.
- تخفيض عجز الخزينة إلى 3.3% من النتائج الداخلي الخام الإجمالي.

2.3 النتائج المترتبة عن الاستعداد الائتماني الثالث:إن أهم النتائج النقدية المترتبة عن هذا البرنامج يمكن إبرازها فيما يلي[1]:

- ارتفاع كبير في معدل التضخم حيث وصل إلى 23%.
- ارتفاع الائتمان المحلي بمعدل 10% عام 1994.
- تراجع العجز الكلي في الميزانية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 4.4% مقابل 5.7% المقدرة في البرنامج الحكومي .
- انخفاض مديونية الحكومة اتجاه الجهاز المصرفي بحوالي22 مليار دينار.
- حصول عجز في الحساب الجاري لسنة 1995 بمقدار 2.8 مليار دولار .
- الإعلان عن إقامة سوق للصرف بين البنوك في ديسمبر 1995 .

**4.اتفاق القرض الموسع:**

أبرمت الجزائر مع صندوق النقد الدولي اتفاق يمنح بموجب هذا الأخير قرض للجزائر يمتد إلى ثلاثة سنوات (من22 ماي 1995- الى21 ماي 1998) ،و يندرج ضمن الاتفاقيات الموسعة

للقرض ،حددت قيمة هذا القرض بنحو1.169.28مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي بحوالي 127.5 % من حصة الجزائر [2].

1.4 الأهداف النقدية لاتفاق القرض الموسع: هناك العديد من الأهداف التي يحاول هذا الاتفاق تحقيق الأهداف التالية:

- السعي إلى التقليل من معدل التضخم .
- ترقية الادخار المحلي .
- تحقيق النمو الاقتصادي في إطار الاستقرار المالي، وكذا ضبط سلوك ميزان المدفوعات.
- العمل على إرساء نظام الصرف واستقراره، المرفق بإنشاء سوق ما بين البنوك مع إحداث مكاتب للصرف ابتداء من 1996/01/01 والعمل على تحويل الدينار لأجل المعاملات الخارجية.
- التخفيض التدرجي للعجز الميزانية الجاري.

[1] الهادي خالدي "مرجع سابق" ص 209، ص 212.

[2] Banque d'Algérie ,**lettre de transmission- demande d'accord appuyé par le mécanisme élargi du crédit de FMI** « mémorandum sur les politique Economique et financiers de l'Algérie pour la période avril 1995-Mars 1998

- التحضير لإنشاء سوق للأوراق المالية (القيم المنقولة) وذلك بإنشاء لجنة تنظيم ومراقبة للبورصة وشركة تسيير سوق القيم ،مع إمكانية السمح للمؤسسات الوطنية ذات النتائج الجيدة بالتوسع في رأس مالها بنسبة 20% ابتداء من 1998.

2.4 النتائج المترتبة من اتفاق القرض الموسع:لقد ترتبت العديد من الناتج على تطبيق اتفاق القرض الموسع[1]:

- انخفاض معدل السيولة حيث وصل سنة 1995نحو38.5%، بعد ما كان 49.2%في سنة 1923.
- انخفاض معدل التضخم في نهاية 1995 بنحو 17%.
- ارتفاع معدل التوسع النقدية فقد أصبحت الكتلة النقدية في سنة 1998 حوالي 1287 مليار دينار.
- إزباد حجم الائتمان المحلي بـنسبة 9.8%.
- تسجيل عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات يقدر بـنسبة 3.8% إلى الناتج المحلي الإجمالي .

**الفرع الثالث : علاقة الاقتصاد الجزائري بنادي باريس و نادي لندن**

1. *الاتفاق مع نادي باريس:*

توجهت الحكومة الجزائرية عقب اعتماد خطاب النوايا مع صندوق النقد الدولي في عام 1994 إلى نادي باريس حيث اجتمعت مع ممثلين عن صندوق النقد الدولي و البنك العالمي و منظمة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية و المجموعة الاقتصادية الأوروبية و ممثلين عن بعض بنوك التنمية الجهوية المعنية و اتفق ممثلو الدولة الدائنة على تقديم مساعدات للجزائر نظرا لإجراءات الإصلاح المهمة التي تعهدت الجزائر اتخاذها, و محاولاتها المستمرة لتطوير السياسات النقدية و المالية و التزامها بتعهداتها اتجاه الجهات الدولية في ضوء الحدود الممكنة .و كذلك بعد موافقة صندوق النقد الدولي على برنامج القرض الموسع أبرمت الجزائر في جويلية 95 اتفاق ثاني لإعادة جدولة ديونها مع نادي باريس[2] .

2. *الاتفاق مع نادي لندن:*

إذ كانت إعادة جدولة الديون العمومية من صلاحيات نادي باريس فان الديون الخاصة (البنكية ) تم معالجتها في نادي لندن الذي يضم لجان تمثيلية للدائنين الخواص (البنوك) و في هذا الإطار تقدمت الجزائر بصفة رسمية بطلب إعادة جدولة للديون الخاصة في أكتوبر 1994 لدى هذا النادي.

و بعد اجتماع محافظ بنك الجزائر مع ممثلي البنوك الخاصة بفرنسا تم إنشاء لجنة تنسيق تضم 6 بنوك ترأسها الشركة العامة الفرنسية و يقف وراء هذه اللجنة التمثيلية أكثر من 200 مؤسسة مالية.

[1] Kdin féfer, **L'Algérie poursuit la diversification économique et la transition** , Bulletin FMI Publication du fonds Monétaire international Août 1996 P251.

[2] عبد الوهاب كيرامان ,الاقتصاد الجزائري بين الاستقرار و الاصلاح الهيكلي , بنك الجزائر, ص24

دائنة للجزائر و بعد مفاوضات شاقة مع اتفاق إعادة جدولة حوالي 3 مليار دولار من الديون الخاصة مع نادي لندن في جوان و جويلية 1996 و هي تتمثل في المستحقات التي تغطي الفترة من مارس 1994 إلى غاية ديسمبر 1999 و هذا المبلغ لم يحظ بمعالجة وحيدة لان جزء منه يشمل الديون التي كانت موضوع إعادة تمويل سابقة .

## المطلب الثاني: اتفاقيات بازل الأولى و الثانية للرقابة المصرفية و كفاية رأسمال

### الفرع الأول : عموميات حول لجنة بازل للرقابة المصرفية

أولى الخبراء في مجال البنوك اهتماما كبيرا بحجم رأس المال نظرا لأنه خط الدفاع الأول في حالة تعرض البنوك لخسائر بسبب توظيف الأموال في عمليات بها مخاطر[1] لذلك وضع هؤلاء الخبراء معايير لقياس كفاية رأس المال، وأولى هذه المعايير المستخدمة كانت نسبة رأس مال البنك إلى إجمالي الودائع منذ سنة 1914، وحددت هذه النسبة بـ 10% عالميا، الذي ساد إلى غاية 1942 ثم تخلت عنه المصارف الأمريكية خاصة، وبعد الحرب العالمية II، استخدمت السلطات النقدية والمصارف معيار نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول باعتبار أن الأهم بالنسبة للبنك هو كيفية استخدام الأموال في التوظيفات والاستثمارات باستثناء بعض الأصول كالأوراق المالية الحكومية، القروض المضمونة من الحكومة، وقد ظهرت هذه الفكرة سنة 1948.

وإدراكا من الدول الصناعية الكبرى لأهمية وخطورة القطاع المالي وخاصة قطاع المصارف فقد حرصت مجموعة الدول العشر* على تشكيل لجنة في إطار بنك التسويات الدولية** للرقابة على البنوك مع نهاية 1974، وتأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية عام 1975 بمدينة بال السويسرية. لذلك سميت هذه اللجنة ببازل للإشراف المصرفي، وهي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية وإنما أنشئت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية، وتجتمع هذه اللجنة أربع مرات سنويا ويساعدها عدد من فرق العمل الفنيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك ولذلك فإن قرارات أو توصيات هذه اللجنة لا تتمتع بأي صفة قانونية أو إلزامية، رغم أنها أصبحت مع مرور الوقت ذات قيمة فعلية كبيرة.

وتتضمن قرارات وتوصيات اللجنة وضع المبادئ والمعايير المناسبة للرقابة على البنوك مع الإشارة إلى نماذج الممارسات الجيدة في مختلف البلدان بغرض تحفيز الدول على إتباع تلك المبادئ والمعايير والاستفادة من هذه الممارسات، ويمثل أسلوب وضع القواعد والمعايير في مختلف المجالات أحد أهم مظاهر التطور في العلاقات الدولية المعاصرة.

---

[1] عبد الغفار حنفي، **الأسواق والمؤسسات المالية**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1994، ص 192.

* تتألف لجنة بازل من: بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، لوكسمبورغ، سويسرا.

** بنك التسويات الدولي: هيئة دولية تهتم بالتعاون النقدي والمالي على المستوى الدولي، وهو يتخذ شكل بنك البنوك المركزية.

**الفرع الثاني : أهداف لجنة بازل للرقابة المصرفية و كفاية رأسمال**

الهدف من قيام هذه اللجنة هو تحسين مستوى الرقابة المصرفية بين البنوك وذلك من خلال ما يلي[1]:

- تحفيز ومساعدة نظام رقابي معياري يحقق الأمان للمودعين والمستثمرين والجهاز المصرفي برمته ويحقق الاستمرار في الأسواق المالية العالمية.

- فتح مجال الحوار بين البنوك المركزية للتعامل مع مشكلات الرقابة المصرفية.

- التنسيق بين السلطات الرقابية المختلفة، ومشاركة تلك السلطات مراقبة وتنظيم التعامل مع المؤسسة المالية الأجنبية، مما يؤدي إلى تحقيق كفاءة الرقابة المصرفية.

- تقرير حدود دنيا لكفاية رأس مال البنوك[2].
- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك.

- تسيير عملية تبادل المعلومات المتعلقة بإجراءات وأساليب رقابة السلطات النقدية المتمثلة في كثير من الأحوال في البنوك المركزية ومن ثم محافظي هذه البنوك.

**الفرع الثالث : اتفاقية بازل الأولى للرقابة المصرفية**

***1. عموميات حول اتفاقية بازل الأولى:***

بعد عدة جهود واجتماعات قدمت لجنة توصياتها الأولى بشأن كفاية رأس المال الذي عرف باتفاقية بازل 01 في 1988 ليصبح اتفاقا عالميا، وبعد عدة أبحاث وتجارب وضعت نسبة عالية لكفاية رأس المال تعتمد على نسبة هذا الأخير إلى الأصول حسب درجة خطورتها، فقدرت هذه النسبة بـ 8% والتي طبقت ابتداء من نهاية 1992 لكي يتم هذا التطبيق بشكل تدريجي خلال ثلاث سنوات بدء من 1990.

كما كرست لجنة بازل جهودها لدراسة موضوع كفاية رأس المال، وقد توصلت بداية الثمانينات إلى أن نسبة رأس المال في البنوك دولية النشاط الأساسية قد تضاءلت بنسبة كبيرة، وذلك بسبب تزايد المخاطر الدولية، مما دفع اللجنة إلى السعي لإيقاف تآكل مستويات رؤوس الأموال في البنوك وإيجاد نوع من التقارب في نظم قياس كفاية رأس المال، وبذلك ظهرت الحاجة إلى وجود إطار دولي موحد لتقوية النظام المصرفي العالمي والقضاء على المنافسة الناتجة عن الاختلافات في متطلبات رؤوس الأموال الخاصة وبعد ذلك ظهر نظام أطلق عليه اتفاقية بازل لكفاية رأس المال.

وقامت مقررات لجنة بازل على أساس تصنيف الدول إلى مجموعتين، الأولى متدنية المخاطر، وتضم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يضاف إلى ذلك دولتان هما سويسرا والمملكة العربية السعودية أما المجموعة الثانية فهي عالية المخاطر، وتضم بقية دول العالم.

[1] المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الإصلاح المصرفي، العدد 17 ماي 2003، السنة الثانية، ص 13.
15/07/2004www.arab.api.org/develop_bridge
[2] د. عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 81.

**2.** *اعتبارات اتفاقية بازل الأولى:*

وتتحدد كفاية رأس المال وفقا للاعتبارات التالية:

1.2 ربط احتياطيات رأس المال لدى البنك بالأخطار الناتجة عن الأنشطة المختلفة، بغض النظر عما إذا كانت متضمنة في ميزانية البنك أو خارج ميزانيته؛

2.2 تقسيم رأس المال إلى مجموعتين أو شريحتين.

**أ- رأس المال الأساسي:** وتشمل حقوق المساهمين الدائمة العادية المصدرة والمدفوعة بالكامل والأسهم الممتازة الدائمة غير المتراكمة، وبدون الأسهم الممتازة المتراكمة ويضاف إليه هوامش الربح غير الموزعة أو المحتجزة.

**ب- رأس المال التكميلي:** تشمل الاحتياطات غير المعلنة ويضاف إليها احتياطات مواجهة ديون متعثرة وكذا يضاف الإقراض متوسط وطويل الأجل من المساهمين وبالإضافة إلى الأوراق المالية (من الأسهم والسندات التي تتحول إلى أسهم بعد فترة) ويجب كذلك احترام الشروط الأساسية الآتية في رأس المال:

- أن لا يزيد رأس المال التكميلي على رأس المال الأساسي.
- أن لا تزيد نسبة القروض التي يحصل عليها البنك من المساهمين والتي تدخل ضمن هذا الإطار عن 50% من رأس المال الأساسي.
- أن لا تزيد المخصصات العامة كحد أقصى عن 2% مرحليا، ثم تحدد بـ 1.25 من الأصول والالتزامات العرضية مرجحة الخطر لأنها لا ترق إلى حقوق الملكية.
- تخضع احتياطيات إعادة التقييم للأصول لاعتبارات معينة مثل خصم نسبة 55% لاحتمال خضوع هذا الفرق للضريبة عند بيع الأصول، وكذا الأوراق لمالية التي تتحول إلى أسهم.
- يشترط لقبول أية احتياطيات سرية ضمن قاعدة رأس المال المساندة أن يكون موافقا عليها ومعتمدا من قبل السلطات الرقابية، وأن تكون من خلال حساب الأرباح والخسائر، وأن لا يكون لها صفة المخصص، وبعض الدول لا تسمح لها، ويحسب معدل كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل كما يلي:

$$\frac{\text{رأس المال الشريحة الأولى + الشريحة الثانية}}{\text{مجموع التعهدات والالتزامات بطريقة مبرمجة للخطر}} => 8\%$$

**الجدول رقم 3-1: أوزان المخاطر المرجحة للأصول والعناصر داخل الميزانية حسب نسبة بازل**

| درجة المخاطر | نوعية الأصول |
|---|---|
| % 0 | – النقدية<br>– المطلوبات من الحكومات المركزية بالعملة المحلية والممولة بها؛<br>– المطلوبات بضمانات نقدية وبضمانات أوراق مالية صادرة من الحكومات المركزية من دول OCDE أو مضمونة من قبل الحكومات المركزية لدول OCDE |
| 0% أو 10% أو 20 % أو 50% حسبما تقرر السلطات المحلية | المطلوبات من مؤسسات القطاع العام المحلية والقروض المضمونة من أو المغطاة بواسطة إصدارات أوراق مالية من تلك المؤسسات |
| % 20 | – المطلوبات المضمونة من بنوك التنمية متعددة الأطراف، وكذلك المطلوبات المضمونة أو المغطاة بأوراق مالية صادرة عن تلك البنوك؛<br>– المطلوبات من البنوك المسجلة في دول OCDE وكذا القروض المضمونة منها؛<br>– المطلوبات من شركات الأوراق المالية المسجلة في دول OCDE والخاضعة لاتفاقيات رقابية وكذا مطلوبات بضمانات تلك الشركات؛<br>– المطلوبات من البنوك المحلية خارج دول OCDE والمتبقي على استحقاقها أقل من عام وكذا القروض المتبقي عليها أقلمن عام والمضمونة من بنوك مسجلة خارج دول OCDE؛<br>– المطلوبات من مؤسسات القطاع العام غير المحلية في دول OCDE والتي لا تتضمن مطلوبات الحكومة المركزية والقروض المضمونة بواسطة إصدارات أوراق مالية من هذه المؤسسات؛<br>– النقدية تحت التحصيل |
| %50 | - القروض المضمونة بالكامل برهونات على العقارات السكنية التي يشغلها المقترضون أو التي سيؤجرونها للغير؛ |
| %100 | – المطلوبات من القطاع الخاص<br>– المطلوبات من البنوك المسجلة خارج دول OCDE والتي يتبقى على ميعاد استحقاقها فترة تزيد عن عام؛<br>– المطلوبات من الحكومات المركزية خارج دول OCDE والتي يتبقى على ميعاد استحقاقها فترة تزيد عن عام؛<br>– المطلوبات من الحكومات المركزية خارج دول OCDE ما لم تكن ممنوحة بالعملة الملحية وممولة بها؛<br>– المطلوبات من الشركات التجارية المملوكة للقطاع العام؛<br>– المباني والآلات والأصول الأخرى الثابتة؛<br>– العقارات والاستثمارات (بما في ذلك الاستثمارات في شكل مساهمات في شركات أخرى لم تدخل في الميزانية الموحدة للبنك؛<br>– الأدوات الرأسمالية التي أصدرتها بنوك أخرى ما لم تكن قد استبعدت من رأس المال؛<br>– باقي الأصول الأخرى. |

**المصدر:** د. سليمان ناصر، **النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل**، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، الواقع وتحديات، جامعة الشلف، ديسمبر 2004، ص 289.

فمن أجل ذلك وضعت لجنة بازل مقياسا للمخاطر وصنفت كافة أصول المصارف إلى أربع فئات ترجيحية للمخاطر تتراوح من صفر إلى 100 % طبقا للمخاطرة الائتمانية للمقرضين فمثلا[1]:

- القرض الذي يقدم إلى شركة أو مؤسسة قطاع خاص يمثل مخاطر 100%؛
- قرض يقدم إلى الحكومة أو مؤسسة حكومية يمثل مخاطر تبلغ صفر 60%؛
- القروض بين المصارف المحلية تمثل مخاطرة 20%؛

وتتطلب منهجية لجنة بازل الاحتفاظ بحد أدنى من رأس المال مقارنة بإجمالي الأصول المقومة طبقا للمخاطر بنسبة 8%.

وتتميز الاتفاقية بالسهولة في مجالات التطبيق والمقارنة والإشراف والمراجعة ولقد أدى تطبيقها إلى وقف التدهور في معدلات رأسمال المصارف. ومن خلال الجدول نستطيع أن نميز بين المطلوبات من القطاع العام والمطلوبات التي تعبر حدود الدولة إلى القطاع العام الأجنبي، وتخضع مطلوبات طويلة الأجل من البنوك الأجنبية إلى نسبة وزن 100%، وتوجد هناك مجموعة من أنواع المخاطر التي تتعرض لها البنوك. وتقسم تصنيف الدول إلى مجموعتين:

- **المجموعة الأولى:** تتكون من مجموعة الدول ذات المخاطر المنخفضة والتي تضم كل دول منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية والمملكة العربية السعودية؛
- **المجموعة الثانية:** تتمثل باقي دول العالم واعتبرتها لجنة بازل دول ذات مخاطر مرتفعة.

### 3. *أهداف لجنة بازل الأولى:*

تهدف لجنة بازل إلى ما يلي:

- المساعدة في تقوية استقرار النظام المصرفي الدولي.
- إزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين المصارف الناشئة من الفرو قات في المتطلبات الرقابية الوطنية بشأن رأس المال المصرفي.
- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك وتسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة.
- العمل على إيجاد آليات مع التغيرات المصرفية العالمية وفي مقدمتها العولمة المالية والتي تذيع من التحرير المالي وتحرير الأسواق النقدية من البنوك.

### 4. *دوافع لجنة بازل الأولى:*

هناك عدة أسباب ودوافع لاتفاقية بازل وكان الهدف من وراء ذلك هو تغيير أساليب إدارة البنوك والرقابة عليها ومن بينها ما يلي:

* **دافع التغير:** ونلخص دافع التغير في الأسباب التالية[1]:

[1] ناجي التوني،الإصلاح المصرفية، مجلة جسر التنمية، العدد السابع عشر، ماي 2003. www.arab.api.org/develop/htm. consulté le 06/03/2005. P: 14-15.

- التطورات السريعة والأساليب الحديثة خصوصا في التكنولوجيا التي ساهمت في تقييم العديد من الخدمات المصرفية وإعادة هيكلة القطاع المالي عالميا؛
- تقسيم المخاطر إلى أربع فئات فقط هو تقسيم غير كاف لعكس صورة شاملة ودقيقة عن جودة أصول المصرف؛
- التحديات التي حدثت في العمليات المصرفية والتي كان هدفها الأساسي تفادي الآثار السلبية لمعيار بازل؛
- رغم ما حققته لجنة بازل في زيادة رأسمال المصارف عالميا خلال السنوات الأخيرة، إلا أن التطورات المالية أوجدت مخاطر لا يغطيها إطار معيار بازل بحيث أصبحت الاتفاقية أقل إلزاما ومجرد خطوة عريضة يمكن إتباعها؛
- توسيع الرقابة لضمان استقرار النظام المالي في مجموعة وليس فقط مجرد ضمان استمرار البنك وكفاءة إدارته.

* **مبادرات تطوير الاتفاقية:** على هذا الأساس كان هناك عدة مبادرات لتطوير اتفاقية بازل أهمها:

مشروع جولدستين لتقوية المعايير المصرفية الدولية: يهدف هذا المشروع لتحقيق ما يلي:

- إفصاح وشفافية أكبر لمدى تدخل الحكومة في عمليات الجهاز المصرفي، وتوضيح معايير للحد الأدنى من الشفافية التي يجب توفرها في هذا المجال؛
- تغير معيار كفاية رأسمال الدولي المعمول به حاليا، بحيث يفرق بين نوعين رئيسيين من الأنظمة المصرفية الدولية، حيث أن النوع الأول يختص بالدول التي مازالت تعاني من مشاكل الأزمات المصرفية، أما النوع الثاني فهي تلك التي تتمتع بدرجة أكبر من الاستقرار في جهازها المصرفي
- إعطاء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي دور أكبر للرقابة على الأعمال المصرفية ذات الطابع الدولي؛
- الحث على تخصص البنوك التجارية المملوكة للحكومات بزيادة التنافسية بين البنوك محليا وتقليص دور الدولة، وفتح رأس مال البنوك الأجنبية والمحلية.

مقترحات صندوق النقد الدولي: إن أهم المقترحات في تعزيز تصنيف المخاطر الائتمانية وزيادة الاعتماد على وكالات التصنيف العالمية في هذا المجال، ولكن يؤخذ على هذا الاقتراح فشل وكالات التصنيف في التنبؤ بأزمات النقد الآسيوية قبل حدوثها في 1997-1998 وأخيرا الأزمتين الأرجنتينية والبرازيلية، كما أنه سيؤدي إلى وضع سلطات أكبر مما ينبغي في أيدي وكالات التصنيف، خصوصا وأن الدول النامية التي تمر بمرحلة التحول تتخوف من عدم عدالة التصنيف، وأيضا زيادة الدور الإشرافي والعمل على خلق التنسيق والتوافق بين الأنظمة المحاسبية وزيادة مستوى الإفصاح والشفافية، إضافة إلى الاتفاق على تقديرات نوعية تعكس كفاءة الإدارة المصرفية وقوة الأنظمة والرقابة المالية وسلامة التخطيط الاستراتيجي.

---

[1] ناجي التوتي، **الإصلاح المصرفي**، مجلة جسر التنمية، العدد السابع عشر، الكويت، ماي 2003 www.arab.api.org/develop/htm. . consult2 le 06/03/2005. P 14-15.

## الفرع الرابع : لجنة بازل الثانية للرقابة المصرفية

عندما بدأ التفكير في تعديل اتفاق كفاية رأس المال بازل I في نهاية التسعينات استقر الرأي وخاصة تحت تأثير رئيس لجنة بازل آنذاك **ماكدونا** بألا يقتصر الأمر على مراجعة الحدود الدنيا لكفاية رأس المال[1]، و أن تنتهز فرصة التعديل للنظر في الموضوع باعتباره معالجة للقضية الرئيسية للبنوك وهي إدارة المخاطر بحيث يتضمن التعديل تقديم الحوافز للبنك نفسها للارتقاء بأساليب إدارة المخاطر وتتوسع أهداف الرقابة لضمان استقرار النظام المالي في مجموعة وليس فقط مجرد ضمان استقرار البنك وكفاءة إدارية.

**الشكل رقم 3-2: مسار تطور لجنة بازل للرقابة المصرفية**

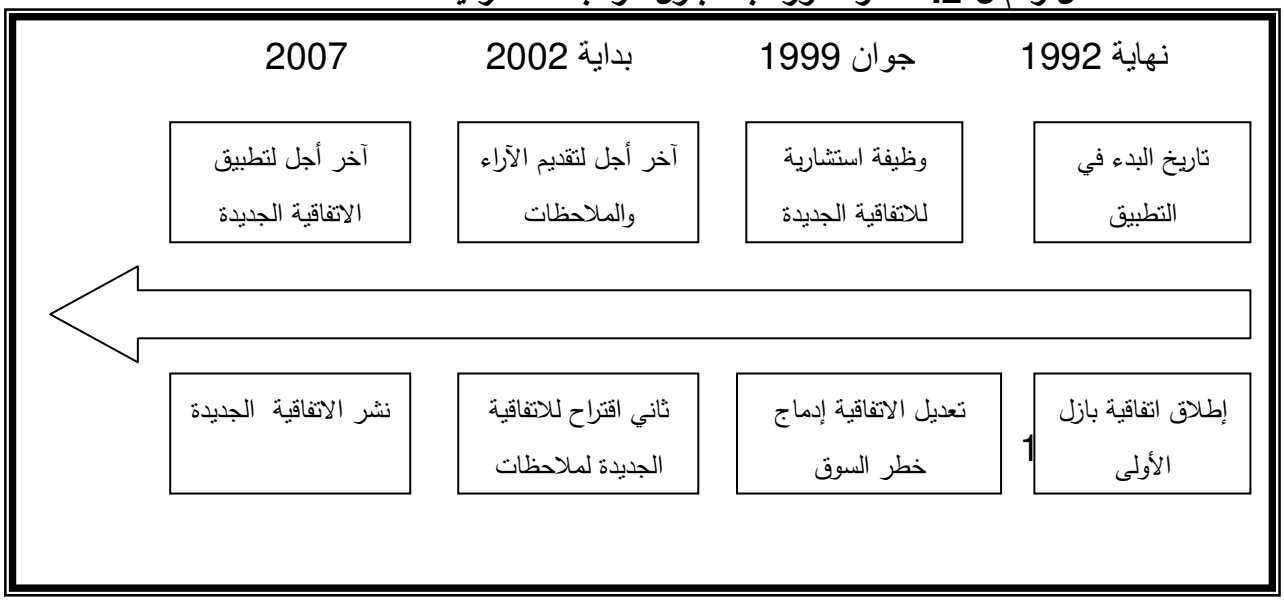


**Source :** Bernarl L'hoest, **Réforme de Bale Enjeux et Opportunités**, Avril 2002, P : 3

www.atel.lu/ate/fr/conferences/reuninos/20020418/ATEL.ANDERSAN.Pf.consulté le 20/12/2004.

### 1. *أسس اتفاقية بازل الثانية:*

في 16 يناير 2001 تقدمت لجنة بازل باقتراحات جديدة أكثر تحديدا وتفصيلا لمعدل الملائمة المصرفية وأرسلت التعليقات إلى الهيئات (صندوق النقد الدولي) والمعنيين المختصين قبل نهاية شهر ماي 2001 لكن النسخة النهائية تم صدورها في نهاية 2001، ثم تمديد مهمتها في نهاية عام 2005 بسبب كثرة الترددات والملاحظات، ويقوم الاتفاق الجديد على ثلاث أسس هي[2]:

- طريقة حديثة لقياس كفاية رأس المال المرجح لمواجهة مخاطر السوق، التشغيل، الائتمان.
- ضمان وجود طريقة فعالة للمراجعة والمراقبة أي أن يكون للبنك الخاضع لإشراف الجهات الرقابية للتقييم الداخلي لتحديد رأس المال من خلال تقييم المخاطر المرتبطة بذلك؛

[1] تقرير صندوق النقد العربي، الملامح الأساسية لاتفاق بازل II والدول النامية، أبو ظبي، سبتمبر 2004، www.inf.org.ae/Arabic show-page.asp? object, 77732Q7C-FoFQ-4EC09.BDEF. consult2 le 02/05/2005.

[2] النشرة الاقتصادية لبنك الإسكندرية، مشروع الإطار الجديد لمعدل كفاية رأس المال الصادر عن لجنة بازل، المجلد 31،مصر ، 1999، ص86.

• نظام فاعل لانضباط السوق والسعي إلى استقراره أي يجب على كل بنك الإفصاح عن رأسماله ومدى تعرضه للمخاطر والطرق المتبعة لتحديد حجم المخاطر حتى يعلم عملائه ودائنوه ليتمكنوا من مواجهة المخاطر.

**الجدول رقم3-2: الدعائم الثلاثة لاتفاقية بازل II**

| الدعامة الأولى | الدعامة الثانية | الدعامة الثالثة |
|---|---|---|
| **متطلبات الحد الأدنى:**<br>• لا تغيير في معدل الممثل 8% كذلك لا تغيير جوهري في احتساب متطلبات رأس المال تجاه مخاطر السوق<br>• تغيير كبير في أساليب احتساب المتطلبات تجاه المخاطر الائتمانية كما تم إضافة متطلبات تجاه المخاطر التشغيلية؛<br>• بالنسبة للمخاطر الائتمانية هناك ثلاث أساليب مختلفة لاحتساب الحد الأدنى وهو الأسلوب المعياري وأسلوب التقييم الداخلي الأساسي وأسلوب التقييم الداخلي المتقدم وهناك حوافز للمصارف لاستخدام أساليب القيم الداخلي، إلا أن ذلك يتطلب تواجد أنظمة رقابية فعالة وكفاءة كبيرة في جمع المعلومات وإدارة المخاطر؛<br>• بالنسبة للمخاطر التشغيلية هناك ثلاثة أساليب في احتساب متطلبات الحد الأدنى لرأس المال وهو أسلوب المؤشر الأساسي والأسلوب المعياري وأسلوب القياس المتقدم ويتم الاختيار وفقا لشروط ومعايير معينة. | **عمليات المراجعة الرقابية:**<br>أربعة مبادئ رئيسية؛<br>• يتوجب على المصارف امتلاك أساليب لتقييم الكفاية الكلية لرأس المال وفقا لحجم المخاطر، وأن تمتلك أيضا إستراتيجية للمحافظة على مستويات رأس المال المطلوبة؛<br>• يتوجب على الجهة الرقابية مراجعة أساليب تقييم كفاية رأس المال لدى المصارف الخاضعة لها، واتخاذ الإجراءات المناسبة عند قناعتها بعدم كفاية رأس المال الموجود؛<br>• تعيين على الجهة الرقابية أن تتوقع احتفاظ المصارف بزيادة في رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب وأن تمتلك هذه الجهة القدرة على إلزامها بذلك؛<br>• يتعين على الجهة الرقابية التدخل في وقت مبكر لمنع انخفاض أو تراجع رأس المال على المستوى المطلوب، واتخاذ إجراءات سريعة في حال عدم المحافظة على هذا المستوى؛<br>• هناك اهتمام في عمليات المراجعة الرقابية بصورة رئيسية بمخاطر التركز ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر الرهانات. | **انضباط السوق:**<br>• يعمل انضباط السوق على تشجيع سلامة المصارف وكفاءتها من خلال التأكيد على تعزيز الشفافية؛<br>• هناك إفصاح أساسي وإفصاح مكمل لجعل انضباط السوق أكثر فعالية ويشمل الإفصاح أربعة نواحي رئيسية وهي نطاق التطبيق، تكوين رأس المال، وعمليات تقييم وإدارة المخاطر بالإضافة إلى كفاية رأس المال. |

**المصدر:** تقرير صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص 18.

### 2. *دعائم اتفاقية بازل الثانية للرقابة المصرفية:*

ارتكز لإطار الجديد للجنة بازل الثانية على ثلاثة دعائم أساسية:

❖ الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال*.

* الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال: تحدد هذه الدعامة المتطلبات الدنيا لرأس المال الرقابي، أي كمية رأس المال التي يجب على البنوك تأمينها لتغطية المخاطر والتي تبلغ 8% من مجمل الموجودات الموزعة بالمخاطر (المخاطر الائتمانية، المخاطر التشغيلية، مخاطر السوق)

- ❖ المراجعة الرقابية لمتطلبات رأس المال*.
- ❖ انضباط السوق**.

### 3. الجديد الذي جاءت به اتفاقية بازل الثانية للرقابة المصرفية:

تضمن الاتفاق الجديد ثلاث دعائم كما ذكرناهم سابقا، الدعامة الأولى تتمثل في متطلبات الحد الأدنى والدعامة الثانية تتجه نحو عمليات المراجعة الرقابية على البنوك وهي مرتبطة بمبادئ إدارة البنوك، والدعامة الثالثة تتعلق بانضباط السوق، ويمكن أن نلخص الخصائص الجديدة التي أخذت بها مقترحات كفاية رأس المال الجديدة فيما يلي[1]:

**نظرة متكاملة للمخاطر:**

جاء التعديل الجديد لاتفاقية كفاية رأس المال، منطلقا من فكرة أوسع للمخاطر، وأن الأمر ليس مجرد ضمان حد أدنى لمستلزمات رأس المال بل أن هناك ضرورة لنظرة أوسع للمخاطر تتجاوز مجرد مخاطر الائتمان لإدخال المظاهر الأخرى للمخاطر وبخاصة مخاطر التشغيل، فضلا عن أن التعامل مع المخاطر لا يقتصر على مجرد توفير حد أدنى من رأس المال بل يتطلب مراعاة منظومة كاملة من مبادئ الإدارة السليمة للبنك والتحقق من الوفاء بها، ومن هنا أضاف اتفاق بازل II الدعامة الثانية المتعلقة بعمليات المراجعة الرقابية.

**حساسية أكبر للسوق في تقدير المخاطر:**

جاء اتفاق بازل II لإضفاء مزيد من الاحتكام لتقدير السوق لهذه المخاطر، فالفكرة الرئيسية لمفهوم المخاطر وفق التعديل، هو أنها أصبحت أكثر حساسية لتقديرات السوق، فمع مراعاة المبادئ الأساسية للرقابة الفعالة على البنوك ظهرت فكرة رأس المال الاقتصادي* والتي تمكن البنك من تحديد مدى كفاية رأس المال استنادا إلى مستوى المخاطر المتوقعة.

**إلغاء التمييز مع زيادة المرونة:**

عمدت اللجنة إلى إلغاء التمييز بين الدول فالمخاطر هي المخاطر أينما كانت ، والسوق وحدها هي الأكثر قدرة على تقديرها، وذلك عن طريق توفير المزيد من المرونة أمام البنوك في تطبيقها لمعايير كفاية رأس المال الجديد، واستمرار لمنطق توفير أكبر قدر من المرونة لمراعاة ظروف الدول والبنوك، وتمثل التعددية في الأساليب المتاحة ليس فقط مزيدا من الخيارات والمرونة أمام البنوك وإنما ترشد أيضا إلى مسار ممكن للتطور والتقدم في أساليب إدارة المخاطر.

---

* المراجعة الرقابية لمتطلبات رأس المال: هي الرقابة المستمرة من قبل الجهات الإشرافية على التزام البنوك بالوفاء بمتطلبات رأس المال أحد الركائز الثلاثة التي يقوم عليها إطار لجنة بازل II لكفاية رأس المال.

** انضباط السوق: تهدف هذه الدعامة إلى تحسين وتدعيم درجة الأمان والصلابة في البنوك والمنشآت التمويلية ومساعدة البنوك على بناء علاقات متينة مع العملاء نظرا لتوافر عنصر الأمان بالسوق، وتعزيز انضباط السوق عن طريق درجة الشفافية وعملية الإفصاح.

[1] د. بلعزوز بن علي، إليفي محمد، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مقررات لجنة بازل II**، الملتقى الوطني الثاني حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، 2006، ص 48.

* رأس المال الاقتصادي: يعني تلك الأصول التي يجنبها البنك لمواجهة المخاطر المترتبة على كل من عملياته.

4. *أسس و مقومات اتفاقية بازل الثانية للرقابة المصرفية:*

الانتقال من تطبيق أحكام بازل I إلى أحكام بازل II ليس مجرد استبدال مجموعة من القواعد بمجموعة أخرى، ولكنه تحول كامل في مفهوم إدارة المخاطر مما يفترض توافر العديد من العناصر في البيئة الأساسية للقطاع المصرفي بشكل عام[1]. وفيما يلي نشير إلى عدد من مقومات البنية الأساسية للقطاع المصرفي اللازمة للاستجابة إلى بازل II وتكمن في النقاط التالية[2]:

**◈ تطوير النظم المحاسبية:**

إن ما تفرضه القواعد والمعايير الدولية والمحلية للنظم المحاسبية فقد حرصت لجنة بازل للرقابة على البنوك على التشاور المستمر مع مجلس معايير المحاسبة الدولية لتحقيق أكبر قدر من التناسق بين الأمرين، وكذلك لا يخف أن الحديث عن الدعامة الثالثة عن انضباط السوق وما تتطلبه من العمل على تطوير قواعد الشفافية ونشر المعلومات من جانب البنوك يستلزم تطويرا مكملا في مجال النظم المحاسبية المطبقة والإفصاح عن البيانات والتقارير المالية.

**◈ مؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية:**

لا يقتصر النجاح في تطبيق بازل II على تطوير أساليب إدارة البنوك وهيئات الرقابة، بل يتطلب الأمر فوق ذلك لتطوير عدد من المؤسسات المالية الأخرى المساعدة لنجاح تطبيق الاتفاقية، وبالنسبة لعدد كبير من الدول النامية وبشكل عام البنوك الصغيرة والمتوسطة. فإنه يصعب علينا الاستناد إلى نظم ونماذج تقدير المخاطر الداخلية، مما يفرض عليها الاعتقاد في كثير من الأحيان على تقديرات مؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية أو هيئات ضمان الصادرات. ويتمتع عدد من الدول النامية بوجود مؤسسات محلية لتقييم الجدارة الائتمانية للمقترضين، ومن المطلوب أن تطور هذه المؤسسات أساليب أعمالها وأن تتقارب مستويات أدائها المهني مع مؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية العالمية ومع الإعداد لتنفيذ الاتفاقية، فإن مثل هذه المؤسسات مدعوة لمزيد من التطور لمواجهة احتياجات المرحلة القادمة.

**◈ تطوير الكفاءات البشرية:**

يعتبر تنفيذ أحكام اتفاق بازل II من الأنشطة ذات الكثافة العالية للعمل، وهو يتطلب فضلا عن ذلك نوعية عالية من الكفاءات البشرية، سواء في التحليل المالي، أو في وضع النظم المحاسبية ومراجعتها، أو من حيث الكفاءات الفنية التكنولوجية في ميدان تقنيات المعلومات، وكل هذا من شأنه أن يزيد احتياجات كل من البنوك والجهات الرقابية والإشرافية لهذه التخصصات الفنية وبالتالي الطلب على هذه العمالة الجديدة، ولذلك فإن الأخذ ومتابعة أحكام اتفاق بازل II سوف يتطلب بذلك جهود كبيرة في ميدان التدريب ونظم التعليم بصفة عامة حتى يمكن توفير الكفاءات المطلوبة.

[1] تقرير بنك الإسكندرية، النشرة الاقتصادية، المجلد الحادي والثلاثون، مطابع الأهرام التجارية، مصر، 1999، ص 85.
[2] تقرير صندوق النقد العربي، الملامح الأساسية لاتفاق بازل II والدول النامية، مرجع سبق ذكره، ص ص 24-26.

**الجدول رقم3-3: تحديات وتأثيرات تطبيق بازل الثانية**

| الجهة | الوضع الحالي | تأثيرات بازل II | التحديات |
|---|---|---|---|
| البنوك | استخدام مقارنة واحدة لتحديد رأس المال الرقابي | • الحاجة إلى تطبيق إطار لإدارة المخاطر يربط بين رأس المال الرقابي والمخاطر الاقتصادية.<br>• الحاجة إلى اختيار مقاربات المخاطر الائتمانية والتشغيلية.<br>• الحاجة إلى جمع تخزين وتحليل معلومات جديدة وشاملة.<br>• الحاجة إلى اعتماد ممارسات جديدة ومحسنة على مستوى المؤسسة. | • تفسير التنظيمات الجديدة وفهم آثارها على الأعمال.<br>• إدارة التغيرات على ثقافة المخاطر.<br>• المحافظة على وتأميم وصيانة الإدارة العليا والتنفيذية.<br>• مواجهة التوقعات الجديدة لدى المنظمين ووكالات التصنيف والزبائن.<br>• الحاجة إلى الأخذ بعين الاعتبار استهداف زبائن ومنتجات معينة والتخلي عن أخرى.<br>• تحديد كيفية استخدام وتوظيف رأس المال الإضافي. |
| الزبائن | • عدم القدرة غالبا على تأمين موارد مالية للاستثمار.<br>• الاعتماد على موارد خارجية كالدين والأسهم. | • الحاجة إلى تصنيفات داخلية وخارجية للحصول على الائتمان.<br>• مواجهة شفافية متزايدة لربحية حساباتهم<br>•<br>• الحاجة إلى جمع والإفصاح عن معلومات جديدة.<br>• مواجهة احتمال الحصول على خدمة أقل ومنتجات قياسية ومعدلات فوائد أعلى؟ | • مواجهة تكاليف جديدة مترتبة عن تقديم معلومات جديدة وآنية للمقرضين.<br>• تحسين العلاقات بين المستثمرين والمقترضين عبر معايير إفصاح محسنة واعتماد إدارة مركبة للعلاقات مع المدنيين.<br>• استخدام مؤشرات أداء رئيسية لمراقبة الأداء.<br>• مواجهة متطلبات الحصول على ضمانات أفضل.<br>• إدارة عملية التصنيف. |
| المراقبون | • العمل في بيئة مجزأة؛<br>• الحاجة إلى معلومات محسنة لتوقع الأزمات المصرفية. | • الحصول على معلومات آنية قوية من خلال معايير الإفصاح التي ألزم بازل II البنوك بها.<br>• اكتساب القوة لوضع الحوافز والقيام بإجراءات تأديبية استباقية وبالتالي المساهمة في تعزيز الاستقرار والتنافسية في الأسواق المالية. | • الحاجة إلى مهنيين متمرسين ومثقفين لتقلد مناصب لا تعود عليهم بذات المنفعة المادية التي يحصل عليها أمثالهم في المؤسسات المالية الخاصة.<br>• وضع تنظيمات تعكس الروابط بين المخاطر.<br>• إعطاء الحوافز للبنوك لتقييم المخاطر من خلال اختيارات الضغط واعتماد سيناريوهات عدة وتحليلها. |
| وكالات التصنيف | • تعمل في بيئة محتكرة من قبل وكالات تصنيف عالمية، حيث تواجه الوكالات الجديدة عقبات كبيرة للمنافسة. | • نمو قطاع وكالات التصنيف لحاجة البنوك والمشاركين في الأسواق المالية إلى التصنيف.<br>• المنافسة مع المؤسسات صغيرة وجديدة متحدة ضمن جمعيات معينة، مما سيؤدي إلى تحسين المنافسة وسمعة هذه الوكالات. | • العمل على تحسين سمعة الوكالات الوطنية.<br>• الحصول على المرافقة الرقابية لاستخدام البنوك للمقاربة القياسية.<br>• المحافظة على نوعية عالية من التصنيف؛<br>• الاستفادة في عملية التوسط. |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | • الاستجابة إلى متطلبات شفافية أعلى في مؤشرات التصنيف. | |
| أسواق رأس المال | • مواجهة التوجه الجديد نحو التوريق بالإضافة إلى مشتقات الائتمان. | • التعامل مع التوجهات المتزايدة نحو التوريق ونمو أسواق المشتقات المالية.<br>• المخاطر كسندات الشركات المعروضة ضمن مجموعات أصغر.<br>• النمو الجديد في سوق الدين. | • تقلص قاعدة الزبائن تسبب توجه المؤسسات ذات التصنيف المتدين إلى البنوك؛<br>• استحداث ثقة لدى المستثمر وتخفيض درجات التأثر بالصدمات عن طريق تطوير إطار رقابي للسوق. |

**المصدر:** مجلة اتحاد المصارف العربية، **بازل II فرصة أم تحد**، العدد 272، 2004، ص 13.

## *المطلب الثالث :مقررات اتفاقية بازل الثالثة للرقابة المصرفية و كفاية رأسمال*

### الفرع الأول : عموميات حول لجنة بازل الثالثة للرقابة المصرفية

أعلنت الجهة الرقابية للجنة بازل للرقابة البنكية ، وهي مجموعة مكونة من محافظي البنوك المركزية ومديري الإشراف فيها، عن إصلاحات للقطاع البنكي بتاريخ 12 سبتمبر 2010 وذلك بعد اجتماعها في مقر اللجنة في بنك التسويات الدولية في مدينة بازل السويسرية ، وتم المصادقة عليها من زعماء مجموعة العشرين في اجتماعهم في سيئول العاصمة الكورية الجنوبية في 12 نوفمبر 2010، وتلزم قواعد اتفاقية «بازل 3» البنوك بتحصين أنفسها جيداً ضد الأزمات المالية في المستقبل، وبالتغلب بمفردها على الاضطرابات المالية التي من الممكن أن تتعرض لها من دون مساعدة أو تدخل البنك المركزي أو الحكومة قدر ما أمكن، و تهدف الإصلاحات المقترحة بموجب اتفاقية بازل 3 إلى زيادة متطلبات رأس المال وإلى تعزيز جودة رأس المال للقطاع البنكي حتى يتسنى له تحمل الخسائر خلال فترات التقلبات الاقتصادية الدورية، حيث أن الانتقال إلى نظام بازل الجديد يبدو عملياً إذ أنه سوف يسمح للبنوك بزيادة رؤوس أموالها خلال فترة ثماني سنوات على مراحل، إذ أن تبني المعايير المقترحة سوف يتطلب من البنوك الاحتفاظ بنسب عالية من رأس المال وكذلك برأسمال ذي نوعية جيدة.[1]

### الفرع الثاني : الإصلاحات التي وردت في اتفاقية بازل الثالثة للرقابة المصرفية

✓ إلزام البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز يعرف باسم( رأس مال أساسي )وهو من المستوى الأول ويتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها ويعادل 4,5% على الأقل من أصولها التي تكتنفها المخاطر بزيادة عن النسبة الحالية والمقدرة ب2 %وفق اتفاقية بازل2.

✓ تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية ويعادل 2,5 %من الأصول، أي أن البنوك يجب أن تزيد كمية رأس المال الممتاز الذي تحتفظ به لمواجهة الصدمات المستقبلية إلى ثلاث أضعاف ليبلغ نسبة 7 %وفى حالة انخفاض نسبة الأموال الاحتياطية عن 7% يمكن للسلطات

[1] معهد الدراسات المصرفية ، **نشرة توعوية** ،اضاءات ، السلسلة الخامسة، العدد5 ، دولة الكويت، ديسمبر2012 ،ص 3.

المالية أن تفرض قيوداً على توزيع البنوك للأرباح على المساهمين أو منح المكافآت المالية لموظفيهم، ورغم الصرامة في المعايير الجديدة إلا أن المدة الزمنية لتطبيق هذه المعايير والتي قد تصل إلى عام 2019 جعلت البنوك تتنفس الصعداء

✓ بموجب الاتفاقية الجديدة ستحتفظ البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين صفر و 2.5% من رأس المال الأساسي( حقوق المساهمين)، مع توافر حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة لدى البنوك وذلك لضمان عدم تأثرها بأداء دورها في منح الائتمان والاستثمار جنباً إلى جنب، مع توافر نسب محددة من السيولة لضمان قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء.

✓ رفع معدل المستوى الأول من رأس المال الإجمالي الحالي من 4 %إلى 6%وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال، ومن المفترض أن يبدأ العمل تدريجياً بهذه الإجراءات اعتباراً من يناير عام 2013 وصولا إلى بداية العمل بها في عام2015 وتنفيذها بشكل نهائي في عام 2019 .

✓ متطلبات أعلى من رأس المال وجودة رأس المال: إن النقطة المحورية للإصلاح المقترح هي زيادة نسبة كفاية رأس المال من 8 % حالياً إلى 10.5 % وتركز الإصلاحات المقترحة أيضاً على جودة رأس المال إذ أنها تتطلب قدراً أكبر من رأس المال المكون من حقوق المساهمين في إجمالي رأس مال البنك.

✓ تشمل هذه الحزمة من الإصلاحات أيضاً اعتماد مقاييس جديدة بخصوص السيولة لا زالت تستوجب الحصول على الموافقة من طرف قادة دول مجموعة العشرين، حيث سيتعين على البنوك تقديم أدوات أكبر للسيولة، مكونة بشكل أساسي من أصول عالية السيولة مثل السندات.

## المبحث الثالث :الآثار المترتبة من الإصلاحات المالية على الاقتصاد الجزائري

### *المطلب الأول: انعكاسات اتفاقيات بازل الأولى و الثانية على القطاع البنكي الجزائري*

في الجزائر حددت التعليمة رقم 47-49 الصادرة في 29 نوفمبر 1994 معظم المعدلات المتعلقة بالقواعد الحذرة وأهمها تلك المتعلقة بكفاية رأس المال. فقد فرضت هذه التعليمة على البنوك الالتزام بنسبة ملاءة لرأس المال أكبر أو تساوي 8% بشكل تدريجي مراعاة للمرحلة الانتقالية التي يمر بها الاقتصاد الجزائري نحو نظام اقتصاد السوق، وحددت آخر أجل لذلك نهاية ديسمبر 1999 م، وذلك وفق المراحل التالية[1]:

- 4% مع نهاية شهر جوان 1995.
- 5% مع نهاية شهر ديسمبر 1996.
- 6% مع نهاية شهر ديسمبر 1997.
- 7% مع نهاية شهر ديسمبر 1998.
- 8% مع نهاية شهر ديسمبر 1999.

[1] المادة 3 من التعليمة رقم 74-94 المؤرخة في 29 نوفمبر 1994 المتعلقة بتحديد القواعد الحذرة.

وقد حددت المادة 5 من التعليمة رقم 74-94 كيفية حساب رأس المال الخاص للبنك في جزئه الأساسي، بينما حددت المواد 6 و7 العناصر التي تحسب ضمن رأس المال التكميلي للبنك، ومجموعة هذين الجزئين يشكل رأس المال الخاص للبنك بينما بينت المادة 8 من التعليمة مجموع العناصر التي يتوفر فيها عنصر المخاطر ثم صنفتها المادة 11 وفق أوزان المخاطر الخاصة بها حسب ما يكافئها من قروض، وذلك من ملحق خاص يوزعه بنك الجزائر، وكل ذلك بطريقة متشابهة لما ورد في مقررات بازلI.

$$\text{نسبة الملاءة} = \frac{\text{نسبة الأموال الذاتية}}{\text{المخاطر المرجحة}} => 8\%$$

ولدراسة مدى التزام البنوك العاملة بالجزائر بمعيار لجنة بازل لكفاية رأس المال اخترنا عينة منها تتكون من أربعة بنوك، بنكان عموميان جزائريان البنك الوطني الجزائري وبنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وبنك خاص أجنبي هو المجموعة العربية المصرفية بالجزائر، وبنك إسلامي مختلط بين القطاع العام الجزائري والقطاع الخاص الأجنبي هو بنك البركة الجزائري.

- **البنك الوطني الجزائري:** حقق نسبة كفاية لرأس المال تصل إلى 10.12% سنة 1997 [1]، لتنخفض بشدة إلى 6.12% سنة 1999، ثم لتبلغ 7.64% سنة 2000[2]، مما يدل على أن البنك لم يول الاهتمام الكافي لهذه النسبة، وهذا بالرغم من أن ترتيبه ضمن 100 مصرف عربي جاء في الرتبة 28 سنة 2001[3]، وهو الترتيب الذي ينشئه سنويا اتحاد المصارف العربية بناء على معطيات أهمها حجم الأصول، حجم الودائع، حقوق المساهمين، صافي الربح.

- **الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط:** حقق نسبة ملاءة لرأس المال تقدر بـ 14% سنة 2001، وهي نسبة جيدة مقارنة مع حداثة خضوعه للتنظيمات البنكية.

- **المجموعة العربية المصرفية:** مجموعة دولية مقرها البحرين، فتحت أول فرع لها بالجزائر سنة 1998 بمساهمات جزائرية، حقق هذا البنك نسبة كفاية لرأس المال تصل إلى 22.98% سنة 2000، لتنخفض إلى9.84 % سنة 2001، ثم لترتفع إلى 15.62% سنة 2002[4]، وهذا يعني أن

[1] التقرير السنوي للبنك الوطني الجزائري لسنة 1997، ص 25.
[2] التقرير السنوي للبنك الوطني الجزائري لسنة 2000، ص 23.
[3] مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 261، سبتمبر 2002، ص 24.
[4] التقرير السنوي للمجموعة العربية المصرفية، الجزائر سنة 2002، ص 29

هذه النسبة مراقبة بشدة من طرف البنك ويحاول تحسينها باستمرار ويبدو أن خبرته الدولية كانت وراء ذلك.

- **بنك البركة الجزائري:** أول بنك إسلامي يفتح أبوابه بالجزائر، وهو فرع لمجموعة البركة الدولية التي تقع مقراتها بين البحرين والسعودية، يملك رأسماله مناصفة مع المجموعة بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري وقد تأسس سنة 1991، ويحقق هذا البنك نسبة ملاءة عالية لرأس المال باستمرار، فقد بلغت هذه النسبة سنة 1999 حوالي 33.9% ثم 21.76% سنة 2003[1]، ويبدو هنا أيضا أن الخبرة الدولية للبنك إضافة إلى الرقابة الصارمة للمقر الرئيس على الفروع كانتا وراء ذلك.

### *المطلب الثاني: انعكاسات اتفاقية بازل الثالثة على النظام المصرفي الجزائري*

أكد مصرفيون عالميون أن الأزمة المالية دفعت البنوك المركزية إلى التفكير جدياً في زيادة رؤوس أموال البنوك لتفادى الأزمات الائتمانية التي تعرضت لها بعض البنوك خلال تلك الأزمة، مما أدى لإفلاسها وضياع أموال المودعين لديها، وتعتبر معايير اتفاقية بازل 3 درساً مستفاداً من الأزمة المالية العالمية لتحصين القطاع المصرفي العالمي من الاختلالات والأزمات المالية التي تطال تداعياتها الجوانب المختلفة للاقتصاد العالمي، وتضمن الاتفاق أنه على البنوك الاحتفاظ بقدر أكبر من رأس المال كاحتياطي يمكنها من مواجهة أي صدمات دون الحاجة لجهود إنقاذ حكومية هائلة كما حدث في الأزمة الأخيرة.

ويأتي الغرض من تخصيص رؤوس أموال الحماية لمقاومة تقلبات الدورة الاقتصادية بهدف حماية القطاع البنكي من فترات الإفراط في نمو الائتمان الكلي، وسيبدأ سريان رؤوس أموال الحماية هذه فقط عندما يكون هناك إفراط في النمو الائتماني نتج عنه تنامي المخاطر على مستوى النظام بكامله، وستكون نسبة أموال الحماية هذه أعلى للدول التي تشهد نمواً عالياً في مستويات الائتمان.

وقد يخشى بعض مدراء المؤسسات المالية الكبرى من أن ترغمهم الاتفاقية الجديدة على توفير موارد مالية ضخمة جداً، وقد اعترف محافظو بعض البنوك المركزية، بأن البنوك الكبرى ستكون بحاجة إلى مبلغ هامّ من الرساميل الإضافية، للاستجابة لهذه المقاييس الجديدة، ولهذا السبب تم الاتفاق على بدء العمل بها بشكل تدريجي، وسنتطرق في هذا العنصر إلى أهم تأثيرات مقررات بازل 3 على النظام المصرفي ، والتي نلخصها في النقاط التالية:

✓ إعادة هيكلة أو التخلص من بعض وحدات العمل في البنوك لتعظيم استخدام رؤوس الأموال.

✓ عدم القدرة على توفير كامل الخدمات أو المنتجات (تجارة، التوريق) وذلك بسبب زيادة التكلفة والقيود التي يمكن أن تكون أمام عملية التوريق.

[1] وثائق التصريح لبنك البركة الجزائري لدى بنك الجزائر لسنة 2003.

✓ انخفاض خطر حدوث أزمات مصرفية: تعزيز رأس المال و الاحتياطات السائلة جنبا إلى جنب مع التركيز على تعزيز معايير إدارة المخاطر يؤدي إلى خفض خطر فشل البنك،وتحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل.

✓ إن مقررات بازل 3 ستجعل السيطرة على البنوك العالمية أقوى من ذي قبل بما يضمن للبنوك القدرة والملاءة المالية التي من خلالها تستطيع التصدي للأزمات المالية الطارئة حتى لا يتكرر ما حدث لبنوك عالمية كبنك (ليمان بررذرز) في الأزمة المالية الأخيرة، ضف إلى ذلك أن الميزة الأساسية في بازل 3 تكمن في أن النموذج المالي الرياضي لاحتساب أخطار الأصول، صار أكثر صرامة ودقة في عملية تقييم الأصول الخطرة.

✓ انخفاض إقبال المستثمرين على الأسهم المصرفية: نظرا إلى أن أرباح الأسهم من المرجح أن تنخفض للسماح للبنوك بإعادة بناء قواعد رأس المال، وبصفة عامة سينخفض العائد على حقوق المساهمين وكذلك ربحية المؤسسات بشكل كبير.

✓ التعارض في تطبيق مقررات لجنة بازل3 يؤدي إلى التحكيم الدولي:لأن الاختلاف في تطبيق معايير لجنة بازل 3 كما حدث في بازل 1 و بازل 2 سيؤدي إلى تواصل تعطيل استقرار الشامل للنظام المالي.

✓ فرض ضغوطاً على المؤسسات الضعيفة: حيث تجد البنوك الضعيفة صعوبة كبيرة لرفع رأس مالها .

✓ الزيادة من احتياطات البنوك ورفع من رأسمالها ، وتحسين من نوعيته.

✓ التغير في الطلب على التمويل من تمويل قصير الأجل إلى تمويل طويل الأجل:فإدخال نسبتين في الوفاء بمتطلبات السيولة القصيرة والطويلة الأجل تدفع الشركات بعيدا عن مصادر التمويل قصيرة الأجل وأكثر نحو ترتيبات التمويل على المدى الطويل، وهذا يؤثر بدوره في هوامش الربح التي يمكن تحقيقها. [1]

✓ إن معايير اللجنة الدولية المصرفية (بازل 3) ستدفع باتجاه رفع كلفة الخدمات المصرفية على الشركات والأفراد المتلقية لهذه الخدمة مقابل تطبيق ضوابط أكثر تدخلا في هيكل رأسمال البنوك ومجوداتها وبالتالي تحميل إدارتها تكاليف اكبر تتطلب رفع أسعار الخدمات المقدمة للجمهور.

[1] Abdullah Haron , **Basel III: Impacts on the IIFS and the Role of the IFSB**, World Bank Annual Conference on Islamic Banking and Finance , Islamic Financial Services Board, 23 – 24 October 2011,p19.

✓ انخفاض القدرة على الإقراض: إن القيود والشروط التي تتعلق بزيادة حجم الاحتياطيات النظامية التي لدى البنوك فيها تقييدا للبنوك في الإقراض ما يعمق من أزمة السيولة الحالية، وبالتالي يرفع التكلفة على البنوك في تحصيل سيولة قصيرة الأجل ووفيرة وهو ما سينعكس لاحقا على رفع تكلفة الخدمات المصرفية المقدمة للشركات والأفراد نظرا لارتفاع الكلفة التشغيلية للمصارف .

✓ إقرار شفافية أكبر في العالم المالي.

✓ قد تتسبب معايير "بازل 3" في تفاقم الأزمة لدى المؤسسات المالية الكبرى بما يؤدي ببعضها إلى الانهيار، بينما تكافح الحكومات من أجل إنقاذ المؤسسات المالية من الأزمة المالية، وهذا حسب عن تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي ، والذي حذر من أن معايير "بازل 3" سوف ترفع من الدافعية لدى الكثير من المؤسسات المالية من أجل التحايل على أطر العمل الطبيعية المعمول بها في الأنظمة المصرفية، وحذر بلهجة واضحة من أن "إلزام البنوك برفع رؤوس أموالها قد يضع النمو في وضع حرج".

✓ إن تطبيق نظام بازل 3 سيجعل من اقتصاديات الدول النامية تعاني وسيضع البنوك في وضع لا تستطيع المشاركة والمساهمة في تمويل التنمية الأساسية الضرورية لبلدانها.

✓ معايير بازل 3 ستحدّ من قدرة المصارف على تمويل المشاريع التنموية:وهذا بعد فرضها قيود على السيولة النقدية ، والتي ستؤدي إلى حدوث نوع من التشدد الائتماني وعدم قدرة المصارف على تمويل المشاريع التنموية الضخمة التي تقودها الحكومة، إلى جانب أن تطبيق هذه المعايير سيؤدي إلى زيادة تكلفة القروض الممنوحة لأي قطاعات أو أنشطة اقتصادية.

✓ أن لهذه المعايير الجديدة انعكاساتها على النمو ، حيث تشير تقديرات منظمة التعاون والتنمية أن تنفيذ اتفاقية "بازل 3" سيؤدي إلى انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي بمقدار 1.05 إلى 1.15 في المائة تقريبا.

### *المطلب الثالث: الآثار المرتقبة للعولمة على الاقتصاد الجزائري*

تشير الكثير من التغيرات الخاصة بالعولمة المصرفية أن لها تأثير واسع النطاق على الجهاز المصرفي في أي دولة من دول العالم، ومنها الجهاز المصرفي الجزائري فيما يلي :

**أولا: إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية:**

نتيجة التغير في أعمال البنوك والتوسع في مساحتها ونطاق الأعمال المصرفية سواء على المستوى المحلي أو المستوى الدولي[1]، أخذت البنوك تتجه إلى خدمات مصرفية ومالية لم تكن تقوم بها من قبل

[1] عبد المطلب عبد المجيد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص 51.

وينعكس ذلك على ميزانيات البنوك، كما أنه انخفض النصيب النسبي للودائع إلى إجمالي خصوم البنوك.

**ثانيا: تنويع النشاط المصرفي والاتجاه في التعامل بالمشتقات المالية:**

يشمل تنويع الخدمات المصرفية على مستوى مصادر التمويل، إصدار شهادات إيداع قابلة للتداول وإلى الاقتراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفي وعلى مستوى الاستخدامات المصرفية، ثم تنويع القروض الممنوحة وإنشاء الشركات القابضة المصرفية.

**ثالثا: ضرورة الالتزام بمقررات لجنة بازل:**

مع تزايد العولمة أصبح العمل المصرفي يتعرض للمخاطر المصرفية سواء أن كانت عوامل خارجية أو داخلية وأصبح لزاما على البنوك أن تحتاط للمخاطر بعدة وسائل منذ أن أقرته لجنة بازل 1988 وأصبح لزاما على البنوك الالتزام به كمعيار عالمي.

**رابعا: اشتداد المنافسة في السوق المصرفي بعد اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية:**

في حالة فتح الأسواق في إطار تحرير التجارة للخدمات المالية أمام خدمات المصارف الأجنبية يمكن أن تواجه المصارف العربية خطر سيطرة المصارف الأجنبية على عدد من الخدمات المصرفية ثم سيطرة تدريجية على المصارف المحلية[1].

**خامسا:الاندماج المصرفي:**

من بين الأثار الاقتصادية للعولمة هو ما حدث في عصرنا هذا من موجة الاندماجات المصرفية بين البنوك الكبيرة والصغيرة والبنوك الكبيرة وبعضها البعض،[2] وعملية الاندماج المصرفي عن كثرتها وسرعتها أصبحت ظاهرة عالمية تأثرت بها كل البنوك في العالم.

**سادسا: تزايد مخاطر أنشطة غسيل الأموال من خلال البنوك:**

مع تزايد العولمة المصرفية والتحرير المالي زادت عملية غسيل الأموال القذرة، وأهم هذه الأنشطة تجارة المخدرات، الأسلحة، الاتجاه نحو السوق السوداء للسلع الهامة والإستراتيجية والعمولات والرشاوى، والاختلاسات والأموال الناجمة على الفساد الإداري والسياسي والقروض المصرفية المهربة.

[1] محسن الحسن الصطوف، **دور المصارف في تطوير المناخ الاستثماري الوطني العربي في ضوء التحديات المعاصرة**، المؤتمر العالمي الأول لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية، الأردن، 2003، ص 7.

[2] د. عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل،العولمة **وآثارها الاقتصادية على المصارف، نظرة شمولية**، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، الواقع وتحديات، جامعة الشلف، ديسمبر 2004، ص 08.

**خاتمة الفصل الثالث :**

إن انتشار ظاهرة العولمة كان لها آثارا كبيرة على مختلف الأنشطة الاقتصادية والمالية، حيث أدت إعادة العلاقات الاقتصادية في المجتمع الدولي على النحو الذي فرض كثيرا من التحديات خاصة أمام الأنشطة المالية والمصرفية، ويعد التقدم التكنولوجي من أهم العناصر التي ساهمت في تغيير الملامح المتعلقة بالخريطة المصرفية الدولية.حيث انعكست هده الأخيرة بشكل واضح على الأنظمة المصرفية لغالبية دول العالم. هذه التطورات التي حملتها ظاهرة العولمة كانت لها تأثيرات واسعة، حيث أصبحت مهمة القائمين على هذه الأنظمة الاستفادة من الآثار الإيجابية ومواجهة الآثار السلبية.

إلا أنه يوجد خلاف في الرأي حول الآثار الاقتصادية للتطورات العالمية على القطاع المصرفي محليا وعالميا، بعضهم يرى وجود كثير من المزايا والمكاسب التي تحققت نتيجة لتلك التطورات،في حين يرى البعض الآخر أن هناك وجود لآثار سلبية متعلقة نتيجة لهذه التطورات، خاصة وأن معظم البنوك في الدول النامية ومنها الجزائر لازالت غير مؤهلة للاندماج في الاقتصاد العالمي سواء من حيث الالتزام باتفاقية تحرير الخدمات المصرفية التي أقرتها منظمة التجارة العالمية أو من ناحية الالتزام بمقررات لجنة بازل.

نظرا لتزايد تواجد البنوك الأجنبية في السوق المصرفي المحلي في الفترة الأخيرة بالإضافة إلى مبدأ التحرير (GATS) أصبحت الدول النامية ملتزمة في إطار الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات التدريجي للخدمات المصرفية بزيادة الاهتمام لدراسة أثر دخول البنوك الأجنبية إلى السوق المصرفي المحلي في الدول النامية على كفاءة البنوك المحلية، ومدى تأثيرها على استمرار وسلامة الجهاز المصرفي المحلي، وعلى حجم وهيكل الودائع المحلية وحجم الائتمان الممنوح، وبالتالي مدى قدرة البنك المركزي على التحكم في المعروض النقدي حيث أن الإلمام بجميع هذه الجوانب يعطي بصورة واضحة أمام المفاوض التجاري حتى يستطيع تعظيم المكاسب الممكنة، وتجنب السلبيات بقدر الإمكان و هذا ما تحاول الجزائر القيام به و دلك بمجموعة من الإصلاحات المطبقة على النظام المالي و المصرفي و مواكبة التغيرات العالمية و تطبيق التحرير المالي المنصوص عليه في الاتفاقية تدريجيا و بطريقة صحيحة .

# الفصل الرابع

## اثر تحرير الخدمات على أداء البنوك الجزائرية

-دراسة قياسية من 1998-2012-

**مقدمة الفصل الرابع :**

إن التحول نحو نظام اقتصاد السوق ليحل محل نظام اقتصاديات التخطيط المركزي و إحلال الملكية الخاصة محل الملكية العامة و إحلال القطاع الخاص محل القطاع العام، و استبدال الأدوات السعرية لتحل محل الأدوات الكمية اوجب على الجزائر تطبيق تغيرات مهمة عبر هيئات الدولة و المؤسسات.

و نظرا للمكانة الحساسة التي يحتلها الجهاز المصرفي في الحياة الاقتصادية، كان واجبا على كل دولة، أن تعتني به خاصة و لما له من تأثير كبير على تنمية وتطوير الاقتصاد. و لقد شهدت العشرية الأولى من الاستقلال منعرجا هاما في النظام المصرفي الجزائري.حيث عملت هاته الأخيرة للحصول على قطاع بنكي متطور يسير في طريق النمو والتطور والاندماج في الاقتصاد العالمي، وبذلت مجهودات كبيرة للحصول على هذا الجهاز المصرفي و لتحقيق الإصلاحات التي لعبت دورا بارزا في تطويره، كما توجد هناك نقاط أساسية ساهمت في تطوير الجهاز المصرفي وجعلته يتماشى مع متطلبات العصر.

فإن الجزائر قد خطت خطوة نحو الأمام في المجال المصرفي خاصة على مستوى الذهنيات و إقحامها لمجالات عدة و شجاعتها في اتخاذ قرارات هامة مثل الخوصصة و التطهير المالي نتيجة قانون النقد و القرض الذي جاء ببنود هامة و لكن كل هذا كان له أثار اجتماعية، إضافة إلى الإصلاحات التي مر بها النظام المصرفي أدت إلى نتائج سلبية.و لهدا الغرض تم دراسة تطبيقية في هدا الفصل الرابع و دلك بتقسيمه إلى مباحث أولها تطرقنا فيه إلى أهم الدراسات التجريبية السابقة التي جمعت بين سياسة التحرير المالي للخدمات و النظام البنكي أما المبحث الثاني حولنا فيه الإلمام بجميع جوانب الدراسة الحالية القياسية التي قمنا بها حول البنوك الجزائرية و الهدف منها و في الأخير المبحث الثالث تم التوصل فيه إلى طرق و أساليب تحليل النموذج القياسي و أيضا أهم النتائج المتوصل إليها لإبراز اثر التحرير المالي للخدمات على أداء البنوك الجزائرية.

## المبحث الأول: الدراسات التجريبية السابقة

### المطلب الأول: الدراسات التي اهتمت بتحليل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية منها اتفاقية GATS

**1. هلال (2000):**

درس الباحث بصفة عامة معلومات حول المنظمة العالمية للتجارة و اهتم بالدول العربية فدرس تجربتها في عضويتها للمنظمة ,و ألقى الضوء على موقف الدول العربية من العضوية و أهم الالتزامات المحددة للدول العربية في مجالي السلع و الخدمات, فأستنتج الباحث أن الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يعتبر مشكلة و لكن عدم الإنضمام إليها يعتبر مشكل اكبر فالانضمام يعني تقديم التزامات تتلخص بتطبيق قواعد السلوك التجاري الدولي المتفق عليها و تقديم الالتزامات المحددة في مجالي السلع و الخدمات .

ولقد أصبح الاهتمام بتحقيق أهداف الطموح في التصدير احد عوامل نجاح الاقتصاد القومي في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و مما لا شك فيه أن موضوع الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة هو أمر سيادي لكل دولة مثله مثل غيره من الاتفاقات الدولية أو الإنضمام إلى المنظمات الدولية و بالرغم من المرونة الممنوحة للدول النامية في اتفاقات التجارة الدولية.إلا أن مطالب الدول النامية تتضمنها قائمة طويلة و معقدة من الموضوعات[1] .

**2. فريق من خبراء المنظمة'2005 :**

قام الباحث في هده الدراسة بإعداد استمارة استقصاء تناولت 5 محاور أساسية بالاتفاقية و ذلك بهدف التعرف على أراء الجهات فيما يتعلق بهذه المحاور و قد استنتج الباحث تواجد أهمية متزايدة لقطاع الخدمات بالنسبة للتجارة الخارجية على المستوى العالمي و على مستوى الدول النامية خاصة و الجهود التي بذلتها الدول الصناعية لإدخال تجارة الخدمات ضمن منظومة التجارة الدولية و ما نتج من ذلك من أمور في إطار المنظمة العالمية للتجارة مثل اتفاقية GATS و التي قسمت التجارة إلى 12 قطاعا من ضمنها قطاع النقل بأنشطته المختلفة. و منه تتضح الأهمية الحقيقية لاستيعاب كل ما يخص النظام التجاري الدولي الجديد و بالذات منظمة التجارة العالمية و مجموع الاتفاقات المرتبطة بها و من ضمنها GATS[2].

**3. قويدر و آخرون (2005) :**

قام الباحث بدراسة عامة حول العموميات للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية إلى المنظمة العالمية للتجارة بجولاتها التي مرت بها و بعدها تطرق إلى نشأة المنظمة العالمية للتجارة و استنتاج هيكلها التنظيمي إضافة إلى التطرق إلى أهداف المنظمة العالمية للتجارة و المؤتمرات التي انعقدت لبحث مسائل التجارة الدولية و مؤتمر الدوحة الذي كان 2001,حيث القي الكاتب الضوء على علاقة الجزائر بالمنظمة العالمية للتجارة و استنتج الباحث أن الحرية التجارية حسب المفهوم للمنظمة العالمية للتجارة ستؤدي إلى رفع الحماية على نوع من الصناعات الناشئة و هو ما ينعكس على معدل

---

[1] محسن هلال, **الآثار التجارية و الاقتصادية لاتفاقات التجارة الدولية على الدول العربية غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية**,مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية , المعهد العربي للتخطيط ,2000 الكويت.ص 301-313

[2] فريق من خبراء المنظمة ,**الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATS و علاقتها بقطاع النقل في الدول العربية**, تحت إشراف : عبد القادر فتحي لاشين ' المنظمة العربية للتنمية الإدارية '2005 'مصر ص 439-477

التصنيع الذي يؤثر على الدخل و طرد العمال.و بالنسبة للجزائر عليها تطبيق مجموعة من الإجراءات لمواكبة الإنظمام من أهمها :

- الاستثناءات المقررة لصالح ميزان المدفوعات و تقلبات سعر الصرف
- إتمام مواصلة المفاوضات برؤى متوازنة تتوسط اتجاها الاندفاعية و الانعزالية مع التأكيد على وجوب توفر القدرة و البراعة على التفاوض
- ضرورة رسم و توضيح معالم إستراتيجية شاملة و قطاعية
- الاستمرار في مراجعة السياسات الاقتصادية اللازمة لتشجيع الاستثمار المحلي و الأجنبي
- زيادة الحوافز المقدمة للقطاع الخاص قصد تحقيق الجودة و التنافسية و خفض التكاليف للإنتاج
- تطوير السوق المالية من خلال توفير و تنويع منتجاته لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية
- العمل على إيجاد و تنمية المعاهد الفنية المتخصصة في تكوين العمالة للوصول إلى مستويات إنتاج عالمية[1].

### 4. السن ( 2008):

درس الكاتب في الأول النقاط و القواعد الأساسية التي وضعتها الاتفاقية العامة لتحرير الخدمات في نقاط مهمة مع إلقاء النظر على التعهدات الملموس تطبيقها في الواقع و بعدها درس اثأر الاتفاقية العامة للتجارة و الخدمات على الدول النامية و العربية عامة و استنتج أن ديباجة الاتفاقية أقرت عددا من الاعتبارات و الأهداف و أثرت بدرجة كبيرة في صياغة أحكام الاتفاقية و تحديد ملامح السياسة التجارية في هذا المجال و محاولة إقناع الدول النامية بالموافقة على الأحكام .

و أكمل الدراسة بتحليل النتائج على مصر و الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات و استنتج تعهدات قامت بها مصر محددة لتحرير تجارة الخدمات و المعاملة الوطنية فيها في عدة قطاعات منها : خدمات الإنشاءات و الخدمات الهندسية المرتبطة بها ,خدمات السياحة و السفر , الخدمات المالية ,خدمات النقل البحري الدولي و أخذت عدة اعتبارات في إعداد جدول تعهداتها الذي تقدمت به في 1994 في 21 صفحة تضمن النفاذ إلى الأسواق و المعاملات الوطنية و القيود التي سجلتها على هذه التعهدات كان ذلك بالنسبة للقطاعات الأربعة التي التزمت بتحريرها [2].

### 5. هلال (2009):

تحدث الباحث في هده الورقة على الاتفاقيات التي تحكم التجارة في الخدمات في المنطقة العربية و الالتزامات الواجب إتباعها استنادا للمفاوضات مع وضع جدول فيه مجموعة من الدول يفسر فيه صادرات و واردات الدول العربية من التجارة في الخدمات مابين 2007/1997 و دعمه بجدول آخر لتوزيع الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل في مجال الخدمات للدول النامية يبرز فيه عدة

[1] عياش قويدر و ابراهيم عبد الله , **أثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة –بين التفاؤل و التشاؤم**-, مجلة اقتصاديات شمال افريقيا , جامعة الاغواط 2005 .197-221

[2] عادل السشد , **تحرير التجارة في الخدمات في ضوء الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات و مفاوضات جولة الدوحة** ,الأكاديمية العربية للعلوم و التكنواوجيا و النقل البحري 2008 مصر.ص450-487

قطاعات .كما استنتج طرق معالجة اتفاقية التجارة الإقليمية في إطار منظمة التجارة العالمية خاصة ما بين الدول العربية إضافة إلى تحديد توصيات لدفع العالم العربي في مجال التجارة في الخدمات[1].

6. **خور(2009):**

قام بدراسة المشاكل التي تواجه GATS في الوقت الراهن بما في ذلك اختلال في التوازنات في الاتفاقية و مخرجات الفوائد و التكاليف غير المتكافئة و الضغوط المتواصلة على البلدان النامية لتحرر خدماتها و تضييق الخيارات أمام الحكومات في اتخاذها الإجراءات المطلوبة في الخدمات أو في العمل في الخدمات العامة و لكن انعدام البيانات يجعل من الصعب تقويم تأثيرات اتفاقية تجارة الخدمات و لكن في الأخير [2] استنتج أن :

- ضمن تجارة الخدمات يوجد اختلالات في توزيع الفوائد بين البلدان الصناعية و البلدان النامية ,فالتعهدات المنصوص عليها في الاتفاقية لا تعكس مصلح البلدان النامية من حيث التغطية القطاعية المجدية و من حيث التغطية المشروطة.
- من بين الحواجز القائمة في مجه الوصول إلى السوق انعدام الالتزامات المتعلقة بحركة الأشخاص الطبيعيين ضمن الشركات و حضر الوصول الأجنبي إلى الأسواق الخدمية للعارضين المحليين .

7. **احمد محمد (2011):**

تطرق الباحث إلى استفادة البلدان من الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية والتأكد من حصول البلد على الإفادة المرجوة بتحديد المنافع الاقتصادية الايجابية و السلبية المتحققة من الإنضمام للمنظمة بشكل عام و في مجال التجارة بشكل خاص بما يساعد الدول التي ترغب بالانضمام إلى المنظمة في اتخاذ القرار المناسب حيث عمل البحث على تحليل المؤشرات العامة و مؤشرات تجارة الخدمات في ميزان المدفوعات للاقتصاد الأردني لتحديد المنافع الايجابية و السلبية التي تحصل عليها الأردن بعد فترة من السنوات من الإنضمام و إجراء مقارنة لقيمة بعض المتغيرات لفترة ما قبل الإنضمام و ما بعدها .

تمثلت المؤشرات المستعملة[3] :

1. المؤشرات التي تخص الاقتصاد الكلي:
2. المؤشرات التي تخص التجارة في الخدمات :

توصل الباحث أن المنافع الايجابية اكبر من السلبيات التي حققها الأردن بانضمامه للمنظمة العالمية للتجارة ويعني ذلك تحقيق مكاسب بشكل عام و لكن يوجد عدة نقائص يعاني البلد منها.

---

[1] محسش احمد هلال ,**الدول العربية و التجارة في الخدمات الالتزامات بين الاتفاقيات المختلفة –الآثار و التحديات**-,العربية للتنمية الإدارية ، جامعة الدول العربية ، أعمال و مؤتمرات –بحوث و أوراق عمل-2009.ص251-278

[2] مارتش خور , **الخدمات في منظمة التجارة العالمية و اتفاقيات التجارة الحرة "المنظمة العربية للتنمية الإدارية**, أعمال المؤتمرات , بحوث و أوراق عمل ، جمهورية مصر العربية. 2009 ص123-139

[3] عامر احمد محمد , **المنافع الاقتصادية المتحققة من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية –حالة تجارة الخدمات للأردن**-,تحت إشراف رئيس الأبحاث : قسم حماية المنتجات العراقية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، جامعة الدول العربية ، أعمال المؤتمرات –بحوث و أوراق عمل-عمان (المملكة الأردنية الهاشمية). 2011 ص171-193

### 8. المحيني (2011):

درس الباحث بصفة عامة اتفاقية التجارة في الخدمات منها مبادئ و أحكام الاتفاقية و نظرا لما تتمتع به ليبيا بصفتها عضو مراقب في المنظمة العالمية للتجارة و هي الآن في مرحلة إعداد بروتوكول الانضمام النهائي إذن هذا ما يعني انضمامها لهذه المنظمة سيترك أثار ايجابية و سلبية على كافة القطاعات الاقتصادية الليبية من أهمها تلك الخاصة بالخدمات حيث أن انضمامها سيفتح أمامها الكثير من الأفاق لتنمية قطاع الخدمات و تطويره لذالك فتحرير قطاع الخدمات من احد متطلبات الأساسية للانضمام إلى المنظمة .

تم الاستنتاج بعد التحليلات التي قام بها الباحث أن انضمام ليبيا سوف يفتح أمامها تحرير حركة التجارة الدولية التي تساهم في زيادة حجم و حركة التبادل الدولي و انتعاش حركة الاستثمارات العالمية إذن هدا مردود ايجابي على التنمية للاقتصاد الليبي و فعاليته في جذب الاستثمارات الأجنبية و توجيه تلك التدفقات نحو القطاعات التي يتمتع بها الاقتصاد الوطني بميزات نسبية [1].

## *المطلب الثاني : الدراسات التي اثبت وجود علاقة ايجابية بين التحرير المالي و الجهاز البنكي*

### 1. Barajas.A,and ALL (1999):

يحلل الباحث في هذه الدراسة التدابير المالية التي اضطلعت التحرير في عام 1990 أي سنة الانفتاح على الاستثمار الأجنبي كانت عنصرا رئيسيا ، أولا باستخدام المنهج الوصفي ، ثم بطريقة أكثر انتظاما باستخدام التحليل الاقتصادي القياسي . تكشف البيانات تقديرات الفريق أن التحرير المالي في مراجعة عامة : كان لها تأثير مفيد على سلوك البنك في كولومبيا ، من خلال زيادة المنافسة ،خفض التكاليف و تحسين جودة القروض و الوساطة المالية [2] .

### 2. Hermes.N And ALL (2002):

قامت هذه الدراسة بتحليل وقياس أثر دخول البنوك الأجنبية إلى السوق المصرفي المحلي على كفاءة البنوك المحلية، بالتطبيق على 26 دولة من الدول النامية فقط، خلال الفترة 1996 -1990 حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن دخول البنوك الأجنبية إلى السوق المصرفية المحلية تؤدي إلى زيادة الدخل والأرباح للبنوك المحلية، وبالتالي فإن دخول البنوك الأجنبية سيكون له أثر مختلف على السوق المصرفية المحلية في كل من الدول النامية والدول المتقدمة[3].

### 3. Bayraktar. N and ALL (2004):

حاولت هذه الدراسة تحليل أثر نفاذ البنوك الأجنبية على كفاءة البنوك المحلية ومدى تأثر درجة التحرير المالي على ذلك، ولقد تم التطبيق على عينة مكونة من 30 دولة نامية ومتقدمة خلال الفترة1995 -2002 ، باستخدام الأسلوب الإحصائي والقياسي مع تقسيم دول العينة إلى مجموعات وفقا - لدرجة التحرير المالي في الدول المضيفة، ولقد تم التوصل إلى أن درجة الانفتاح وتدويل الخدمات المصرفية لا يرتبط بمستوى الدخل أو بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، كما أن درجة

---

[1] اسماعيل عبد المجيد المحيني ,**الآثار المتوقعة من تحرير الخدمات على الاقتصاد الليبي "المنظمة العربية للتنمية الإدارية** ' جامعة الدول العربية ' أعمال و مؤتمرات –بحوث و أوراق عمل-2011( الجماهيرية العربية الليبية ).

[2] Adolfo Barajas, Roberto Steiner, Natalia Salazar, **The Impact of Liberalization and Foreign Investment in Colombia's Financial Sector**, international monetary fund ,1999 pp1-39

[3] Niels Hermes And Robert Lensink**, The Impact Of Foreign Bank Entry On Domestic Banking Markets,,** University of Groningen,**2002 pp 01-21**

التحرير المالي كان لها تأثيرا هام في أداء القطاع المصرفي المحلي و أن الدول التي قامت بتحرير سوق الأوراق المالية ، كان لدخول البنوك الأجنبية تأثير ايجابي ومعنوي على تنافسية البنوك المحلية في هذه الدول كما ارتبط كل من مؤشر الربحية والتكاليف عكسيا بالنصيب النسبي للبنوك الأجنبية من السوق المصرفي المحلي[1].

### 4. Gang Liu (2005):

تظهر هذه الورقة أن تحرير تجارة الخدمات المالية في الصين قد وضعت قوة دفع لتسارع التحرير المالي المحلي. وإن كان لا يزال صغيرا نسبيا في الحجم، وبذت بالفعل ظهور تأثير كبير على تدفقات رأس المال في الصين. حيث تشير النتائج من تحليل نموذج الجاذبية أن تحرير تجارة الخدمات المالية في إطار منظمة التجارة العالمية يعزز القروض المصرفية في الاقتصاديات النامية بقوة ولكن ليس مشروطا بالتساوي على خصائص البلد[2].

### 5. Classen .S (2005) :

تتضمن الورقة البحثية دراسة قياس أثر دخول البنوك الأجنبية إلى السوق المصرفي المحلي على كفاءة البنوك المحلية، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من 80 دولة منها من الدول النامية وأخرى من الدول التي تمر بمرحلة التحول ، خلال الفترة1988 -1995[3]و أظهرت النتائج أن زيادة دخول البنوك الأجنبية إلى السوق المصرفي المحلي قد أدى إلى زيادة درجة المنافسة وكفاءة البنوك المحلية.وأن نسبة عدد البنوك الأجنبية إلى إجمالي عدد البنوك في السوق المحلي له التأثير الجوهري على كفاءة البنوك المحلية، وليس النصيب النسبي للبنوك الأجنبية من إجمالي الأصول.

### 6. M. Kabir and ALL( 2007 ) :

تحلل هاته الورقة خصائص البنك والبيئة المالية العامة و كيفية تأثيرها على أداء المصارف الإسلامية.تم استخدام البيانات على مستوى البنك، و مجموعة من مؤشرات أداء المصارف الإسلامية في جميع أنحاء العالم "خلال الفترة 1994-2001. [4] النتائج التي تم تحليلها من محددات ربحية البنوك الإسلامية تؤكد السيطرة على بيئة الاقتصاد الكلي، وهيكل السوق المالي، والضرائب، وتشير أيضا إلى أن ارتفاع رأس المال ونسب القروض إلى الموجودات يؤدي إلى ارتفاع الربحية. بينما مقاييس الأداء كان لها تأثير ايجابي على الاقتصاد الكلي إضافة إلى ظهور علاقة ايجابية بين الربحية و النفقات العامة .

---

[1] Nihal Bayraktar & Yan Wang**, Foreign Bank Entry, Performance Of Domestic Banks and Sequence of Financial Liberalization**, Penn State University ,2004 pp01-41

[2] Li-Gang Liu, **The Impact of Financial Services Trade Liberalization on China**, Research Institute of Economy, Trade and Industry (RIETI), 2005, pp05-23

[3] stijin classen **,How does foreign Entry Affect The Domestic Banking Markets**?, World Bank Policy Research Working 2005,pp38-54

[4] M. Kabir Hassan and Abdel-Hameed M. Bashir, **Determinants of Islamic Banking Profitability,** International Conference on Islamic Economics and Finance ,2007 pp21-43.

**7. Hermes.N and all (2008)**

تبحث هذه الورقة إلى توضيح مدى تأثير التحرير المالي على كفاءة البنك ، وذلك باستخدام بيانات لعينة من أكثر من 4000 الملاحظات من العمر البنك من عشرة الاقتصاديات الناشئة للفترة 1991-2000 . استخدم تحليل البيانات المغلف (DEA ) لحساب كفاءة البنك على مستوى البنوك الفردية .تم تجميع تدابير الكفاءة المصرفية على المستوى القطري للتحقيق في العلاقة بين التحرير المالي و كفاءة البنك ، وذلك باستخدام نموذج الآثار فظهرت النتائج أن تحرير المعلومات المالية يتطلب برامج في مختلف البلدان لدعم بقوة ايجابية التحرير المالي[1].

**8. Shepotylo.O and all (2010):**

تبحث هذه الورقة عن مدى تأثير التحرير في قطاع الخدمات للفترة 2001-2007 على أداء قطاع الصناعات التحويلية والخدمات في أوكرانيا .باستخدام قاعدة بيانات فريدة من نوعها على rms_الأوكرانية في 2001-2007 ، كانت الاستنتاجات أن أوكرانيا عملت بشكل كبير على تحرير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الفترة 2001-2007 ،كما تشير زيادة في مراجعة تحرير قطاع الخدمات : و كان هدا إيجابيا و بطريقة غير مباشرة على إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج.[2]

**9. Oladimeji and all (2012):**

تناولت هذه الورقة تأثير الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات على ميزان المدفوعات من نيجيريا. من خلال استخدام الاستبيان والمقابلة والاعتماد على البيانات الإحصائية. و تحليلها باستخدام الاقتصاد القياسي الشخصي(EVIEWS). النتائج الإجمالية التي تم الحصول عليها من اختبار الفرضيات لم تكن كبيرة، وبالتالي تم قبول فرضية العدم، مما يعني أن توقيع اتفاقيات

الجاتس لاتؤثر على الحكومة النيجيرية بصفة كبيرة من جانب التوازن داخل البلاد [3].

**10. Yilmaz.S and all (2012):**

تبحث هذه الورقة تأثير التنويع القطاعي والجغرافي على أداء المصارف التركية. للتحقيق في العلاقة بين تنويع الائتمان وأداء 50 بنكا تركيا بين الفترة الزمنية من 2007 و 2011، تم جمع مصادر البيانات من تنظيم العمل المصرفي و وكالة الإشراف (BRSA)، وجمعية المصارف التركية (BAT) وبورصة اسطنبول (ISE) وفشلت في الوصول إلى بعض بيانات للبنك في الفترة 2007-2011 و منه تم تحليل بيانات 40 مصرفا فقط. إضافة إلى استخدام العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين (كمقياس للأداء ومؤشر Herfindahl الذي يستخدم كمقياس لتنويع البنوك. فأظهرت

[1] Niels Hermes and Vu Thi Hong Nhung, **The Impact of Financial Liberalization on Bank Efficiency: Evidence from Latin America and Asia**, *Applied Economics* ,vol 1 , 2008, pp05-18

[2] Oleksandr Shepotylo_and Volodymyr Vakhitovy,**Impact of services liberalization on rm performance: evidence from the Ukrainian_rm-level data**, IMF working ,2010 pp12-36

[3] Oladimeji and moruff sanjo , **impact of general agreement on trade in services on the balance of payment of Nigeria** , European journal of business and management , vol 4 n 8 ,2012 , p7-16

النتيجة أن المتغيرات التابعة المتمثلة في العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين أثبتت وجود التنويع.[1]

11. **Gazi .M (2013)**:

حاول الباحث أن يدرس في هذه الورقة الصلة بين مؤشر التحرير المالي والنمو الاقتصادي في باكستان باستخدام البيانات السنوية لل1971- 2007. و اختبار فيليبس بيرون جذر الوحدة واستخدم للتحقق من مستوى التكامل (ARDL ) تقنية للحصول على المدى الطويل ومدى المعاملات القصيرة. تشير النتائج عن وجود علاقة ايجابية على المدى القصير. من ناحية أخرى، مؤشر التحرير المالي ليس ذات أهمية إحصائية على المدى الطويل، في حين أن تأثير معدل الفائدة الحقيقي (RIR) على النمو الاقتصادي هو سلبي وكبير. و منه استنتج انه يجب إتباع سياسات التحرير المالي في البلد التي تنسجم مع النمو الاقتصادي.[2]

12. **Kanwal.S and all (2013) :**

تبحث هذه الدراسة إلى تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي على ربحية البنوك التجارية العامة في باكستان لسنوات 2001- 2011. تم تجميع البيانات و استخدام طريقة المربعات الصغرى المجمعة (POLS) إضافة إلى دراسة تأثير 3 من العوامل الخارجية الرئيسية؛ معدل التضخم الحقيقي, الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ومعدل الفائدة الحقيقي على مؤشرات الربحية. و هي العائد على الموجودات (ROA)، العائد على حقوق المساهمين (ROE) ومضاعف حقوق المساهمين (EM) و ذلك باستخدام 3 نماذج منفصلة.النتائج التجريبية تشير إلى وجود علاقة إيجابية قوية لسعر الفائدة الحقيقي مع العائد على الأصول، والعائد على حقوق المساهمين EM. ثانيا، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي له تأثير إيجابي ضئيل على العائد على الأصول، ولكن تأثير سلبي ضئيل على العائد على حقوق المساهمين وEM.و أيضا معدل التضخم لديه ارتباط سلبي مع جميع مؤشرات الربحية .[3]

13. **Onu .A(2013)** :

هذه الورقة تدرس تقييم أثر بنك عالمي على أداء القطاع المصرفي في نيجيريا للفترة 2001-2010. حيث تألفت عينة الدراسة من 24 البنوك العاملة في الفترة. وقد تم اختيار اثنين (2) من المستطلعين لكل من البنوك مما يجعل حجم العينة 48. وتلخصت النتيجة إلى أن البنك العالمي كان أهم الابتكارات في القطاع المصرفي النيجيري. و أن النظام يواجه العديد من التحديات. لدا ينبغي أن يستند الإصلاح المصرفي على تعديلات مناسبة .[4]

---

[1] Sibel Yilmaz and Ihsan Yigit, **Diversification in Banking and its Effect on Banks' Performance: Evidence from Turkey**, *American International Journal of Contemporary Research,vol 2 n 12 , 2012*

[2] Gazi muhmmad adnan hye , **impact of financial libéralization on economic growth ; a case study of Pakistan** ,asian economic and financial reviews vol 3 n 2 ,2013 p 270-282

[3] Sara Kanwal and Muhammad Nadeem **, THE IMPACT OF MACROECONOMIC VARIABLES ON THE PROFITABILITY OF LISTED COMMERCIAL BANKS IN PAKISTAN,** European journal of business and social science vol 2 n 9 , 2013, p 186-201

[4] Agbo Joel Christopher Onu, **Assessment of the Impact of Universal Banking on BankPerformance in Nigeria,** European Journal of Business and Management vol 5 n 19 ,2013 pp42-48

### 14. Andries mail .A and all (2013):

في هذه الورقة قام الباحث بتحليل تأثير التحرير المالي والإصلاحات على الأداء المصرفي في 17 بلدا من أوروبا الوسطى والشرقية للفترة 2004-2008 باستخدام نموذج تجريبي من مرحلتين الذي ينطوي على تقدير أداء البنك في المرحلة الأولى وتقييم محدداته في المرحلة الثانية. من تحليله توصل أن البنوك من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية مع مستوى أعلى من التحرير والانفتاح قادرة على زيادة كفاءة التكلفة مع تقديم خدمات أرخص للعملاء.أما البنوك من الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي هي أقل تكلفة ولكن شهدت أعلى بكثير المستوى الإجمالي للنمو الإنتاجي، والبنوك الكبيرة الحجم هي أكثر من ذلك بكثير فعالة من حيث التكلفة من البنوك المتوسطة والصغيرة، في حين تشير البنوك صغيرة الحجم أعلى نسبة نمو من حيث الإنتاجية[1].

## *المطلب الثالث :. الدراسات التي أثبتت وجود علاقة سلبية بين التحرير المالي و النظام البنكي*

### 1. Abdel Hameed and all:(2001)

تبحث الدراسة عن محددات أداء البنوك الإسلامية في ثماني دول الشرق الأوسط بين عامي 1993 و 1998. واستخدمت مجموعة متنوعة من الخصائص المصرفية الداخلية والخارجية للتنبؤ الربحية والكفاءة. بشكل عام، توصل تحليل الباحث للمحددات أن ربحية المصارف الإسلامية تطبق السيطرة على بيئة الاقتصاد الكلي، وهيكل السوق المالي، والضرائب، و تشير النتائج إلى أن الرافعة المالية عالية والقروض كبيرة لنسب الأصول يؤدي إلى ارتفاع الربحية. أيضا تشير إلى أن البنوك المملوكة للأجانب هي أكثر ربحية من نظيراتها المحلية.حيث هناك أدلة على أن تأثير الضرائب على أداء البنوك سلبا.إضافة أن أسواق الأسهم هي مكملة للتمويل المصرفي[2].

### 2. Ito.T and all (2003):

الورقة تشمل تحرير تجارة الخدمات المالية في كوريا ،والمخاطر من تحرير التجارة في الخدمات المالية، فإن التركيز الرئيسي من هذه الورقة هو على الخدمات المصرفية بطريقة تحليلية ووصفية ، لأن البنوك تحتل موقعا مركزيا في المالية في القطاع الكوري و استنتج الباحث إن[3] لابد من فرض إصلاحات و تحرير على الشركات الكبرى في كوريا بعد انضمامها لمنظمة التعاون و التنمية . إضافة إلى تعزيز الجهود لإعادة هيكلة القطاع المالي و تجديد البنية التحتية و الرقابية.

---

[1] Alin Marius Andries mail and Bogdan Capraru , **impact of financial liberalization on banking sectors performance from central and eastern European countries** , Faculty of Economics and Business Administration, Alexandru Ioan Cuza University of Iasi, Romania , 2013 pp55-74.

[2] Abdel-Hameed M. Bashir, **Assessing the Performance of Islamic Banks: Some Evidence from the Middle East,** Loyola ecommons ,vol 9 n 1 , 2001, p1-11

[3] Takatoshi Ito and Anne O. Krueger ,**Trade in Services in the Asia Pacific Region ,Economics and Business:** Economics--International and Comparative,2003.pp 424

### 3. Jabshe.F. (2008) :

تهدف الدراسة إلى إبراز تأثير الجاتس على أداء القطاع المصرفي الكويتي، مع حلول عام 2003. وقد تم اختيار القطاع المصرفي الكويتي لهذه الدراسة لأنها غير فعالة، ولأن كان موجودا في اقتصاد وفرة رأس المال، و تبين وجود إفراط في الحماية من قبل الحكومة. و منه يجب أن الكويت تعد قطاعها المالي لمواجهة المنافسة الدولية، من خلال خفض التكاليف وزيادة الكفاءة والجودة، كما يتم السماح للبنوك الأجنبية دخول السوق المالي. رغم أن هذا التحرك قد يعقد الآفاق الإيجابية بالنسبة للبنوك لتوسيع حصتها في السوق، فإنه يشكل أيضا تحديا للبنوك الكويتية لتعمل على المعايير الدولية العالمية.[1]

### 4. Al-Fayoumi.N and all. (2009):

هذه الدراسة قامت بتقييم القطاع المصرفي الأردني في إطار الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (الجاتس) من خلال توفير لمحة عامة عن الخصائص الرئيسية للنظام المصرفي الأردني والسعي لتحليل كيف أن البيئة التنظيمية الأردنية تطور بشكل كبير في تلبية التغييرات الجديدة في القطاع المصرفي. تم استعمال طريقة قياس CAMELS، وإعداد تحليل SWOT الذي يعطي نظرة إضافية إلى نقاط القوة والضعف الحالية في هذا القطاع. وأخيرا، قام بتحليل المعوقات لتطوير القطاع كان يثبت ظهور علاقة سلبية [2].

### 5. Vo Thi.N. (2009) :

تحلل هذه الورقة تطور في أداء البنك بعد إزالة القيود القانونية المفروضة على دخول البنوك الأجنبية في ثلاثة اقتصاديات: جمهورية التشيك، المجر، وبولندا. تظهر طريقتين لدخول المصارف الأجنبية: دخول بواسطة غرينفيلد الاستثمارات، أو بعمليات الدمج والاستحواذ على البنوك المحلية الأجنبية. لهذا الغرض، تم بناء البيانات لوحة من البنوك من الدول الثلاث خلال الفترة 1994-2004. حيث أظهرت النتائج تأثير محدود جدا لدخول المصارف غرينفيلد على الجهاز المصرفي المحلي في المقابل، فإن دخول الاستثمار الأجنبي من خلال عمليات الدمج والاستحواذ على البنوك المحلية تمارس تأثيرات كبيرة على أداء البنك. يلاحظ أيضا انخفاض كبير في أرباح البنوك وصافي هوامش الفائدة، و ظهور أهمية زيادة في تكاليف التشغيل.في الأخير فان نتائج البحث تنطوي على وجود مرحلة انتقالية لاقتصاديات دول العينة و تردد لتحرير الأسواق المصرفية[3].

---

[1] Faten Yousef Jabsheh, **The GATS Agreement And Liberalizing The Kuwaiti Banking Sector,** Kuwait Institute for Scientific Research Techno-Economics Division,2008 p 2-22

[2] Nedal Ahmed Al-Fayoumi (Jordan), Bana M. Abuzayed (Jordan), **Assessment of the Jordanian banking sector within the context of GATS agreement** , Banks and Bank Systems, Volume 4, Issue 2, 2009 p 70-79

[3] Ngoc-Anh Vo Thi**, Banking Market Liberalization and Bank Performance: the Role of Entry Modes,** THE WILLIAM DAVIDSON INSTITUTE AT THE UNIVERSITY OF MICHIGAN,2009 ,pp109-148

### 6.الحيالي .ع 2009 :

يعد تحرير تجارة الخدمات المالية و علاقته بالنمو الاقتصادي حقلا خصبا في مضمار الاقتصاد الدولي و أفضت نتائج التحليل الكمي أن التحرير المالي للدول الخليجية العربية منفردة لم يترك أثرا ايجابيا و معنويا في الناتج المحلي الإجمالي في حين كان الأثر ايجابيا و معنويا على المستوى الجمعي لتلكم الدول و عليه فان التعامل على شكل اندماج للمؤسسات المالية و أسواقها من شانه آن يفضي إلى تحقيق ميزات اقتصادية أفضل في ميدان التنافسية في الأسواق المالية العالمية و تقوية موقفها التفاوضي في إطار الإسهام في قرارات منظمة التجارة العالمية بما يحقق لها عوائد اقتصادية ملموسة و ينبغي التشديد على حتمية التكامل المالي الخليجي و السير به باتجاه اندماج المؤسسات المالية و استبدالها بعدد محدود من المؤسسات المالية الضخمة التي تستطيع منافسة المؤسسات المالية الأجنبية بشكل أفضل في ظل تحرير تجارة الخدمات المالية [1].

### 7.C. AZMEH . (2009):

هذه الأطروحة تعمل على تحليل آثار تحرير تجارة الخدمات المالية على التنمية الاقتصادية. وتقدم نظرية عن الآثار الإيجابية للتحرير على الاقتصاد. ويضاف إلى هذه الدراسة استكشاف أشكال جديدة للعلاقة بين التحرير والتنمية الاقتصادية. الطريقة المستخدمة في بحثه هو التعامل مع تحرير التجارة في الخدمات من الجانب القانوني و الجانب التجريبي حيث عمل على قياس درجة من المرونة باستعمال طريقة ACP. و تمثلت النتائج في أن التأثير سلبي بطريقة غير مباشرة و ذلك بفتح الأسواق المالية للبنوك الأجنبية على النمو الاقتصادي من خلال التنمية المالية. وبالإضافة إلى ذلك، تبين مدى التزام هذه الدول إلى منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بالخدمات المصرفية أي التأثير على النمو الاقتصادي.[2]

### 8. W. Khallouli (2010):

تعمل هذه الورقة للتحقق تجريبيا من تأثير تحرير التجارة في الخدمات المالية على النمو الاقتصادي عن طريق إجراء تحليل مقارن بين بلدان MENA (الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) وغيرها من البلدان الناشئة التي وضعت في مناطق أخرى. تم اقتراح في هذه الورقة قياس تحرير التجارة في الخدمات المالية بنموذج لوحة حيوية باستخدام نظام GMM Blundel وبوند (1998). استنادا إلى نتائج التي حصل عليها باستخدام بيانات من 20 دولة الناشئة والنامية، وعلى مدى 9 سنوات،من 1997،حتى تاريخ توقيع اتفاقيات عام 2005، يؤكد العلاقة الإيجابية بين تحرير المصرفي والنمو الاقتصادي، حيث ظهر في نتائجها مع دول المنطقة الوحيدة علاقة سلبية وكبيرة.

---

[1] عبد الله فاضل الحيالي , **الآثار المحتملة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في مجال تحرير تجارة الخدمات المالية في النمو الاقتصادي** , مركز الدراسات الإقليمية ,جامعة الموصل ,العدد 18, 2009.

[2] Chadi AZMEH, M. Xavier GREFFE (Directeur) **LE ROLE DE LA LIBERALISATION DU COMMERCE DES SERVICES DANS LE DEVELOPPEMENT ECONOMIQUE : LE CAS DES SERVICES FINANCIERS**, UNIVERSITE DE PARIS I - PANTHEON-SORBONNE U.F.R. DE SCIENCES ECONOMIQUES, thése de doctorat 2009,pp 01-272

هذه النتائج تشير إلى أن سياسة حماية القطاع المصرفي من خلال تطبيق القيود، يسمح لهذه الدول MENA لضمان مستوى معين من النمو الاقتصادي.[1]

### 9. Bouzidi .F (2010) :

الهدف من هذه الورقة هو دراسة تأثير دخول المصارف الأجنبية على أداء البنوك المحلية في تطوير البلدان. باستخدام ملاحظات 1770 من البنوك النشطة في 54 من البلدان النامية خلال الفترة 1993-2001، نجد بعض النتائج المثيرة للاهتمام وفريدة من نوعها بشأن هذه المسألة. حيث أن الاختبارات التجريبية تشير إلى أن البنوك الأجنبية أكثر كفاءة من البنوك المحلية في البلدان النامية، وأنه دخول المصارف الأجنبية لديه تأثير سلبي على كفاءة البنوك المحلية. [2]

### 10. Hakimi .A and all .(2011) :

طبقت سياسة التحرير المالي في العديد من البلدان مثل في تونس من أجل أن يكون النظام المالي عصري وحيوي. ومع ذلك، فإن النتائج المترتبة على هذا البرنامج هي متباينة تماما ,من هنا اتخذ الباحث الدراسة المقدمة في هاته الورقة البحثية على أساس البيانات المتعلقة ب9 بنوك تونسية للفترة 1980-2009، وذلك باعتماد تحليل البيانات panel، والهدف من هذه الورقة هو التحقق من تأثير التحرير المالي على ربحية البنوك التونسية. و النتائج بينت وجود علاقة سلبية و ذات معنوية بين التحرر المالي والربحية المصرفية.[3]

### 11. Salhi. B and all .(2012):

تهدف هذه الورقة إلى دراسة تأثير أشكال جديدة من الوساطة المصرفية على أداء البنوك التونسية حيث أجري التحليل على عينة من 10 بنوك التونسية لمدة التحليل الذي يمتد 13 عاما، من عام 1997 حتى عام 2009.و تبين في النتائج انه على الرغم من إصلاحات التحرير المالي. إلا أن لا تزال تعمل البنوك على جمع الودائع ومنح القروض بطريقة تقليدية لزيادة قدرة البنك و تعظيم هوامش الربح و هدا يعتبر ركود بالنسبة للقطاع البنكي التونسي.[4]

---

[1] Wajih Khallouli, **Libéralisation des services financiers et croissance économique : Evidence empirique,** l'Ecole Supérieure des Sciences Economiques et Commerciales de Tunis (ESSECT),2010 pp1-20

[2] Bouzidi fethi,**consequences of the foreign bank implantation in developing countries and its impacton the local bank efficiency :theoretical analisys and empirical tests on international data** , international journal of economics and finance vol2 n 5, 2010 , p 103-115

[3] Hakimi abdelaziz, **financial libéralization and banking profitability :a panel data analysis for Tunisian banks** , international journal of economics and financial issues vol 1 , n 2 ,2011 pp19-32

[4] Bassem Salhi & Younes Boujelbene, **Performance of Tunisian Banks Following Transformations of Banking Activities**, International Journal of Business and Management, vol 7 n 23, 2012, pp 31-44

**12. Adeusi .s.o and all .(2012):**

تناولت هذه الدراسة آثار التحرير المالي على أداء الشركات من سوق رأس المال النظامي في نيجيريا باستخدام طريقة المربعات الصغرى لتحليل الانحدار المتعدد لمدة عشر سنوات (2001-2010). وكانت ثلاثة نماذج وخلص هذا العمل أن التحرير المالي له تأثير كبير على الودائع والقروض الممنوحة من قبل السوق ولكن لم يكن لديها تأثير كبير على صافي الفائض. ولذلك،توصي أن السوق يجب أن تكون تحت إشراف وصياغة السياسات التي من شأنها تعزيز أداء القطاع المالي غير الرسمي في نيجيريا و ترافقه تقليص الفجوة بين القروض ومعدلات الادخار في البنوك.[1]

**13. REKIBA.S .(2014):**

الجزائر انخرطت في مسار الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ,GATT سابقا مند جوان 1998تم اختيار الاندماج و الانفتاح في الاقتصاد العالمي فتطلب إصلاحات اقتصادية و مؤسساتية للتكيف مع مبادئ المنظمة العالمية للتجارة تم دراسة في هدا المقال النظام البنكي الجزائري و دور الدولة الجزائرية فيه و كدا الإصلاحات التي باشرتها لا سيما و إنها تتطلع إلى الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة كما تطرق إلى تجربة خوصصة القرض الشعبي الجزائري و تجربة بنك الخليفة و كدا تجربة ولوج البنوك الأجنبية للسوق المصرفي الجزائري و كانت الدراسة إحصائية تلتها نتائج سلبية بين الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية و البنوك المحلية .[2]

**14. Makram .N and all .(2015):**

شهد القطاع المصرفي في تونس، في العقود الماضية، العديد من التغييرات الهيكلية التي أثرت على القطاع المصرفي بشكل خاص والاقتصاد ككل. درست هذه الورقة محددات داخلية وخارجية لأداء البنك في تونس خلال فترة ما بعد الإصلاحات المالية.تم استخدام تحليل الانحدار وتقنية المعلومات لوحة مع النموذج الخطي للبورك (1989) واتبعت المنهجية التي استخدمها دميرغوك-كونت وهويزينجا (1999) وديتريش و2011) Wanzenried) من أجل معالجة هذه القضية. أظهرت النتائج التجريبية أن أداء البنك يرتبط بشكل إيجابي مع رأس المال والخصخصة. في حين، حجم البنك، ومؤشر التركيز والكفاءة ترتبط بشكل سلبي مع مؤشرات الأداء التي (تقاس صافي هامش الفائدة، LIQ، والعائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين). أما بالنسبة للمحددات الاقتصاد الكلي، أظهر التحليل للورقة البحثية أن نمو الناتج المحلي الإجمالي من المفترض أن تكون مواتية

[1] Adeusi .s.o and azeez bolanle **,effect of financial liberalization on the performance of informal capital market** , research journal of finance and accounting vol 3 n 6, 2012 ,p 63-77

[2] REKIBA Salima**, Le système bancaire Algérien à l'heure de l'adhésion à l'OMC,** Revue des Sciences Humaines – Université Mohamed Khider Biskra, n 34_35 ,2014 p 25-44

لتحسين أداء البنوك والعلاقة السلبية تم العثور عليها مع متغير التضخم إضافة إلى إعادة الهيكلة لتوجيه استراتيجيات القطاع ووضع إجراءات تصحيحية لتعزيز أداء النظم المصرفية والمالية[1].

## المبحث الثاني : الدراسة القياسية الحالية

### *المطلب الأول: الدراسة الحالية و أهدافها*

نسعى من خلال هذه الدراسة القياسية إتباع نفس الخطوات و الطريقة التي قاموا بها HAKIMI and all 2011) في دراستهم , حيث قمنا بتحديد و تقييم طبيعة الأثر المحتمل لتطبيق سياسة التحرير المالي على الأداء البنكي لعينة من البنوك , و ذلك عن طريق إجراء دراسة قياسية باستعمال سلة البيانات Panel لعينة تتكون من 10 بنوك جزائرية ( 5 بنوك عمومية -5 بنوك خاصة) و للفترة الممتدة مابين 1998-2012 , حيث تعتمد هذه الدراسة بالأساس على مؤشرات الأداء البنكي و مؤشر التحرير المالي إضافة إلى مؤشرات الاقتصاد الكلي المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي GDP و معدل التضخم INF .

و قد قام الباحثون [2] HAKIMI and all(2011) بدراسة تحت عنوان : **Financial liberalization and banking profitability : a panel data analysis for tunisian banks** و ركز الباحثون في عملهم على دراسة العلاقة بين التحرير المالي و ربحية البنوك التونسية و ذلك بهدف تحديد طبيعة العلاقة بين كل من تحرير الخدمات المالية و القطاع البنكي , و قد تمت الدراسة على عينة متكونة من 9 بنوك في تونس و للفترة الممتدة بين 1980-2009 و باستعمال طريقة المربعات الصغرى (least square ordinary MCO) و مؤشر LIB الذي يقيس درجة التحرير المالي و هو على شكل متغير صماء صادر عن البنك المركزي التونسي و يقوم بناؤه على أساس مجموعة من المتغيرات تتراوح من 0 إلى 6 , توصل الباحثون إلى أن التحرير المالي يؤثر سلبا و بدلالة إحصائية و معنوية على الربحية البنكية .

إضافة إلى إتباع الفكرة التي جاء بها الباحثون Nedal Ahmed Al-Fayoumi and all (2009)[3] , في بحثهم تحت عنوان : **Assessment of the jordanian banking sector within the context of GATS agreement** حيث ركزوا في عملهم على دراسة التحديات التي يواجهها القطاع البنكي الأردني في إطار اتفاقية تحرير الخدمات GATS و ذلك بهدف تحديد طبيعة الالتزامات التي تطبق على القطاع البنكي من طرف اتفاقية تحرير الخدمات منها المالية GATS , و قد تمت الدراسة على عينة متكونة من 6 بنوك من الأردن و ذلك لعام 2007 و باستعمال طريقة CAMELS benchmarking و هي مؤشرات تقيم أداء البنوك

[1] Makram Nouaili, Ezzeddine Abaoub, Anis Ochi, **The Determinants of Banking Performance in Front of Financial Changes: Case of Trade Banks in Tunisia,** International Journal of Economics and Financial Issues, vol 5 n 2 , 2015 pp410-417

[2] Hakimi abdelaziz, **financial libéralization and banking profitability :a panel data analysis for Tunisian banks** , international journal of economics and financial issues vol 1 , n 2 ,2011 pp19-32

[3] Nedal Ahmed Al-Fayoumi (Jordan), Bana M. Abuzayed (Jordan), **Assessment of the ,Jordanian banking sector within the context of GATS agreement** , Banks and Bank Systems, Volume 4, Issue 2, 2009 p 70-79

الموجودة في القطاع إضافة إلى استعمال تحليل SWOTالهادف إلى التعريف بحالة البنوك المالية قبل و بعد التحرير المالي المطبق , توصل الباحثون إلى ظهور سلبيات ناتجة من تطبيق الاتفاقية على القطاع البنكي الأردني.

تم الاعتماد أيضا على نتائج توصل إليها الباحثون[1] (Ezzeddine Abaoub, and 2015 all ) **في دراسة تحت عنوان The determinants of banking performance in front of financial changes : case of trade banks in tunisia** حيث ركز الباحثون في عملهم على دراسة المحددات الداخلية و الخارجية و تأثرها بسياسة التحرير المالي في تونس و ذلك لاستنتاج العلاقة الموجودة بين محددات البنك و أيضا محددات الاقتصاد الكلي منها الناتج المحلي الإجمالي GDP و معدل التضخم INF , قد تمت الدراسة على عينة مكونة من 17 بنك تونسي للفترة الممتدة بين 1997-2012 تم الحصول على البيانات من البنك المركزي التونسي و بالنسبة للمحددات الخارجية تم الحصول عليها من القاعدة الوطنية للإحصائيات وقاعدة بيانات البنك العالمي و تم استعمال نموج قياسي و تقنية Panel data إضافة إلى طريقة تقدير الانحدار الخطي لنموذج Bourke (1989)[2] و الطريقة المستعملة عند Demirgüç-Kunt and Huizinga (1999)[3] و أيضا test the hausman كما درسوا مجموعة من المؤشرات المفسرة لتقييم أداء البنوك التونسية و متغيرات خارجية للاقتصاد الكلي , توصل الباحثون إلى أن أداء البنك يرتبط إيجابا مع مؤشرات رأسمال و الخصخصة و أن حجم البنك يرتبط سلبا مع مؤشرات أداء البنوك و بالنسبة لمحددات الاقتصاد الكلي أظهرت التحليلات أن معدل التضخم ارتبط سلبا مع أداء البنك و منه اختلفت النتائج المرتبطة بفترة قبل و بعد الإصلاحات المالية المطبقة للتماشي مع سياسة التحرير المالي خاصة في جانب الخدمات.

***المطلب الثاني: الجديد الذي يميز الدراسة عن غيرها***

رغم وجود العديد من الدراسات السابقة التجريبية التي عالجت موضوع العلاقة بين اتفاقية تحرير الخدمات GATSعلى المنظومة البنكية لبلدان مختلفة و بمعايير متفاوتة حيث تضمنت الدراسات علاقة التحرير المالي بالأداء البنكي و حتى علاقته بالاقتصاد ككل , علما إن الهدف الرئيسي للاتفاقية هو التحرير في جميع الخدمات أهمها المالية و البنكية .

تم تناول هاته الدراسات في المبحث الأول من الفصل الرابع و ذلك بالتفصيل إلا أن هذه الدراسة القياسية تميزت عن باقي الدراسات الآخرين بما يلي:

[1] Makram Nouaili, Ezzeddine Abaoub, Anis Ochi, **The Determinants of Banking Performance in Front of Financial Changes: Case of Trade Banks in Tunisia**, International Journal of Economics and Financial Issues, vol 5 n 2 , 2015 pp410-417

[2] Bourke, P, **Concentration and other determinants of bank profitability in Europe, North America and Australia**. Journal of Banking and Finance, 13(1), . (1989pp 65-79.

[3]Demirgüç-Knut, A., Huizinga H**, Financial structure and bank profitability**, World Bank Policy Research Working Paper, n 2430, . 1999 August.

❖ تدرس و تحلل طبيعة الأثر المحتمل لاتفاقية تحرير الخدمات GATS على الأداء البنكي بمختلف جوانبه حيث تضمنت العينة 10 بنوك جزائرية عامة و خاصة للفترة الممتدة من 1998-2012 .

❖ أخدنا بعين الاعتبار النتائج المختلفة منها الايجابية و السلبية لتأثير التحرير المالي القائمة بها اتفاقية تحرير الخدمات و ذلك من الدراسات و الأدبيات السابق ذكرها في الفصول النظرية .

❖ تعتمد هذه الدراسة على مؤشرات تقيس و تقيم أداء البنوك محل الدراسة في الجزائر إضافة إلى استعمال مؤشر LIB الذي يقيس درجة الانفتاح و التحرير المالي.

❖ ترتكز الدراسة على استعمال طريقة المربعات الصغرى المجمعة **Pooled Least Square** و أيضا طريقة الآثار الثابتة **Fixed Effects** و العشوائية **Random Effects** أخيرا استخدام اختبار **Hausman** و هذا لتحليل و تقدير النموذج القياسي المستخدم إضافة إلى تفسير النتائج بتقنية **Panel data** .

***المطلب الثالث: النموذج و المنهجية المستخدمة***

من اجل تحديد و تقييم طبيعة الأثر المحتمل لاتفاقية تحرير الخدمات على المنظومة البنكية في الجزائر محل الدراسة حيث تنص هذه الاتفاقية أساسا على سياسة التحرير المالي, تم الاعتماد على نفس الخطوات و المنهجية التي قام بها **HAKIMI and all(2011)** , إضافة إلى تتبع بعض المراحل المستعملة في دراسة **Makram Nouaili and all (2015)** من حيث المؤشرات و تقنية تحليلها حيث استعمل HAKIMI في دراسته نموذج قياسي الذي تم من خلاله إدخال المتغير التابع و المتغيرات المستقلة الداخلية و الخارجية للنموذج .

و قد تم إتباع خطوات و منهجية الباحث **HAKIMI** نظرا للنتائج المقبولة التي توصل إليها و التي تتوافق مع معظم الدراسات التجريبية السابقة و على رأسها دراسة **Makram Nouailand all** و أيضا تتوافق مع الأدبيات النظرية في خصوص موضوع علاقة سياسة التحرير المالي المنصوص عليها في اتفاقية GATS و المنظومة البنكية عموما خاصة الموجودة في الدول النامية . و قد توصل الباحثون في دراستهم إلى أن التحرير المالي للخدمات المصرفية يؤثر سلبا و معنويا على ربحية البنوك معتمدا على مؤشر يمثل التحرير المالي و الذي تتراوح قيمته بين 0-6 حيث طوروه على أساس دراسة **Maher and Willianson (1998)**[1] تم بناؤه على أساس مجموعة من الإصلاحات المالية المطبقة على النظام البنكي التونسي إضافة أن الدراسة الثانية أكدت

[1] Williamson J.and mahar M, **asuvey of financial liberalization** , essays in international finance ,1998 pp1-84

أن المحددات المتعلقة بأداء البنوك و غيرها المرتبطة بالاقتصاد الكلي تتأثر بسياسة التحرير المالي سلبا خاصة مع مؤشرات تقييم الأداء المصرفي و حجم البنك .

على هذا الأساس تم وضع نموذج الانحدار الخطي المتعدد للدراسة في المعادلة رقم (1) كالتالي :

$$PERF\ i,\ t = \alpha 0 + \beta\ 1\ LIBi,\ t + \beta\ 2\ RISKi,\ t + \beta\ 3\ LIQ\ i\ ,t + \beta\ 4\ GDP\ t + \beta\ 5\ INF + \varepsilon\ i,t \ldots(1)$$

**i= 1,…..,N**
**t= 1,…..,T**

حيث :

**PERF=** مقياس أداء البنوك يمثل المتغير التابع عند الفترة tللدراسة (المفسر ) يضم مجموعة من المؤشرات التي تشكل هذا المقياس تتمثل في العائد على حقوق الملكية للمساهمين (return on equity)**ROE** و العائد على الأصول (return on assets) **ROA** و هامش الربحية (net interest margin) **. NIM**

**LIB =** مؤشر التحرير المالي هو أول متغير مستقل في نموذج الدراسة الذي تم إدخاله لتفسير ساسة التحرير المالي علما انه ياخذ قيم من 0-3 و ذلك حسب سياسة التحرير المالي و الكبح المالي المطبقة و أيضا اذ كانت كلية أو جزئية يضم هذا المؤشر مجموعة من الإصلاحات التي تساعد على بناء هذا المقياس.

**RISK=** مقياس المخاطرة ( القروض) هم ثاني متغير مستقل هو من أهم دعائم النموذج يفسر أداء البنك و تعامله من حيث مخاطر القروض المصرفية .

**LIQ=** مقياس السيولة هم ثالث متغير مستقل للنموذج هو يفسر أداء البنك و تعامله مع السيولة المصرفية و مخاطرها .

**GDP=** معدل الناتج المحلي السنوي هو عبارة عن متغير خارجي وهو من مؤشرات الاقتصاد الكلي **taux de croissance annuel**

**INF** =مؤشر التضخم يمثل متغير مستقل خارجي مفسر النموذج القياسي و علاقته بالاقتصاد الكلي .

$\alpha$=معلمة الثابت

$B_1, B_2, B_3, B_4, B_5$ = معاملات التقدير

$\varepsilon_{i,t}$= الأخطاء

بالتالي سوف يضم النموذج مجموعة من المعدلات تجمع كل مرة بين احد مؤشرات المتغير التابع و غيرها من المتغيرات المستقلة لتفسير العلاقة بينهم حيث يظهر اثر المتغير المستقل LIB الذي يقيس درجة الانفتاح و التحرير المالي للخدمات المصرفية على أداء البنوك إضافة إلى دراسة التأثيرات الناجمة من المحددات الخارجية للنموذج .

فيما يخص العينة أخذنا بعين الاعتبار الجهاز المصرفي الجزائري و ذلك بدراسة تجربة على 10 بنوك من الجزائر ( 5 بنوك عمومية – 5 بنوك خاصة ) تم اختيارها على أساس الفترة التي تم فيها الدراسة 1998-2012 حيث أن معظم البنوك التي تم استبعادها من الدراسة لم يكن لها أثار في هذه الفترة المذكورة و منه فتم جمع بيانات البنوك التالية ذكرها كما يلي :

البنوك التجارية العمومية في الجزائر :

- البنك الوطني الجزائري B.N.A
- القرض الشعبي الجزائري C.P.A
- بنك الجزائر الخارجي B.E.A
- بنك الفلاحة و التنمية الريفية B.A.D.R
- بنك التنمية المحلية B.D.L

### 1. **البنك الوطني الجزائري B.N.A**:

تأسس بالمرسوم الصادر في 13 / 06 / 1966 و يمكن حصر أهم وظائفه فيما يلي:

- تنفيذ خطة الدولة فيما يخص القرض القصير و المتوسط الأجل و ضمان القروض كتسهيلات الصندوق و السحب على المكشوف و التسليف على البضائع و الاعتمادات المستندية .
- منح القروض الزراعية للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا, مع المساهمة في الرقابة على وحدات الإنتاج الزراعي حتى عام 1982, حيث أسس البنك الفلاحي للتنمية .
- يقوم بتمويل التجارة الخارجية بالإضافة آلي مساهمته في رأس مال عدد من البنوك التجارية .

### 2. **القرض الشعبي الجزائري C.P.A:**

أنشئ بموجب مرسوم صادر في 1967/05/11 و يقوم بالوظائف التالية :

- تقديم للحرفين و الفنادق, و قطاع السياحة و الصيد و التعاونيات و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة, و كذلك تقديم قروض لأصحاب المهن الحرة و قطاع الري و المياه.
- يقدم قروضا و سلفيات لقاء سندات عامة إلي الإدارات المحلية, و تمويل مشتريات الدولة و الولاية و البلدية و الشركات الوطنية.
- يقوم بعملية البناء و التسيير من خلال قروض متوسطة و طويلة الأجل .

### 3. نشأة و مهام بنك الجزائر الخارجي B.E.A:

أنشىء بموجب المرسوم رقم 67 – 204 بتاريخ 1967/10/11 على شكل مؤسسة وطنية حيث أنه يعمل وفقا للقانون التجاري, ففي الإطار الداخلي يقوم بما يلي :

- تمويل المؤسسات خاصة الشركات الكبرى في ميدان المحروقات
- تمويل المؤسسات بالقروض اللازمة للتجهيز سواء كانت مباشرة مثل السحب على المكشوف و التسبيقات المباشرة أو غير المباشرة و تشمل القروض بالتوقيع و الاعتمادات المستندية و الكفالات
- يمنع القروض الاستثمارية متوسطة الأجل

أما في الإطار الخارجي فيقوم بما يلي :

- ترقية علاقات الجزائر الخارجية من خلال الاستيراد و التصدير
- تمويل التجارة الخارجية و توفير كل المعلومات المتعلقة بالمؤسسة الخارجية.

### 4. نشأة و مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية B.A.D.R:

تأسس بالمرسوم رقم 206 /82 في 1982/03/13 و بصفة عامة يقدم البنك القروض على الشكل التالي:

- قروض العمل و الخاصة باليد العاملة .
- قروض التمويل التي تتخصص لتغطية التموين الفلاحي و تطوير الإنتاج الغذائي و الحيواني و الزراعي على المستوى الوطني و على مستوى الريف.
- قروض خاصة بالضمان الاجتماعي و الضرائب .

### 5. نشأة و مهام بنك التنمية المحلية B.D.L:

تأسس بالمرسوم رقم 85/85 في 1985/04/30 و هو منبثق عن القرض الشعبي الجزائري و يقوم بالوظائف التالية:

- خدمة الهيئات المحلية على مستوى البلديات و الولايات
- منح القروض القصيرة و المتوسطة الأجل لتمويل عمليات الاستيراد و التصدير
- منح القروض المتوسطة و القصيرة الأجل إلي القطاع الخاص.

البنوك التجارية الخاصة تتمثل فيما يلي :

1. **بنك المغرب العربي للاستثمار و التجارة :BMAIC** هو بنك مختلطة أنشئت بموجب اتفاق جزائري-ليبي من 19 يونيو 1988 المصدق عليها بالمرسوم رقم 88 -162 في 9 آب 1988. ونظرا لمكانتها BAMIC لا تخضع للمراجعة ;يهدف البنك لأداء جميع الأعمال المصرفية والجدوى المالية والتجارية الاقتصادية والمقومة بعملات قابلة للتحويل.من رأس مال البنك يبلغ 100 مليون دولار أمريكي .

2. **البنك التجاري المختلط البركة:**

بنك البركة أنشىء في 1990/12/06 مع مشاركة البركة الدولية التي مقرها في جدة المملكة العربية السعودية و بنك الفلاحة و التنمية الريفية B.A.D.R و قد كان رأس مال البنك المسجل47 % من طرف البركة و 51 % من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية , و حسب القوانين بنك البركة له كنشاط أساسي تحقيق جميع العمليات البنكية حسب ما تدله الشريعة الإسلامية .

3. **بنك سوسييت جينرال الجزائر** sociéte générale Algérie: هو بنك تجاري التي يملكها بنك سوسيتيه جنرال (فرنسا) 100٪. وافق في عام 2000 وضع بنك عالمي، سوسيتيه جنرال الجزائر لديها شبكة من70 فرعا منتشرا في المدن الكبرى.

4. **BNP باريبا الجزائر BNP PARIBAS EL DJAZAIR:** شركة تابعة 100٪ من BNP باريبا (فرنسا). بدأت وجودها في الجزائر من خلال فتح مكتب التمثيل. وافقت في يناير 2002، ما سمح لها في أداء جميع اعترف العمليات للبنوك. شبكة بي إن بي باريبا آل Djazair لديها 58 فرعا في المدن الرئيسية في الجزائر.

5. **تراست بنك الجزائر TRUST BANK ALGERIA:** تمت الموافقة عليها في سبتمبر 2002، قام البنك بوضع المصرفية عالمية. تتكون المساهمة بشكل رئيسي من شركات القطاع الخاص. شبكة ترست بنك الجزائر لديها 12 وكالة.

الجدول(4-1): قائمة البنوك التجارية الجزائرية ( العينة المدروسة)

| أسماء البنوك | | طبيعة البنوك |
|---|---|---|
| 1. البنك الوطني الجزائري | BNA | عامة |
| 2. القرض الشعبي الجزائري | CPA | عامة |
| 3. بنك الجزائر الخارجي | BEA | عامة |
| 4. بنك الفلاحة و التنمية الريفية | BADR | عامة |
| 5. بنك التنمية المحلية | BDL | عامة |
| 6. بنك المغرب العربي للاستثمار و التجارة | BMAIC | خاصة |
| 7. بنك البركة الجزائري | BARAKA | خاصة |
| 8. سوسييت جينرال الجزائر | SGA | خاصة |
| 9. BNPباريبا الجزائر | BNP | خاصة |
| 10. بنك تراست الجزائري | TBA | خاصة |

**المصدر** الاستعانة مشguide des banques et des établissements financiers en Algérie **ELLIPSE , KPMG (2012)** Algérie

## المبحث الثالث: دراسة اثر تحرير الخدمات المالية LIB على أداء البنوك الجزائرية

### *المطلب الأول: التعريف بالمتغيرات و المؤشرات المستعملة*

تم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من المتغيرات المستقلة و أخرى المتغيرات التابعة إضافة إلى مؤشر يقيس درجة التحرير المالي للخدمات في البنوك محل الدراسة المتواجدة في الجزائر . كذلك تم الاستعانة بمجموعة من المؤشرات التي يتم استعمالها في البنوك لمواكبة التطورات الحاصلة في اقتصاد البلد.

**الفرع الأول : المتغيرات التابعة التي يضمها متغير الأداء البنكي**

1.***معدل العائد على الأصول(ROA) :*** هو يقيس ربحية أعمال البنك المحورية و أيضا إسهام مختلف أنواع الأنشطة في الربح ,ومدى كفاءة تشغيل البنك و استقرار أرباحه و تراقب النسب عبر فترة زمنية ليكشف تحليل المتغيرات الحادثة في مختلف النسب بمرور الوقت و التغيرات الحادثة في سياسات و استراتيجيات البنك أو في بيئة أعماله ومن بين مؤشراته نجد العائد على الموجودات الذي يقيس فعالية الشركة في الاستفادة من جميع الموارد من اجل قياس القدرة على توليد الأرباح و ارتفاع هده النسبة يعني استخدام أكثر فعالية من الأصول للحصول على الدخل و أداء أفضل للبنك و يمكن قياسه كما يلي :

| |
|---|
| *(ROA)* العائد على الأصول= صافي الربح / مجموع الأصول |

علما أننا استعملنا في دراسة النموذج المتغير **ROAA(** متوسط العائد على الأصول ) و استعملنا متوسط العائد على الأصول للتخفيف من التغيرات في الأصول خلال السنة[1] .

2. ***معدل العائد على حقوق المساهمين (حقوق الملكية)***(ROE) **:** هو يقيس قيمة العائد التي يحصل عليها البنك من خلال استثماره لوحدة واحدة من حقوق المساهمين ( الملكية) . كلما كان مرتفعا كلما كان أفضل هدا يعني أن البنك بإمكانه تزويد المزيد من الأرباح على المساهمين و إضافة المزيد إلى الأرباح المحتجزة و دلك في الحالات التي تزيد فيها الأرباح ,يعبر هدا المعدل على مدى كفاءة و نجاح البنك في استثمار أمواله من حيث انه كلما زادت ربحية البنوك سيؤدي إلى تعظيم قيمة أسهم البنك في السوق المالي الأمر الذي يؤثر إيجابا على درجة الأمان المصرفي للبنك ,و يمكن قياسه كما يلي :

| |
|---|
| *(ROE)* العائد على حقوق الملكية= صافي الربح / مجموع صافي رأسمال |

علما أننا استعملنا في دراسة النموذج المتغير **ROAE (** متوسط العائد على حقوق المساهمين ) و استعملنا متوسط العائد على حقوق الملكية أو المساهمين للتخفيف من التغيرات في الأصول خلال السنة[2] .

3. ***هامش الربحية (NIM) :*** هو يقيس الفرق بين الفوائد من الودائع و اهرى من القروض لمعرفة مدخلات و مخرجات الأصول البنكية خلال منحها خدمة تقديم القروض و قبول الودائع على أساس سعر الفائدة يمكن قياسه كما يلي[3] :

| |
|---|
| *(MIN)* الفائدة المتحصل عليها – الفائدة الممنوحة من البنك) / مجموع الأصول |

**<u>الفرع الثاني</u>: المتغيرات المستقلة الداخلية و الخارجية للنموذج**

1. ***مؤشر التحرير المالي LIB :*** يشكل إدخال هذا المتغير في نمذجة أداء البنك أهمية كبيرة حيث ياخذ قيمة 0 قبل التحرير و قيمة 1 ممثلة للفترة بعد تطبيق سياسة التحرير المالي و هو متغير يجمع في تشكيلته مجموعة من المؤشرات كما يلي [4] :
   - تحرير أسعار الفائدة
   - الحد من القيود و الحواجز أمام الاستثمار الخارجي
   - تخفيض متطلبات الاحتياطي الإجباري

[1] Demirgüç-Kunt A., Huizinga, H., **Determinants of commercial bank interest margins and profitability some international evidence**. World Bank Economic Review, vol.14, n° 2, (1999) pp.379-408

[2] Berger, A., Mester, L.J**, <u>Explaining the dramatic changes in performance of US banks: technological change, deregulation and dynamic changes in competition</u>**. Journal of Financial Intermediation, 12, (2003 ,pp 57-95.

[3] Demirgüç-Kunt A., Huizinga, H. **<u>Determinants of commercial bank interest margins and profitability some international evidence</u>**. World Bank Economic Review, vol.14, n° 2(1999),, pp. 379-408

[4] Williamson J.and mahar M**, <u>asuvey of financial liberalization</u> ,** essays in international finance ,1998

- الحد من الرقابة على القروض
- الخوصصة
- قواعد الحيطة و الحذر

لدراسة اثر التحرير المالي على ربحية البنوك التجارية في الجزائر حاولنا بناء مؤشر التحرير المالي على أساس الإصلاحات المطبقة و الممهدة للانفتاح على التبادلات المالية الخارجية . كل متغير يأخذ قيمة من 0 إلى 3 لتكوين المؤشر النهائي الممثل للتحرير المالي كما يجدر الإشارة انه يتم تشكيل المؤشرLIB عن طريق جمع بيانات الإصلاحات و ليس عن طريق ACP لان تباين بعض السلاسل يساوي الصفر و لا تعطي الحقيقة الكاملة لتطبيق الإصلاحات المالية علما أن 0 يبين الكبح المالي الكلي – 1 الكبح المالي الجزئي – 2 التحرير المالي الجزئي – 3 التحرير المالي الكلي و هم كما يلي [1]:

- تحرير الائتمان و خفض متطلبات الاحتياطي الإجباري
- تحرير أسعار الفائدة
- تحرير القطاع البنكي
- تحرير رأسمال
- تحرير السوق المالي
- مراقبة و إشراف القطاع البنكي

2. ***مقياس المخاطرة ( القروض) RISK:*** يعمل هذا المقياس إلى دراسة المخاطر الناجمة عن فقدان كل أو جزء من الفوائد المستحقة اواصل الدين أو هما معا سواء بالنسبة للاستثمار في الأوراق المالية أو القروض وفقا للاتفاقات و العقود المبرمة حيث تعتبر القروض من أهم الخدمات المقدمة من البنك و التي تعرضت إلى سياسة التحرير المالي و الإصلاحات المطبقة من الحكومة و منه يمكن حسابه[2] كما يلي :

**مؤشر المخاطرة RISK= مجموع القروض / مجموع الأصول**

3. ***مقياس السيولة (LIQ) :*** يقيس هذا المؤشر إلى مقارنة نسبة السيولة النقدية المطلوبة لمقابلة المسحوبات من الودائع و الزيادة في القروض عن الأوضاع الحالية أو المصادر المحتملة للنقدية , سواء من حيث البيع أو تصفية أصل تمتلكه البنك أو الحصول على أموال أضافية من الغير و يمكن حسابه[3] كما يلي :

**مؤشر السيولة LIQ = مجموع القروض / مجموع الودائع**

[1] abdul abiad enrica detragiache and Thierry tressel **a new database of financial reforms** ;international monetary afaund.IMF institute and Research deparetement;2008

[2] Goyeau, D., Tarazi, A. (1992), **Evaluation du risque de défaillance bancaire en Europe**. Revue d'Economie Politique 102 (2).

[3] عبد الغفور حنفي و عبد السلام ابو قحف , **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية** , المكتب العربي الحديث 1993, ص 246.

4. ***الناتج المحلي الإجمالي (GDP ( croissance du PIB annuel %:***[1] هو متغير مستقل و هو معامل خارجي يؤثر و يتأثر بالعلاقة الموجودة بين التحرير المالي و الأداء البنكي حيث العلاقة تتمثل في أن التغير في المشاريع يؤدي إلى التغير في الطلب على القروض و الفوائد و هذا ما يؤثر سلبا أو إيجابا على اربحا البنك و يكون مرتبط بالتغير في الناتج المحلي الإجمالي تم استمداد الإحصائيات لفترة الدراسة من البيانات المعتمدة من البنوك العالمية و صندوق النقد الدولي .

5. ***معدل التضخم(I NF ( taux d'inflation*** : هو مؤشر يقيس درجة اختلاف في قيمة العملة علما إن الجزائر تعمل بسياسة تخفيض العملة و ليس التضخم و لكن ناخذ بعين الاعتبار هاته الظاهرة الاقتصادية التي تؤشر في مجال الخدمات و خصوصا في القطاع المصرفي , فلابد من دراسة تأثير الإصلاحات المفروضة من الحكومة على القطاع المالي و علاقتها بالاقتصاد الكلي [2].

## ***المطلب الثاني: طريقة و أساليب التقدير في هذه الدراسة القياسية***

مرت الدراسة بمجموعة من المراحل للوصول إلى استعمال Panel data و هي كما يلي :

**<u>الفرع الأول</u> : اختبار التجانس**

نعتبر عينة مكونة T ملاحظات للعينة N فردية في المجموعة , و نفرض أن $y_{it}$ معرفة بالعلاقة الخطية لنموذج الانحدار العام لبيانات البانل في المعادلة رقم (2) كالتالي :

$$Y_{it}= a_{0i}+a_{1i}x_{1it}+a_{2i}x_{2it}+\mu+\lambda+\varepsilon_{0t} \quad (2)$$

حيث :

$Y_{it}$= قيمة المتغير التابع yفي الفترةt و للفرد i.

$a_{1i}x_{1it}$ = قيمة المتغير المستقل الأول yفي الفترةt و للفرد i.

$a_{2i}x_{2it}$ = قيمة المتغير المستقل الثاني yفي الفترةt و للفرد i.

$\mu$ =يمثل الآثار المقطعية للأفراد.

$\lambda$ = يمثل الآثار المقطعية الزمنية .

$a_{1i}a_{2i}$ =مقدرات النموذج للفرد i.

[1] Ben Naceur S., M., Goaied, **<u>The determinants of the Tunisian deposit banks' performance</u>**. Applied Financial Economics, Vol.11. (2001),pp:317-19.

[2] Ben Naceur, S., Kandil, M. **<u>The impact of capital requirements on banks 'cost of intermediation and performance: case of Egypt</u>**. Journal of Economics and Business, 61, (2009), pp 70-89

$\varepsilon_{0t}$ = الخطأ العشوائي للفرد i عند الفترة t و الذي يفترض أن يتبع التوزيع الطبيعي دو التباين الثابت و الوسط المعدوم و الاستقلالية فيما بينهم انطلاقا من النموذج يمكن الوصول إلى أربعة حالات مت التقدير[1]:

الحالة 01: تجانس كلي:

المقدرات (الثابت) والمعاملات متماثلة لجميع أفراد العينة، النموذج يكتب في شكل معادلة وحيدة ذات N.T مشاهدة، ويتم التقدير بـ OLS، أو MCG.

الحالة 02: عدم تجانس كلي:

الثوابت والمعاملات مختلفة بالنسبة لكل فرد؛ وهنا نكون أمام رفض وجود بنية بانل، ومن ثمة لابد من التقدير معادلة لـــ N معادلة لكل فرد.

الحالة03: عدم تجانس معاملات المتغيرات المستقلة وتجانس الحد الثابت:

في حالة وجود تجانس الثابت لجميع الأفراد لكن هناك جود اختلاف في المعاملات بالنسبة لكل فرد، هنا يتم تقدير N معادلة لكل فرد بطريقة OLS، أو MCG.

الحالة 04: عدم تجانس في الحد الثابت وتجانس في المعاملات

عندما يكون الثابت غير متجانس لجميع الأفراد ومعاملات المتغيرات المفسرة متجانسة لجميع الأفراد؛ نسمي هذا النموذج بنموذج آثار الأفراد، والتي قد تكون ثابتة أو عشوائية ؟

[1] Régis Bourbonnais « **Econométrie Manuel et exercices corrigés** », DUNOD, 7eédition, paris(2009), , p330-331.

## خوارزمية تحديد بنية البانل [1]

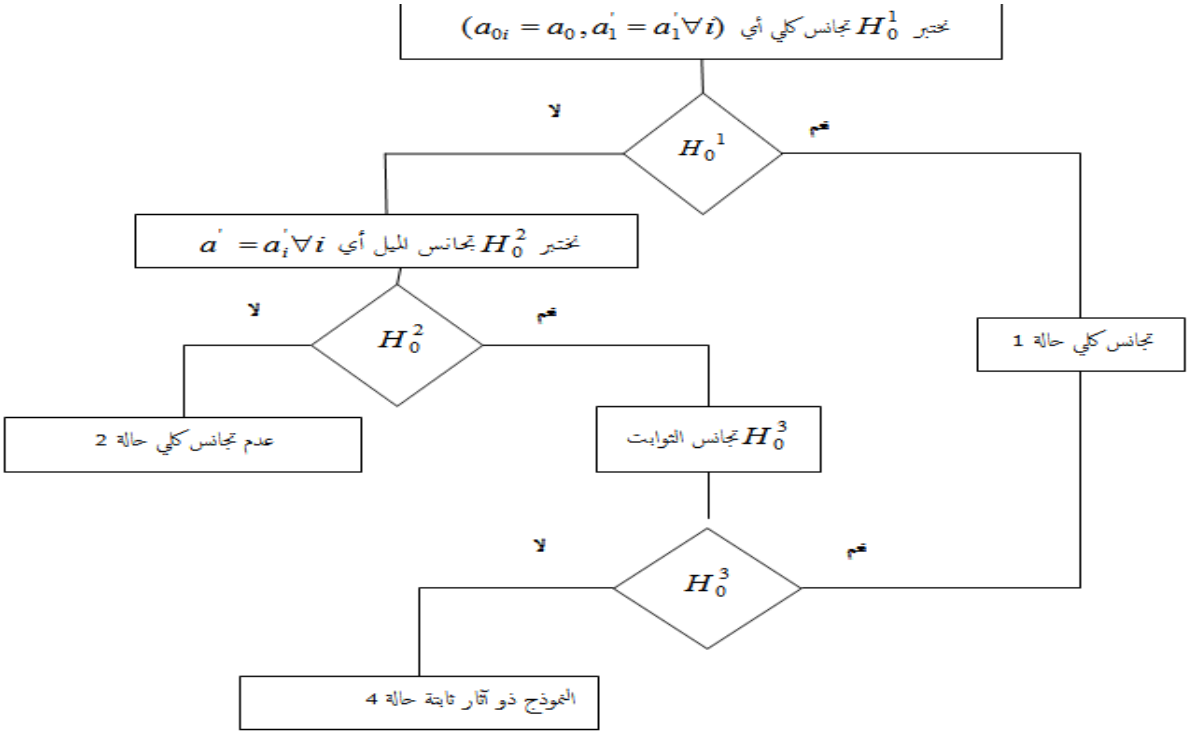


يمكن وضع الفرضيات التالية لاختبار النموذج :

$H_0$الفرضية العدمية =رفض بنية البانل.

$H_1$ الفرضية البديلة =قبول بنية البانل .

نقوم ببناء الاختبارات التي تعتبر على إحصائية فيشر F و تحديد بينة نموذج البانل في عدة مراحل كما يلي :

- **اختبار فرضية التجانس الكلي : $H_0^1 : a_{0i} = a_0 , a_1 = a_1$**

تحسب إحصائية فيشر بالعلاقة التالية :

$$F_1 = \frac{(SCRc1 - SCR)/(N-1)(K+1)}{\frac{SCR}{CNT} - N(K+1)}$$

حيث :

[1] Hsiao, c « **Analysis of panel data** », Econometric society Monographs N°11, cambridge university press, 1986, p48-54

$SCR_{C1}$ = مجموع مربعات البواقي لنموذج كامل الأفراد خلال كامل الفترة باستخدام OLS بدرجة حرية( N – K-1)

SCR = المجموع الكلي لمجاميع البواقي لكل نموذج مقدر على حدة لكل فرد خلال الفترة .

إن إحصائية فيشر المحسوبة اكبر من إحصائية فيشر المجدولة نرفض الفرضية العدمية للتجانس الكلي و ننتقل إلى الخطوة الثانية التي تتمثل في تحديد ادا كان عدم التجانس مصدره المعاملات .

- اختبار تجانس الميل( للمعاملات ):

تحسب إحصائية فيشر بالعلاقة التالية :

$$F_2 = \frac{(SCRc2 - SCR)/(N-1)K)}{SCR/(N.T\ (K+1))}$$

حيث :

$SCR_{C2}$ = مجموع مربعات البواقي المقدرة لنموذج الآثار التالية للأفراد (effets fine individuels)

SCR = المجموع الكلي لمجاميع البواقي لكل نموذج مقدر لكل فرد على حدة.

إن إحصائية فيشر المحسوبة اصغر من إحصائية فيشر المجدولة فهنا حالة قبول الفرضية العدمية فانه يحتفظ بنموذج البانل و ننتقل إلى المرحلة الموالية .

- نختبر فرضية تجانس الثابت: $H_0^3 : a_{0i} = a_0 \forall i$

تحسب إحصائية فيشر بالعلاقة التالية :

$$F_3 = \frac{(SCRc1 - SCRc2)/(N-1)}{SCRc2/(N.(T-1)-K}$$

إن إحصائية فيشر المحسوبة اكبر من إحصائية فيشر المجدولة نرفض الفرضية العدمية للتجانس الثابت و بالتالي النموذج دو أثار فردية .

في النموذج المدروس تم التوصل أن إحصائية prob(F-statistic) ذات دلالة معنوية عند درجة 0,05 فإننا رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة لوجود بنية البانل و هي ذات أثار فردية.

**الفرع الثاني : طريقة المربعات الصغرى المجمعةPooled و الآثار الثابتةFixed Effects و العشوائية Random Effects:**

تم الاستعانة بقاعدة البيانات البانل PANEL لمقطع عرضي و سلاسل زمنية بمجموعة البيانات التي تبين خصائص كل من البيانات المقطعية و السلاسل الزمنية , فالبيانات المقطعية تصف سلوك عدد من المفردات و الوحدات المقطعية عند فترة زمنية واحدة , بينما تصف بيانات السلسلة الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة , المقصود ببيانات البانل المشاهدات المقطعية المرصودة عبر فترة زمنية معينة , أي دمج البيانات المقطعية مع الزمنية , و هنا تكمن أهمية استخدام بيانات البانل , كونها تحتوي على معلومات ضرورية تتعامل مع ديناميكية الوقت و على مفردات متعددة[1] .

كما اكتسبت نماذج البانل في الآونة الأخيرة اهتماما كبيرا خصوصا في الدراسات الاقتصادية ,نظرا لأنها تأخذ في الاعتبار اثر تغير الزمن و اثر تغير الاختلاف بين الوحدات المقطعية و يلخص كل من[2](Hsiao :2003 and klevmarken :1989) فوائد تحليل البانل كما يلي :

- التحكم في التباين الفردي ,الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية , و الذي يفظي إلى نتائج متحيزة.

- تتضمن بيانات البانل محتوى معلوماتي أكثر من تلك التي في المقطعية و الزمنية ,و بالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون اقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية , و من جانب أخر , تتميز بيانات البانل عن غيرها بعدد اكبر من درجات الحرية و كذلك بكفاءة أفضل .

- توفر نماذج البانل إمكانية أفضل لدراسة ديناميكية التعديل , التي قد تخفيها البيانات المقطعية , كما أنها أيضا تعتبر مناسبة لدراسة فترات الحالات الاقتصادية مثل الفقر و البطالة و من جهة أخرى, يمكن من خلال بيانات البانل الربط بين سلوكيات مفردات العينة من نقطة زمنية لأخرى مشكلة [3].

[1] Terry E. Dielman) ,**Pooled Cross-Sectional and Time Series Data Analysis**, *Texas Christian University*, USA, (1989, p02

[2] Hsiao c, **Analysis of panal data**, cambridge university press, Cambridge, (2003) p12 - klevmarken, N, A, ,**Panel studies: what can we learn from them?** Introduction, European economic review, 1989, 33, pp523-529

[3] Badi H. Baltagi, **Econometric Analysis of Panel Data**, 3rd ed. John Wiley & Sons, Ltd, (2005), pp 4-9.

- تسهم في الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة (omitted variables), الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة و التي تقود عادة إلى تقديرات متحيزة biased estimates, في انحدارات المفردة[1] .

و منه فتبرز أهمية استخدام بيانات البانل في أنها تاخذ في الاعتبار ما يوصف بعدم التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ الخاص بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية .

من أهم النماذج الأساسية لتحليل بيانات البانل هما كالتالي :

1. **نموذج التأثيرات الثابتة :** في نموذج الآثار الثابتة يتم التعامل مع البيانات المقطعية أو الزمنية كقواطع تعبر أن الاختلافات الفردية و هي – البنوك التجارية الجزائرية – أو الزمنية و هي فترة الدراسة – 1998حتى 2012 – أي أن النموذج يسمح بوجود قواطع تتفاوت حسب كل بنك أو حسب كل فترة زمنية (كل سنة), و دلك من اجل احتواء العوامل و الآثار غير الملحوظة ,سواء أكانت ذات بعد مقطعي أو زمني , و التي في الواقع هي متغيرات غير ملحوظة , و لتقدير هده القواطع أو الثوابت تستخدم متغيرات صورية بعدد ( n-1) لتمثيل البنوك و عدد (t-1) لتمثيل السنوات و يعتمد نموذج الآثار الثابتة على افتراض , مفاده أن هده الآثار الخاصة بالبنوك , أو تلك الخاصة بالسنوات مرتبطة بالمتغيرات التفسيرية أو على الأقل بإحداهما.

2. **نموذج التأثيرات العشوائية :** على خلاف نموذج الآثار الثابتة يتعامل نموذج الآثار العشوائية مع الآثار المقطعية و الزمنية على أنها معالم عشوائية , و يقوم هدا الافتراض على أن الآثار المقطعية و الزمنية هي متغيرات عشوائية مستقلة بوسط يساوي الصفر و تباين محدد , و تضاف كمكونات عشوائية في حد الخطأ العشوائي للنموذج . و يقوم هدا النموذج على افتراض أساسي : و هو عدم ارتباط الآثار العشوائية مع متغيرات النموذج التفسيرية و بمقارنته مع نموذج الآثار الثابتة فان هدا الأخير يفترض أن كل بنك أو كل سنة تأخذ قاطعا مختلفا , في حين أن نموذج الآثار العشوائية يفترض أن كل بنك و كل سنة تختلف في حدها العشوائي , و في حالة وجود كلا الآثار الزمنية و المقطعية في نموذج الآثار العشوائية , فيشار إليه أحيانا كنموذج مكونات الخطأ العشوائي(error components model) أو مكونات التبايش , نظرا لان الآثار العشوائية يتم تضمينها داخل حد الخطأ العشوائي .

3. **اختبار HAUSMAN** (1978) : قام HAUSMAN باقتراح اختبار من اجل الاختيار بين نموذج الآثار الثابتة و نموذج الآثار العشوائية , أي من اجل تحديد أي من النموذجين ينبغي اختياره و استخدامه في التحليل تتميز النماذج الخطية المتعددة على وجود متغيرات تابعة و أخرى مستقلة مما يعمل على خلق مجموعة من المعادلات التي تم تجميعها في نموذج خطي واحد لدراسة الآثار المترتبة من كل الجوانب و حتى يمكن تفسير كل متغير على حدا. إضافة إلى وجود معلمات و أيضا خطا التحديد و منه فتم استعمال طريقة المربعات الصغرى OLS , لحل المعادلة إضافة إلى بناء هدا النموذج على أساس بيانات مقطعية و سلاسل زمنية POOLED LEAST SQUARE في هدا النوع يقوم بجمع البيانات التي تكون بشكل مشاهد تعبر عن قيم متغيرات على امتداد فترات

[1] Dimitrios A. and Stephen G. Hall, **Applied Econometrics: A modern approach**, 1st ed. Palgrave Macmillan, 2007 p.344.

زمنية لكل مقطع ,هدا ما تم العمل به في هده الدراسة حيث تم جمع بين السلاسل الزمنية الممتدة من 1998-2012 و مجموعة من البنوك الجزائرية (10 بنوك) و دلك باستعمال EVIEWS .

لإظهار النتائج بصفة دقيقة تم استخدام تقنية الآثار الثابتة fixed effects (cross) التي تأخذ بعين الاعتبار خصائص كل بنك حيث أن في طريقة المربعات الصغرى المجمعة POOLS يتم تجاهلها و أيضا الآثار العشوائية random effects(cross) للنموذج محل الدراسة و في الأخير تأكيد العلاقة المتحصل عليها ب اختبار HAUSMAN الذي يعمل على تشخيص و التفرقة بين الآثار الثابتة و الآثار العشوائية و تم وضع المعادلات التالية المرقمة ب (3-4-5) المشكلة للنموذج1 القياسي:

$$NIM\ i,t = \alpha 0 + \beta\ 1\ LIBi,t + \beta\ 2\ ETA\ i,t + \beta\ 3\ LLPNI\ i,t + \beta\ 4\ NIRAA\ i,t + \beta\ 5\ LATDB\ i,t + \beta\ 6\ GDP\ t + \beta\ 7\ INFt + \mu + \lambda + \varepsilon\ i,t \quad (3)$$

$$ROAA\ i,t = \alpha 0 + \beta\ 1\ LIBi,t + \beta\ 2\ ETA\ i,t + \beta\ 3\ LLPNI\ i,t + \beta\ 4\ NIRAA\ i,t + \beta\ 5\ LATDB\ i,t + \beta\ 6\ GDP\ t + \beta\ 7\ INFt + \mu + \lambda + \varepsilon\ i,t \quad (4)$$

$$ROAE\ i,t = \alpha 0 + \beta\ 1\ LIBi,t + \beta\ 2\ ETA\ i,t + \beta\ 3\ LLPNI\ i,t + \beta\ 4\ NIRAA\ i,t + \beta\ 5\ LATDB\ i,t + \beta\ 6\ GDP\ t + \beta\ 7\ INFt + \mu + \lambda + \varepsilon\ i,t \quad (5)$$

**الجدول التالي يمثل مجموع المؤشرات المستعملة في النموذج**

| | |
|---|---|
| ETA رأسمال | Equity / tot assets |
| LLPNI جودة الأصول | Loan loss prov / net int rev |
| NIRAA كفاءة الإدارة | Net int rev / avg assets |
| LATDB السيولة | Liquid assets / tot dep & bor |

**Source :** les statistiques de la base de donnes paris dauphine ( bank scop) et inspire de la reference suivante : Ben Naceur, S., Goaied, M. (2001), **The determinants of the Tunisian deposit banks' performance**. Applied Financial Economics, 11, 317-319.

$ETA_{it}$ :هي حقوق الملكية على إجمالي الأصول يمثل كفاية رأسمال للبنك i عند الفترة t .

$LLPNI_{it}$ : هي مخصصات خسائر القروض على صافي إيرادات الفائدة, للبنك i عند الفترة t تمثل جودة الأصول .

$NIRAA_{it}$ : هي صافي إيرادات الفائدة على متوسط الأصول للبنك i عند الفترة t يقيس كفاءة و جودة الإدارة.

$LATDB_{it}$ **:** هي صافي القروض على إجمالي الودائع و القروض للبنك **i** عند الفترة **t** , و هي تقيس السيولة **.**

$GDP_t$: النتاج المحلي الإجمالي للفترة **t**

$INF_t$: معدل التضخم للفترة **t**

**μ :** يمثل الآثار المقطعية للأفراد.

**$\varkappa$ :** يمثل الآثار المقطعية الزمنية .

فرضيات هذا النموذج متمثله كما يلي :

مستقلة و توزيع متماثل $E(\varepsilon_t)=0, \quad \forall t=1,.....,T$ , $Var(\varepsilon_t)=E(\varepsilon_1^2)=\sigma^2 \quad \forall t=1,.....,T$ (IID)

العلاقة الخطية بين المتغيرات تدرس :

المتغيرات التفسيرية غير مترابطة مع الخطأ COV( $\varepsilon_t \chi_t$ ) =0

$E(\varepsilon_t^2)=\sigma^2$ : تباين الخطأ هوثابت ; i.e., Homoscédasticité.

ليس هناك علاقة بين حدود الخطأ : $Cov(\varepsilon_t,\varepsilon_{t'})=E(\varepsilon_t\varepsilon_{t'})=0 \quad ,\forall t\neq t't,t'=1,.....,T$

no serial- or auto-correlation

يتم تحديد نموذج الانحدار بشكل صحيح

**الفرع الثالث : دراسة الاستقرارية**

قبل تقدير نموذج تصحيح الخطأ لبيانات البانل، لابد أولاً من فحص جذر الوحدة لبيانات البانل، ومن ثم التحقق من وجود تكامل مشترك بين التحرير المالي و أداء البنوك .وقد ظهر حديثاً عدد من الاختبارات المطورة ، (panel unit root tests)لتحليل وفحص جذر الوحدة لبيانات البانل. أكثرها استخداماً هي:

(Breitung test: ،(Hadri test: 2000 ،Im,Pesaran and Shin test: 2003 - )
Chu test: 2002 - LLC) .(Fisher-type tests using ADF and PP ،2000)
(IPS time series ،tests-Maddal and Wu:1999 and Choi: 2001 tests)

وتتفوق اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل على اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية الفردية نظرًا لأنها تتضمن المحتوى المعلوماتي المقطعي والزمني معاً، الأمر الذي يقود إلى نتائج أكثر دقة من اختبارات السلاسل الزمنية الفردية . وللاختصار، سوف يتم استخدام اختبار جذر الوحدة الأكثر شيوعاً، و هي (LLC :2002 ) و للكشف عن خواص السلاسل الزمنية

لمتغيرات البانل يعتمد الاختبار على معادلة انحدار دكي-فولر أو صياغتها الموسعة ADF و ياخد اختبار LLC بالصيغة التالية للمعادلة رقم (6) [1] :

$$\Delta y_{it=\alpha_i} + p.y_{i\ t-1} \in_{k=1} \emptyset_k \Delta y_{i\ t-k} \quad (6)$$

حيث :

الفرضية العدمية $H_0$ : عدم وجود استقرارية للسلسلة الزمنية .

الفرضية البديلة $H_1$ : وجود استقرارية للسلسلة الزمنية.

حيث يمكن عرض النتائج لاختبار LLC test الاستقرارية السلاسل الزمنية في ظل نموذج panel data و دلك لمعرفة سكون متغيرات النموذج اضافى إلى استبعاد المتغيرات الخارجية الخاصة بالاقتصاد الكلي و هي GDPالناتج المحلي الإجمالي و INF معدل التضخم إضافة إلى المتغير الصماء الخاص بالتحرير المالي LIB وتم الحصول النتائج في الجدول (4-2) التالي :

**الجدول (4-2) : اختبار الاستقرارية LLC**

| الاختبار | LLC Test | LLC Test |
|---|---|---|
| المتغير | معلمة الاختبار | القيمة الاحتمالية |
| **ROAA** | -09,02309 | 0,0000 |
| **ROAE** | -12,1111 | 0,0000 |
| **NIM** | -5,90873 | 0,0000 |
| **ETA** | -3,32837 | 0,0004 |
| **LLPNI** | -8,42379 | 0,0000 |
| **NIRAA** | -4,67421 | 0,0000 |
| **LATDB** | -3,50082 | 0,0002 |
| **GDP** | -1,57818 | 0,0503 |
| **INF** | -1,95603 | 0,0252 |

**المصدر :** الاستعانة ب eviews و بيانات المؤشرات للدراسة .

[1] John Thornton and Olumuyiwa S. Adedeji, **Saving, Investment and Capital Mobility in African Countries,** Journal of African Economies, Vol. 16. No. 3(2006). pp. 393–405.

بما أن إحصائية الاختبار للمتغيرات المدروسة ذات دلالة معنوية عند 0,05 (prob<0,05) فإننا نرفض الفرضية العدمية و نستنتج وجود استقرارية في السلاسل الزمنية للنموذج المدروس و منه نحتاج فقط استعمال البانل الساكن دون اللجوء إلى البانل الديناميكي .

تم جمع البيانات الإحصائية للعينة المدروسة (البنوك) من قاعدة البيانات BANKSCOPE و ذلك لحساب المؤشرات للمتغيرات التابعة و المستقلة , بالنسبة للمتغيرات الخارجية INF , GDP تم الاعتماد على إحصائيات صندوق النقد الدولي و البنك العالمي , فيما يخص المتغير المستقل LIB فتم حسابه على أساس مجموعة من الدراسات السابقة وهو يشكل متغير يفسر سياسة التحرير المالي و يمثل في هده الدراسة اتفاقية تحرير الخدمات المالية GATS و منه فتم وضع الفرضيات التالية :

H0: وجود علاقة ذات اثأر عشوائية
H1: وجود علاقة ذات أثار ثابتة

**خطوات الدراسة الحالية :**

1. تم جمع البيانات المالية من خلال ( قائمة المركز المالي ) للبنوك موضوع عينة الدراسة عن الفترة الزمنية الممتدة من 1998- حتى 2012.

2. تم استخراج النسب المالية المتعلقة بمتغيرات الدراسة المذكورة من خلال البيانات المالية للبنوك.

3. تم تفريغ نتائج النسب المالية المستخدمة بواسطة برنامج (Excel) على برنامج eviews و اعتبار كل نسبة منها متغير من متغيرات الدراسة .

4. إضافة المتغيرين المستقلين من قائمة الإحصائيات لصندوق النقد الدولي FMI و المتمثلة في الناتج المحلي الإجماليGDP و معدل التضخم INF.

***المطلب الثالث : تحليل الدارسة و النتائج المتحصل عليها قياسيا***

يندرج الإصلاح المصرفي في الجزائر والذي تجلى بوضوح بعد صدور قانون النقد والقرض بموجب قانون 90-10 الصادر في 14 أبريل 1990 ضمن سياق الإصلاحات الاقتصادية و سياق التحرير الاقتصادي و المصرفي، وذلك بغية تعميق مسار التحول الاقتصادي الذي بدأته الجزائر مع مطلع التسعينات، ويمثل الإصلاح المصرفي الحلقة الرئيسية ضمن سلسلة الإصلاحات التي باشرتها السلطات العمومية في الجزائر.

قد دلت تجارب الاقتصاديات الانتقالية أن التحرير المصرفي يعد من الركائز الأساسية في ضمان نجاح عملية التحول الاقتصادي، و أن نجاح الإصلاحات الاقتصادية تتوقف إلى حد بعيد على مدى نجاح الإصلاحات المصرفية و سياسة التحرير المصرفي.

و منه تم بناء مؤشر التحرير المالي للخدمات في الجزائر على أساس الإصلاحات المصرفية و خاصة انتقالا من سياسة الكبح المالي إلى سياسة التحرير المالي كما هو مبين في الجدول التالي :

**الجدول (4-3) : مؤشر تحرير الخدمات المالية LIB**

| السنوات | الإشراف و الرقابة البنكية | تحرير السوق المالي | تحرير رأسمال | تحرير القطاع البنكي | تحرير أسعار الفائدة | تحرير القروض و خفض نسبة الاحتياطي الإجباري | مؤشر التحرير المالي LIB |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1998 | 0 | 1 | 1 | 3 | 3 | 2,25 | 10,25 |
| 1999 | 1 | 1 | 1 | 3 | 3 | 2,25 | 11,25 |
| 2000 | 1 | 1 | 1 | 3 | 3 | 2,25 | 11,25 |
| 2001 | 1 | 1 | 1 | 3 | 3 | 2,25 | 11,25 |
| 2002 | 1 | 1 | 1 | 3 | 3 | 2,25 | 11,25 |
| 2003 | 1 | 1 | 1 | 3 | 3 | 2,25 | 11,25 |
| 2004 | 1 | 1 | 1 | 3 | 3 | 2,25 | 11,25 |
| 2005 | 1 | 1 | 1 | 3 | 3 | 2,25 | 11,25 |
| 2006 | 1 | 1 | 1 | 3 | 3 | 2,25 | 11,25 |
| 2007 | 1 | 1 | 1 | 3 | 3 | 2,25 | 11,25 |
| 2008 | 1 | 1 | 1 | 3 | 3 | 2,25 | 11,25 |
| 2009 | 1 | 1 | 1 | 1 | 3 | 1,5 | 8,5 |
| 2010 | 1 | 1 | 1 | 1 | 3 | 1,5 | 8,5 |
| 2011 | 1 | 1 | 1 | 1 | 3 | 1,5 | 8,5 |
| 2012 | 1 | 1 | 1 | 1 | 3 | 0,75 | 7,75 |

**المصدر:** استنادا على الإصلاحات المالية و البنكية الجزائرية و بناءا على الطريقة المتبعة في المرجع التالي :

Abdul Abiad enrica detragiache and Thierry tressel **a new database of financial reforms** ;, International Monetary Fund , IMF Institute and Research Department ,2008 pp03-17

تم تحليل النتائج بطريقة قياسية للربط بين الأداء البنكي و سياسة التحرير المالي للخدمات المصرفية المفروض من طرف اتفاقية تحرير الخدمات GATS و دلك بمجموعة من المؤشرات البنكية و أيضا الخارجية المتعلقة بالاقتصاد الكلي إضافة انه تم الاستعانة بتقنية البانل و نماذج الآثار الثابتة و العشوائية كما يلي :

**الجدول (4-4): تقدير معادلة الانحدار باستخدام بيانات البانل panel data دراسة النموذج بطريقة pooled data**

Method: Pooled Least Squares
Sample: 1998 2012
Included observations: 15 after adjustment
Cross-sections included: 10
Total pool (unbalanced) observations: 93

| Dependent Variable | NIM | | ROAA | | ROAE | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| Variable | Coefficient | t-Statistic | Coefficient | t-Statistic | Coefficient | t-Statistic |
| C | -1.427724ns | -1.519534 | -0.058225ns | -0.059016 | 13.77934ns | 1.267874 |
| ETA | 0.023516*** | 1.923681 | 0.053251* | 2.686992 | -0.432710* | -4.513817 |
| LLPNI | -0.000189ns | -0.511751 | -0.000948ns | -1.592794 | 0.012585ns | 1.328147 |
| NIRAA | 1.532350* | 27.26297 | 0.509507* | 7.038243 | 3.865974* | 5.371110 |
| LATDB | 0.002943ns | 1.031016 | 0.009899** | 2.181057 | 0.125808* | 2.845403 |
| GDP | 0.091405*** | 1.887573 | 0.069013ns | 1.236597 | 0.310863ns | 0.488301 |
| INF | -0.058063ns | -1.129346 | -0.038755ns | -0.671750 | -0.554477ns | -0.912117 |
| LIB | 0.065668** | 0.831493 | -0.101186ns | -1.196888 | -0.957936ns | -1.103956 |
| R-squared | 0.937014 | | 0.609695 | | 0.243424 | |
| F-statistic | 180.6445 | | 18.96834 | | 3.906899 | |
| Akaike infocriterion | 2.068947 | | 2.771450 | | 7.586081 | |
| Schwarz criterion | 2.286805 | | 2.989308 | | 7.803939 | |
| Hannan –Quinn criter | 2.156912 | | 2.859415 | | 7.674046 | |

Source: Authors.
* Significant at1% level.
** Significant at 5% level.
*** Significant at10% level.
ns: Not Significant

**المصدر : الاعتماد على بيانات الدراسة و البرنامج الإحصائي EVIEWS 6**

يبرز الجدول (4-4) نتائج تقدير معادلة الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى المجمعة POLSحيث يبدو أن إحصائية فيشر F تختلف إحصائيا عن الصفر عند مستوى 1% للنماذج المدروسة هذا ما يعني أن النموذج مقبول إحصائيا . بلغت القدرة التفسيرية أعلى قيمة بنموذج NIM حيث معامل التحديد R-SQUARE يساوي 94 % فهذه النسبة من التغيرات في ربحية المصارف معبر عنها ب NIM تفسرها متغيرات مختارة و تبقى 6 % مفسرة بالأخطاء و العوامل الأخرى, في حين ظهرت القدرة التفسيرية للنموذجين ROAE , ROAA بنسبة 61% , 24 % ليبقى النموذج الأول NIM هو الأحسن حيث سجل أدنى قيمة لمعياري AKAIKE info criterion و SCHWARZ criterion.

نلاحظ أيضا من خلال نتائج الجدول أن هناك علاقة طردية و ذات دلالة إحصائية بين NIM و كل من ETA( المخاطرة ) و NIRAA( كفاءة الإدارة ) و GDP ( الناتج المحلي الإجمالي ) عند مستوى 10% ,1% و 5 % على التوالي حيث مرونة NIM عالية جدا بالنسبة NIRAA أين بلغ معاملها 1,53 , كما أن المتغير الخاص بالتحرير المالي LIB له علاقة موجبة و ذو دلالة إحصائية مع NIM و بالتالي يمكن قبول الفرضية H0 المؤيدة لفكرة الأثر الايجابي و ذو دلالة إحصائية على ربحية البنوك NIM في طريقة POOLED LEAST SQUARES هذا فيما يخص الفرضيات

النظرية أما الفرضيات التطبيقية نلاحظ وجود دلالة إحصائية هذا ما يؤكد قبول الفرضية البديلة و التي تدفع بنا إلى دراسة النموذج بطريقة الآثار الثابتة .
إن استخدام هذه الطريقة يعني تجاهل خصائص البنوك و اعتبارها متجانسة كليا . ليبقى التساؤل مطروح إذا أخذنا بعين الاعتبار خصائص كل بنك هل تتغير النتائج المتحصل عليها ؟ و هو ما سوف نناقشه في المرحلة الموالية .

## الجدول (4-5): تقدير النموذج مع الآثار الثابتة المقطعية (cross) fixed effects

Method: Pooled Least Squares
Sample: 1998 2012
Included observations: 15 after adjustment
Cross-sections included: 10
Total pool (unbalanced) observations: 93

| Dependent Variable | NIM | | ROAA | | ROAE | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| Variable | Coefficient | t-Statistic | Coefficient | t-Statistic | Coefficient | t-Statistic |
| C | 0.776498ns | 0.813754 | 1.621080ns | 1.045165 | 15.79190ns | 1.101645 |
| ETA | -0.035299ns | -1.393169 | 0.026151ns | 0.515479 | -0.254630ns | -0.861723 |
| LLPNI | -0.000160ns | -0.549906 | -0.000914ns | -1.373152 | 0.012993ns | 1.287384 |
| NIRAA | 1.361142* | 15.96662 | 0.298706** | 2.423379 | 1.627789ns | 1.539571 |
| LATDB | 0.005354ns | 1.651790 | 0.011376** | 2.420193 | 1.168968* | 2.888870 |
| GDP | 0.035334ns | 0.825397 | 0.021360ns | 0.319998 | -0.148315ns | -0.212108 |
| INF | -0.055451ns | -1.341117 | -0.020340ns | -0.344805 | -0.522777ns | -0.826653 |
| LIB | -0.035617ns | -0.534903 | -0.178774*** | -1.749428 | -0.794656ns | -0.742695 |
| Fixed Effects (Cross) | | | | | | |
| _BEA—C | -0.688215 | | -0.351653 | | -2.698333 | |
| _BNA—C | -0.553191 | | -0.128535 | | 6.290358 | |
| _CPA—C | -0.464156 | | -0.233833 | | -4.003432 | |
| _BADR—C | -0.322175 | | -0.692268 | | -5.446082 | |
| _BDL—C | -0.351647 | | -0.416472 | | -1.419313 | |
| _BNP—C | 0.348365 | | 1.016883 | | 7.883896 | |
| _SGA—C | 0.176494 | | -0.176553 | | 0.323114 | |
| _BMAIC—C | -0.072754 | | -1.015705 | | -17.83753 | |
| _TBA—C | 2.126875 | | 1.334384 | | 0.262521 | |
| _BARAKA—C | 0.565207 | | 0.469504 | | 4 .871580 | |
| R-squared | 0.957821 | | 0.703009 | | 0.366185 | |
| F-statistic | 107.8649 | | 11.24377 | | 2.744301 | |
| Akaike infocriterion | 1.861513 | | 2.691770 | | 7.602584 | |
| Schwarz criterion | 2.324461 | | 3.154719 | | 8.065532 | |
| Hannan –Quinn criter | 2.048438 | | 2.878695 | | 7.789509 | |

Source: Authors.
* Significant at1% level.
** Significant at 5% level.
*** Significant at10% level.
ns: Not Significant.

**المصدر : الاعتماد على بيانات الدراسة و البرنامج الإحصائي EVIEWS 6**

يبرز الجدول (4-5) نتائج تقدير معادلة الانحدار مع الآثار الثابتة fixed effects حيث يبدو أن إحصائية فيشر F تختلف إحصائيا عن الصفر عند مستوى 1% للنماذج المدروسة هذا ما يعني أن النموذج مقبول إحصائيا و أيضا قمنا بإضافة المتغيرات الصورية ( 0,1) لكل مصرف من اجل معرفة اثر اختلاف خصائص كل بنك . بلغت القدرة التفسيرية أعلى قيمة بنموذج NIM حيث R-

SQUARE يساوي 96 % فهذه النسبة من التغيرات في ربحية المصارف معبر عنها ب NIM تفسرها متغيرات مختارة و تبقى 4 % مفسرة بالأخطاء و العوامل الأخرى, في حين ظهرت القدرة التفسيرية للنموذجين ROAE , ROAA بنسبة 70% , 37 % ليبقى النموذج الأول NIM هو الأحسن حيث سجل أدنى قيمة لمعياري AKAIKE info criterion و SCHWARZ criterion.

في ظل نموذج الآثار الثابتة FE يبدو أن المتغيرات NIM , ROAE يتميزان بوجود متغير مستقل واحد ذو دلالة إحصائية و هم LATDB ( السيولة) في ROAE و NIRAA (كفاءة الإدارة) في نموذج NIM لكن يلاحظ أن نموذج ROAA هو الأحسن حيث يضم ثلاث متغيرات مستقلة ذات دلالة إحصائية برغم من تسجيلها لقدرة تفسيرية اقل من نموذج NIM.

إذن تظهر علاقة ايجابية و ذات دلالة إحصائية بين ROAA و كل من LATDB, NIRAA عند مستوى 5 % و علاقة سلبية و ذات دلالة إحصائية بين نفس المتغير التابع و المتغير الخاص بالتحرير المالي LIB عند مستوى 10% على هذا الأساس نقبل الفرضية H1 التي تؤيد العلاقة السلبية بوجود معنوية إحصائية بين التحرير المالي و أداء البنوك التجارية في إطار استخدام الآثار الثابتة FIXED EFFECTS . هذا فيما يخص الفرضيات النظرية أما الفرضيات التطبيقية نلاحظ وجود دلالة إحصائية هذا ما يؤكد قبول الفرضية البديلة و لكن لابد من استعمال TEST THE HAUSMAN لتأكيد أحسن نموذج مفسر للدراسة التطبيقية .

إن استخدام طريقة الآثار الثابتة تاخذ بعين الاعتبار مميزات كل بنك فتغيرت النتائج عن ما لاحظناه في الجدول(4-5) و منه يمكن طرح الأشكال هل تتغير النتائج في حالة ما إذا استعملنا طريقة الآثار العشوائية RANDOM EFFECTS و هدا ما سوف نتطرق إليه في الجدول التالي:

**الجدول (4-6): تقدير النموذج مع الآثار العشوائية المقطعية (cross) Random effects**

Method: Pooled Least Squares
Sample: 1998 2012
Included observations: 15 after adjustment
Cross-sections included: 10
Total pool (unbalanced) observations: 93

| Dependent Variable | NIM | | ROAA | | ROAE | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| Variable | Coefficient | t-Statistic | Coefficient | t-Statistic | Coefficient | t-Statistic |
| C | -0.477445ns | -0.560347 | 0.473062ns | 0.389487 | 13.96598ns | 1.041592 |
| ETA | 0.000380ns | 0.030140 | 0.048353* | 3.140892 | -0.425506* | -3.134371 |
| LLPNI | -0.000151ns | -0.274258 | -0.000989ns | -1.206292 | 0.012335ns | 1.341198 |
| NIRAA | 1.448967* | 23.02671 | 0.441018* | 5.110835 | 3.745668* | 4.450433 |
| LATDB | 0.004726ns | 1.470735 | 0.008864*** | 1.977814 | 0.124130* | 2.709596 |
| GDP | 0.062881ns | 1.493938 | 0.055587ns | 0.884091 | 0.286318ns | 0.398921 |
| INF | -0.059395ns | -1.424242 | -0.23869ns | -0.379723 | -0.530576ns | -0.729668 |
| LIB | 0.023223ns | 0.356709 | -0.127859*** | -1.324818 | -0.948948ns | -0.866649 |
| Random Effects (Cross) | | | | | | |
| _BEA—C | -0.350558 | | -0.021471 | | -0.161138 | |
| _BNA—C | -0.409236 | | -0.101131 | | 0.613884 | |
| _CPA—C | -0.300139 | | -0.048866 | | -0.315973 | |
| _BADR—C | -0.026401 | | -0.258659 | | -0.507255 | |
| _BDL—C | -0.079998 | | -0.116069 | | -0.117938 | |
| _BNP—C | 0.253432 | | 0.671589 | | 0.988884 | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| _SGA—C | 0.045974 | | -0.225040 | | -0.361012 | |
| _BMAIC—C | -0.347639 | | -0.383425 | | -0.319552 | |
| _TBA—C | 0.891527 | | 0.342584 | | 0.040159 | |
| _BARAKA—C | 0.323038 | | 0.139488 | | 0.139941 | |
| S.D. | 0.460941 | 0.565500 | 0.409956 | 0.856487 | 1.298945 | 9.979078 |
| Rho | 0.3992 | 0.6008 | 0.1864 | 0.8136 | 0.0167 | 0.9833 |
| R-squared | 0.870454 | | 0.424086 | | 0.226782 | |
| F-statistic | 81.59086 | | 8.941656 | | 3.561457 | |
| Hausman Test | | | | | | |
| Chi-Sq. Statistic | 11.301105 | | 9.121083 | | 11.370967 | |
| Prob. | 0.1260 | | 0.2441 | | 0.1232 | |

Source: Authors.
* Significant at1% level.
** Significant at 5% level.
*** Significant at10% level.
ns: Not Significant.

**المصدر : الاعتماد على بيانات الدراسة و البرنامج الإحصائي EVIEWS 6**

يبرز الجدول (4-6) نتائج تقدير معادلة الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى المجمعة POLS و الآثار العشوائية random effects حيث يبدو أن إحصائية فيشر F تختلف عشوائيا عن الصفر عند مستوى 1% للنماذج المدروسة هذا ما يعني إن النموذج مقبول إحصائيا . بلغت القدرة التفسيرية أعلى قيمة بنموذج NIM حيث R-SQUARE يساوي 87 % فهذه النسبة من التغيرات في ربحية المصارف معبر عنها ب NIM تفسرها متغيرات مختارة و تبقى % 13 مفسرة بالأخطاء و العوامل الأخرى, في حين ظهرت القدرة التفسيرية للنموذجين , ROAA ROAE بنسبة 42% , % 23 ليبقى النموذج الأول NIM هو الأحسن حسب القدرة التفسيرية ومعياري اكايك وشورتز.

في ظل نموذج الآثار العشوائية RE يظهر نموذج NIM علاقة ايجابية و ذات دلالة إحصائية مع NIRAA ( كفاءة الإدارة ) عند مستوى 1 % عكس ROAA له علاقة مع NIRAA , ETA ايجابية و ذات معنوية إحصائية عند مستوى 1 % و مع LATDB( السيولة ) عند 10 % أما نموذج ROAE فتظهر النتائج وجود علاقة ايجابية و ذات دلالة إحصائية بينه و بين نفس المتغيرات المستقلة التي لها علاقة مع ROAA و هذا عند مستوى 1% .

كما تظهر علاقة سلبية بين العائد على الأصول ROAA و المتغير الخاص بالتحرير المالي LIB و هي ذات دلالة إحصائية فهنا تنبث قبول الفرضية النظرية الثانية أما بالنسبة للنموذج القياسي الواجب استعماله نقوم باختبار الطريقة الأفضل المستعملة لتفسير نموذج الدراسة بتطبيق اختبار Hausman أين أظهرت النتائج إن الاحتمالية P. value اكبر مش 0,05 و هو ما يعني قبول الفرض العدمي H0 المتمثل في وجود أثار عشوائية بيش المتغيرات و رفض الفرضية البديلة H1 و منه فالتقنية الأمثل في طريقة المربعات الصغرى المجمعة هي الآثار العشوائية تعمل على تفسير العلاقة بين التحرير المالي للخدمات المصرفية و أداء البنوك للعينة المدروسة بطريقة عشوائية.

تم اختيار نموذج الآثار العشوائية كوسيلة مثالية لتفسير اثر التحرير المالي للخدمات على أداء المنظومة البنكية الجزائرية و هو الأكثر معنوية و كفاءة لتقدير بيانات الدراسة عن أساليب التحليل الأخرى لنموذج panel data حيث انه يبين أن سياسة التحرير المالي المنصوص عليها في اتفاقية تحرير الخدمات GATS تكون مطبقة في نفس الوقت على جميع بنوك العينة إضافة إلى

الإصلاحات المالية التي تفرضها الدولة لكن درجة الأثر يختلف من بنك لأخر بسبب اختلاف درج الحساسية ( الميل ) بين البنوك .

و إن العينة تضم مجموعتين من البنوك منها العمومية و الخاصة كما أن مؤشر الأداء البنكي تم اختيار ROAA متوسط العائد على الأصول الذي يقيس ربحية أعمال البنك المحورية و له علاقة ايجابية مع متغير كفاءة الإدارة و أيضا السيولة مما يبين هدا الأخير أن السيولة هي الدعامة الرئيسية التي تستند اليها وظيفة الوساطة المالية حيث تعمل على تلبية احتياجات لعملائها سواء المودع أو المقترض و منه يظهر التفسير لوجود التأثير الجيد و الايجابي على ربحية البنوك.حيث أن البنك تواجه العديد من المخاطر من أهمها خطر السيولة التي تعتبر كخدمة تقدمها إلا أنها خطر تتعرض البنوك لهذا النوع من المخاطر نتيجة لأسباب متعلقة بجانب الالتزامات و تتمثل في عدم مقدرة البنك علي مواجهة الطلبات الكبيرة و غير المتوقعة لعمليات السحب علي الودائع من طرف الموردين و أسباب متعلقة بجانب الأصول و تتمثل في الطلبات غير العادية التي يواجهها البنك لتنفيذ تعهداته الائتمانية و بالتالي تظهر مخاطر السيولة الائتمانية.

إن المقارنة بين العائد و الخطر المتوقعين من السيولة يمكن من تجنب المشاكل الغير المرغوبة لنقص أو زيادة السيولة، إذ أن التحول من الاستثمارات قصيرة الأجل إلى استثمارات طويلة الأجل و زيادة حجم الائتمان يزيد من العائد المحقق للبنك و لكنه يزيد في نفس الوقت من مخاطر السيولة و العكس صحيح .

و تعمل البنك على تغطية هدا الخطر بنوعين من الأساليب:

-إدارة الأصول: يعتمد هذا الأسلوب على اختيار مزيج من الأصول العالية السيولة، يحقق التوازن بين مكاسب البنك و مخاطر السيولة فكلما زاد حجم الأصول العالية السيولة(كالنقدية و سندات الخزينة) كلما زادت قدرة البنك على مواجهة خطر السيولة.

-إدارة الالتزامات: ينطوي هذا الأسلوب على اختيار هيكل الالتزامات الذي يوازن بين التكاليف التي يتحملها البنك كنتيجة إصدار محفظة معينة من الالتزامات و بين مخاطر السيولة المترتبة على اختيار هذه المحفظة. فكلما زادت التكاليف التي يتحملها البنك نتيجة إصدار نوعية معينة من الالتزامات، كلما انخفضت مخاطر السيولة التي يتعرض لها البنك فعلى سبيل المثال نجد أن الودائع الجارية تتصف بمخاطر السيولة اكبر و تكلفة اقل مقارنة بالودائع غير الجارية.

أما بالنسبة لمتغير كفاءة الإدارة يظهر العلاقة الايجابية مع أداء البنك المفسر بتسيير الحكومة الجزائرية للمعاملات البنكية و تقييم أدائها حيث أن تحرير دخول المنافسة الأجنبية ستزيد من ديناميكية البنوك , و ذلك بتشجيع إتباع أساليب الإدارة الحديثة و الاستعانة بالخبرة الأجنبية , و ينبغي أن تؤدي عملية التحرير للاقتصاد و تعميق الأسواق المحلية إلى تحرير حركة رؤوس الأموال و الانتقال إلى قابلية الكاملة للتحويل التي تتعرض الأسواق المالية المحلية بدرجة اكبر من المنافسة مع الأسواق العالمية ,و الواقع أن المؤشرات تدل على أن حجم و فعالية الوساطة المالية قد حققا نموا بالدرجة كبيرة مع تنفيذ الإصلاحات , و مع دلك ما زالت هناك الحاجة إلى إصلاحات أخرى لتعزيز الوفورات المالية و النهوض بالتخصيص الفعال للموارد, و إلا فالبنوك في المستقبل القريب هي مهددة إما :

- بخوصصتها و عملها بمعايير السوق
- إدماجها فيما بينها لمعايير السوق
- تصفيتها نهائيا

بالنسبة للتحرير المالي فهو مفسر بمتغير LIB الذي ارتبط سلبا بأداء البنوك الجزائرية هذا ما يعني وجود علاقة سلبية بين تحرير الخدمات المصرفية و كفاءة البنوك الجزائرية و هدا لوجود منافسة قوية و دخول بنوك أجنبية أثرت سلبا على النظام البنكي الجزائري , فيما يخص المحددات الخارجية الممثلة في معدل الناتج المحلي الإجمالي GDP و معدل التضخم INF فلم يظهر أي علاقة إحصائية مع الأداء البنكي في الجزائر ذلك راجع أن التغير في المشاريع الاقتصادية بالإيجاب أو بالسلب يرتبط بأهم خدمة يقدمها البنك و هي القروض المصرفية و فوائدها و مخاطرها لكن في حالة التحرير المالي لم تظهر التأثيرات المتوقعة على النظام البنكي .

والملاحظ حاليا أن أغلب البنوك الخاصة المعتمدة لا يزال ينحصر نشاطها في عمليات مصرفية محددة على الرغم من استفادتها من التدابير الجديدة المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية أو ترقية الاستثمار، وهكذا دخلت هذه البنوك بقوة في عمليات التحويل من خلال عمليات التوطين ومنح الاعتمادات المستندية والقروض الخاصة بالتعاملات التجارية، وباستثناء بنك الخليفة الذي استفاد من نظام خاص مكنه من تحصيل الادخار والودائع فإن معظم البنوك الخاصة لم تكن تمتلك شبكة من الفروع، كما لم يكن لها الحق في أن تكون بنوك إيداع.

تشير الإحصائيات أن البنوك الخاصة لم تساهم سوى بنسبة5 % في منح القروض بمختلف أشكالها في حين تسيطر البنوك العمومية على 95 % من القروض المقدمة[1]. حيث تعتبر القروض من أهم الخدمات المقدمة من طرف البنوك و التي يتم تحريرها باتفاقية تحرير الخدمات GATS و هي في نفس الوقت تشكل خطر الائتمان لجميع أنواع القروض من هامها القروض الاستهلاكية ,حيث شرع في استعمال القرض الاستهلاكي في الجزائر سنة 1997 و ذلك لتحسين القدرة الشرائية للمواطنين و ترويج الإنتاج و لوحظ أن هدا النوع من القروض عرف تطورا في السنوات الموالية نتيجة الثقة التي انشات بين الأفراد و المؤسسات المالية أي المصارف حيث أصبح القرض الاستهلاكي من أهم الوسائل المالية التي تستخدمها الدولة للتأثير في الميادين الاقتصادية و الاجتماعية لكن ظهرت بعض الاختلالات أدت إلى توقيفه أو إلغائه لثبات وجود أثر سلبي على مستوى الصادرات والنمو الاقتصادي ككل، بحيث سجلنا انخفاضا بنسبة 1 بالمئة في القيمة الإجمالية للصادرات، ، كما انعكس على الميزان التجاري. وتوضح الإحصائيات أن الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة في إطار قانون المالية لسنة 2009 لم يكن لها في النهاية سوى أثر محدود على تنمية قيمة الواردات.

بعدها قد تقرر عودة القروض الاستهلاكية خلال اجتماع الثلاثية في فيفري 2014 (حكومة-النقابة المركزية-أرباب العمل) بعد إيقافه في 2009 في مسعى من الحكومة لتقليص فاتورة الواردات وتشجيع الإنتاج المحلي.ويخص القرض الاستهلاكي -الذي تم تحديد شروط وكيفيات منحه في

[1] ص.حفيظ ، بعد عشر سنوات على تحرير القطاع البنكي ، يومية الخبر ، مرجع سابق ، ص2.

مرسوم تنفيذي تم نشره في الجريدة الرسمية شهر مايو المنصرم- المنتوجات المنتجة من طرف مؤسسات تمارس نشاط إنتاج في الجزائر.

لقد شكلت قضية بنك الخليفة أهم أزمة عرفتها المنظومة المصرفية في الجزائر، بالنظر لحجمها وتداعياتها، فبنك الخليفة الذي تأسس في عام 1997 وأعتمد في عام 1998 كان يتمتع بوضع خاص من حيث كونه بنكا تتوفر فيه المعايير الدولية، وكان البنك يمتلك 130 وكالة موزعة عبر كافة التراب الوطني خاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية والنشاطات الاقتصادية، فيما قدرت أصول البنك حوالي 1.5 مليار دولار، كما بلغ رقم أعماله 400 مليون دولار في مطلع سنة 2004 في حين فاق عدد عملائه 1.5 مليون عميل على وقع الهزات التي عرفتها بعض البنوك الخاصة لجأت السلطات الجزائرية إلى القيام بإصلاحات في صيف 2003 نظرا للضبابية والغموض في العلاقة بين الهيئات المشرفة على القطاع المصرفي، لا سيما بين بنك الجزائر ولجنة النقد والقرض أو اللجنة المصرفية والبنوك الخاصة، حيث لم تلعب هذه الهيئات دورها في الرقابة وضبط العمليات المصرفية وتنظيم السوق المالي، كما تم كشف ثغرات في الناحية الإجرائية للنصوص التشريعية، وكان يفترض أن يعطي إنشاء البنوك طابعا تنافسيا لا سيما وأن البنوك العمومية كشفت عن محدوديتها، لكن غياب ثقافة مصرفية وغياب الاحتراف وعدم رغبة البنوك الخاصة في العمل ضمن نطاق المخاطر وإعادة استنساخ نفس آليات التسيير فضلا عن غياب العديد من المجالات في العمل المصرفي مثل الهندسة المالية وغيرها حال دون تحقيق التغيير المنشود خاصة في ظل التطورات الجديدة التي أفرزتها ظاهرة العولمة.

من أهم السنوات التي تم تحليل النتائج فيها 2003 التي شهدت إفلاس بنك الخليفة و البنك الصناعي و التجاري كانت بمثابة الصدمة التي شهدها القطاع المصرفي الخاص في الجزائر، جاء الإعلان عن إفلاس البنكين المذكورين ليعيد الوضع إلى نقطة البداية، أين شهدت الساحة المصرفية الجزائرية تراجعا، و تزعزعت ثقة الجمهور و المتعاملين الاقتصاديين في القطاع المصرفي الخاص الوطني و الأجنبي بشكل عام، و عاد الأمر إلى سابق عهده بهيمنة البنوك العمومية على النشاط المصرفي و تراجع المنافسة في السوق المصرفي الجزائري[1].

و هناك جملة من الأسباب و العوامل التي أدت إلى أزمة القطاع المصرفي الخاص، و إفلاس البنكين الخاصين- الخليفة بنك و البنك الصناعي التجاري- لعل من أهمها مايلي:

**1- العوامل المرتبطة بضعف الإدارة والتحكم في التسيير و التدهور المصرفي:**

- صنفت الإدارة غير السليمة و ضعف التحكم في التسيير وفق معايير التسيير البنكي و عدم الالتزام بقواعد الحيطة و الحذر من بين الأسباب الرئيسية التي حددها مفتشي بنك الجزائر و اللجنة المصرفية في تقاريرهم المعدة انطلاقا من عمليات التفتيش و المعاينة الميدانية التي أجريت على البنكين المعنيين، و تمثل هذا في التسيير في عدم الالتزام بالقواعد المحاسبية و عدم الشفافية في المعلومات و عدم احترام مؤشرات التسيير المالي، و كذلك عدم وجود تقارير عن حصيلة النشاط مصادق عليها

[1] Mohamed Ghernaout, **crises financières et faillites des banques algériennes**, édition G.A.L, 2004, p: 35.

من طرف الجمعية العامة للمساهمين كما ينص عليه القانون، و تجلى هذا خاصة في بنك الخليفة حيث انه لم يعد تقارير حصيلة نشاطه لسنوات 1999 ،2000، 2001.

- ضعف التحكم في تسيير السيولة و وجود فائض في السيولة بالنسبة لبنك الخليفة لدى البنك المركزي.

- عدم التنويع في محفظة النشاط و احترام معايير التوازن المالي، بحيث تم تخصيص موارد قصيرة الأجل لتمويل الاستثمارات طويلة الأجل، بالإضافة إلى التحويلات المالية المفرطة نحو الخارج، و كذلك منح أسعار فائدة مرتفعة على الودائع أكثر مما هو سائد في السوق و هو ما يتنافى و السلامة المالية.

- السعي وراء تحقيق الربح على المدى القصير و عدم التقيد بالمهنية و الاحترافية في ممارسة النشاط المصرفي.

- عدم القدرة على التحكم في التكاليف و ذلك من خلال الإفراط في النفقات غير المبررة و التي ليس لها علاقة بالنشاط الرئيسي كما كان عليه الحال بالنسبة لبنك الخليفة " تمويل الفرق الرياضية، تمويل الحفلات و المهرجانات....الخ".

**2- العوامل التي تعود لجهات الإشراف و الرقابة:**

- أدى انفتاح القطاع المالي و المصرفي إلى عدم تحديد الشروط و الضوابط و المعايير لدخول الخواص للاستثمار في القطاع المصرفي، و انعدام الخبرة اللازمة لممارسة الإدارة المصرفية، بالإضافة إلى تميزهم بالتهور المصرفي و ضعف التحكم في إدارة المخاطر التي يتميز بها القطاع المصرفي، و سمح ذلك بالنمو السريع للبنوك الخاصة – و خاصة بنك الخليفة – حيث عرف نموا سريعا في شبكته و انتشاره فأرتفع عدد وكالاته من 05 وكالات سنة 1999 إلى 24 وكالة عام 2000 ثم إلى 130 وكالة عام 2002 ، أما البنك الصناعي و التجاري فمن وكالة واحدة عند التأسيس إلى 12 وكالة عام 2000. هذه الطفرة في نمو البنكين لم تكن تخضع للضوابط الواجب احترامها و هو ما فسر على أنه تغاضي من طرف البنك المركزي على القيام بدوره في هذا المجال.

- لم تقم اللجنة المصرفية بدورها الرقابي على أكمل وجه و تغاضيها عن عدم احترام قواعد الحذر في تسيير البنكيين، و تدخلها المتأخر مما تسبب في ثقل تكلفة إفلاس البنكين المذكورين.

- عدم قدرة السلطات العمومية المخولة على التكيف مع مقتضيات التحرير المصرفي من خلال دعمها للبنوك العمومية و ذلك بإعادة رسملتها و تطهير محافظها من الديون المتعثرة، و بالمقابل تم إهمال الاهتمام بترقية البنوك الخاصة و دعمها، بل اعتبرت دخيلة على القطاع المصرفي وجب النظر إليها بحذر، وكان الأجدر بالسلطات العمومية الجزائرية الاهتمام بترقية البنوك الخاصة و الاعتراف بدورها بدل التضييق عليها و دفعها لممارسة تصرفات غير قانونية.

- لم تواكب لهيئات الرقابية تغيرات المحيط الجديد، فمعظم الهيئات لم تجدد طيلة سنوات، و معظم رؤساء هذه الهيئات مدراء و مسئولين سابقين في البنوك العمومية، الأمر الذي جعلهم يهتمون فقط بالبنوك العمومية، كما لم تتاح الفرصة لممثلي البنوك الخاصة من المساهمة في اتخاذ القرار، و عدم

تمكينهم من أن يكونوا أعضاء في هيئات الرقابة و الهيئات الأخرى، و منحهم الفرصة من لطرح مشاكلهم و انشغالاتهم من أجل الوصول إلى تكوين نظام مصرفي منسجم و أكثر صلابة و تسوده المنافسة و ما ينعكس ذلك إيجابا على الاقتصاد الوطني.

فبعد إفلاس كل من بنك الخليفة و البنك الصناعي و التجاري و ما ترتب عن ذلك من خسائر تحملتها خزينة الدولة، و تشير التقديرات إلى أن إفلاس بنك الخليفة وحده كلف خزينة الدولة 1.5 مليار دولار، بينما كلف إفلاس البنك الصناعي و التجاري حوالي 200 مليون دولار.

فكان هذا سبب كافي بالنسبة للسلطات العمومية لإعادة النظر في التشريع المصرفي، و خاصة الآليات التي من شأنها ضبط نشاط البنوك و عدم تكرار حالات التعثر المالي للبنوك، الأمر الذي استدعى تعديل قانون النقد و القرض بالأمر 03-11 الصادر في 26 أوت 2003 وهذا ما سيتم بحثه في الفقرة الموالية.

يمكن الاستنتاج أن المؤشرات الممثلة لتقييم أداء البنوك و متغير التحرير المالي أثبتت أن القطاع الجزائري يظهر أثار سلبية لدخوله في حلقة الانفتاح المالي و انه سوف يتدهور أداء القطاع البنكي بسبب تحرير الجزائر لخدماتها المالية و المصرفية حيث إن ربحية البنوك المحلية لا يمكنها تحمل درجة المنافسة و التدخل الأجنبي و منه فمشكل الاستقرارية و ضمان البقاء هاجس للبنوك المحلية الجزائرية رغم تطبيق الإصلاحات المفروضة من طرف قانون النقد و القرض و منه لابد من إعادة جدولة و هيكلة القطاع البنكي لمواكبة سياسة التحرير في جميع المجالات منها الخدمات المصرفية .

**خاتمة الفصل الرابع :**

إن الوضع الاقتصادي الذي وصلت إليه البلاد من خلال تطبيق سياسة التعديل الهيكلي المتمثلة في تحرير الأسعار وتحرير التجارة الخارجية وخوصصة للمؤسسات، بالإضافة إلى الهبوط الحاد في الأجور الحقيقية أدى إلى ظهور زيادة نسبة الفقر وخلق اهتزازات بآليات التأمين الاجتماعي وبدت مسألة مراجعة الحماية الاجتماعية أكثر من ضرورية.

حيث اتخذت الجزائر عدة خطوات من أجل الدخول إلى اقتصاد السوق من بينها :

- تحرير الأسعار هي إحدى الشروط الأساسية التي اشترطها صندوق النقد الدولي على الجزائر من أجل دخولها في اقتصاد السوق. هذه الفكرة كانت تهدف بالدرجة الأولى إلى التخلي عن التدعيم للأسعار.

- تخفيض سعر الدينار و المقصود بعملية تخفيض سعر صرف العملة هو تخفيض قيمتها مقارنة بالعملة الأجنبية و لا تكون كذلك إلا إذا قامت الدولة رسميا بهذا الإجراء و تبقى إجراءات التخفيض على عاتق الدولة و الغاية منها الوصول إلى مساواة بين أسعار السلع و الخدمات الوطنية و الأجنبية و كذلك تصريف السعر الرسمي بالسعر الموازي.

هذا من جهة و من جهة أخرى ما زال اقتصادنا يمشي بوتيرة بطيئة جدا ما إذا قارناه بالدول الأخرى الناشئة التي استطاعت أن تحقق نموا ملحوظا رغم افتقارها للموارد الطبيعية مثل الجزائر، لكنها استطاعت أن تنهض بنفسها و ذلك بتطويرها لنظامها المصرفي في السوق المالي و الذي أصبح ضرورة حتمية برغم ما يواجهه من صعاب.ذلك لتطوير و توسيع الأنشطة الاقتصادية لهذا نقترح إعادة النظر في هذه السياسة بغية تشجيع الاستثمار.

على هذا الأساس تم دراسة تطبيقية على البنوك العمومية و الخاصة الجزائرية للعينة المدروسة باستعمال طريقة قياسية و إحصائيات استمدت من قاعدة البيانات المالية الظهار الثار الحقيقي لانضمام الجزائر إلى اتفاقية منظمة التجارة العالمية و منها اتفاقية تحرير الخدمات خاصة المالية و البنكية على النظام الجزائري البنكي و هدا يعني دراسة العلاقة بين التحرير المالي للخدمات المنصوص عليه في الاتفاقية مع أداء المنظومة البنكية الجزائرية حيث توصلنا إلى أن :

- دخول البنوك الأجنبية أو خوصصة البنوك المحلية سوف يؤثر سلبا على ربحية البنوك المحلية .

- سياسة تحرير الخدمات المنصوص عليها في اتفاقية تحرير الخدمات GATS يؤثر سلبا على مؤشرات أداء البنوك الجزائرية .

- عدم قدرة البنوك الجزائرية مواجهة المنافسة المقررة من الانفتاح المالي على الجزائر.

- ضعف التجهيزات و الإصلاحات المطبقة لتفادى الآثار السلبية المرتقبة من الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

- مؤشر التحرير المالي يرتبط ايجابيا بالأداء البنكي و هذا في المدى القصير و لكن تنعكس النتيجة على المدى الطويل.

والملاحظ حاليا أن أغلب البنوك الخاصة المعتمدة لا يزال ينحصر نشاطها في عمليات مصرفية محددة على الرغم من استفادتها من التدابير الجديدة المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية أو ترقية الاستثمار, حيث شكلت قضية بنك الخليفة أهم أزمة عرفتها المنظومة المصرفية في الجزائر، بالنظر لحجمها وتداعياتها و مازالت نتائجها ذات مدى طويل على النظام البنكي الجزائري فخلفياتها مازلت راسخة في أذهان المتعاملين مع البنوك حيث اصحب الذعر البنكي يهيمن على القطاع المصرفي في الجزائر و هذا ما جعله في ركود رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية عكس الدول النامية الأخرى مثل تونس و المغرب .

# خاتمة عامة

## خاتمة عامة

إن التغيرات التي عرفها الاقتصاد العالمي على مختلف الأصعدة، كان لها تأثير هام على البنوك باعتبارها الدعامة الأساسية لأي اقتصاد، فلقد وجدت البنوك التجارية نفسها أمام منافسة قوية تفرض عليها إثبات وجودها، وذلك طبعا من خلال تحسين أدائها، زيادة عوائدها، و التخفيف من المخاطر التي تواجهها، و الرفع من مستوى الخدمات التي تقدمها حتى تواجه متطلبات المحيط البنكي الجديد الذي أصبحت تعمل فيه.

و على هذا الأساس ترتبط مقدرة المصارف على النمو و التطور بمقدرتها على مواكبة التحولات الجديدة و على المنافسة المفتوحة في مجال الخدمات و المنتجات المصرفية , و استخدام التكنولوجيا الحديثة و نظم المعلومات , و تأهيل الإطارات البشرية و الإدارية و تطوير أساليب الرقابة ,و يمكننا حصر أهم التحديات التي تواجه القطاع المصرفي الجزائري في نوعين أساسيين هما :

✓ التحديات الداخلية :

- **صغر حجم البنوك** على الرغم من التطور الذي شهدته البنوك الجزائرية من حيث زيادة أصولها و رؤوس أموالها , إلا أنها لا تزال تعاني من صغر حجمها مقارنة مع البنوك العربية و الأجنبية ,حيث أن الاتجاه السائد الآن هو اندماج البنوك فيما بينها لتقوية مكانتها و تعزيز كفاءتها.

- **التركز في نصيب البنوك** حيث يتمثل ارتفاع درجة التركيز في استحواذ نصيب عدد قليل من البنوك على مجمل الأصول البنكية , حيث تمتلك البنوك التجارية العمومية 95% من إجمالي الأصول , الأمر الذي يحد من المنافسة , لأنه في مثل هده الحالات , يكون للممارسات بعض البنوك انعكاسات هامة على أداء البنوك الأخرى و تطوير الصناعة البنكية , مما يؤثر بدرجة جوهرية على أداء السوق .

- **تجزئة النشاط البنكي** لقد أدت السياسة التنموية المتبعة في الجزائر و المرتكزة على تخصيص الموارد المالية بطريقة مخططة لتشمل مختلف أوجه النشاط الاقتصادي لتحقيق التنمية الشاملة إلى خلق نوع من التخصص في النشاط البنكي و هدا بإتاحة القروض لقطاع معين بدأته , و انعكس دلك على تجزئة النشاط البنكي و ما ترتب عنه من كبت العمل بالية أساسية تعتبر بمثابة محرك النشاط البنكي بشكل عام إلا و هي المنافسة في السوق البنكي , و كدا تقليل الحوافز أمام تلك المؤسسات لتنويع محافظها المالية و تسيير الأخطار المترتبة عنها .

- **هيكل ملكية البنوك** يتسم هيكل ملكية الجهاز المصرفي الجزائري بالمساهمة الكبيرة للقطاع العمومي تصاحبه سيطرة كاملة لهدا القطاع على إدارة و عمليات البنوك , و قد اثر وجود الملكية و السيطرة في الهيكل المالي للمصارف على استراتيجيات و عمليات المؤسسات البنكية بشكل كبير و على الرغم من سياسة التقليل من نسبة ملكية القطاع العمومي في البنوك و تخفيف قيود الدخول إلى القطاع المالي و المصرفي , إلا أن القطاع العمومي مازال يمتلك حصة الأسد في الجهاز المصرفي .

- **ضعف كفاءة أنظمة المدفوعات** تعاني أنظمة التسوية المدفوعات من ضعف كبير للأسلوب التقليدي المعمول به في إتمام عمليات المقاصة و المعتمد على الأسلوب اليدوي غالبا في فحص و معالجة أدوات الدين و القرض من خلال سجل المقاصة , و يزداد الأمر حدة إذا تعلق بإجراء مقاصة بين غرفها المتباعدة مكانيا مما يؤدي إلى عرقلتها لفترة قد تطول و انعكاس دلك سلبا على المتعاملين من البنوك بسبب بقاء الشيكات دون مقاصة لفترة من الزمن.

- **القروض المتعثرة** أدت ممارسات الإقراض السابقة في الجزائر إلى تدهور ملحوظ في نوعية محافظ قروض البنوك و هو الأمر الذي تفاقم لاحقا بسبب الأوضاع الاقتصادية العامة غير المواتية , الشيء الذي حد من مقدرة البنوك على أداء مهام الوساطة من خلال تقليص السيولة المتوفرة لديها و زيادة تكلفة عملياتها .

- **ضعف استخدام التكنولوجيا و الرقابة** يحتاج الجهاز المصرفي في الجزائر إلى زيادة مستوى الاستثمار في التكنولوجيا البنكية الحديثة , و تطبيق الأنظمة و البرامج العصرية , و دلك حتى يكون قادرا على مواكبة المنافسة في الأسواق الداخلية و الخارجية كما آن استخدام التكنولوجيا يزيد من سرعة التسويات و زيادة الشفافية , اذ يسمح بنشر كافة المعلومات الموجودة فورا , مما يزيد من ثقة المستثمرين بالبنوك كما أن المنافسة الدولية تتطلب وجود بيانات قابلة للمقارنة وفق معايير موحدة, و هدا يتطلب بدوره جهدا لتطوير قواعد الشفافية و نشر البيانات و القوائم المالية بشكل مناسب لجدب المستثمرين الأجانب .

- **ضيق السوق النقدي الأولي و الثانوي** يحتاج الجهاز البنكي إلى وجود سوق نقدية منظمة و متطورة لما لها من أهمية بالغة لا يمكن تجاهلها , حيث يتم من خلالها تامين السيولة النقدية و توفير أدوات الدفع للبنوك , و من خلال دلك تستطيع هده البنوك تمويل النشاط الاقتصادي بمختلف قطاعاته و تتمكن كذلك السلطات النقدية من ممارسة رقابة فعالة على الائتمان و النقود في الاقتصاد و يقاس نمو السوق النقدي بعدة مؤشرات لعل أهمها الحجم الكلي للودائع , تطور الحجم الكلي للقروض , تعدد و تنوع الأصول النقدية و المالية , تعدد و تنوع البنوك المتعاملة في السوق و قدرتها على توفير أدوات الدفع , و القيام بعملية تمويل النشاط الاقتصادي بأقل تكلفة ممكنة , في حين يعتبر السوق المالي سوق الادخار شبه السائل و الائتمان طويل الأجل .

✓ التحديات الخارجية : تتمثل التحديات التي يواجهها النظام البنكي الجزائري في التغيرات السريعة في المحيط الدولي الذي يتعامل معه , و الذي من شانه أن يؤثر بصورة عميقة حاضرا و مستقبلا على البنوك التجارية و قدرتها على دعم التنمية في البلاد و من أبرزها نذكر:

- **ظاهرة العولمة** نعني بالأخص عولمة الخدمات البنكية و التي ستؤثر بصورة مباشرة على أداء البنوك التجارية الجزائرية و يذكران لهده الظاهرة ايجابيات تتمثل أساسا في المساهمة في رفع المنافسة في ظل سوق بنكية مفتوحة تؤدي إلى تحسين الخدمات و تنويعها و رفع كفاءة أداء البنوك للأصول إلى المستويات العالمية غير إن التحدي الحقيقي لظاهرة العولمة يتمثل في الآثار السلبية

التي ستنجر عن هده الظاهرة و مثال دلك المنافسة غير المتكافئة مع البنوك الأجنبية التي يمتد نشاطها للجزائر نظرا لعدم تأهيل البنوك الجزائرية لهده المنافسة بسبب ما تعانيه من مشاكل . بالإضافة إلى تأثير سياسات البنوك الأجنبية على السياسات الاقتصادية للدولة , كدعم البنوك الجزائرية لبعض المؤسسات و القطاعات الاقتصادية المدرجة ضمن الخطط التنموية أو الإصلاحات الاقتصادية .

- **ظاهرة اندماج الأسواق الدولية** انتشرت هده الظاهرة اثر إزالة القيود الدولية أمام توريد الخدمات البنكية و المالية بسبب تزايد التدفقات الرأسمالية التي فاق حجمها التجارة العالمية للسلع مما أدى إلى ارتفاع عدد فروع البنوك و من ثم ارتفاع حصة البنوك التجارية الأجنبية في الأسواق البنكية المحلية في العديد من دول العالم .

- **ظاهرة البنوك الالكترونية** تعد هده البنوك تحد من الدرجة الأولى لنظامنا البنكي و الذي عليه مواجهته بكل حزم و جدية , بحيث تتميز البنوك الالكترونية بقدرتها الفائقة و السريعة جدا على تقديم الخدمات البنكية في أي وقت و بدون انقطاع , و حتى أيام العطلة و من أي مكان و بأي وسيلة كانت.

في ظل هذه التغيرات ، وجدت الأجهزة المصرفية في الدول النامية نفسها أمام عدة تحديات، يخص ندرة الموارد ، استخدام التكنولوجيا ، متطلبات الزبائن ، مصداقية الإعلام ، شدة المنافسة، تطبيق اللامركزية والتخصص ، تطوير التشريعات أو القوانين المنظمة لأعمالها، رفع المستوى المهني للعمال والإطارات،مواجهة مخاطر الاستثمارات،وتحديث وسائل الاتصال.

و عليه لقد انتهجت الجزائر العديد من الإصلاحات في مجال القطاع البنكي، حيث صدرت عدة قوانين بهذا الخصوص أهمها القانون رقم 88-01 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الاقتصادية العمومية، و القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد و القرض، حيث حصلت المؤسسات العمومية بما في ذلك البنوك التجارية استقلاليتها على اثر صدور القانون الأول، في حين ساعد القانون الثاني على تهيئة البنوك التجارية العمومية الجزائرية للعمل وفق آليات اقتصاد السوق.

منه حاولنا في هذه الدارسة و بإتباع نفس خطوات و الطريقة التي قام به **HAKIMI(2011)** في دراسته , لتحديد اثر سياسة التحرير المالي المنصوص عليها في اتفاقية تحرير الخدمات GATS على المنظومة البنكية للجزائر و دلك عن طريق إجراء دراسة قياسية على نموذج قياسي باستعمال سلة البيانات PANEL لعينة تتكون من10 بنوك جزائرية و للفترة الممتدة ما بين 1998-2012, حيث تعتمد هذه الدراسة بالأساس على مؤشرات الأداء البنكي و مؤشر التحرير المالي , و مؤشرات الاقتصاد الكلي كمحددات خارجية .

قد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن سياسة التحرير المالي المنصوص عليها في اتفاقية تحرير الخدمات GATS على الدول النامية و من أهمها الجزائر كان لها تأثير سلبي على المنظومة البنكية من قبل مجمل الدول و على الجزائر أيضا, حيث أن مؤشر LIB الخاص بالتحرير المالي للخدمات اظهر علاقة سلبية مع تطوير كفاءة و أداء البنوك الجزائرية و بالتالي فان النتائج المتوصل إليها من الدراسة القياسية تؤكد صحة الفرضية الثانية التي تم وضعها في المقدمة العامة للدراسة .

كذلك تبين من خلال هذه الدراسة أن مؤشرات الاقتصاد الكلي المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي GDP و معدل التضخم INF لهما أهمية في استقرار النظام البنكي اقتصاديا لكن تأثيرها غير مباشر على تطوير أداء البنوك الجزائرية , و منه لنجاح تطبيق اتفاقية تحرير الخدمات في الجزائر يجب أن يسبقه تعزيز في الإصلاحات المصرفية و المالية و أيضا التحكم في المؤشرات الخاصة بالاقتصاد الكلي المحيطة بالبنوك العمومية و حتى الخاصة و تحقيقي الاستقرار الاقتصادي للبلاد .

## نتائج الدراسة :

من دراستنا التي قمنا بتقديمها ارتأينا استنتاج مجموعة من الاقتراحات التي ممكن أن تساعد النظام الجزائري على التقليل من الأثر السلبي و تعظيم الأثر الايجابي المرتقب في حالة الانضمام إلى اتفاقية تحرري الخدمات GATS كما يلي :

- العمل على نشر ثقافة مصرفية بين أفراد المجتمع .

- إن دخول المؤسسات المالية الأجنبية إلى الأسواق المحلية ينقل تكنولوجيا مصرفية تؤدي إلى تطوير الأساليب و الممارسات البنكية و لهدا لابد على البنوك استغلالها و مواكبتها على الصعيد الوطني.

- هدف التحرير المالي للخدمات هو تطوير كفاءة البنوك عن طريق المنافسة و منه لابد على المصارف الجزائرية استغلال المنافسة لصالحها خاصة على المدى الطويل بتقنيات حديثة و تحسين المناخ التي تعمل فيه البنوك العمومية الجزائرية.

- الخبرة المتواضعة للبنوك الجزائرية خاصة و البنوك الدول النامية عموما تجعل أن تطبيق سياسة التحرير المالي من طرف الدولة عائقا اقتصادي و لدلك لابد من انتهاج مسار العولمة المالية.

- الانفتاح المالي يؤثر إيجابا على البنوك الجزائرية في المدى القصير لكن النتيجة تنعكس على المدى الطويل و دلك لان مشكل الاستمرارية و المنافسة القوية يظهر في مؤشرات أداء البنوك الجزائرية وعليه لابد من وضع استراتيجيات تمكنها من استغلال أفضل ما جاءت به الاتفاقية و تفادي العراقيل .

- دخول البنوك الأجنبية إلى الجزائر يرفع من مستوى إدارة المخاطر للبنوك المحلية الجزائرية لعلاج الأزمات المصرفية و هذا ما يوجب على الجزائر وضع إصلاحات مالية متناسبة مع هذه التطورات الاقتصادية .

- إن أداء البنوك الجزائرية يتأثر سلبا بنفاد البنوك الأجنبية للبلد و منه لابد على السلطات النقدية تحسين من جودة خدماتها و تطويرها باستمرار لاستغلال المنافسة بالطريقة الايجابية و ضمان البقاء في السوق .

❖ لابد من توجيه السوق المصرفية الجزائرية إلى قطاعات يسوده أكثر عامل التحفيز و المخاطرة و تجنب تلك التي تتضمن جانب الربحية الأكيدة مثل قطاع التجارة الخارجية الأمر الذي يطور التنمية الاقتصادية في الجزائر.

❖ إن البنوك الأجنبية تتمتع بعمالة مؤهلة و تكنولوجيا عالية لدلك لا بد على المصارف الجزائرية تبني مقابل هده الامتيازات سياسة التنويع في الخدمات البنكية لضمان استمراريتها و ربما توسعها نحو الخارج بفتح فروع في دول أجنبية للحصول على الاستفادة المتبادلة .

❖ شدة المنافسة في القطاع البنكي المحلي يدفع البنوك الجزائرية إلى تحسين جودة خدماتها و توفيرها بأقل تكاليف و جلب اكبر عدد من العملاء و هدا ما لابد أن تستغله الجزائر و ذلك بإصلاح هياكلها حتى تمكنهم من تقوية قدراتهم .

❖ أصبحت الجزائر إمام خيار استعمال طرق و سبل جديدة أهمها سياسة البنوك الشاملة لتفادي السلبيات الناجمة عن العولمة المالية إضافة إلى دفع البنوك الجزائرية إلى تبني التعامل بأساس الاندماج البنكي .

❖ إن التطورات المالية الراهنة تفرض على البنوك الجزائرية الاستغلال الأمثل لسياسة الخوصصة و التعامل بالمستحدثات و نظم المعلومات البنكية لتطوير أجهزة الرقابة و الإشراف و الالتزام بأسس اتفاقية تحرير الخدمات GATS.

يمكن الاستنتاج أن أداء البنوك الجزائرية خاصة العمومية في استقرار و حتى أنها لا تأخذ بعين الاعتبار عملية تقييم فعالية أنظمتها و منه فلا يمكنها التعرف على النقائص لمواجهة الاستثمار الأجنبي وعليه لابد على الجزائر من مضاعفة جهودها لتكييف نظمها و مصالحها مع التطورات و التغيرات الاقتصادية العالمية و التقليل من الانعكاسات السلبية لضمان قدرة المنافسة لهياكلها المالية و النقدية , خصوصا أن الانضمام الوشيك إلى منظمة التجارة العالمية OMC و اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات خاصة المالية GATS يوجب على السلطات الجزائرية الاستغلال الأمثل لفوائد هذا الانضمام و دراسة الآثار السلبية المرتقبة من التحرير المالي , حتى تتمكن البنوك الجزائرية من مواجهة نفاد البنوك الأجنبية باستمرارية و قدرة تنافسية ايجابية.

## التوصيات المقترحة :

في ضوء النتائج المتحصل عليها من خلال الدراسة ارتأينا بوضع أهم التوصيات المقترحة كما يلي:

- العمل على الاستفادة من التكنولوجيا و الأساليب الحديثة التي تجلبها البنوك الأجنبية إلى الأسواق المحلية .
- استغلال المنافسة في تشجيع تطوير الخدمات المصرفية بين البنوك المحلية و الأجنبية .

- وضع إصلاحات تواكب سياسة التحرير المالي للحصول على اقتصاد متوازن خاصة في المجال المالي .
- محاولة تحسين جودة الخدمات و تقليل التكاليف و جلب اكبر عدد ممكن من العملاء و ذلك بوضع أرضية مؤهلة من الإجراءات المصرفية .
- تحفيز الاستثمار و جلب المستثمرين لتشكيل اقتصاد يؤمن بالاستمرارية و البقاء بوضع استراتيجيات تعمل على تفادي العراقيل و دعم السبل الجديدة للخوصصة الايجابية و دلك بوضع هيئات رقابية و إشرافية ملتزمة بقوانين لجنة بال للرقابة المصرفية وكفاية رأسمال .
- وضع مناخ مناسب لتبني إستراتيجية البنوك الشاملة خاصة في الدول النامية لتغطية انعكاسات العولمة المالية .
- تشجيع الاندماج البنكي و التبادل للخبرات و المهارات خاصة بفتح فروع للبنوك داخل أسواق جديدة .

**أفاق الدراسة :**

- وضع إصلاحات مالية تساعد المصارف الجزائرية على مواجهة التحديات الخارجية و المنافسة الأجنبية .
- تبني اتفاقيات الرقابة المصرفية و كفاية رأسمال بازل
- الربط بين سياسة التحرير المالي و أداء البنوك خاصة في اتفاقية تحرير الخدمات GATS

# قائمة المراجع

## المراجع باللغة العربية

- **كتب باللغة العربية :**


1. أحمد طلفاح, الأزمات المالية, المعهد العربي للتخطيط الكويت.2000
2. اشرف احمد العدلى, "التجارة الدولية",مؤسسة رؤية للطباعة و النشر و التوزيع , معمورة , 2006.
3. إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي, القاهرة :مكتبة مدبولي،2002,
4. المرسي السيد حجازي-منظمة التجارة العالمية: عرض تاريخي تحليلي- الناشر-الدار الجامعية لبنان - سنة النشر2001.
5. الهادي خالدي, المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي مع الإشارة إلى علاقته بالجزائر,دار هومه الجزائر 1996 .
6. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
7. باري آيشنيجرين ،ما يكل موسى, صندوق النقد الدولي و تحرير حساب رأس المال, صندوق النقد الدولي ديسمبر 1998 .
8. حسين عمر،" التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر, " القاهرة :دار الفكر العربي،1998 .
9. جمال لعمارة-المصارف الإسلامية.الأعمال المصرفية في الحضارة الإسلامية-دار النبا-1996
10. رونالد ماكينون , النهج الأمثل لتحرير الاقتصاد, المكتب المصري الحديث 1996 .
11. سيد الهواري، بنوك و إدارة مالية مع المستجدات المالية و المصرفية المعاصرة، مكتبة عين شمس، مصر، 2002.
12. سمير محمد العزيز . التجارة العالمية بين الجات 94 و منظمة التجارة العالمية . مطبعة الاشعاع , الإسكندرية 2001 .
13. شدا جمال خطيب. د صعفق الركيبي, العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال, مؤسسة طابا2002.
14. ص –حفيظ، يومية الخبر ليوم الأربعاء 28 ديسمبر 2005.
15. صلاح عباس-العولمة في إدارة المنظمات العالمية- الناشر مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية - السنة 2003- .
16. طارق عبد العال حماد, التطورات العالمية و انعكاساتها على أعمال البنوك ,الدار الجامعية الإسكندرية 2003.
17. طارق عبد العال حماد- سلسلة البنوك التجارية-قضايا معاصرة- دار النشر-الدار الجامعية-السنة 2001.
18. عاطف وليم أندراوس ,السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية, مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية 2005.
19. عبد المجيد قدي, المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية, ديوان المطبوعات الجامعية 2005.
20. عبد المطلب عبد الحميد, العولمة واقتصاديات البنوك, الدار الجامعية الإسكندرية 2003/2002 .

21. عبد المطلب عبد الحميد , البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها, – الدار الجامعية – الأسكندرية – 2000.
22. عبد المطلب عبد الحميد ,الجات وآليات منظمة التجارة العالمية من أوروجواي لسياتل وحتى الدوحة – الدار الجامعية الدار الجامعية طبعة1- 2005.
23. عادل احمد حشيش-العلاقات الاقتصادية الدولية- الناشر دار الجامعة الجديدة للنشر-السنة 2000.
24. عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية: من أروجواي لسياتل وحتى الدوحة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002-2003.
25. عبد الواحد العفوري، العولمة والجات: التحديات والفرص، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 2000.
26. عوض بدير الحداد، تسويق الخدمات المصرفية، دار البيان للطباعة و النشر، مصر، 1999.
27. علي عبد الفتاح أبو شرار ,"الاقتصاد الدولي –نظريات و سياسات –" ,دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ,الطبعة 1 ,2007.
28. عبد الغفار حنفي، الأسواق والمؤسسات المالية، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1994.
29. غازي عبد الرزاق النقاش: التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية، دار وائل للنشر،عمان، ط1، 1996.
30. فضل علي المثنى-الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية و الدول النامية-مكتبة مدبولي-سنة 2000.
31. فرنسيس جيرو نيلام، " الاقتصاد الدولي"، نقله إلى العربية د .محمد عزيز د.محمود سعيد الفاخري، الطبعة الأولى,ليبيا :منشورات جامعة قاريو .1991.
32. كريستيان مصدر, عين العاصفة, مجلة التمويل والتنمية ديسمبر 2002.
33. محمد عزت غزلان , اقتصاديات النقود والمصارف , دار النهضة العربية بيروت 2002.
34. محمود شهاب , "الاقتصاد الدولي المعاصر " , دار الجامعة الجديدة , الإسكندرية 2007.
35. محمود حسن حسين.د.محمود حامد محمود, التنمية الاقتصادية, دار المريخ الرياض 2006.
36. محمد علي إبراهيم الجات :الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات- الناشر الدار الجامعية الإسكندرية- سنة النشر 2003.
37. محمد عثمان بشير-المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي-دار نفائس للنشر و التوزيع- سنة:1997.
38. محمود حميد، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.
39. نداء محمد ألصوص ,"التجارة الخارجية " , مكتب المجتمع العربي للنشر و التوزيع , الطبعة الأولى عمان ,2008.
40. هيوبيل محمد برادان , التحرير المالي في أفريقيا و آسيا, التمويل و التنمية جوان 1997
41. هشام خالد ,البنوك الإسلامية الدولية وعقودها ,– ط1 – دار الفكر الجامعي – الإسكندرية – 2001 .
42. هاني حامد الضمور، تسويق الخدمات، دار وائل، الأردن، 2004
43. ياسر زغيب-اتفاقية الجات-دار الندى للطباعة و النشر و التوزيع-1999

- **مقالات و ملتقيات و مذكرات :**

1. إسماعيل عبد المجيد المحيني "الآثار المتوقعة من تحرير الخدمات على الاقتصاد الليبي "المنظمة العربية للتنمية الإدارية ' جامعة الدول العربية ' أعمال و مؤتمرات –بحوث و أوراق عمل-2011( الجماهيرية العربية الليبية ).
2. الطيب ياسين , النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية , مجلة الباحث جامعة ورقلة العدد 03, 2005.
3. بن خالدي نوال مذكرة لنيل شهادة ماجستير تحت عنوان ,اتفاقية تحرير الخدمات المالية وانعكاساتها على أعمال البنوك دراسة حالة الجزائر– تحت إشراف : د. بن بوزيان محمد.
4. صالح صالحي .الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة , مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة فرحت عباس , سطيف العدد1, 2002.
5. بن منصور عبد الله – شريف شكيب الاقتصاد السياسي وتاريخ الوقائع الاقتصادية المعاصرة : دروس سنة أولى علوم اقتصادية،:– تلمسان 2003.
6. بلعزوز بن علي , كتوش عاشور، دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسات النقدية، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر: الواقع و الآفاق، جامعة تلمسان، أيام: 29-2004/10/30،
7. بلعزوز بن علي، إليفي محمد، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مقررات لجنة بازل II، الملتقى الوطني الثاني حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، 2006
8. حيدر نعمة بخيت, سياسات التحرير المالي في البلدان العربية, مجلة الجنداول العدد 25 نوفمبر 2005،
9. زايري -أثر تحرير الخدمات المالية على النظام المصرفي في الجزائر-الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية.2003
10. سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، الواقع وتحديات، جامعة الشلف، ديسمبر 2004، صالح صالحي ,الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ,مجلة العلوم الاقتصادية و علوم تسير جامعة فرحات عباس ، سطيف عدد 1- 2002
11. عبد المنعم محمد الطيب، أثر تحرير تجارة الخدمات المصرفية على المصارف الإسلامية، بحث مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، من 23 حتى 25 ربيع الثاني 1426هـ الموافق لـ31ماي إلى 2 جوان 2005،
12. عبد الوهاب كيرامان ,الاقتصاد الجزائري بين الاستقرار و الإصلاح الهيكلي , بنك الجزائر.
13. عبد الله فكري محمد الوكيل، تقييم أداء البنوك في ظل سياسة التحرير الاقتصادي، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، 1997،
14. عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل،العولمة وآثارها الاقتصادية على المصارف، نظرة شمولية، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، الواقع وتحديات، جامعة الشلف، ديسمبر 2004،
15. عياش قويدر و إبراهيم عبد الله " أثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة –بين التفاؤل و التشاؤم-" مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا , جامعة الاغواط 2005 .

16. عادل السن " تحرير التجارة في الخدمات في ضوء الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات و مفاوضات جولة الدوحة " الأكاديمية العربية للعلوم و التكنولوجيا و النقل البحري 2008 مصر.
17. عامر احمد محمد " المنافع الاقتصادية المتحققة من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية –حالة تجارة الخدمات للأردن-" تحت إشراف رئيس الأبحاث : قسم حماية المنتجات العراقية ' المنظمة العربية للتنمية الإدارية ' جامعة الدول العربية ' أعمال المؤتمرات –بحوث و أوراق عمل-2011عمان (المملكة الأردنية الهاشمية).
18. عبد الله فاضل الحيالي , الآثار المحتملة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في مجال تحرير تجارة الخدمات المالية في النمو الاقتصادي , مركز الدراسات الإقليمية ,2009
19. عبد الغفور حنفي و عبد السلام أبو قحف , الإدارة الحديثة في البنوك التجارية , المكتب العربي الحديث 1993
20. فرد بيرجيستن ,السياسات النقدية الدولية وأثرها على الاقتصاديات النامية , مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية أبو ظبي 2001
21. فؤاد راشد عبده ، الإصلاحات الاقتصادية في البلدان العربية ودورها المرتقب في التمهيد لقيام السوق لعربية المشتركة ، أبحاث المؤتمر السنوى الثانى " السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربى " الذي عقده مركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط فى الفترة ( 25-27 نوفمبر 1997 ) .
22. فريق من خبراء المنظمة "الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATS و علاقتها بقطاع النقل في الدول العربية" تحت إشراف : عبد القادر فتحي لاشين ' المنظمة العربية للتنمية الإدارية '2005 'مصر
23. فرانسواز، نيكولا ,الأزمة الأسيوية , ترجمة حليم طوسون مجلة الثقافة العالمية الكويت العدد 94، 2000،
24. محسن هلال, " الآثار التجارية و الاقتصادية لاتفاقات التجارة الدولية على الدول العربية غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية"مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية , المعهد العربي للتخطيط ,2000 الكويت.
25. محسن احمد هلال "الدول العربية و التجارة في الخدمات الالتزامات بين الاتفاقيات المختلفة – الآثار و التحديات-" العربية للتنمية الإدارية ' جامعة الدول العربية ' أعمال و مؤتمرات –بحوث و أوراق عمل-2009.
26. مارتن خور" الخدمات في منظمة التجارة العالمية و اتفاقيات التجارة الحرة "المنظمة العربية للتنمية الإدارية , أعمال المؤتمرات , بحوث و أوراق عمل ' 2009 جمهورية مصر العربية.
27. محمد الفنيش , القطاع المالي في البلدان العربية وتحديات المرحلة المقبلة ,صندوق النقد العربي أبو ظبي 2000
28. محمد عبد الهادي الرويس، نموذج مقترح لقياس جودة الخدمات المصرفية بدولة قطر، رسالة دكتوراه، كلية التجارة،جامعة عين شمس، مصر 2002،
29. محمد بن بوزيان ,فتحي بلدغم, التحرير المالي و البنكي و التنمية الاقتصادية ,الملتقى الدولي السياسات الاقتصادية في الجزائر ديسمبر , تلمسان2004.
30. مجلة اتحاد المصارف العربية، بازل II فرصة أم تحد، العدد 272، 2004،.

31. معهد الدراسات المصرفية ، نشرة توعوية ،اضاءات ، السلسلة الخامسة، العدد5 ، دولة الكويت، ديسمبر
32. محسن الحسن الصطوف، دور المصارف في تطوير المناخ الاستثماري الوطني العربي في ضوء التحديات المعاصرة، المؤتمر العالمي الأول لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية، الأردن، 2003،
33. مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 261، سبتمبر 2002،
34. ناجي التوني،الإصلاح المصرفية، مجلة جسر التنمية، العدد السابع عشر، ماي 2003.

- **تقارير بنكية :**

1. الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد و القرض، الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادر في 2003/08/27.
2. النظام رقم 04-03 المؤرخ في 04 مارس 2004 المتعلق بإنشاء نظام التامين على الودائع البنكية
3. التقرير السنوي للبنك الوطني الجزائري لسنة 1997،
4. التقرير السنوي للبنك الوطني الجزائري لسنة 2000
5. الإصلاح المصرفي في الوطن العربي، ضروراته ومعوقاته، إتحاد المصارف العربية 1993.
6. الأمر رقم71-47 المتضمن تنظيم مؤسسات القرض، الجريدة الرسمية، العدد 55، الصادر بتاريخ 1971/07/06.
7. الأمر رقم71-47 المتضمن تنظيم مؤسسات القرض، الجريدة الرسمية، العدد 55، الصادر بتاريخ 1971/07/06.
8. النظام رقم 04-01 المؤرخ في 2004/03/04 المتعلق برأس المال الأدنى للبنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر يلغي النظام رقم 90-01 المؤرخ في 1990/07/04.
تم تعديل هذا النظام بالنظام رقم 2000-02 الصادر بتاريخ 2000/04/02.
9. النظام رقم 04-01 الصادر عن بنك الجزائر في 04 مارس 2004 الخاص بتحديد الحد الأدنى للبنوك و المؤسسات المالية حيث حدد الحد الأدنى لرأس مال البنوك بـ 2.5 مليار دينار و رأس المال الأدنى بالنسبة للمؤسسات المالية بـ 500 مليون دينار.
10. الجريدة الرسمية , الجمهورية الجزائرية , العدد 50 الصادر في 22 رمضان 1431 الموافق ل 2010/09/01
11. التقرير السنوي للمجموعة العربية المصرفية، الجزائر سنة 2002
12. النشرة الاقتصادية لبنك الإسكندرية، مشروع الإطار الجديد لمعدل كفاية رأس المال الصادر عن لجنة بازل، المجلد 31،مصر ، 1999،
13. بنك الإسكندرية، النشرة اقتصادية، المجلد 32، 2000
14. تقرير بنك الإسكندرية، النشرة الاقتصادية، المجلد الحادي والثلاثون، مطابع الأهرام التجارية، مصر، 1999

15.تقرير صندوق النقد العربي، الملامح الأساسية لاتفاق بازل II والدول النامية- 22. تصريح وزير المالية ليومية الخبر ليوم 2005/12/31، العدد 4588
16.راجع المادة الثانية من القانون 88- 06 المتضمن علاقة النظام المصرفي بالمؤسسات العمومية الاقتصادية، الجريدة الرسمية، العدد الثاني، 18جانفي 1988.
17.قانون النقد والقرض عدة تعديلات في أوت 2003، خاصة في المواد 65، 70، 76، 77، 89، 90، 97، 98، 122، 123، 125...
18. نشر منطوق القرار المذكور في يومية الخبر، العدد 3923، الصادر بتاريخ 2003/11/01 وثائق التصريح لبنك البركة الجزائري لدى بنك الجزائر لسنة 2003

## المراجع باللغة الأجنبية

1. Abdul Abiad enrica detragiache and Thierry tressel ,a new database of financial reforms ;, International Monetary Fund , IMF Institute and Research Department ,2008.
2. Adeusi .s.o and azeez bolanle ,effect of financial liberalization on the performance of informal capital market , research journal of finance and accounting vol 3 n 6, 2012.
3. Abdel-Hameed M. Bashir, Assessing the Performance of Islamic Banks: Some Evidence from the Middle East, Loyola ecommons ,vol 9 n 1 , 2001,
4. Agbo Joel Christopher Onu, Assessment of the Impact of Universal Banking on BankPerformance in Nigeria, European Journal of Business and Management vol 5 n 19 ,2013.
5. Alin Marius Andries mail and Bogdan Capraru , impact of financial liberalization on banking sectors performance from central and eastern European countries , Faculty of Economics and Business Administration, Alexandru Ioan Cuza University of Iasi, Romania , 2013.
6. Amaira Bouzid ,libéralisation financière et croissance économique ,papier présenté aux 20iemes journées internationales d'économie monétaire et financière Birmingham 5 et 6 juin 2003.
7. Amaira Bouzid, les conditions préalables à la reassite des réformes financière au sein des pays émergents , papier présenté aux 23émes Journées d économie Monétaire et Bancaire . bille 2006.
8. Ary tanimoune nasser, libéralisation financière et intermédiation bancaire dans l'UEMA , XIVe Journées internationales d'économie Monétaire et bancarise 2002.
9. Ammour Ben halima, le syteme bancaire algérien texte et réalité, édition dehleb, Alger, 2001.
10. Abdelkrim Sadeg, le système bancaire algérien – la nouvelle réglementation -, sans maison d'édition.
11. Abdullah Haron , Basel III: Impacts on the IIFS and the Role of the IFSB, World Bank Annual ,Conference on Islamic Banking and Finance , Islamic Financial Services Board, 23 – 24 October 2011.
12. Adolfo Barajas, Roberto Steiner, Natalia Salazar, The Impact of Liberalization and Foreign Investment in Colombia's Financial Sector, international monetary fund ,1999

13. Ben Naceur S., M., Goaied., The determinants of the Tunisian deposit banks' performance. Applied Financial Economics, Vol.11,2001.
14. Bernarl L'hoest, Réforme de Bale Enjeux et Opportunités, Avril 2002
15. Bouziani El houari, libéralisation financière au Maroc et ses effets
Macroéconomique, thèse pour le doctorat en sciences économiques Université sidi Mohammed benabdellah Maroc 1999.
16. Boujelbene younes et chtioui slim, libéralisation financière et impact du développement financier sur la croissance économique en Tunisie, université du sfax Tunisie 2006 .
17. Baptiste vente, libéralisation financière et développement économique,Université paris IX dauphline2002.
18. BADR- info, N° 01, Janvier 2000,
19. Berger, A., Mester, L.J, Explaining the dramatic changes in performance of US banks: technological change, deregulation and dynamic changes in competition. Journal of Financial Intermediation, 12, 2003.
20. Banque d'Algérie, Expose de programme économique et financier soutenu par accord de confirmations avec le fond monétaire international avril 1994.
21. Banque d'Algérie ,lettre de transmission- demande d'Accord appuyé par le mécanisme élargi du crédit de FMI « mémorandum sur les politique Economique et financiers de l'Algérie pour la période avril 1995-Mars 1998 .
22. Badi H. Baltagi, Econometric Analysis of Panel Data, 3rd ed. John Wiley & Sons, Ltd, 2005.
23. Bassem Salhi & Younes Boujelbene, Performance of Tunisian Banks Following Transformations of Banking Activities, International Journal of Business and Management, vol 7 n 23, 2012.
24. Bouzidi fethi,consequences of the foreign bank implantation in developing countries and its impacton the local bank efficiency :theoretical analisys and empirical tests on international data , international journal of economics and finance vol2 n 5, 2010.
25. Ben Naceur S., M., Goaied., The determinants of the Tunisian deposit banks' performance. Applied Financial Economics, Vol.11. 2001.
26. Ben Naceur, S., Kandil, M., The impact of capital requirements on banks 'cost of intermediation and performance: case of Egypt. Journal of Economics and Business, 61, 2009.
27. Bourke, P. Concentration and other determinants of bank profitability in Europe, North America and Australia. Journal of Banking and Finance, 13(1), 1989,
28. Chadi azmeh, m. xavier greffe (directeur) le role de la liberalisation du commerce des services dans le developpement economique : le cas des services financiers, universite de paris i - pantheon-sorbonne u.f.r. de SCIENCES ECONOMIQUES, thése de doctorat ,2009.
29. Chaker aloui-walid zouaoui, les enjeux e la nouvelle archit architecture financière internationale le point sur la libéralisation financière , publication de l'internat ion finance Group Tunisia, 2004.

30. Dimitrios A. and Stephen G. Hall, Applied Econometrics: A modern approach, 1st ed. Palgrave Macmillan, 2007.
31. Donadieu Jose, La libéralisation financière en Corée thaïlandais et Malaisie, Université de Poitiers P 2,2004.
32. Dix avantages du système commercial de l' OMC , publication de l' OMC, Genève , Suisse, Juillet, 2000 .
33. Dix malentendus fréquents au sujet de l' OMC , publication de l' OMC, Genève , Suisse, Juillet ,2000 .
34. Demirgüç-Knut, A., Huizinga H. Financial structure and bank profitability, World Bank Policy Research Working Paper, n 2430, August 1999.
35. Demirgüç-Kunt A., Huizinga, H., Determinants of commercial bank interest margins and profitability some international evidence. World Bank Economic Review, vol.14, n° 2, 1999.
36. Engozogo Mba leopold ,la stratégie de libéralisation financière et la mobilisation de l'épargne en Zone CEMAC , mémoire de diplome2001 disponible sur la dresse : www.eagle2.american .edu /le3616a/
37. Else assidon, les théories économiques du développement ,decouverte paris 2004.
38. Eboue c, La libéralisation financière dans les payes développement, banque mondiale 1995 .
39. Faten Yousef Jabsheh, The GATS Agreement And Liberalizing The Kuwaiti Banking Sector, Kuwait Institute for Scientific Research Techno-Economics Division, 2008 .
40. Gassab, la libéralisation financière dans les pays en développement ,Paris I ,1997.
41. Golafajn et valdes, capital flows and the twin crises , IMF working Paper 1998.
42. Gazi muhmmad adnan hye , impact of financial libéralization on economic growth ; a case study of Pakistan ,asian economic and financial reviews vol 3 n 2 ,2013.
43. Goyeau, D., Tarazi, A. Evaluation du risque de défaillance bancaire en Europe. Revue d'Economie Politique 102 (2). 1992,
44. guide des banques et des établissements financiers en algérie ELLIPSE , KPMG (2012) Algérie
45. Hassine souheil , effets de libéralisation du système financière tunisien sur l'évolution des risque des banque , université Laval québec.canada.2000 ،
46. Hsiao, c « Analysis of panel data », Econometric society Monographs N°11, cambridge university press. 1986.
47. Hsiao c « Analysis of panal data », cambridge university press, Cambridge, p12 - klevmarken, N, A, 1989 "Panel studies: what can we learn from them? Introduction", European economic review, 33, 2003.
48. Hakkimi abdelaziz, financial libéralization and banking profitability :a panel data analysis for Tunisian banks , international journal of economics and financial issues vol 1 , n 2 ,2011 .
49. John Thornton and Olumuyiwa S. Adedeji, Saving, Investment and Capital Mobility inAfrican Countries, Journal of African Economies, Vol. 16. No. 3,2006.
50. J.JRosa et dietsh, la répression financière , Paris Bonnel édition 1982.

51. Jean-Pierre allegret, les régimes de change dans les marchés émergents, vuibert librairie féverier Paris 2005 :
52. Kaminsky et Reinhart, the twin crise:the causes of banking and balance of payments problems ,American econmic Review N° 89,1999.
53. Kdin féfer, L'Algérie poursuit la diversification économique et la transition , Bulletin FMI Publication du fonds Monétaire international Août 1996
54. Kabir Hassan and Abdel-Hameed M. Bashir, Determinants of Islamic Banking Profitability, International Conference on Islamic Economics and Finance ,2007.
55. kotler.P & Armstrong.G,Principles of marketing services, edition prentice hall, 1996.
56. Li-Gang Liu, The Impact of Financial Services Trade Liberalization on China, Research Institute of Economy, Trade and Industry (RIETI), 2005.
57. Luis miotti et dominique pliho, libéralisation financière spéculation et crises bancaires , article public dans économie internationale N° 851er trimestre ,2001.
58. Mohamed Ghernaout, crises financières et faillites des banques algériennes, édition G.A.L, 2004.
59. Mohammed gheris, le financement du logement au Maroc, Université quaddi aggad Marrakech Maroc 2005.
60. Mohamed jaber chebbi ,existe-t- il un lien entre la libéralisation financière et les crises bancaires dans les pays émergents? , Université Paris dauphine, 2005 .
61. ME Ben ISSAD , restructuration et reformes économiques 1979-1993, OPU Alger 1994.
62. Makram Nouaili, Ezzeddine Abaoub, Anis Ochi, The Determinants of Banking Performance in Front of Financial Changes: Case of Trade Banks in Tunisia, International Journal of Economics and Financial Issues, vol 5 n 2 , 2015 .
63. Niels Hermes and Vu Thi Hong Nhung, The Impact of Financial Liberalization on Bank Efficiency: Evidence from Latin America and Asia, *Applied Economics* ,vol 1 , 2008.
64. Niels Hermes And Robert Lensink, The Impact Of Foreign Bank Entry On Domestic Banking Markets,, University of Groningen,.2002
65. Nihal Bayraktar & Yan Wang, Foreign Bank Entry, Performance Of Domestic Banks and Sequence of Financial Liberalization, Penn State University ,2004.
66. Nedal Ahmed Al-Fayoumi (Jordan), Bana M. Abuzayed (Jordan), Assessment of the Jordanian banking sector within the context of GATS agreement , Banks and Bank Systems, Volume 4, Issue 2, 2009 .
67. Ngoc-Anh Vo Thi, Banking Market Liberalization and Bank Performance: the Role of Entry Modes, THE WILLIAM DAVIDSON INSTITUTE AT THE UNIVERSITY OF MICHIGAN,2009.
68. Othaman Joumady, Libéralisation financière rationnement du crédit et investissement de entreprise Marocaines , Université de Toulon 1998 .
69. Oleksandr Shepotylo_and Volodymyr Vakhitovy,Impact of services liberalization on _rm performance: evidence from the Ukrainian_rm-level data, IMF working ,2010

70. Oladimeji and moruff sanjo , impact of general agreement on trade in services on the balance of payment of Nigeria , European journal of business and management , vol 4 n 8 ,2012.
71. Potri ckH , financial liberalization : How far ? How fast World Bank Research?, paper 1999 .
72. Rossi,financial frgility and Economic performance indevelopin countries, IMF Woking paper wp 99.
73. Régis Bourbonnais « Econométrie Manuel et exercices corrigés », DUNOD, 7eédition, paris, 2009.
74. REKIBA Salima, Le système bancaire Algérien à l'heure de l'adhésion à l'OMC, Revue des Sciences Humaines – Université Mohamed Khider Biskra, n 34_35 ,2014
75. Rapport la banque d'Algérie 2004.
76. REVUE (mutation), N°33, Septembre 2000.
77. Saoussen ben gamra،Michaèl clévenot, libéralisation financière et crises bancaires dans les pays émergents la prégnance du rôle inslitutions , Université Paris XIII2005,
78. Sarraben slama, evaluation du système bancaire tunisien, Unité de recherche DEFI à l'essec de tunis 2005.
79. stijin classen ,How does foreign Entry Affect The Domestic Banking Markets?, World Bank Policy Research Working, 2005.
80. Sibel Yilmaz and Ihsan Yigit, Diversification in Banking and its Effect on Banks' Performance: Evidence from Turkey, American International Journal of Contemporary Research,vol 2 n 12 , 2012.
81. Sara Kanwal and Muhammad Nadeem , THE IMPACT OF MACROECONOMIC VARIABLES ON THE PROFITABILITY OF LISTED COMMERCIAL BANKS IN PAKISTAN, European journal of business and social science vol 2 n 9 , 2013.
82. Terry E. Dielman, « Pooled Cross-Sectional and Time Series Data Analysis », Texas Christian University, USA, 1989.
83. Takatoshi Ito and Anne O. Krueger ,Trade in Services in the Asia Pacific Region ,Economics and Business: Economics--International and Comparative,2003.
84. Williamson J.and mahar M , A suvey Of financial liberalization ,Essays in international finance November 1998.
85. Word bank , Private capital gous to development countries the road to financial integration world bank policyand ,Research report New york oxfordord University press, 1997 .
86. Wajih Khallouli, Libéralisation des services financiers et croissance économique : Evidence empirique, l'Ecole Supérieure des Sciences Economiques et Commerciales de Tunis (ESSECT),2010.
87. Williamson J.and mahar M, asuvey of financial liberalization , essays in international finance ,1998.

## مواقع الانترنيت :


1. www.atel.lu/ate/fr/conferences/reuninos/20020418/ATEL.ANDERSAN.Pf.consulté le 20/12/2013
2. عن الموقع www.larabia.net/artcileaspx?v=79-302013/06/13 تم الإضطلاع عليه
3. www.jazayer.com/news/pol/4893 2009 . html 2013/01/16 تاريخ الاطلاع
4. www.arab.api.org/develop/htm. consulté le 06/03/2014

# الملاحق

## الملاحق

### الملحق رقم 1 : الدراسات التجريبية السابقة المتعلقة باتفاقيات منظمة التجارية العالمية و منها GATS

| اسم الباحث | عنوان الدراسة | العينة المدروسة | الطريقة المستعملة | النتيجة المتوصل إليها |
|---|---|---|---|---|
| **محسن هلال 2000** | **الآثار التجارية و الاقتصادية لاتفاقات التجارة الدولية على الدول العربية غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية** | مجموعة من الدول العربية العضو في منظمة التجارة العالمية | طريقة وصفية | إن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أصبحت حقيقة حتمية و لابد للدول النامية مواكبتها مع هدا التطور الاقتصادي. |
| **فريق من خبراء المنظمة 2005** | **الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATS و علاقتها بقطاع النقل في الدول العربية** | خمسة محاور أساسية من اتفاقية OMC | دراسة وصفية و أيضا استعمال استمارة الاستسقاء | أصبح قطاع الخدمات من أهم المجالات التي تتوجه إلى تطويره التجارة الدولية و منها منظمة التجارة العالمية |
| **عياش قويدر و إبراهيم عبد الله (2005)** | **اثأر انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة – بين التفاؤل و التشاؤم** | حالة الجزائر | دراسة وصفية | الانضمام يؤثر سلبا على الجزائر هدا ما يفرض عليها مجموعة من الإجراءات لتفادي الانعكاسات على جميع المجالات |
| **عادل السن ( 2008** | **" تحرير التجارة في الخدمات في ضوء الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات و مفاوضات جولة الدوحة** | مصر | دراسة وصفية | تعمل مصر على إصلاح شامل على جميع المجالات الخدماتية تماشيا مع اتفاقية تحرير الخدمات GATS |
| **محسن احمد هلال (2009)** | **الدول العربية و التجارة في الخدمات الالتزامات بين الاتفاقيات المختلفة –الآثار و التحديات** | الدول العربية النامية | دراسة وصفية و تحليلية | تصحيح الاستثمار الأجنبي و أيضا مجال الصادرات و الواردات لدفع العالم العربي إلى تحرير التجارة في الخدمات |
| **مارتن خور(2009)** | **الخدمات في منظمة التجارة العالمية و اتفاقيات التجارة الحرة "المنظمة العربية للتنمية الإدارية** | مجموعة من البلدان النامية | دراسة وصفية | اتفاقية تحرير الخدمات تنعكس سلبا على الدول النامية و تفضل الدول الصناعية |
| **عامر احمد محمد (2011)** | **المنافع الاقتصادية المتحققة من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية –حالة تجارة الخدمات للأردن** | الأردن | دراسة وصفية و تحليلية باستعمال مؤشرات الاقتصاد الكلي و أيضا مؤشرات التحرير لتجارة الخدمات | إن تحرير تجارة الخدمات رجع بالإيجاب على الاقتصاد الأردني |
| **إسماعيل عبد المجيد المحيني (2011)** | **الآثار المتوقعة من تحرير الخدمات على الاقتصاد الليبي "المنظمة العربية للتنمية الإدارية** | ليبيا | دراسة وصفية | إن انضمام ليبيا لمنظمة التجارة العالمية سوف ينعكس بالإيجاب على التجارة الدولية للبلد و جدب الاستثمارات الأجنبية |

## الملحق رقم 2 : الدراسات التجريبية السابقة التي أثبتت وجود علاقة ايجابية بين التحرير المالي و النظام البنكي

| اسم الباحث | عنوان الدراسة | العينة المدروسة | فترة الدراسة | الطريقة المستعملة | النتيجة المتوصل إليها |
|---|---|---|---|---|---|
| **Adolfo Barajas, Roberto Steiner, Natalia Salazar 1999** | **The Impact of Liberalization and Foreign Investment in Colombia's Financial Sector** | كولومبيا | 1990 | دراسة وصفية و تحليلية | التحرير المالي كان لها تأثير مفيد على سلوك البنك و تحسين جودة الخدمات منها القروض و الوساطة المالية |
| **Niels Hermes And Robert Lensink 2002** | **The Impact Of Foreign Bank Entry On Domestic Banking Markets** | 26 دولة نامية | -1990 1996 | دراسة تحليلية | فإن دخول البنوك الأجنبية سيكون له أثر مختلف على السوق المصرفية المحلية في كل من الدول النامية والدول المتقدمة |
| **Nihal Bayrakt ar & Yan Wang (2004)** | **Foreign Bank Entry, Performance Of Domestic Banks and Sequence of Financial Liberalization** | 30 دولة نامية و متقدمة | -1995 2002 | دراسة تحليلية و قياسية | أن درجة التحرير المالي كان لها تأثيرا هام في أداء القطاع المصرف المحلي و إن الدول التي قامت بتحرير سوق الأوراق المالية ، كان لدخول البنوك الأجنبية تأثير ايجابي ومعنوي على تنافسية البنوك المحلية في هذه الدول |
| **Li-Gang Liu** (2005) | **The Impact of Financial Services Trade Liberalization on China** | الصين | 2003 | دراسة تحليلية و قياسية باستعمال نموذج الجاذبية | أن تحرير تجارة الخدمات المالية في إطار منظمة التجارة العالمية يعزز القروض المصرفية في الاقتصاديات النامية بقوة ولكن ليس مشروطا بالتساوي على خصائص البلد |
| **:Stijin Classen (2005)** | **How does foreign Entry Affect The Domestic Banking Markets** | 80 دولة نامية و أخرى في إطار التقدم | -1988 1994 | دراسة وصفية و تحليلية | إن زيادة دخول البنوك الأجنبية إلى السوق المصرفي المحلي قد أدى إلى زيادة درجة المنافسة وكفاءة البنوك المحلية |
| **M. Kabir Hassan and Abdel-Hameed M. Bashir (2007)** | **Determinants of Islamic Banking Profitability** | مجموعة من البنوك الإسلامية | -1994 2001 | دراسة تحليلية باستعمال مؤشرات الأداء البنكي | مقاييس الأداء كان لها تأثير ايجابي على الاقتصاد الكلي إضافة إلى ظهور علاقة ايجابية بين الربحية و النفقات العامة |
| **Niels Hermes and Vu Thi Hong** | **The Impact of Financial Liberalization on Bank Efficiency: Evidence from Latin** | 10 اقتصاديات ناشئة | -1991 2000 | دراسة تحليلية و قياسية باستعمال تقنية و نموذج الآثار DEA | إن تحرير المعلومات المالية يتطلب برامج في مختلف البلدان لدعم بقوة ايجابية التحرير المالي |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | **America and Asia** | **Nhung :(2008)** |
| عملت بشكل كبير على تحرير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ،كما تشير زيادة في مراجعة تحرير قطاع الخدمات : و كان هدا إيجابيا و بطريقة غير مباشرة على إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج | دراسة وصفية و تحليلية | -2001 2007 | أوكرانيا | **Impact of services liberalization on _rm performance: evidence from the Ukrainian_rm-level data** | **Oleksandr Shepotylo_ and Volodymyr Vakhitovy :(2010)** |
| أن توقيع اتفاقيات الجاتس لا تؤثر على الحكومة النيجيرية بصفة كبيرة من جانب التوازن داخل البلاد | دراسة تحليلية و إحصائية باستعمال الاستبيان و EVIEWS | 1980-2010 | نيجيريا | **impact of general agreement on trade in services on the balance of payment of Nigeria** | **Oladimeji and Moruff Sanjo (2012) and Kehinde, J.S** |
| أن المتغيرات التابعة المتمثلة في العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين أثبتت وجود التنويع | دراسة تحليلية باستعمال مؤشر ROA ,ROE و مؤشر Herfindahl | -2007 2011 | 40 بنك تركي | **Diversification in Banking and its Effect on Banks' Performance: Evidence from Turkey** | **Sibel Yilmaz and Ihsan Yigit (2012)** |
| انه يجب إتباع سياسات التحرير المالي في البلد التي تنسجم مع النمو الاقتصادي عن وجود علاقة ايجابية بين مؤشر التحرير المالي والنمو الاقتصادي على المدى القصير. من ناحية أخرى، مؤشر التحرير المالي ليس ذات أهمية إحصائية على المدى الطويل | دراسة تحليلية و قياسية باستخدام اختبار فيليبس بيرون و تقنية ARDL | -1971 2007 | باكستان | **impact of financial liberalization on economic growth ; a case study of Pakistan** | **Gazi muhmmad adnan hye (2013) andShahida :Wizarat** |
| وجود علاقة إيجابية قوية لسعر الفائدة الحقيقي مع العائد على الأصول، والعائد على حقوق المساهمين EM. ثانيا، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي له تأثير إيجابي ضئيل على العائد على الأصول، ولكن تأثير سلبي ضئيل على العائد على حقوق المساهمين وEM.و أيضا معدل التضخم لديه ارتباط سلبي مع جميع مؤشرات الربحية | دراسة قياسية باستعمال طريقة المربعات الصغرى المجمعة POLS و أيضا مؤشرات الأداء البنكي | -2001 2011 | باكستان | **THE IMPACT OF MACROECONOMIC VARIABLES ON THE PROFITABILITY OF LISTED COMMERCIAL BANKS IN PAKISTAN** | **Sara Kanwal and Muhammad Nadeem (2013)** |
| أن بنك العالمي كان أهم الابتكارات في القطاع المصرفي النيجيري. و | دراسة وصفية و تحليلية | -2001 2010 | 24 بنك نيجيري | **Assessment of the Impact of Universal Banking on Bank** | **Agbo Joel Christopher Onu** |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ان النظام يواجه العديد من التحديات. لدا ينبغي أن يستند الإصلاح المصرفي على تعديلات مناسبة | | | | **Performance in Nigeria** | **2013** |
| أن البنوك من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية مع مستوى أعلى من التحرير والانفتاح قادرة على زيادة كفاءة التكلفة مع تقديم خدمات أرخص للعملاء.أما البنوك من الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي هي أقل تكلفة ولكن شهدت أعلى بكثير المستوى الإجمالي للنمو الإنتاجي، والبنوك الكبيرة الحجم هي أكثر من ذلك بكثير فعالة من حيث التكلفة من البنوك المتوسطة والصغيرة | دراسة تحليلية و مؤشرات الأداء البنكي | -2004 2008 | 17 بلد من أوروبا الوسطى و الشرقية | **impact of financial liberalization on banking sectors performance from central and eastern European countries** | **Alin Marius Andries mail and Bogdan Capraru (2013)** |

## الملحق رقم 3 : الدراسات التجريبية السابقة التي أثبتت وجود علاقة سلبية بين التحرير المالي و النظام البنكي

| اسم الباحث | عنوان الدراسة | العينة المدروسة | فترة الدراسة | الطريقة المستعملة | النتيجة المتوصل اليها |
|---|---|---|---|---|---|
| **Abdel Hameed – M.Bashir (2001)** | **Assessing the Performance of Islamic Banks: Some Evidence from the Middle East** | ثمانية دول الشرق الأوسط | 1993-1998 | دراسة تحليلية باستخدام مؤشرات الأداء البنكي | أن رافعة مالية عالية وقروض كبيرة لنسب الأصول يؤدي إلى ارتفاع الربحية. أيضا تشير إلى أن البنوك المملوكة للأجانب هي أكثر ربحية من نظيراتها المحلية حيث هناك أدلة على أن تأثير الضرائب على أداء البنوك سلبا |
| **Takatoshi Ito and Anne O. Krueger (2003)** | **Trade in Services in the Asia Pacific Region** | كوريا | | طرقة وصفية و تحليلية | لابد من فرض إصلاحات و تحرير على الشركات الكبرى في كوريا بعد انضمامها لمنظمة التعاون و التنمية . إضافة إلى تعزيز الجهود لإعادة هيكلة القطاع المالي و تجديد البنية التحتية و الرقابية. |
| **Faten Yousef Jabsheh (2008)** | **The GATS Agreement And Liberalizing The Kuwaiti Banking Sector** | البنوك الكويتية | 2003 | دراسة وصفية | تبين وجود إفراط في الحماية من قبل الحكومة. و منه يجب أن الكويت تعد قطاعها المالي لمواجهة المنافسة الدولية، من خلال خفض التكاليف وزيادة الكفاءة والجودة، كما يتم السماح للبنوك الأجنبية دخول السوق المالي |
| **Nedal Ahmed Al-Fayoumi , Bana M.Abuzayed :(2009)** | **assessment of the Jordanian banking sector within the context of GATS agreement** | الأردن 6 بنوك في | 2007 | دراسة تحليلية باستعمال تحليل SWOT و مؤشرات camels | تحليل المعوقات لتطوير القطاع كان يثبت ظهور علاقة سلبية بين التحرير لتجارة الخدمات و القطاع الاردني |
| **Ngoc-Anh Vo (2009) Thi** | **Banking Market Liberalization and Bank Performance: the Role of Entry Modes** | التشيك و المجر و بولندا | 1994-2004 | دراسة وصفية و تحليلية | تأثير محدود جدا لدخول المصارف غرينفيلد على الجهاز المصرفي المحلي في المقابل، فإن دخول الاستثمار الأجنبي من خلال عمليات الدمج والاستحواذ على البنوك المحلية تمارس تأثيرات كبيرة على أداء البنك |
| **عبد الله فاضل الحيالي 2009** | **الآثار المحتملة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في مجال تحرير تجارة الخدمات المالية في النمو الاقتصادي** | دول الخليج العربية | 1991-2007 | دراسة وصفية | إن التحرير المالي للدول الخليجية العربية منفردة لم يترك أثرا ايجابيا و معنويا في الناتج المحلي الإجمالي في حين كان الأثر ايجابيا و معنويا على المستوى الجمعي لتلكم الدول و عليه فان التعامل على شكل اندماج للمؤسسات المالية و أسواقها من شانه أن يفضي إلى تحقيق ميزات اقتصادية أفضل |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| في ميدان التنافسية في الاسواق المالية العالمية | | | | | |
| إن التأثير سلبي بطريقة غير مباشرة و دلك بفتح الأسواق المالية للبنوك الأجنبية على النمو الاقتصادي من خلال التنمية المالية. وبالإضافة إلى ذلك، تبين مدى التزام هذه الدول إلى منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بالخدمات المصرفية أي التأثير على النمو الاقتصادي | دراسة وصفية و تحليلية و قياسية باستعمال تقنية ACP | 1997-1995 | 24 دولة في طريق التقدم | **LE ROLE DE LA LIBERALISATION DU COMMERCE DES SERVICES DANS LE DEVELOPPEMENT ECONOMIQUE : LE CAS DES SERVICES FINANCIERS** | **Chadi AZMEH (2009** |
| إن سياسة حماية القطاع المصرفي من خلال تطبيق القيود، يسمح لهذه الدول MENA لضمان مستوى معين من النمو الاقتصادي | دراسة تحليلية و قياسية باستخدام تقنية GMM Blundel | 1997-2005 | 20 دولة من دول MENA | **Libéralisation des services financiers et croissance économique : Evidence empirique** | **Wajih Khallouli 2010** |
| أن البنوك الأجنبية أكثر كفاءة من البنوك المحلية في البلدان النامية، وأنه دخول المصارف الأجنبية لديه تأثير سلبي على كفاءة البنوك المحلية | دراسة وصفية و تحليلية | 1993-2001 | 54 من البلدان النامية | **consequences of the foreign bank implantation in developing countries and its impact on the local bank efficiency :theoretical analysis and empirical tests on international data** | **Bouzidi fethi ( 2010** |
| وجود علاقة سلبية و ذات معنوية بين التحرر المالي والربحية المصرفية | دراسة تحليلية و قياسية باستعمال تقنية PANEL | 1980-2009 | 9 بنوك تونسية | **financial liberalization and banking profitability :a panel data analysis for Tunisian banks** | **Hakimi and abdelaziz Djelassi (2011 Mouldi and Hamdi Helmi** |
| لا تزال تعمل البنوك على جمع الودائع ومنح القروض بطريقة تقليدية لزيادة قدرت البنك و تعظيم هوامش الربح و هدا يعتبر ركود بالنسبة للقطاع البنكي التونسي | دراسة تحليلية باستعمال مؤشرات الأداء البنكي | 1997-2009 | 10 بنوك تونسية | **Performance of Tunisian Banks Following Transformations of Banking Activities** | **Bassem Salhi & Younes Boujelbene :(2012)** |
| أن التحرير المالي له تأثير كبير على الودائع والقرض الممنوح من قبل السوق ولكن لم يكن لديها تأثير كبير على صافي الفائض | دراسة تحليلية و قياسية باستعمال طريقة المربعات الصغرى OLS و الانحدار المتعدد | 2001-2010 | نيجيريا | **effect of financial liberalization on the performance of informal capital market** | **Adeusi .s.o and azeez bolanle and :(2012)** Azeez, Bolanle A.and Olanrewaju, H. A. |
| سلبية بين الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية و البنوك المحلية | دراسة إحصائية و تحليلية | 2000-2011 | الجزائر و منه بنك الخليفة و القرض الشعبي الجزائري | **Le système bancaire Algérien à l'heure de l'adhésion à l'OMC** | **REKIBA Salima** :(2014) |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| **Makram Nouaili, Ezzeddine Abaoub, Anis** (2015) **Ochi** | **The Determinants of Banking Performance in Front of Financial Changes: Case of Trade Banks in Tunisia** | بنوك تونسية | 1997-2012 | دراسة قياسية و استعمال تقنية PANEL و طريقة المربعات الصغرى و مؤشرات الأداء البنكي | أن نمو الناتج المحلي الإجمالي من المفترض أن تكون مواتية لتحسين أداء البنوك والعلاقة السلبية تم العثور عليها مع متغير التضخم إضافة إلى إعادة الهيكلة لتوجيه استراتيجيات القطاع ووضع إجراءات تصحيحية لتعزيز أداء النظم المصرفية والمالية |

## ملحق رقم 4 : نتائج الدراسة القياسية

Dependent Variable: NIM?
Method: Pooled Least Squares
Date: 09/27/15 Time: 00:04
Sample (adjusted): 1998 2012
Included observations: 15 after adjustments
Cross-sections included: 10
Total pool (unbalanced) observations: 93
Cross-section SUR (PCSE) standard errors & covariance (d.f. corrected)

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | -1.427724 | 0.939581 | -1.519534 | 0.1323 |
| ETA? | 0.023516 | 0.012225 | 1.923681 | 0.0577 |
| LLPNI? | -0.000189 | 0.000369 | -0.511751 | 0.6102 |
| NIRAA? | 1.532350 | 0.056206 | 27.26297 | 0.0000 |
| LATDB? | 0.002943 | 0.002855 | 1.031016 | 0.3055 |
| GDP | 0.091405 | 0.048425 | 1.887573 | 0.0625 |
| INF | -0.058063 | 0.051413 | -1.129346 | 0.2619 |
| LIB | 0.065668 | 0.078976 | 0.831493 | 0.0480 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.937014 | Mean dependent var | 3.914043 |
| Adjusted R-squared | 0.931827 | S.D. dependent var | 2.502630 |
| S.E. of regression | 0.653435 | Akaike info criterion | 2.068947 |
| Sum squared resid | 36.29306 | Schwarz criterion | 2.286805 |
| Log likelihood | -88.20604 | Hannan-Quinn criter. | 2.156912 |
| F-statistic | 180.6445 | Durbin-Watson stat | 0.638385 |
| Prob(F-statistic) | 0.000000 | | |

Dependent Variable: ROAA?
Method: Pooled Least Squares
Date: 09/27/15 Time: 00:04
Sample (adjusted): 1998 2012
Included observations: 15 after adjustments
Cross-sections included: 10
Total pool (unbalanced) observations: 93
Cross-section SUR (PCSE) standard errors & covariance (d.f. corrected)

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | -0.058225 | 0.986606 | -0.059016 | 0.9531 |
| ETA? | 0.053251 | 0.019818 | 2.686992 | 0.0087 |
| LLPNI? | -0.000948 | 0.000595 | -1.592794 | 0.1149 |
| NIRAA? | 0.509507 | 0.072391 | 7.038243 | 0.0000 |
| LATDB? | 0.009899 | 0.004538 | 2.181057 | 0.0319 |
| GDP | 0.069013 | 0.055808 | 1.236597 | 0.2196 |
| INF | -0.038755 | 0.057692 | -0.671750 | 0.5036 |
| LIB | -0.101186 | 0.084541 | -1.196888 | 0.2347 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.609695 | Mean dependent var | 1.410828 |
| Adjusted R-squared | 0.577552 | S.D. dependent var | 1.428441 |
| S.E. of regression | 0.928429 | Akaike info criterion | 2.771450 |
| Sum squared resid | 73.26840 | Schwarz criterion | 2.989308 |
| Log likelihood | -120.8724 | Hannan-Quinn criter. | 2.859415 |
| F-statistic | 18.96834 | Durbin-Watson stat | 1.499781 |
| Prob(F-statistic) | 0.000000 | | |

Dependent Variable: ROAE?
Method: Pooled Least Squares
Date: 09/27/15 Time: 00:05
Sample (adjusted): 1998 2012
Included observations: 15 after adjustments
Cross-sections included: 10
Total pool (unbalanced) observations: 93
Cross-section SUR (PCSE) standard errors & covariance (d.f. corrected)

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | 13.77934 | 10.86807 | 1.267874 | 0.2083 |
| ETA? | -0.432710 | 0.095863 | -4.513817 | 0.0000 |
| LLPNI? | 0.012585 | 0.009476 | 1.328147 | 0.1877 |
| NIRAA? | 3.865974 | 0.719772 | 5.371110 | 0.0000 |
| LATDB? | 0.125808 | 0.044214 | 2.845403 | 0.0056 |
| GDP | 0.310863 | 0.636622 | 0.488301 | 0.6266 |
| INF | -0.554477 | 0.607901 | -0.912117 | 0.3643 |
| LIB | -0.957936 | 0.867730 | -1.103956 | 0.2727 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.243424 | Mean dependent var | 14.84710 |
| Adjusted R-squared | 0.181118 | S.D. dependent var | 11.39258 |
| S.E. of regression | 10.30938 | Akaike info criterion | 7.586081 |
| Sum squared resid | 9034.090 | Schwarz criterion | 7.803939 |
| Log likelihood | -344.7528 | Hannan-Quinn criter. | 7.674046 |
| F-statistic | 3.906899 | Durbin-Watson stat | 1.287738 |
| Prob(F-statistic) | 0.000974 | | |

Dependent Variable: NIM?
Method: Pooled Least Squares
Date: 09/27/15 Time: 00:05
Sample (adjusted): 1998 2012
Included observations: 15 after adjustments
Cross-sections included: 10
Total pool (unbalanced) observations: 93
Cross-section SUR (PCSE) standard errors & covariance (d.f. corrected)

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | 0.776498 | 0.954217 | 0.813754 | 0.4183 |
| ETA? | -0.035299 | 0.025338 | -1.393169 | 0.1676 |
| LLPNI? | -0.000160 | 0.000290 | -0.549906 | 0.5840 |
| NIRAA? | 1.361142 | 0.085249 | 15.96662 | 0.0000 |
| LATDB? | 0.005354 | 0.003242 | 1.651790 | 0.1027 |
| GDP | 0.035334 | 0.042809 | 0.825397 | 0.4117 |
| INF | -0.055451 | 0.041347 | -1.341117 | 0.1839 |
| LIB | -0.035617 | 0.066586 | -0.534903 | 0.5943 |
| Fixed Effects (Cross) | | | | |
| _BEA--C | -0.688215 | | | |
| _BNA--C | -0.553191 | | | |
| _CPA--C | -0.464156 | | | |
| _BADR--C | -0.322175 | | | |
| _BDL--C | -0.351647 | | | |
| _BNP--C | 0.348365 | | | |
| _SGA--C | 0.176494 | | | |
| _BMAIC--C | -0.072754 | | | |
| _TBA--C | 2.126875 | | | |
| _BARAKA--C | 0.565207 | | | |

| Effects Specification | | | |
|---|---|---|---|
| Cross-section fixed (dummy variables) | | | |
| R-squared | 0.957821 | Mean dependent var | 3.914043 |
| Adjusted R-squared | 0.948941 | S.D. dependent var | 2.502630 |
| S.E. of regression | 0.565500 | Akaike info criterion | 1.861513 |
| Sum squared resid | 24.30407 | Schwarz criterion | 2.324461 |
| Log likelihood | -69.56034 | Hannan-Quinn criter. | 2.048438 |
| F-statistic | 107.8649 | Durbin-Watson stat | 0.840520 |
| Prob(F-statistic) | 0.000000 | | |

Dependent Variable: ROAA?
Method: Pooled Least Squares
Date: 09/27/15 Time: 00:06
Sample (adjusted): 1998 2012
Included observations: 15 after adjustments
Cross-sections included: 10
Total pool (unbalanced) observations: 93
Cross-section SUR (PCSE) standard errors & covariance (d.f. corrected)

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | 1.621080 | 1.551028 | 1.045165 | 0.2993 |
| ETA? | 0.026151 | 0.050731 | 0.515479 | 0.6077 |
| LLPNI? | -0.000914 | 0.000666 | -1.373152 | 0.1737 |
| NIRAA? | 0.298706 | 0.123260 | 2.423379 | 0.0178 |
| LATDB? | 0.011376 | 0.004700 | 2.420193 | 0.0179 |
| GDP | 0.021360 | 0.066752 | 0.319998 | 0.7498 |
| INF | -0.020340 | 0.058990 | -0.344805 | 0.7312 |
| LIB | -0.178774 | 0.102190 | -1.749428 | 0.0843 |
| Fixed Effects (Cross) | | | | |
| _BEA--C | -0.351653 | | | |
| _BNA--C | -0.128535 | | | |
| _CPA--C | -0.233833 | | | |
| _BADR--C | -0.692268 | | | |
| _BDL--C | -0.416472 | | | |
| _BNP--C | 1.016883 | | | |
| _SGA--C | -0.176553 | | | |
| _BMAIC--C | -1.015705 | | | |
| _TBA--C | 1.334384 | | | |
| _BARAKA--C | 0.469504 | | | |

| Effects Specification | | | |
|---|---|---|---|
| Cross-section fixed (dummy variables) | | | |
| R-squared | 0.703009 | Mean dependent var | 1.410828 |
| Adjusted R-squared | 0.640485 | S.D. dependent var | 1.428441 |
| S.E. of regression | 0.856487 | Akaike info criterion | 2.691770 |
| Sum squared resid | 55.75133 | Schwarz criterion | 3.154719 |
| Log likelihood | -108.1673 | Hannan-Quinn criter. | 2.878695 |
| F-statistic | 11.24377 | Durbin-Watson stat | 1.952180 |
| Prob(F-statistic) | 0.000000 | | |

Dependent Variable: ROAE?
Method: Pooled Least Squares

Date: 09/27/15 Time: 00:06
Sample (adjusted): 1998 2012
Included observations: 15 after adjustments
Cross-sections included: 10
Total pool (unbalanced) observations: 93
Cross-section SUR (PCSE) standard errors & covariance (d.f. corrected)

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | 15.79190 | 14.33484 | 1.101645 | 0.2741 |
| ETA? | -0.254630 | 0.295489 | -0.861723 | 0.3916 |
| LLPNI? | 0.012993 | 0.010092 | 1.287384 | 0.2019 |
| NIRAA? | 1.627789 | 1.057300 | 1.539571 | 0.1278 |
| LATDB? | 0.168968 | 0.058489 | 2.888870 | 0.0050 |
| GDP | -0.148315 | 0.699242 | -0.212108 | 0.8326 |
| INF | -0.522777 | 0.632402 | -0.826653 | 0.4110 |
| LIB | -0.794656 | 1.069964 | -0.742695 | 0.4600 |
| Fixed Effects (Cross) | | | | |
| _BEA--C | -2.698333 | | | |
| _BNA--C | 6.290358 | | | |
| _CPA--C | -4.003432 | | | |
| _BADR--C | -5.446082 | | | |
| _BDL--C | -1.419313 | | | |
| _BNP--C | 7.883896 | | | |
| _SGA--C | 0.323114 | | | |
| _BMAIC--C | -17.83753 | | | |
| _TBA--C | 0.262521 | | | |
| _BARAKA--C | 4.871580 | | | |

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.366185 | Mean dependent var | 14.84710 |
| Adjusted R-squared | 0.232750 | S.D. dependent var | 11.39258 |
| S.E. of regression | 9.979078 | Akaike info criterion | 7.602584 |
| Sum squared resid | 7568.232 | Schwarz criterion | 8.065532 |
| Log likelihood | -336.5201 | Hannan-Quinn criter. | 7.789509 |
| F-statistic | 2.744301 | Durbin-Watson stat | 1.499994 |
| Prob(F-statistic) | 0.001687 | | |

Dependent Variable: NIM?
Method: Pooled EGLS (Cross-section random effects)
Date: 09/27/15 Time: 00:07
Sample (adjusted): 1998 2012
Included observations: 15 after adjustments
Cross-sections included: 10
Total pool (unbalanced) observations: 93
Swamy and Arora estimator of component variances

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | -0.477445 | 0.852053 | -0.560347 | 0.5767 |
| ETA? | 0.000380 | 0.012614 | 0.030140 | 0.9760 |
| LLPNI? | -0.000151 | 0.000549 | -0.274258 | 0.7846 |
| NIRAA? | 1.448967 | 0.062926 | 23.02671 | 0.0000 |
| LATDB? | 0.004726 | 0.003213 | 1.470735 | 0.1451 |
| GDP | 0.062881 | 0.042091 | 1.493938 | 0.1389 |
| INF | -0.059395 | 0.041703 | -1.424242 | 0.1580 |
| LIB | 0.023223 | 0.065103 | 0.356709 | 0.7222 |

| Random Effects (Cross) | |
|---|---|
| _BEA--C | -0.350558 |
| _BNA--C | -0.409236 |
| _CPA--C | -0.300139 |
| _BADR--C | -0.026401 |
| _BDL--C | -0.079998 |
| _BNP--C | 0.253432 |
| _SGA--C | 0.045974 |
| _BMAIC--C | -0.347639 |
| _TBA--C | 0.891527 |
| _BARAKA--C | 0.323038 |

| Effects Specification | S.D. | Rho |
|---|---|---|
| Cross-section random | 0.460941 | 0.3992 |
| Idiosyncratic random | 0.565500 | 0.6008 |

| Weighted Statistics | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.870454 | Mean dependent var | 1.449872 |
| Adjusted R-squared | 0.859785 | S.D. dependent var | 1.557987 |
| S.E. of regression | 0.579906 | Sum squared resid | 28.58471 |
| F-statistic | 81.59086 | Durbin-Watson stat | 0.719785 |
| Prob(F-statistic) | 0.000000 | | |

| Unweighted Statistics | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.923939 | Mean dependent var | 3.914043 |
| Sum squared resid | 43.82717 | Durbin-Watson stat | 0.469454 |

Correlated Random Effects - Hausman Test
Pool: POOL01
Test cross-section random effects

| Test Summary | Chi-Sq. Statistic | Chi-Sq. d.f. | Prob. |
|---|---|---|---|
| Cross-section random | 11.301105 | 7 | 0.1260 |

Dependent Variable: ROAA?
Method: Pooled EGLS (Cross-section random effects)
Date: 09/27/15 Time: 00:08
Sample (adjusted): 1998 2012
Included observations: 15 after adjustments
Cross-sections included: 10
Total pool (unbalanced) observations: 93
Swamy and Arora estimator of component variances

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | 0.473062 | 1.214575 | 0.389487 | 0.6979 |
| ETA? | 0.048353 | 0.015395 | 3.140892 | 0.0023 |
| LLPNI? | -0.000989 | 0.000820 | -1.206292 | 0.2311 |
| NIRAA? | 0.441018 | 0.086291 | 5.110835 | 0.0000 |
| LATDB? | 0.008864 | 0.004482 | 1.977814 | 0.0512 |
| GDP | 0.055587 | 0.062875 | 0.884091 | 0.3791 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| INF | -0.023869 | 0.062860 | -0.379723 | 0.7051 |
| LIB | -0.127859 | 0.096510 | -1.324818 | 0.0808 |
| Random Effects (Cross) | | | | |
| _BEA--C | -0.021471 | | | |
| _BNA--C | -0.101131 | | | |
| _CPA--C | -0.047866 | | | |
| _BADR--C | -0.258659 | | | |
| _BDL--C | -0.116069 | | | |
| _BNP--C | 0.671589 | | | |
| _SGA--C | -0.225040 | | | |
| _BMAIC--C | -0.383425 | | | |
| _TBA--C | 0.342584 | | | |
| _BARAKA--C | 0.139488 | | | |

| Effects Specification | S.D. | Rho |
|---|---|---|
| Cross-section random | 0.409956 | 0.1864 |
| Idiosyncratic random | 0.856487 | 0.8136 |

Weighted Statistics

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.424086 | Mean dependent var | 0.810327 |
| Adjusted R-squared | 0.376658 | S.D. dependent var | 1.119671 |
| S.E. of regression | 0.867842 | Sum squared resid | 64.01778 |
| F-statistic | 8.941656 | Durbin-Watson stat | 1.721617 |
| Prob(F-statistic) | 0.000000 | | |

Unweighted Statistics

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.600939 | Mean dependent var | 1.410828 |
| Sum squared resid | 74.91211 | Durbin-Watson stat | 1.471246 |

Correlated Random Effects - Hausman Test
Pool: POOL01
Test cross-section random effects

| Test Summary | Chi-Sq. Statistic | Chi-Sq. d.f. | Prob. |
|---|---|---|---|
| Cross-section random | 9.121083 | 7 | 0.2441 |

Dependent Variable: ROAE?
Method: Pooled EGLS (Cross-section random effects)
Date: 09/27/15 Time: 00:09
Sample (adjusted): 1998 2012
Included observations: 15 after adjustments
Cross-sections included: 10
Total pool (unbalanced) observations: 93
Swamy and Arora estimator of component variances

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | 13.96598 | 13.40831 | 1.041592 | 0.3006 |
| ETA? | -0.425506 | 0.135755 | -3.134371 | 0.0024 |
| LLPNI? | 0.012335 | 0.009197 | 1.341198 | 0.1834 |
| NIRAA? | 3.745668 | 0.841641 | 4.450433 | 0.0000 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| LATDB? | 0.124130 | 0.045811 | 2.709596 | 0.0081 |
| GDP | 0.286318 | 0.717731 | 0.398921 | 0.6910 |
| INF | -0.530576 | 0.727147 | -0.729668 | 0.4676 |
| LIB | -0.948948 | 1.094962 | -0.866649 | 0.3886 |
| Random Effects (Cross) | | | | |
| _BEA--C | -0.161138 | | | |
| _BNA--C | 0.613884 | | | |
| _CPA--C | -0.315973 | | | |
| _BADR--C | -0.507255 | | | |
| _BDL--C | -0.117938 | | | |
| _BNP--C | 0.988884 | | | |
| _SGA--C | -0.361012 | | | |
| _BMAIC--C | -0.319552 | | | |
| _TBA--C | 0.040159 | | | |
| _BARAKA--C | 0.139941 | | | |

| Effects Specification | S.D. | Rho |
|---|---|---|
| Cross-section random | 1.298945 | 0.0167 |
| Idiosyncratic random | 9.979078 | 0.9833 |

Weighted Statistics

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.226782 | Mean dependent var | 13.71351 |
| Adjusted R-squared | 0.163105 | S.D. dependent var | 11.15882 |
| S.E. of regression | 10.23254 | Sum squared resid | 8899.911 |
| F-statistic | 3.561457 | Durbin-Watson stat | 1.303162 |
| Prob(F-statistic) | 0.002094 | | |

Unweighted Statistics

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.243164 | Mean dependent var | 14.84710 |
| Sum squared resid | 9037.193 | Durbin-Watson stat | 1.283366 |

Correlated Random Effects - Hausman Test
Pool: POOL01
Test cross-section random effects

| Test Summary | Chi-Sq. Statistic | Chi-Sq. d.f. | Prob. |
|---|---|---|---|
| Cross-section random | 11.370967 | 7 | 0.1232 |

# فهرس الجداول


| رقم الجدول | عناوين الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| الجدول 1-1 | أشكال الكبح المالي في الأنظمة المالية | 05 |
| الجدول 1-2 | معايير درجة التحرير المالي | 12 |
| الجدول 1-3 | نتائج دراسة قام بها williamson J. mahar .M | 14 |
| الجدول 1-4 | قياس التحرير المالي باستعمال مؤشر Leaven1988-1998 | 16 |
| الجدول 1-5 | تسلسل مراحل التحرير المالي | 17 |
| الجدول 1-6 | سرعة الإجراءات الخاصة بتحرير أسعار الفائدة | 19 |
| الجدول 2-1 | جدول المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف | 56 |
| الجدول 2-2 | الزيادة المتوسطة السنوية للكتلة النقدية في الجزائر | 76 |
| الجدول 2-3 | هيكل الكتلة النقدية خلال فترة الكبح المالي في الجزائر | 77 |
| الجدول 2-4 | تطور الكتلة النقدية و الناتج المحلي الخام PIB% | 78 |
| الجدول 3-1 | أوزان المخاطر المربحة للأصول و العناصر داخل الميزانية حسب نسب بازل | 118 |
| الجدول 3-2 | الدعائم الثلاثة لاتفاقية بازل الثانية | 122 |
| الجدول 3-3 | تحديات و تأثيرات تطبيق بازل الثانية | 125 |
| الجدول 4-1 | قائمة البنوك التجارية الجزائرية (العينة المدروسة) | 157 |
| الجدول4-2 | اختبار الاستقرارية LLC | 168 |
| الجدول 4-3 | مؤشر تحرير الخدمات المالية LIB | 170 |
| الجدول 4-4 | تقدير معادلة الانحدار باستخدام بيانات Panel دراسة النموذج بطريقة Pooled data | 171 |
| الجدول 4-5 | تقدير النموذج مع الآثار الثابتة المقطعية Fixed Effects (cross) | 172 |
| الجدول 4-6 | تقدير النموذج مع الآثار العشوائية المقطعية Random Effects (cross) | 174 |

# فهرس الأشكال


| رقم الشكل | عناوين الأشكال | الصفحة |
|---|---|---|
| الشكل 1-1 | نتائج تحديد أسعار الفائدة تحت مستواها التوازني | 06 |
| الشكل 1-2 | الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية | 61 |
| الشكل 1-3 | هيكل النظام المصرفي الجزائري في نهاية 2004 | 98 |
| الشكل 3-2 | مسار تطور لجنة بازل للرقابة المصرفية | 121 |

# فهرس الملاحق


| رقم الملحق | عناوين الملاحق | الصفحة |
|---|---|---|
| الملحق 1 | الدراسات التجريبية السابقة المتعلقة باتفاقيات منظمة التجارة العالمية و منها GATS | 201 |
| الملحق 2 | الدراسات التجريبية السابقة التي أثبتت وجود علاقة ايجابية بين التحرير المالي و النظام البنكي | 202 |
| الملحق 3 | الدراسات التجريبية السابقة التي أثبتت وجود علاقة سلبية بين التحرير المالي و النظام البنكي | 205 |
| الملحق 4 | نتائج الدراسة القياسية | 208 |

# فهرس المحتويات


مقدمة عامة .....أ

**الفصل الأول** : التحرير المالي و التطورات الاقتصادية

مقدمة الفصل الأول .....01

***المبحث الأول*** :الكبح المالي .....02

المطلب الأول : ماهية الكبح المالي.....02

المطلب الثاني : أشكال الكبح المالي .....03

الفرع الأول : التحديد الإداري لأسعار الفائدة .....03

الفرع الثاني : الاحتياطي الإجباري المرتفع المفروض على البنوك التجارية .....03

الفرع الثالث: الرسوم الضريبية المرتفعة الخاصة بالخدمات المالية.....04

الفرع الرابع : تقييد التدفقات النقدية .....04

الفرع الخامس : التشريعات المكلفة بتكوين المحافظ المالية .....05

الفرع السادس : تأطير و توجيه القروض .....05

المطلب الثالث : النتائج المترتبة عن الكبح المالي .....06

***المبحث الثاني*** : التحرير المالي.....09

المطلب الأول : عموميات حول التحرير المالي.....09

الفرع الأول : مفهوم التحرير المالي .....09

الفرع الثاني : عناصر التحرير المالي .....10

المطلب الثاني : مؤشرات و إجراءات التحرير المالي .....13

الفرع الأول : مؤشرات التحرير المالي.....13

الفرع الثاني : إجراءات التحرير المالي.....17

المطلب الثالث : الأعمال المستندة للتحرير المالي و انتقاداتها.....20

الفرع الأول : الأعمال المستندة للتحرير المالي.....20

الفرع الثاني : الانتقادات الموجهة لنموذج التحرير المالي.....24

***المبحث الثالث*** : التحرير المصرفي و تداعياته.....26

المطلب الأول : عموميات حول التحرير المصرفي.....26

الفرع الأول : إجراءات التحرير المصرفي .....26

الفرع الثاني : أهداف التحرير المصرفي .....27

المطلب الثاني : شروط التحرير المصرفي و المالي.....27

المطلب الثالث : العلاقة بين التحرير المصرفي و الأزمات المالية .....29

الفرع الأول : أنواع الأزمات .....29

الفرع الثاني : الدراسات التجريبية المفسرة للعلاقة القائمة بين التحرير المالي و مجموع الأزمات .....32

الفرع الثالث: أمثلة عن الأزمات المالية في ظل سياسة التحرير المالي .....34

المطلب الرابع : علاقة التحرير المصرفي بتنافسية القطاع البنكي.....38

الفرع الأول : القيام بدور البنوك الشاملة .....38

الفرع الثاني : الاتجاه نحو الاندماج للاستفادة من مزايا الحجم .....39

الفرع الثالث استخدام الخدمات المالية المصرفية الجديدة .....40

الفرع الرابع : التنويع في برامج تنمية مهارات العاملين في البنوك.....41

خاتمة الفصل الأول.....42

**الفصل الثاني** : اتفاقية تحرير الخدمات GATS

مقدمة الفصل الثاني .....46

***المبحث الأول*** : منظمة التجارة العالمية OMC .....47

المطلب الأول : عموميات حول الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة GATT.....47
الفرع الأول : التعريف بالاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة GATT .....47
الفرع الثاني : وظائف الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة GATT .....48
الفرع الثالث: أهداف اتفاقية GATT .....48
الفرع الرابع : مبادئ اتفاقية GATT.....49
الفرع الخامس: الجولات التفاوضية .....51
المطلب الثاني : عموميات حول منظمة التجارة العالمية OMC .....56
الفرع الأول : تعريف منظمة التجارة العالمية OMC .....56
الفرع الثاني : أهداف منظمة التجارة العالميةOMC .....57
الفرع الثالث: مبادئ منظمة OMC .....58
الفرع الرابع : مهام و وظائف منظمة التجارة العالمية.....59
المطلب الثالث : شروط و أساليب التعامل في منظمة التجارة العالمية OMC .....59
الفرع الأول: شروط الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية OMC.....59
الفرع الثاني : الهيكل المشكل لمنظمة التجارة العالمية.....60
الفرع الثالث: الفرق بين الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة GATTو منظمة التجارة العالمية OMC.....61
الفرع الرابع: انعكاسات منظمة التجارة العالمية.....63
***المبحث الثاني*** : اتفاقية تحرير الخدمات GATS.....64
المطلب الأول: مفهوم الاتفاقية و مبادئها الأساسية .....64
الفرع الأول : التعريف باتفاقية تحرير تجارة الخدمات GATS .....64
الفرع الثاني : التزامات اتفاقية تحرير الخدمات .....65
الفرع الثالث: الخدمات المصرفية التي تشملها اتفاقية GATS.....66

الفرع الرابع : المبادئ الأساسية لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات .....67

المطلب الثاني : مفهوم الخدمات المالية و أهميتها.....69

الفرع الأول : تعريف الخدمات.....69

الفرع الثاني : تصنيف الخدمات .....70

الفرع الثالث :الخدمات المالية.....71

الفرع الرابع : أهمية الخدمات المالية .....73

المطلب الثالث : شروط تطبيق اتفاقية تحرير الخدمات GATS .....75

***المبحث الثالث***: علاقة تحرير الخدمات مع القطاع البنكي الجزائري .....76

المطلب الأول : انعكاسات سياسة الكبح المالي على الجزائر.....76

الفرع الأول : تطور مكونات الكتلة النقدية خلال فترة الكبح المالي .....76

الفرع الثاني : تطور الكتلة النقدية و الناتج المحلي الخام.....77

المطلب الثاني : انعكاسات سياسة التحرير المالي على القطاع البنكي الجزائري .....79

الفرع الأول : التطورات التي عرفها النظام البنكي الجزائري.....79

الفرع الثاني : الانعكاسات المتوقعة لانضمام الجزائر إلى اتفاقية تحرير الخدمات GATS 80

المطلب الثالث : تأثير اتفاقية تحرير الخدمات GATS على الدول .....82

الفرع الأول : مزايا تطبيق اتفاقية تحرير الخدمات GATS .....82

الفرع الثاني: أثار تحرير التجارة في الخدمات على الدول النامية.....83

خاتمة الفصل الثاني.....85

**الفصل الثالث** : النظام المصرفي الجزائري

مقدمة الفصل الثالث.....87

***المبحث الأول*** : إصلاحات الاقتصاد الجزائري.....88

المطلب الأول : واقع الاقتصاد الجزائري.....88

الفرع الأول : اقتصاد المديونية.....88
الفرع الثاني : اقتصاد ريعي .....88
الفرع الثالث: اقتصاد ليكاد يخلو من الفساد.....88
الفرع الرابع : التجارة الخارجية.....89
المطلب الثاني : الإصلاحات المالية المطبقة في الجزائر قبل 1990 .....89
الفرع الأول : الإصلاح المصرفي .....90
الفرع الثاني: الإصلاحات المالية المطبقة في الجزائر (1971-1986-1988).....90
المطلب الثالث : الإصلاحات المالية المطبقة في الجزائر بعد 1990 .....96
الفرع الأول : الإصلاح المالي و البنكي لسنة 1990.....96
الفرع الثاني :الإصلاح المالي و البنكي لسنة 1994.....103
الفرع الثالث: الإصلاحات المالية و البنكية لسنتي 2003-2004.....104
الفرع الرابع : الإصلاح المالي و البنكي لسنة 2005.....107
الفرع الخامس: الإصلاح المالي و البنكي لسنة 2009 .....108
الفرع السادس الإصلاحات المالية و البنكية لسنة 2010.....108
***المبحث الثاني*** : الإصلاحات المالية التي دعمت القطاع البنكي الجزائري.....109
المطلب الأول : الإصلاحات المالية المبرمة مع الهيئات الدولية .....109
الفرع الأول : علاقة الجزائر بالبنك العالمي و صندوق النقد الدولي FMI.....109
الفرع الثاني : مجموع الإصلاحات المفروضة من FMIعلى الاقتصاد الجزائري .....110
الفرع الثالث: علاقة الاقتصاد الجزائري بنادي باريس و نادي لندن .....114
المطلب الثاني : اتفاقية بازل الأولى و بازل الثانية للرقابة المصرفية و كفاية رأسمال .....115
الفرع الأول : عموميات حول لجنة بازل للرقابة المصرفية .....115
الفرع الثاني : أهداف لجنة بازل للرقابة المصرفية و كفاية رأسمال .....116

الفرع الثالث : اتفاقية لجنة بازل الأولى للرقابة المصرفية .....116

الفرع الرابع: لجنة بازل الثانية للرقابة المصرفية.....121

المطلب الثالث: مقررات اتفاقية بازل الثالثة للرقابة المصرفية و كفاية رأسمال .....126

الفرع الأول : عموميات حول لجنة بازل الثالثة للرقابة المصرفية .....126

الفرع الثاني :الإصلاحات التي وردت في اتفاقية بازل الثالثة للرقابة المصرفية .....127

***المبحث الثالث***: الآثار المترتبة من الإصلاحات المالية على الاقتصاد الجزائري.....127

المطلب الأول : انعكاسات اتفاقيات بازل الأولى و الثانية على القطاع البنكي الجزائري .....127

المطلب الثاني : انعكاسات اتفاقية بازل الثالثة على النظام المصرفي الجزائري.....129

المطلب الثالث : الآثار المرتقبة للعولمة على الاقتصاد الجزائري .....131

خاتمة الفصل الثالث.....133

**الفصل الرابع** : اثر تحرير الخدمات على أداء البنوك الجزائرية دراسة قياسية 1998-2012

مقدمة الفصل الرابع .....137

***المبحث الأول*** : الدراسات التجريبية السابقة .....138

المطلب الأول : الدراسات التي اهتمت بتحليل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية و منها اتفاقية GATS

.....138

المطلب الثاني : الدراسات التي أثبتت وجود علاقة ايجابية بين التحرير المالي و النظام البنكي.....

.....141

المطلب الثالث : الدراسات التي أثبتت وجود علاقة سلبية بين التحرير المالي و النظام البنكي.....145

***المبحث الثاني*** : الدراسة القياسية الحالية.....150

المطلب الأول : الدراسة الحالية و أهدافها .....150

المطلب الثاني : الجديد الذي يميز الدراسة الحالية عن غيرها.....151

المطلب الثالث : النموذج و المنهجية المستخدمة.....152

***المبحث الثالث***: دراسة اثر تحرير الخدمات المالية LIB على أداء البنوك الجزائرية .....157

المطلب الأول : التعريف بالمتغيرات و المؤشرات المستخدمة.....157

الفرع الأول : المتغيرات التابعة التي يضمها متغير الأداء البنكي .....158

الفرع الثاني : المتغيرات المستقلة الداخلية و الخارجية للنموذج.....158

المطلب الثاني : طرق و أساليب التقدير في الدراسة القياسية .....160

الفرع الأول : : اختبار التجانس.....160

الفرع الثاني : طريقة المربعات الصغرى المجمعة Pooled و الآثار الثابتة Fixed Effects

و الآثار العشوائية Random Effects.....164

الفرع الثالث: دراسة الاستقرارية.....168

المطلب الثالث : تحليل الدراسة و النتائج المتحصل عليها قياسيا .....169

خاتمة الفصل الرابع.....180

خاتمة عامة .....184

قائمة المراجع .....190

الملاحق .....201